الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف المسيلة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم: التاريخ
الرقم التسلسلي:
رقم التسجيل: D.HRA/3C/02/16

الإسلام والاشتراكية في مشروع الثورة الجزائرية تنظيرًا وممارسةً

أطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث:
تخصص: تاريخ الثورة الجزائرية
إعداد الطالبة: رحايلي حياة
تاريخ المناقشة: 2020/10/07
أعضاء لجنة المناقشة

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
01	صالح لميش	أستاذ	محمد بوضياف. المسيلة	رئيسا
02	عبد الله مقلاتي	أستاذ	محمد بوضياف. المسيلة	مشرفا ومقررا
03	كمال بيرم	أستاذ	محمد بوضياف. المسيلة	عضوا مناقشا
04	فتح الدين بن أزواو	أستاذ محاضر "أ"	محمد بوضياف. المسيلة	عضوا مناقشا
05	يسعد لهلالي	أستاذ محاضر "أ"	محمد لمين دباغين سطيف2	عضوا مناقشا
06	محمد قن	أستاذ محاضر "أ"	زيان عاشور. الجلفة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2020/2019م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الشكر لله العلي القدير أن وفقني لإنجاز هذا البحث،

ثم الشكر والتقدير لفضيلة الأستاذ الدكتور عبد الله مقلاتي نظير تحمله مشاق الإشراف على هذا العمل إذ لم يبخل عليّ بتوجيهاته ونصائحه وإرشاداته، فله مني كل عبارات التقدير والاحترام.

إهداء

- ❖ إلى كل من ضحى بالنفس والنفيس لاستقلال الجزائر
- ❖ إلى والدي العزيز رحمه الله وأسكنه فسيح جناته
- ❖ إلى أمي الغالية شفاها الله
- ❖ إلى زوجي وفقه الله لكل خير
- ❖ إلى إخوتي وأخواتي وأولادهم حفظهم الله

أهـــدي هـذا العمـــــــل.

حَيَاة

قائمة المختصرات:

1- بالعربية:

- تر: ترجمة.
- ج: الجزء.
- مج: مجلد.
- ط: الطبعة.
- د.ت.ن: دون تاريخ نشر.
- د.م.ن: دون مكان نشر.
- د.د.ن: دون دار نشر.

2- باللغة الفرنسية:

- **ANA** : **Archives Nationales Algériennes**
- **ANEP** : **entreprise nationale de communication d'Edition et de publicité**.
- **ANT** : **archives nationales Tunisiennes**.
- **CAD** : **Centre d'archives diplomatiques** (**Paris**).
- **CNRA** : **Conseil National de la Révolution Algérienne**.
- **MTLD** : **Mouvement pour le triomphe des libertés démocratiques**.
- **N** : **numéro**.
- **P** : **page**.
- **PCF** : **Parti Communiste Français**.
- **PPA** : **Parti du peuple algérien**.
- **SAS** : **Sections administratives spécialisées**.

مقـــــدمة

مقدمة:

لا يزال موضوع إيديولوجية الثورة التحريرية الجزائرية محل سجال طويل بين جمهور المفكرين والمنظرين والمؤرخين –الجزائريين منهم والفرنسيين– الذين انقسموا على أنفسهم كلٌّ يحلل حسب نظرته وفكره ورأيه، فالمهتم بهذا الموضوع يجد نفسه بين فريقين متناقضين من حيث الأفكار والأسس والبنى، ذلك أن المشروع الثوري وإن اختلفت حوله الآراء يبقى مشروع متكامل الأركان تميز عن غيره بالخصوصية الجزائرية المحضة الهادفة لبناء الدولة المستقلة، إذ يرتكز على ثلاث قيم أساسية هي: (الإسلام، العروبة، الاشتراكية)، وقد اخترنا تناول مكانة الإسلام والاشتراكية في مشروع الثورة الجزائرية، باعتبارهما أهم تصورين في الفكر الوطني، كون الإسلام أحد مقومات وأركان المجتمع الجزائري والمحرك الأساسي والدافع الروحي له، إذ لعب دورا عظيما في مسيرة كفاحه الطويل ضد المستعمر الفرنسي، وكونه أيضا أهم ركن في الهوية الوطنية، إذ جمع العروبة والأمازيغية في الجزائر ضمن بوتقة واحدة، ولأن الاشتراكية مذهب وفلسفة ومشروع يمثل في تلك الفترة طموح الشعوب المضطهدة والكادحة الراغبة في تحسين أوضاعها ومحاربة المستعمر، وهنا تظهر الرابطة بين الاشتراكية والإسلام في مشروع الثورة الجزائرية الذي يهدف إلى الرقي بالإنسان الجزائري ويسعى لتغيير أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية تغييرا جذريا وإخراج الشعب الجزائري من المستنقع والواقع المزري الذي خلفته السيطرة الاستعمارية والهيمنة الامبريالية الفرنسية طوال سنوات الاحتلال الطويلة وتعويضه عن الويلات التي عاناها في سبيل استعادة الحرية.

ومن هنا يمكن القول بأن موضوع هذه الأطروحة يعتبر من أهم الموضوعات الجديدة والحيوية في تاريخ الثورة التحريرية الجزائرية، بحكم أنه يعالج مسألة في غاية الحساسية والتعقيد جعلت الجزائريين في وقت من الأوقات يدخلون على حد قول المفكر مالك بن نبي في: "عراك ناشب بين الإسراف والتزمت الذي يدعي أنه يمثل الإسلام، وبين الإلحاد الذي يعتقد أنه يمثل التقدم..."، فطغت بذلك الإشكالية الثقافية العقائدية الهوياتية على نقاشات النخبة والمفكرين الجزائريين بين من يرى أن الإسلام لا يزيد عن كونه عاملا محفزا للمقاومات التي خاضها الجزائريون ضد الاستعمار فقط، ويجب إنهاء دوره بمجرد تحقيق النصر والاستقلال، وإلا فإن استمراره سيؤدي للتخلف عن ركب العالمية ويشكل عقبة في وجه التقارب مع المجتمعات الأخرى، وبين الفئة التي ترى بأن الدولة الجزائرية المستقلة يجب أن تبنى في إطار المبادئ الإسلامية ذلك أن الإسلام غني بقيمه الاجتماعية والأخلاقية والسياسية وحتى الاقتصادية مما يجعل الجزائريين في غنى عن تبني نظم ومناهج غربية.

ونظرا لما سبق فإن موضوع هذا البحث يهدف إلى محاولة تتبع هذين المقوّمين (الإسلام/ الاشتراكية) وأسسهما النظرية والفلسفية في مواثيق الثورة الجزائرية (بيان أول نوفمبر 1954-ميثاق الصومام 1956-برنامج طرابلس 1962) أي على مستوى التنظير الثوري وما ينتج عنه من قيم على أرض الواقع قبل الاستقلال أي على مستوى الممارسة الثورية وتكامل هذين المفهومين ضمن المشروع الثوري لينتج لنا ذلك مفهوم جديد عرف بـــ "الاشتراكية الإسلامية" في الجزائر.

ولأن الثورة الجزائرية لم تولد من العدم أو الفراغ، وأن أول نوفمبر 1954 كما يقول المرحوم بوضياف لم يسقط من السماء! بل جاء نتيجة زخم ثوري مسلح ونضال فكري وسياسي عظيم انطلق عمله عشية احتلال فرنسا للجزائر بتاريخ الخامس من جويلية 1830، واستمر إلى غاية تفجير الثورة الجزائرية في الفاتح من شهر نوفمبر من سنة 1954، فإن المشروع الثوري أيضا لم يخرج من فراغ ولم ينطلق من اللاّشيء ولم يكن يفتقر إلى الخلفية الإيديولوجية، بل كان مشروعا استقى مفاهيمه وأسسه الفكرية من برامج مختلف أحزاب الحركة الوطنية وبنى أركانه على قاعدتها الأيديولوجية المتينة وتُوّج في النهاية بانبعاث فكر وطني غني خاص ومتميز عن غيره من الأيديولوجيات العالمية.

ركز موضوع بحثنا أيضا على تتبع حضور الإسلام والاشتراكية في برامج مختلف التيارات السياسية والحزبية الجزائرية وعلى صفحات جرائدها الوطنية وبالاعتماد أيضا على ما صدر من ألسنة روادها وزعمائها كونها تمثل الأيديولوجية التي اغترف منها المشروع الثوري أسسه وركائزه لبعث الدولة الجزائرية المستقلة.

دوافع اختيار الموضوع:

من الأسباب التي جعلتني أختار موضوع البحث هذا والخوض في غماره ما يلي:

1- تركيز أغلب الدراسات التاريخية في فترة الثورة حول التنظيمين السياسي والعسكري مع إغفال وتهميش البحث في إيديولوجية الثورة الجزائرية ومنطلقاتها الفكرية ومختلف تنظيراتها وهو ما يخالف حتى توقعات صناع الفكر الثوري إذ جاء في جريدة المجاهد (العدد 11): "التاريخ سيحدث كثيرا عن الثورة الجزائرية ولن يكون حديثه عنها مقتصرا على نواحيها النضالية المسلحة أو نواحيها البطولية الرائعة بل سيحدث أكثر من ذلك عن نواحيها الاجتماعية والنفسية والسياسية" وهو ما جعلني ابتعد عن الموضوعات ذات الطرح التقليدي وأتوجه إلى

موضوع ذو طابع فكري وأساس إيديولوجي بغية الوقوف على مرتكزات ومقومات الثورة الفكرية وما تحمله من بنى وأفكار وقيم تعد مكسبا حقيقيا للأمة الجزائرية.

2- رغبتي في المساهمة بوضع لبنة في تاريخ الثورة التحريرية الجزائرية في جانبها الفكري والإيديولوجي من خلال تتبع توجهاتها وما حملته مواثيقها وأدبياتها من نظم فكرية ومرجعية حضارية ستساعد حتما في إعادة بناء الإنسان الجزائري وتفعيل القيم الانسانية والدينية والحضارية الثورية النوفمبرية في تشييد الدولة وبناء المجتمع الجزائري.

3- تسليط الضوء على ما تحمله الثورة الجزائرية من قيم ومبادئ وعقيدة راسخة ساهمت في تحقيق الاستقلال والنصر على أعتى قوة استعمارية وقتها، فلم يكن انتصار الثورة الجزائرية انتصارا عسكريا أو تفوقا تكنولوجيا أبدا بل كان نتيجة تلك المبادئ وتلك القيم التي قامت عليها الثورة التحريرية والتي شكلت قوة دافعة ميزتها عن باقي الثورات التي عرفها العالم المعاصر، وهو الأمر الذي سعت إلى تشويهه الكتابات الفرنسية الحاقدة وحاولت طمس وإفراغ الثورة التحريرية من محتواها الفكري وتضليل الرأي العالمي بأنها مجرد "حرب" لا تحمل أي قيم إنسانية ولا أفكار حضارية ولا تمتلك أدنى المرجعيات السياسية والدينية والروحية.

إشكالية الموضوع:

تتمحور الإشكالية الرئيسية لهذه الأطروحة حول مشروع الثورة التحريرية الجزائرية خصوصا مسألة توظيف مبدأين مهمين وهما الإسلام والاشتراكية باعتبارهما ركيزتين رئيسيتين لرسم معالم المجتمع الجزائري سياسيا واقتصاديا وفكريا على اعتبار أن الإسلام دين الشعب الجزائري والحصن المنيع له من محاولات الطمس الاستعمارية خلال سنوات الاحتلال الطويلة. ولأن الاشتراكية في مشروع الثورة الجزائرية عبارة عن نظام ومنهج أو تجربة للحكم لا تتناقض مع المبادئ العامة للإسلام وعليه فإن من التساؤلات التي نحاول من خلال هذه الدراسة تقديم إجابات عنها ما يلي:

- ما هي المكانة التي تبوأها الإسلام ضمن أدبيات وبرامج الحركة الوطنية الجزائرية وفي فكر زعمائها وروادها؟ وكيف ساهم الإسلام في تعبئة وتوجيه الجزائريين نحو الجهاد لتحرير الوطن؟ هل اقتصر دوره فقط على عملية التعبئة في المقاومات الشعبية والدفاع عن الهوية الجزائرية، أم تعدى الأمر ذلك إلى تموضعه واحتلاله لمكانة مهمة ضمن مشروع الدولة؟ ماذا كان موقف الاستعمار الفرنسي من الدين الإسلامي؟ وما هي الإجراءات التي اتخذها ضده؟ ما هي المجهودات النضالية والسياسية الجزائرية للتصدي لمحاولات المسخ الفرنسية للدين الإسلامي

عبر وسائل خطيرة أهمها التنصير؟ وهل كانت مواقف النخبة الجزائرية في عمومها على نسق واحد أم على أوجه متعددة من هذه القضية؟

- ما مفهوم الاشتراكية؟ وكيف تمكنت الأفكار الاشتراكية من النفوذ للجزائر؟ وما موقف دعاه الاتجاه الاشتراكي من القضية الوطنية الجزائرية قبل تفجير الثورة؟

- ما هو الموقع الذي تبوأه الإسلام ضمن مواثيق الثورة الجزائرية وأدبياتها وكيف تم تجسيد ذلك على أرض الواقع؟ ولما تم التحول عنه باتجاه الخيار الاشتراكي عشية الاستقلال وهو الأمر الواضح ضمن برنامج طرابلس 1962؟ وهل يمكن اعتبار هذه التحولات قطيعة مع ماضي العمل الثوري وما صحبه من برامج ومواثيق واجتماعات مختلفة؟ هل تبني الاشتراكية بالجزائر كان خيارا استراتيجيا أم ضرورة أملتها الظروف السائدة وقتها؟ ما هي أوجه التلاقي والاختلاف بين الإسلام والاشتراكية خلال الثورة التحريرية الكبرى؟ وما هي الايجابيات التي انطلق منها المشروع الثوري حين اتجه نحو تبني الاشتراكية كنظام للدولة الجزائرية المستقلة؟ كيف تفاعلت النخبة والشعب الجزائري مع هذه الخيارات وما موقفها منها؟

هذه الأسئلة وغيرها توخينا البحث والوقوف عندها استنادا إلى المواثيق الأساسية للثورة الجزائرية ولسان حالها-جريدة المجاهد-وكذا شهادات فاعليها إضافة إلى ما كتبه المؤرخون والباحثون في تاريخ الثورة المباركة.

مناهج البحث:

إن موضوع هذا البحث يقتضي منا توظيف عدة مقاربات منهجية نحاول اعتمادا عليها الإجابة على التساؤلات المطروحة سابقا ومنها ما يلي:

1- **المنهج التاريخي الوصفي:** وذلك لرصد المعطيات التاريخية ضمن سياقها الزمني ووصف مختلف الأحداث انطلاقا من المسببات والدوافع ومختلف الآثار الناتجة عنها، فالحديث عن الإسلام والاشتراكية لن يكون واضحا إلا بتتبع مسارهما ضمن المشروع الثوري من حيث الحضور والفعالية والتطبيق، ويظهر تطبيق هذا المنهج جليا من خلال التفاعل بالوصف مع مختلف النصوص التاريخية والمعطيات التي تعتبر نتاجا لفواعل مختلف تيارات الحركة الوطنية والثورة التحريرية ومختلف المفكرين والمؤرخين المعاصرين والمهتمين بالثورة التحريرية الكبرى.

2- **المنهج التحليلي:** وذلك لمناقشة وتحليل القضايا ذات البعد الفكري والإيديولوجي خصوصا تلك القضايا المصنفة ضمن الخانة الغامضة أو التي لا تتوفر على المعطيات الكافية للحكم عليها، على سبيل المثال

لا الحصر: مسألة تقييم نتائج ميثاق الصومام وعلاقتها ببيان نوفمبر من حيث احترام النقاط المذكورة فيه ومدى حضورها ضمن الميثاق.

3- **المنهج المقارن:** وهو مفيد جدا لمقارنة المعطيات خصوصا ضمن القضايا الشائكة التي تتوفر على نقاط ظل ويشوبها الغموض والتناقض، حيث تسمح المقارنة لنا بالوصول إلى قراءة مقاربة للحقيقة والصحة وبالتالي يمكن القول ان المنهج المقارن يدعم القراءات ذات المعطيات المتنوعة ويسمح بتقليب كل قضية ومعالجتها من أبعاد مختلفة.

حدود البحث:

يمتد الإطار الزمني لهذا البحث بين سنتي 1954-1962 باعتبارها سنوات الكفاح المسلح ضد العدو الفرنسي، وهي ذات الفترة التي عرفت تبلور المشروع الثوري المعبر عنه في نصوص الثورة الأساسية انطلاقا من بيان أول نوفمبر 1954 مرورا بميثاق الصومام أوت 1956 ووصولا إلى برنامج طرابلس جوان 1962. وقبل كل هذا لابد من العودة إلى زمن المقاومات الشعبية وتبلور النضال الشعبي والوعي السياسي للحديث عن مكانة وجذور الإسلام والاشتراكية ضمن المقاومات الشعبية وبرامج مختلف اتجاهات الحركة الوطنية، ذلك أن هذين المفهومين لم يولدا من فراغ بل كانا نتيجة إرهاصات ومقدمات تبلورت وتطورت من خلال نضال مختلف أطياف الحركة الوطنية فكانت بذلك الأرضية والقاعدة التي انطلقت منها مختلف نصوص وأدبيات الثورة التحريرية باعتبارها نتيجة حتمية لكل أشكال رفض الاحتلال التي سبقت هذه المرحلة.

صعوبات البحث:

في مثل هذا الموضوع يحتاج البحث جهدا مضاعفا يُلزم الباحث بالصبر والأناة والتركيز جيدا حيال ما يقف عليه من معطيات تاريخية، كما يجد الباحث نفسه ملزما بتحري الموضوعية في الطرح والتجرد من الذاتية المخلة بمصداقية الأبحاث العلمية الأكاديمية خصوصا وأن موضوع هذه الأطروحة يمس جزء مهم جدا من تاريخنا الوطني في فترته المعاصرة وهي الفترة التي تميزت بكفاح مستمر ومستميت لاسترجاع السيادة الوطنية الضائعة منذ عشية الاحتلال الشنيع ذات 05 جويلية من عام 1830، ودرء لمشكلة سيطرة العاطفة في معالجة هذه الإشكالات وجب النظر إلى مختلف الأحداث والقضايا بعين النقد والتمحيص لا بعين المدح والتقديس، ولعل المقام يسمح بذكر ما نراه من مصاعب قد اعترضت سبيل هذا البحث:

- طبيعة الموضوع الفكرية إذ يتناول مسألتين شائكتين لهما جذور ضمن مختلف مخرجات العمل الجماعي المستهدِف للاستقلال سواء الأعمال المسلحة أو مختلف النضالات السياسية، التي سعت بكل قوة لتحقيق النصر واسترجاع سيادتنا المهدورة. فهي دراسة مقارنة بين الإسلام وحضوره ضمن حركية الثورة باعتباره دين الأهالي منذ العصر الوسيط وبين الاشتراكية كنظام وضعي وفلسفة بشرية تتضمن أفكار ومبادئ وتطلعات ورغبات انعتاق وتحرر في تلك المرحلة دغدغت كثيرا مشاعر الشعوب المستعمرة المقهورة، مما خلق صعوبات جمة خصوصا فيما تعلق بمدى الحضور الفاعل لكليهما واقعيا وليس فقط عبر الوجود النظري ضمن أدبيات الحركة الوطنية والثورة، وإن كان الإسلام واضحا من حيث المناداة ببناء دولة ضمن المبادئ الإسلامية كما ورد في بيان نوفمبر المجيد ليضمحل ويتلاشى فيما بعد من حيث الحضور لصالح أفكار جديدة متمثلة في التيار الاشتراكي، وفي الحقيقة لم تكن الاشتراكية واضحة وجلية في بيانات ونصوص أحزاب الحركة الوطنية ولا على ألسنة فاعلي الثورة التحريرية، حتى أن الاعتماد على برنامج طرابلس ونظرته للاشتراكية لا يعطينا قراءة صحيحة تبين المفهوم الحقيقي لها إلا بالرجوع لبعض الخطابات الرسمية التي أعقبت الاستقلال مباشرة.

- يبدو أن الاشتغال في حقل إيديولوجية الثورة التحريرية الكبرى يعاني نوعا ما من ندرة الدراسات الأكاديمية المعمقة، أما ما تعلق بالاشتراكية في مشروع الثورة الجزائرية فيمكن الحديث عن شبه انعدام دراسات جادة ومعمقة، ويكمن السبب في سيطرة الجانبين السياسي والعسكري على مجمل ما أنتجته المدرسة التاريخية الجزائرية من أبحاث ودراسات وأعمال حول تاريخ الثورة المباركة، وتبقى القيم التي أنتجتها الثورة التحريرية بعيدة عن ضوء الباحثين واهتمامهم في الغالب الأعم.

- الموضوع حساس جدا إذ تسبب في جدل واسع خلال الثورة وبعدها من حيث علاقة الإسلام بالاشتراكية وهل تطبيقهما يستدعي التناقض والتعارض؟ وهل تعتبر الاشتراكية خيارا صحيحا يتوافق مع طبيعة المجتمع الجزائري أم أنها أفكار مستوردة تزاحم حضور الإسلام ضمن أدبيات ومواثيق الثورة.

مصادر البحث ومراجعه:

استدعى موضوع هذه الأطروحة الاعتماد على عدد كبير من المصادر والمراجع ذات تنوع من حيث المضامين حيث توزعت بين الجوانب الفكرية والفلسفية والتاريخية، وتبقى كتابات منظري الثورة ومفجريها والمساهمين في مختلف أحداثها مصادر ذات معطيات ونصوص غنية جدا، شملت بيانات وخطابات ومذكرات شخصية وحوارات لها علاقة بالموضوع أو ببعض أجزائه، إضافة إلى ما أنتجه القلم الجزائري عموما في مرحلة

الثورة ضمن صحف وجرائد متنوعة حملت في مقالاتها معطيات ممتازة تصب في الجانب الفكري والإيديولوجي للثورة، ولا يمكن هنا أيضا تجاوز ما تم إنجازه من أبحاث ورسائل أكاديمية متخصصة في تاريخ الثورة الجزائرية لها علاقة بموضوع بحثنا أو على الأقل تصب في هذا الحقل أو تشتغل قريبا منه، وعليه يمكن تصنيف بيبليوغرافية الموضوع على النحو التالي:

1- كتابات رسمية لجبهة التحرير الوطني (1954-1962):

وتعتبر المصدر الأول المعتمد عليه في هذا العمل، حيث تتميز بقيمة مصدرية عالية كونها صادرة عن هيئة رسمية مثلت الثورة داخليا ونطقت باسمها وباسم الشعب الجزائري في المحافل الدولية في إطار التعريف بالقضية الوطنية. وتشمل كل الخطابات والبيانات والتصريحات ومخرجات الاجتماعات المختلفة وقرارات المؤتمرات وكل ما يمكن تصنيفه ضمن المنطوق الرسمي الصادر عن جبهة التحرير الوطني سواء كان موجها للشعب أو لسلطات الاحتلال أو للساحة الدولية العربية والأجنبية ويمكن تقديم الأمثلة التالية:

أ/ **وثائق أرشيفية غير منشورة:** اطلعت عليها في الأرشيف الوطني التونسي -وهي قليلة-نذكر منها:

- تصريحات ممثل جبهة التحرير الوطني لصحيفة نيويورك تايمز (A.N.T, boite N: 1367p2).
- رسالة فرحات عباس إلى بابا روما (A.N.T, boite N: 1367p 4)

ب/ **وثائق منشورة:** نذكر منها على وجه الخصوص:

- النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954-1962: التي تعد المصدر الأول المستند إليه في إنجاز هذا العمل، لما تحمله من وثائق الثورة الأساسية (بيان أول نوفمبر، ميثاق الصومام، برنامج طرابلس 1962).
- محاضر جلسات لجنة العشرة (11 أوت إلى 16 ديسمبر1959)، مجلة دراسات إنسانية، العدد الثاني، 2002، نشرت من طرف شاوشي حباسي.
- صحيفة المجاهد لسان حال جبهة التحرير الوطني والناطق الرسمي باسمها حيث تم توظيف أغلب أعدادها في إنجاز هذه الأطروحة.
- بعض الوثائق تحصلت عليها من طرف المشرف الأستاذ الدكتور عبد الله مقلاتي من مركز الأرشيف الوطني الجزائري ببئر خادم وتتعلق بأدبيات الثورة الجزائرية خصوصا مؤتمر الصومام، مؤتمر القاهرة.

2- كتابات فاعلي الثورة التحريرية والذين عايشوها (مؤلفات وشهادات ومذكرات وصحف):

ونضمّ إلى هذا الصّنف كل المؤلفات المكتوبة والأفكار المطروحة والحوارات المبثوثة والمذكرات الصادرة عن فاعلي الثورة ومنظميها والذين عايشوها وساهموا في صناعة أحداثها. وضربا للأمثلة لا حصرا نشير إلى ما أنتجه فرحات عباس من مؤلفات ومقالات ساهم بها في توضيح رؤيته تجاه القضية الوطنية ومقدما ما يراه من حلول مناسبة لاسترجاع السيادة الوطنية المفقودة ومما كتبه نذكر: "غدا سيطلع النهار"، "تشريح حرب"، "ليل الاستعمار"، "الشاب الجزائري"....وكذلك ما أنتجه بن يوسف بن خدة أحد الفاعلين الرئيسيين في الدبلوماسية الجزائرية خلال الثورة وأحد الفاعلين في مؤتمر طرابلس 1962 حيث نشير إلى: "شهادات ومواقف"، "أزمة صائفة 1962"، "التحضير لأول نوفمبر"، بالإضافة إلى كتاب "الجهاد الأفضل" لـ: عمار أوزقان الأمين العام للحزب الشيوعي الجزائري وأحد فاعلي مؤتمر الصومام، حيث استفدنا منه بخصوص البدايات الأولى للحزب الشيوعي الجزائري، دون أن ننسى الكتب ذات الأهمية البالغة لكل من سعد دحلب "المهمة منجزة من أجل الاستقلال"، فرانز فانون "معذبوا الأرض"، أحمد طالب الإبراهيمي "من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية 1962-1972"، محمد البجاوي "الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961"، أما المذكرات الشخصية للشخصيات الوطنية المساهمة في الزخم الثوري فيمكن الإشارة إلى: مذكرات أحمد بن بلة، مذكرات مصالي الحاج، وغيرها من الإسهامات المعتبرة من فاعلي الثورة وصانعيها...

3- كتابات لها علاقة بموضوع البحث:

وتتمثل في كل ما كتب من مراجع لها صلة بموضوع البحث منها:

- كتب عبد الله شريط: المشكلة الأيديولوجية وقضايا التنمية"، "مع الفكر السياسي الحديث والمجهود الأيديولوجي في الجزائر"، والذي خدم وبصورة كبيرة موضوع البحث فيما تعلق بالفكر الاشتراكي الجزائري من حيث المفهوم والأسس.
- الكتاب القيم لمصطفى الأشرف "الجزائر الأمة والمجتمع" وهو أحد المنظرين والمساهمين في صياغة برنامج طرابلس 1962 والداعين للتخلي عن الإسلام كإطار للدولة الجزائرية المستقلة باعتباره معيقا للتقدم واللحاق بركب الدول الكبرى.

- كتب محمد حربي "الثورة الجزائرية سنوات المخاض"، "جبهة التحرير الوطني بين الأسطورة والواقع" والتي استفدنا منها لما قدمه من تحليلات عميقة بشأن مشروع الثورة الجزائرية ومواثيقها كونه أحد الفاعلين والمنظرين فيه.
- مؤلفات المفكر مالك بن نبي الغزيرة والثرية بتحليلاتها الفكرية والفلسفية منها "مذكرات شاهد على القرن"، ميلاد مجتمع"، "آفاق جزائرية"، "القضايا الكبرى"، "بين الرشاد والتيه".

كما وظفت هذه الدراسة مجموعة من المراجع باللغتين العربية والفرنسية نذكر منها:

- مؤلفات أبو القاسم سعد الله "الحركة الوطنية الجزائرية"، "تاريخ الجزائر الثقافي"، "أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر".
- مؤلفات محمد العربي الزبيري: "تاريخ الجزائر المعاصر"، "جبهة التحرير الوطني المعتدى عليها"، "المثقفون الجزائريون والثورة"، وكلها كتب تتميز بالجرأة في التعاطي مع المسائل ذات الطابع الفكري المتعلقة بمشروع الثورة الجزائرية.
- كتب عبد الكريم بوصفصاف: "جمعية العلماء المسلمين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى".
- كتب محفوظ قداش: "الحركة الوطنية الجزائرية"، "وتحررت الجزائر"، "جزائر الجزائريين".

أما ما تم توظيفه من كتابات باللغة الفرنسية فقد تم استخدام معطيات عدة دراسات مرجعية لمؤلفين اشتغلوا على الثورة الجزائرية والحركة الوطنية منهم "كلود كولو"، "شارل آندري جوليان"، "لوردو" جيلبار مينيي وغيرهم...

وقد استفاد هذا العمل كثيرا من بعض الأعمال الأكاديمية والأطروحات الجامعية مثل أطروحة الباحث يوسف قاسمي "مواثيق الثورة الجزائرية"، أطروحة الباحث فتح الدين بن أزواو "البعد العربي والإسلامي للحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954"، أطروحة الباحث الطاهر عمري "النخبة الوطنية الجزائرية ومشروع المجتمع 1900-1940"، أطروحة الباحث خالد عبد الوهاب "القيم الفكرية والإنسانية في مواثيق الثورة الجزائرية" وغيرها...

إضافة إلى ما جاء في مختلف جرائد وصحف أحزاب الحركة الوطنية الجزائرية والتي ساعدتنا في تتبع مكانة الإسلام والاشتراكية في برامج وفكر زعمائها نذكر منها: "الشهاب"، "السنة المحمدية"، "البصائر"،

"المنتقد"، وباللغة الفرنسية "Le parlement algérien"، "la voix des humbres"، "l'entente franc-musulmane".

أما بخصوص المجلات التاريخية فنذكر مجلة المصادر، مجلة الأصالة، مجلة الثقافة، مجلة أول نوفمبر، الحوار الفكري وغيرها...كما عدنا في بحثنا هذا إلى أعمال الملتقيات الوطنية تصب ضمن اهتمامات الدراسات منها "أعمال الملتقى الدولي الأول حول ثورة التحرير الجزائرية والاستعمار الفرنسي المنطلقات، الحقائق والأبعاد 11-12 ديسمبر 2006"، "أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول دور الزوايا إبان المقاومة والثورة التحريرية"...

وتجدر الإشارة إلى أنني وفي إطار إنجاز هذا البحث زرت عدة مكتبات ومراكز بحث داخل الوطن وخارجه للحصول على مادة البحث منها على الخصوص المتاحف الجهوية لولاية قالمة، سكيكدة، قسنطينة، المسيلة، المتحف الوطني ومتحف المجاهد بالعاصمة، مركز الأرشيف لولاية قسنطينة، مركز البحث في تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية بالأبيار، المكتبة الوطنية بالحامة، وبعض مكتبات أقسام التاريخ، العلوم السياسية وحتى العلوم الاقتصادية بجامعات قالمة، قسنطينة، المسيلة، العاصمة وغيرها...كما أنني زرت عدة مراكز بحثية في تونس منها المكتبة الوطنية والأرشيف الوطني التونسي .

خطة الدراسة:

لتقديم إجابات شافية للإشكاليات الفكرية التي يدور حولها موضوع الأطروحة استندت على خطة منهجية تمثلت في:

المقدمة: تضمنت السياق الفكري والتاريخي لموضوع البحث مع تحديد إشكالية الأطروحة وما تفرع عنها من أسئلة والمناهج المعتمدة لمعالجة هذا الموضوع وحدود هذه الدراسة، الصعوبات التي واجهتنا في سبيل إتمامها، نقد لجملة من مصادر الموضوع ومراجعه، وأخيرا خطة الدراسة.

الفصل الأول: بعنوان "**الإسلام والاشتراكية في الفكر السياسي والنضال الوطني إبان الحركة الوطنية الجزائرية**" وهو محاولة لتتبع الإسلام والاشتراكية في برامج أحزاب الحركة الوطنية وفكر النخبة الجزائرية قبل اندلا ع الثورة ويضم هذا الفصل ثلاث مباحث أساسية يتناول المبحث الأول موقف الاستعمار الفرنسي من الدين الإسلامي واستراتيجية الإدارة الفرنسية في محاولة مسخه والقضاء على معالمه الحضارية عبر عدة آليات تمثلت في محاربة الأوقاف- التنصير – ضرب القضاء الإسلامي، بينما يتناول المبحث الثاني مكانة الإسلام في

المقاومة الشعبية والنضال الوطني ونتتبع فيه أثر الإسلام على توجهات الجزائريين الجهادية وأهمية الدين الإسلامي لدى النخبة الجزائرية ورواد أحزابها السياسية، أما المبحث الثالث فيعالج الفكر الاشتراكي لدى الأحزاب السياسية الجزائرية في فترة ما قبل الثورة بداية من مفهوم الاشتراكية–نشأتها – موقف روادها من القضية الجزائرية.

الفصل الثاني: جاء بعنوان: "**الاسلام في قيم وممارسات الثورة الجزائرية**" يتضمن ثلاث مباحث يعالج المبحث الأول الإسلام في أدبيات الثورة الجزائرية انطلاقا من (بيان أول نوفمبر 1954 مرورا بميثاق الصومام 1956، برنامج القاهرة 1957، برنامج طرابلس 1959–1960، برنامج طرابلس جوان 1962)، فيما يدور المبحث الثاني حول البعد الديني في تشريعات الثورة الجزائرية والأحكام القضائية لجبهة التحرير الوطني، أما المبحث الثالث والأخير: فيعالج القيم الأخلاقية والسلوكية لمجاهدي جيش التحرير الوطني.

الفصل الثالث: بعنوان "**الفكر والممارسات الاشتراكية في الثورة التحريرية الجزائرية**" ويضمن ثلاث مباحث، يعالج المبحث الأول الفكر الاشتراكي في مواثيق وممارسات الثورة الجزائرية وقد تضمن قراءة تحليلية مفصلة لبرنامج طرابلس 1962الذي نص على تبني الإطار الاشتراكي للدولة الجزائرية المستقلة ومناقشة لأبعاده السياسية والاجتماعية والثقافية(سياسة الحزب الواحد– علاقة الحزب بالدولة– دور الحزب في تشييد الاشتراكية الجزائرية) وغيرها من الرؤى التي توضح الاشتراكية التي يريدها برنامج طرابلس 1962 بينما يقف المبحث الثاني على العلاقة التي ربطت الثورة الجزائرية بالعالم الاشتراكي (في فرنسا وخارجها) وطبيعة الدعم الذي تلقته من الاشتراكيين في العالم، فيما يتعرض المبحث الثالث والأخير لأوجه التشابه والتلاقي وكذا الاختلاف بين الاشتراكية والإسلام في مشروع الثورة الجزائرية والخلاف الذي دار حول هذه القضية في أوساط النخبة الجزائرية المختلفة التوجهات والأفكار.

خاتمة: تضمنت مجموعة من الاستنتاجات حول موضوع الدراسة إلى جانب هذا فقد زود البحث بملاحق للدراسة تمثلت في بعض الوثائق الأرشيفية وبعض مقالات جريدة المجاهد المعتمد عليها إضافة إلى الفهارس المختلفة للبحث.

في هذا المقام لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور عبد الله مقلاتي نظير قبوله الإشراف على هذا العمل المتواضع إذ لم يدخر جهدا في تقديم النصح والإرشاد والتوجيه من البداية وحتى إتمام هذه الأطروحة فجزاه الله عني كل خير وله مني كل الشكر والعرفان.

ولا يفوتني أيضا أن أتقدم بالشكر أيضا إلى جامعة محمد بوضياف بالمسيلة وكل القائمين عليها وأخص بالذكر أساتذة لجنة التكوين في مشروعنا للدكتوراه نظير احتضانهم لنا وتقديم كل أوجه الدعم العلمي والنفسي أيضا.

أخيرا أرجوا أن يلقى هذا البحث العلمي القبول لدى أعضاء لجنة المناقشة الأفاضل، وأن يكون قد ساهم ولو بالشيء اليسير في تقديم إضافة في الكتابة التاريخية لثورتنا المجيدة.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

الفصل الأول: الإسلام والاشتراكية في الفكر السياسي والنضال الوطني إبّان الحركة الوطنية الجزائرية.

- ❖ **المبحث الأول: موقف الاستعمار الفرنسي من الدين الإسلامي.**
- ❖ **المبحث الثاني: مكانة الإسلام في المقاومة الشعبية والنضال السياسي الوطني.**
- ❖ **المبحث الثالث: منابع وتطور الفكر الاشتراكي لدى الاتجاه الشيوعي الجزائري.**

يتناول هذا الفصل ثلاثة مباحث رئيسة تهتم أساسا بالإسلام والاشتراكية ومدى حضورهما في الفكر السياسي والنضال الوطني في الفترة المعروفة ضمن الدراسات الأكاديمية بالحركة الوطنية، حيث تمتد هذه المرحلة في عُرف المؤرخين والباحثين منذ البدايات الأولى للاحتلال الفرنسي للجزائر حتى اندلا ع الثورة التحريرية، وتشمل كل ما أبداه الشعب الجزائري من ردود أفعال تعبر عن رفض الاستعمار ومدافعته بوسائل مختلفة، وفي هذا الصدد لابد من التذكير أن الإسلام لعب دور محوري في هذه المقاومات باعتباره يدعو للجهاد ومدافعة العدو، ومن هنا يمكن فهم عدائية الاستعمار الفرنسي للإسلام ومشاريعه الخطيرة الموجهة للقضاء على الدين الإسلامي وعلى مؤسساته حيث اتبع عدة خطوات من شأنها تهديم مقومات الهوية الوطنية الجزائرية فما هي هذه خطوات وكيف حاول الاستعمار الفرنسي محاربة الإسلام ومؤسساته؟

إن المقاومات الشعبية التي تندلع من حين إلى آخر عبر ربوع الوطن في فترات زمنية متذبذبة منذ 1830 وإلى غاية 1917 انطلقت في أغلبها من الزوايا وساهم فيها شيوخ الطرق بالتعبئة والجهاد وحث الناس على الكفاح، ولم يقتصر حضور الإسلام ضمن المقاومات الشعبية فقط بل تعداها إلى برامج مختلف اتجاهات الحركة الوطنية، حتى تلك التي نادت بالإدماج فكيف كان حضور الإسلام في هذا النضال وما موقعه ضمن الكفاح الوطني المسلح والسياسي؟

ولأن هذا الفصل هو بحث في النضال المسلح والخطاب السياسي للحركة الوطنية وتحديدا في تصوري "الإسلام والاشتراكية" فقد اهتم أيضا بتتبع الفكر الاشتراكي العالمي: مفهومه، نشأته، و تطوره إلى غاية أن اتخذ له كارل ماركس مذهبا قائما بذاته ، وعرج على كيفية تسرب الأفكار الاشتراكية اليسارية إلى الجزائر ودور اليسار الفرنسي في هذا، مع تبيان موقف الأممية الشيوعية من القضية الجزائرية على اعتبار أنها رائدة وراعية الاشتراكية في العا لم، إضافة إلى موقف الحزبين الشيوعيين الفرنسي والجزائري من المسألة الوطنية على اعتبار أن سياسة الثاني تتطابق مع رؤى الأول وطروحاته.

المبحث الأول: موقف الاستعمار الفرنسي من الإسلام:

عمدت فرنسا منذ أيامها الأولى لاحتلال الجزائر إلى محاولة طمس ومسخ معالم البلد الثقافية والحضارية، عن طريق عدة تدابير كانت ترمي من خلالها إلى تدمير وضرب الإسلام في جوهره والتعدي على مقوماته، رغم تعهدها في اتفاقية الاستسلام مع الداي حسين بعدم المساس بشعائر المسلمين وديانتهم [1].

فلا أحد يستطيع إنكار تأثير العامل الديني في احتلال الجزائر، فمن الأسباب الرئيسيّة التي جعلت فرنسا تقدم على عملية الغزو هو دعواها لإنقاذ العالم المسيحي من أيدي الجزائريين والقضاء بصفة نهائية على القرصنة البحرية الجزائرية، ففرنسا حامية الكنيسة الكاثوليكية وحاملة لواء التنصير تكفّلت برد الاعتبار للعالم المسيحي والدول الغربية، فالمعركة الجزائرية الفرنسية لم تكن سوى معركة حضارية بكل أبعادها حيث جندت فيها الكنيسة الكاثوليكية آلاف المتطوعين لهذا الغزو "المقدس" الذي باركه وزير الشؤون الدينية الأسقف فرسنوس الذي كانت روما تقف وراءه[2].

هذا وقد عبر الكونت "كليمون تونير" وزير الحربية في تقرير قدمه لشارل العاشر عن أمله في نشر الديانة المسيحية في الجزائر قائلا: **"إنها حرب صليبية هيّئتها العناية الإلهية لينفذها الملك الفرنسي الذي اختاره الله ليثأر من أعداء الدين والإنسانية المسلمين.... لعل الوقت سيجعل من حظنا نحن الفرنسيون تمدين الجزائريين بجعلهم مسيحيين "**[3].

ويذكر بأن قائد الحملة الفرنسية الجنرال دييورمون إثر احتلاله لمدينة الجزائر خاطب جيشه قائلا "**بأنكم أعدتم معنا فتح الباب للمسيحيين في إفريقيا وإننا نأمل أن نبعث قريبا الحضارة المسيحية التي انطفأت في هذه الربوع**"، وزاد على ذلك الكاتب العام لإدارة الاحتلال الفرنسي قائلا "**إن آخر أيام الإسلام قد دنت وفي خلال عشرين عاما لن يكون للجزائر إله غير المسيح... ونحن إن أمكننا أن نشك في أن هذه الأرض تملكها فرنسا فلا يمكن أن نشك على أي حال بأنها قد ضاعت من الإسلام إلى الأبد**"[4].

لذا فإن هذا المبحث هو محاولة لتوضيح الاستراتيجية التي انتهجتها فرنسا للقضاء على المعتقد الإسلامي وإسكات الحمية الدينية داخل الفرد الجزائري مجندة في سبيل ذلك ترسانتها البشرية والمادية وأجهزتها العسكرية

---

(1)/ collot Claude ،les institutions de l'Algérie durant la période coloniale ،éditions du C .N.R.S office des publications universitaires ،Alger 1987 ،P309.

(2)/ خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830-1871، منشورات دحلب، الجزائر،2007، ص: 15.

(3)/ صالح عوض، معركة الإسلام والصليبية في الجزائر من سنة 1830 إلى سنة 1962، منشورات دحلب، 1989، ج1،ص: 65.

(4)/ ناصر الدين سعيدوني، في الهوية والانتماء الحضاري، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص: 240.

ومؤسساتها القانونية وإكليروسها الديني لتضمن تنفيذ هذا المشروع الاستيطاني الشنيع والذي مسّ مختلف المجالات الدينية.

1- **الأوقاف** [1]:

لقد استوعبت الإدارة الفرنسية منذ البداية أهمية الأوقاف والدور الخطير الذي تلعبه، فأخذت تستهدفها وتخطط للقضاء عليها بطرق مختلفة، منها سلسلة التشريعات والمراسيم التي سنتها، وجاءت أولى المحاولات الفرنسية المبكرة لاختراق المؤسسات الوقفية على إثر قرار الحاكم ديبورمون في 8 سبتمبر 1830م القاضي بوجوب التصريح بحالة العقّارات الوقفية في ظرف ثلاث أيام وإلا استولى عليها الدومين العام [2].

وعزز بعدها بقرار 7 ديسمبر 1830م، والذي ورد فيه "**إن القائمين بأملاك الأوقاف ملزمون بأن يقدموا في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ القرار تصريحا يبين صفة ووضع وحالة عقارات الأوقاف التي يستغلونها بالكراء أو غيره، ومحصول الكراء أو الغلة وتاريخ الدخل الأخير**"، ويزيد القرار على ذلك بوجوب تقديم تقارير مفصلة عن مداخيل الأملاك الوقفية وعقاراتها، وإن المخالف لما جاء في القانون سيغرم بمبلغ مالي لا يقل عن مدخول العقار السنوي الذي لم يسجل، كما نصه القرار بأنه سيكافئ كل شخص يدل على عقار غير مسجل [3].

ومخطط "جيراردان" في 25 أكتوبر 1832م الذي فصل وضعية الأوقاف ومهد لقانون 30 أكتوبر 1858م الذي جعل إجراءات المعاملات العقارية مطابقة للقانون الفرنسي، ومن ثم قانون 1873م الذي قضى بتصفية الأوقاف بصفة نهائية [4].

وقد انعكس ذلك بشكل جليّ على المؤسسة الوقفية التي كانت تلعب دورا روحيا عظيما، إذ فقدت مؤسسة أوقاف الحرمين مثلا في سنوات الاحتلال الأولى 188 ملكية، هدمت أو حولت إلى مصالح تخدم الإدارة الاستعمارية، الأمر الذي هيج العلماء والوجهاء والأعيان وجعلهم ينتفضون ضد هذه القرارات ومن أبرزهم المفتي

---

(1)/ يعرفها الأستاذ أبو القاسم سعد الله بأنها نظام إسلامي ذو أهمية اقتصادية واجتماعية وعلمية كبيرة، وهو يرمز إلى التكافل والتضامن بين المسلمين، كان الوقف أو الحبس المصدر الأساسي لنشر التعليم والحفاظ على الدين الإسلامي. ينظر: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ج5، ص: 152.

(2)/ قبايلي هواري، السياسة الفرنسية اتجاه الدين الإسلامي ومؤسساته بالجزائر 1830-1962، دار القدس العربي، منشورات مخبر البحث التاريخي مصادر وتراجم جامعه وهران 1، الجزائر، ص: 46.

(3)/ محمد دراجي، الإسلام في الجزائر في العهد الاستعماري من خلال مقالات الامام محمد البشير الابراهيمي، عالم الأفكار، الجزائر، 2007، ص: 12-11.

(4)/ خيثر عبد النور وآخرون، منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954م، المطبعة الرسمية، الجزائر،2007، ص: 63.

العنّابي، ابن الكبابطي، هذا الأخير الذي واجه النفي بسبب مواقفه المناهضة للقوانين الفرنسية[1]، وحمدان خوجة الذي استنكر هذه التصرفات والقوانين التعسفية التي طالت المؤسسات الدينية قائلا: **"إن وثيقة الاستسلام تضمن ملكياتنا، وإن البيانات التي نشرها كل من المارشال بورمون والجنرال كلوزيل لتؤكد ذلك، هل ينبغي أن نؤمن بأن مزايا المعاهدات لا تنالها إلا الشعوب القوية على حساب الشعوب الضعيفة؟ وعندها ماذا يكون مصير المبادئ الأخلاقية التي ترتكز عليها؟ لماذا يدرس القانون العام في أوربا وفي فرنسا؟ لماذا وجدت مدارس الحضارة والحرية؟ هناك تعارض مع مبادئ المسيحية التي يؤمن بها الأوربيون، ومن ثم فماذا يكون مصير أخلاق المسيح أو أخلاق نبينا؟"**[2].

وفي سياق آخر مماثل جاء في تقرير اللجنة الإفريقية التي شكلها الملك لويس فيليب سنة 1833م وأوكل لها مهمة تقييم الأوضاع في الجزائر ما نصه **"لقد قضينا تماما على أملاك المؤسسات الدينية وصادرنا فئة من السكان كنا قد وعدنا باحترام ملكيتها...وذهبنا أحيانا إلى حد أن أجبرنا المُلاّك السابقين على دفع نفقات المؤسسات الخيرية إلى الغير... وانتهكنا دون خجل بيوت الله والمقابر و الدور، وكلها ذات حرمة لدى المسلمين"**[3]، ورغم هذا الاستهجان فإن اللجنة أنهت مهمتها في الجزائر في ربيع 1834م موصية بالاحتفاظ بها والتخلي عن فكرة مغادرتها بل والتوسع داخلها بالطرق السياسية لا العسكرية[4].

الظاهر أن الإدارة الفرنسية لم تكن تخشى المؤسسات الوقفية كونها تقوم بعملية دينية تعليمية ثقافية فقط، بل كونها تخشى استعمال أموال الأوقاف في تمويل المقاومات الشعبية الجزائرية من جهة، ورغبتها في تسخيرها لخدمة المصالح الاستعمارية من جهة أخرى، ولذا فإن التحرك ضدها جاء مبكرا جدا لاستئصالها وكسر شوكتها وحتى الانتفاع منها.

(1)/ عائشة غطاس وآخرون، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2007، ص: 251.

(2)/ حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تقديم وتعريب وتحقيق: محمد العربي الزبيري، منشورات ANEP، 2005، ص: 255.

(3)/ بسام العسلي، المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي، دار النفائس، بيروت، 1980، ص: 188.

(4)/ جمال قنان، دراسات في المقاومة والاستعمار، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009، مج 4، ص: 60.

2- **التنصير:**

يقصد بالتنصير محاولة إقناع المسلمين ببطلان الإسلام وجذبهم إلى النصرانية، أي زعزعة عقيدتهم الإسلامية وبذلك يمثل التنصير حركة استعمارية سياسية دينية تستهدف نشر المسيحية عن طريق الأنشطة الاجتماعية، التعليم، الإغاثة، والنشاطات الإنسانية مستغلين حالة المرض والجهل والفقر.

يرى الأستاذ تركي رابح بأن السياسة الفرنسية سارت في أربع خطوط عريضة تلتقي في هدف واحد وهو: **"المحو الكامل للشخصية الجزائرية والقضاء الكلّي عليها"**، هذه الملامح الأربعة يمكن اجمالها في التفقير، التجهيل، الفرنسة والتنصير [1]، والتي بدأت وفق خلفية دينية عقائدية يمكن استخلاصها من الخطاب الذي ألقاه الملك شارل العاشر في مجلس الشيوخ والذي جاء فيه: " **إن التعويض الكبير الذي ستحصل عليه حكومتي ردٌّ لشرف فرنسا سيؤول بحول الله وقوته لإخواننا في الدين المسيحي**"[2].

هذا وقد عمل الاستعمار على تنشيط الحركة التبشيرية بعد الاحتلال مباشرة، فكان الجنرال بيجو يجمع الأطفال الجزائريين اليتامى ويذهب بهم إلى القسيس ويسلمهم قائلا: **"حاول يا أبتي أن تجعلهم مسيحيين وإذا فعلت فلن يعودوا إلى دينهم ليطلقوا علينا النار"**[3].

وفي هذا دلالة واضحة بأن الفرنسيين استوعبوا مبكرا بأن مصدر المقاومة الجزائرية هو الإسلام وأن الجهاد يشكل دافعا قويا للوقوف ضدهم، لذا فإن عداوة فرنسا مع الدين الإسلامي لم تكن وليدة الاحتلال بل كانت نية مبيتة منذ البداية، ذلك أنها ترى فيه عائقا أمام هدفها الرامي إلى نشر المسيحية وتكريس ثقافتها الغربية، وخطرا على مصالحها وبالتالي لن تضمن الاستمرارية إلا بالقضاء عليه وتقويض أركانه.

لقد كانت المبادرة الأولى التي قام بها الاحتلال الفرنسي باتجاه التنصير هي تعيين القس "كولين كوال ديني" في الجزائر وذلك بموجب قرار ملكي بتاريخ 19 أكتوبر 1831م غير أنه استبدل سريعا بالقس "مولر" من طرف الفاتيكان، بعدها تولى شؤون تنظيم الدين المسيحي في الجزائر قساوسة من "جمعية القديس فانسان" (اللاّزاريون) [4].

(1)/ تركي رابح، ابن باديس والشخصية الجزائرية، مجلة الأصالة، 2(1971)، ص: 64.

(2)/ محمد علي الداهش، المغرب العربي المعاصر، الاستمرارية والتغيير، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2014م، ص: 23.

(3)/ صالح فركوس، نحو تأصيل إسلامي لتاريخ الجزائر أصالة وتغريب: مشروع فرنسا الصليبية والمجابهة الإسلامية، د د ن،د م ن ، د ت ن، ص: 46.

(4)/ محمد الطاهر وعلي، التعليم التبشيري في الجزائر من 1830-1904م، منشورات دحلب، الجزائر، 1997، ص:33.

استمر الحال على هذا المنوال إلى غاية تعيين القس "أنطوان ديبيش" الذي حقق مكاسب معتبرة للمسيحية في الجزائر، واتسع نشاطها ليصل إلى سبع أسقفيات موزعة على الجزائر، عنابة ووهران وستون كنيسة ومعبد [1]، إذ كان هذا الأخير يطمح إلى إحياء الكنيسة الإفريقية ونشر المسيحية إذ عبر عن هذا قائلا: "**يجب علينا أن تكون رسالتنا بين الأهالي...وينبغي علينا أن نعرفهم بدين أجدادهم الأولين بالخدمات الخيرية**"[2].

خلف ديبيش على رأس أسقفية الجزائر "بافي" والذي استمر رئيسا لها حوالي عشر سنوات من 10 جويلية 1846م إلى غاية 16 نوفمبر 1866م[3].

عوضه "لافيجري" الذي وصل للجزائر سنة 1867م والذي عرف بصرامته وانضباطه وحرصه الشديد فيما يخص الديانة المسيحية بالجزائر [4]، إذ يعد هذا الأخير رائد التبشير المسيحي في الجزائر حيث ناصب العداء للإسلام وسعى للقضاء عليه بشتى الطرق فأكد في كتابه بأن: "**خلاص العرب عبر المسيحية أصبح ضرورة ملحة**"[5].

تلقى لافيجري كل أشكال الدعم من الإدارة الفرنسية مما سمح له بتأسيس تسع وأربعين كنيسة وخمس وعشرون خونية، كان أكبرها كنيسة سان جوزيف بباب الوادي، وكنيسة سان شارل بالآغا ليرتفع العدد سنة 1888م إلى ثماني وستون كنيسة، ووصل إلى مئة وواحد وعشرون كنيسة عام 1892م[6].

الأمر الغريب حقا هو أن الإدارة الفرنسية باتت تستخدم الأوقاف الإسلامية لنشر المسيحية عن طريق تحويل المساجد إلى كنائس والاستيلاء على أموال الأوقاف، متعاونة في ذات الوقت مع المبشرين على اختلاف مذاهبهم ونحلهم [7]، فاستغلت الموارنة [8] في عملية التنصير مثلا لمعرفتهم للغة العربية وذلك يشجعهم على الدخول في مناظرات مع المسلمين من أجل إقناعهم باعتناق المسيحية وجذبهم لفرنسا [9].

---

(1)/ ناصر الدين سعيدوني، في الهوية والانتماء الحضاري، مرجع سابق، ص: 243.

(2)/ خديجة بقطاش، مرجع سابق، ص: 50.

(3)/ محمد الطاهر وعلي، مرجع سابق، ص: 43.

(4)/ سعيدي مزيان، النشاط التنصيري للكاردينال لافيجري في الجزائر 1867-1892م، دار الشروق للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008م، ص: 62-63.

(5)/ نفسه، ص:8.

(6)/ بوعزة بوضرساية، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830-1930 وانعكاساتها على المغرب العربي، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص: 145.

(7)/ تركي رابح، ابن باديس والشخصية الجزائرية، مرجع سابق، ص: 66.

(8)/ االموارنة: طائفة مسيحية مؤسسها القديس مارون في سوريا الشمالية عاش في القرن 4م، بعد وفاته بنى أتباعه ديرا بالقرب من نهر العاصي وأكملوا ما رسمه لهم، ثقافتهم عربية، ينظر: خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص: 98.

(9)/ سلاماني عبد القادر، الإستراتيجية الفرنسية لإجهاض الدولة الجزائرية الحديثة 1830-1847، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص: 294.

هذا وقد اهتم الاحتلال الفرنسي بتأسيس العديد من الجمعيات الدينية التي سهرت على نشر المسيحية إذ توافد على الجزائر على مدار إحدى وستون عاما (1830-1891م) عدد كبير من الجمعيات الكاثوليكية وعدد محدود من الجمعيات البروتستانتية يمكن أن نذكر منها "جمعية الجيزويت" (الآباء اليسوعيين) [1]، "أخوات القديس جوزيف دي ليراسيون"[2]، "الراهبات الثالوثيات"[3].

هناك ثلاث جمعيات أخرى كان نشاطها محتشما مقارنة مع الأولى وهي "جمعية أخوات القديس فانسان دي بول" التي اشتغلت في إدارة شؤون التعليم العمومي في كثير من المناطق، و"جمعية راهبات الباستور الطيب" والتي أسست "ملجأ الباستور الطيب" في الجزائر في 1843م و"معبد مسرغين" في وهران سنة 1850م، و"جمعية راهبات القلب المقدس" التي أسست مدرسة لاستقبال بنات مجندات في الجيش الفرنسي بالعاصمة[4].

وبعد ما يقرب من أربعين عاما من الغزو، برزت إلى الوجود جمعية الآباء البيض (جمعية مبشري السيدة الإفريقية) [5] مستغلة ظروف الجزائريين القاسية والمجاعات المتتالية، فعملت على التنصير من جهة وتأسيس ما يعرف بالتعليم التبشيري من جهة أخرى[6]، وبغية تكثيف نشاطها ضم لها لافيجري "الأخوات البيض" سنة 1869م واتخذت هذه الجمعية شعار **"البحث عن الله في خدمة الآخرين"**[7].

والواقع أن لافيجري ركز في نشاطه التنصيري على منطقة القبائل لأسباب عديدة منها تردي الأوضاع الاقتصادية في المنطقة والفقر المنتشر فيها عقب مصادرة الأراضي إثر ثورة المقراني سنة 1871م، وتأسيس فرقة الآباء

---

(1)/ استدعى دييبش بعض الآباء اليسوعيين إلى الجزائر بداية سنة 1840م وتمركزوا بمدينة الجزائر، قسنطينة ومعسكر، حيث كانت لهم نوايا تبشيرية، وكانت بداية نشاطهم بإنشاء "الأب برموات" ملجأ بمدينة بوفاريك وآخر ببن عكنون سنة 1844م بعدما أسند لهم دييبش مهمة إدارية، ينظر: خديجة بقطاش، مرجع سابق، ص: 56-57.

(2)/ وصلن للجزائر في 1835م واستقررن في عنابة والعاصمة، اشتغلن بتربية اليتيمات الأوروبيات ثم غادرن الجزائر إلى تونس ينظر: محمد الطاهر وعلي، مرجع سابق، ص: 35.

(3)/ وصلت الراهبات الثالوثيات إلى الجزائر في 1840م، استقررن بوهران وأشرفن على المدارس البلدية إلى 1889م. ينظر: محمد الطاهر وعلي، المرجع نفسه ، ص: 35.

(4)/ عبد الرؤوف قرنان، جهود علماء الجزائر في الرد على التنصير إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، مذكرة ماجستير في العلوم الإسلامية نوقشت بجامعه بن يوسف بن خدة الجزائر 1 سنة 2015م، ص: 118.

(5)/ أسست الجمعية من طرف المطران لافيجري سنة 1867م، مستغلة المجاعة التي حلت بالشعب الجزائري، سميت كذلك نسبة إلى الزي الأبيض الذي يلبسه أعضاؤها، ينظر محمد الطاهر وعلي، المرجع السابق، ص :38.

(6)/ سعيد بوخاوش، الاستعمار الفرنسي وسياسة الفرنسة في الجزائر، دار نفتيلت للنشر، الجزائر، 2013م، ص :86-87.

(7)/ خواجة عبد العزيز وداود عمر، مؤسسة الآباء البيض، الفضاء الديني والاقتراب المجتمعي، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، 2(2012)، ص :39.

البيض للتبشير في الجزائر والتشجيع الفرنسي الشديد له[1]، إضافة إلى كثافة السكان وانعزالهم عن باقي المدن[2]، لقد كان لافيجري مقتنعا بأن القبائل والفرنسيين ذووا دم وأصل روماني وانتماء مسيحي واحد لذا فبإمكانهم إنشاء صلات ربانية[3] فأوفد لها خيرة مساعديه على رأسهم "الأب دوغيري" و"الأب برودوم"، ونتج عن هذا تأسيس عدة مراكز تبشيرية ما بين 1863م و1915[4].

فالمبشرين ركزوا على هذه المنطقة لتكريس التفرقة بين السكان وضرب الوحدة بين العرب والبربر وذلك بالاعتماد على دراسات اثنوغرافية تتناول الفروق العرقية والثقافية والمعيشية بين العنصرين، محاولين إثبات نظرية مفادها أن البربر هم السكان الأصليون للجزائر أما العرب فمجرد غزاة وعليه بدأت المساعي الفرنسية لجذبهم وفي هذا يصرح "الأب دوفوكو"[5]: "**إن سكان إمبراطورتينا الإفريقية على أنواع مختلفة منهم البربر وهم أقرب الناس إلينا ومنهم العرب وهم أقل استعدادا للتقدم**"[6].

إن الحقيقة التي لا يجب تغييبها هنا هي أن كل أساليب التبشير والتنصير لم تحقق نجاحا يذكر في مجال ضرب الهوية الوطنية الجزائرية ذلك أن الإسلام مترسخ في قلب كل جزائري، وتمسكهم به كان أكبر من كل سياسة مسخ وتشويه، ومما يمكننا الاستدلال به على هذا الرفض هو الشكاوى التي قدمت لسلطات الاحتلال ضد مبشري جمعية الآباء البيض وجمعية الجزويت والتي قام أعضاءها بتهريب الأطفال إلى العاصمة ومن ثم إلى فرنسا، كما تعرض المبشرين أيضا للإهانة وحتى للإعدام في بعض المناطق في الجنوب الجزائري [7].

(1)/ محمد محمد الصلابي، كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي وسيرة الأمير عبد القادر، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2015، ص: 688-689.

(2)/ سعيدي مزيان، مرجع سابق، ص: 204.

(3)/ شارل روبير آجيرون، المجتمع الجزائري في مخبر الإيديولوجية الكولونيالية :مقاومة القبائل للإدماج والتفكيك وفشل مشاريع التنصير والتجنيس، تر: محمد العربي ولد خليفة، منشورات ثالة، الجزائر، 2002، ص: 39.

(4)/ بوعزة بوضرساية، مرجع سابق، ص: 146.

(5)/ وصل شارل دوفوكو للجزائر سنة 1880م ضمن فرقة عسكرية فرنسية للخيالة أرسلت من مدرسة سومير، ثم عاد سنة 1883م إذ زار عدة مدن جزائرية، بعدها رجع سنة 1901م ليستقر في بني عباس ويعدها منطقة تمنراست ليباشر عملية التبشير الذي استمر عشر سنوات دون جدوى تذكر. ينظر: عبد الرؤوف قرناب، مرجع سابق، ص: 107-109.

(6)/ يسلي مقران، الحركة الدينية والإصلاحية في منطقة القبائل، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، تيزي وزو، 2012م، ص: 117-118.

(7)/ محمد الطاهر وعلي، مرجع سابق، ص: 209.

3- القضاء الإسلامي:

كان القضاء قبل دخول الاحتلال الفرنسي يرتكز على التشريع الإسلامي، وكان القاضي يتمتع بسلطة تخوله الفصل في كل القضايا والمسائل المتنوعة من أحوال شخصية وإرث أو أحكام جنائية وتجارية ومدنية [1] حتى بداية الاحتلال إذ عملت فرنسا على طمس الشخصية الجزائرية بكل مقوماتها التي يعد القضاء أحد أركانها.

كان أول قرار يستهدف المؤسسة القضائية الإسلامية هو المنشور الصادر في 10 أفريل 1834م والذي يعطي الحق للمتخاصمين الاستئناف أمام المحاكم الفرنسية بعد إصدار القاضي المسلم للقرار [2]، وبهذا بدأ التضييق الفرنسي على القضاء الإسلامي الجزائري بإخضاعه للقوانين الفرنسية على مستوى المحاكم التي تشرف عليها، ونص أيضا على أن القضاء يكون باسم الملك وعن طريق المحاكم الفرنسية فقط، وعليه فإن تعيين القضاة يكون باسمه وعليهم أداء اليمين، مما يجبر بعضهم على الاستقالة ويعرضهم لعقوبة النفي أو الحبس [3].

وصدر بعدها قرار 28 فيفري 1841م الذي أزال الكفاءة الجنائية للقضاة ضمن المحاكم الفرنسية العادية وأصبحت الجرائم المعاقب عليها في الفقه الإسلامي مثل السُّكْر، التدخين الشرب والأكل في رمضان.... الخ ليست مدانة في القانون الفرنسي وعليه هذه القضايا صار يخضعها القاضي لأحكام استثنائية [4]. وفي 26 سبتمبر 1842م صدر قرار أخر يؤكد أحكامه، وجعل قضاة المحاكم المدنية تحت رقابة النائب العام [5]، وكذا زيادة إنشاء المحاكم في المدن التي تم احتلالها [6]، نفس القرار قضى بتحويل محاكم الدرجة الأولى وبقاضي وحيد إلى محاكم كلية مثل ما هو معمول به في فرنسا [7].

لحق به مرسوم أكتوبر 1854م على عهد نابليون الثالث يقضي بإنشاء مجلس شرعي متكون من قضاة ومفتشين، وعدل هذا المرسوم لاحقا في 31 ديسمبر 1859 بسبب احتجاج المعمّرين والذي ألغى كل الاختصاصات المعطاة للقاضي [8]، كما نص على أن الاستئناف لا يكون إلا في المحاكم الفرنسية ويستطيع المتقاضي -حسب أهمية قضيته-اللجوء لمحكمة الدرجة الأولى أو محكمة الجزائر العاصمة [9].

---

(1)/ عبد الرشيد زروقة، جهاد ابن باديس ضد الاحتلال الفرنسي في الجزائر 1913-1940م، دار الشهاب، الجزائر، 1999، ص: 29.

(2)/ يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص: 40.

(3)/ بوعزة بوضرساية، مرجع سابق، ص: 142.

(4)/ E. Lourdau ،la justice Musulmane en Algérie Typographie et lithographie, Alger, 1884, p79.

(5)/ ibid, p79.

(6)/ بوعزة بوضرساية، المرجع السابق، ص: 143.

(7)/ C .Collot, op. cit ,p171.

(8)/ بوعزة بوضرساية، المرجع السابق، ص: 143.

(9)/ منى صالحي، نظام القضاء أثناء الثور التحريرية 1954-1962م، مكتبة عراس للنشر والتوزيع، سطيف، 2015، ص: 11.

وما إن حلّت سنة 1866م حتى صدر قرار آخر بتاريخ 13 ديسمبر، والذي حصر دور القاضي المسلم في تنفيذ أحكام قضاة الصلح الفرنسيين فقط وجرّده من كل حق في النظر في قضايا الشؤون الإسلامية [1]، وأمر بتأسيس محاكم استئناف في كل من قسنطينة ووهران [2].

هذا وبلغ التعدي على مؤسسة القضاء منتهاه بحلول سنة 1871م بعد نهاية ثورة المقراني إذ صرّح الحاكم العام "دوقيدون": "**بأنه يجب محو شخصية القاضي المسلم وإحلال القاضي الفرنسي محله كون فرنسا هي من يجب أن تفرض إرادتها**"[3]، وعليه فقد نص قرار 26 ديسمبر 1873 على نزع حق النظر في الاستئناف والملكية للقاضي المسلم [4].

تماشيا مع هذا المرسوم تم تأسيس محاكم الصلح عام 1874م إلغاءً لقضاء الشرع الإسلامي، وأُرغم الأهالي على الاحتكام لدى قضاة الصلح الفرنسيين [5]، وفي نفس السنة أُلغيت المحاكم الإسلامية في منطقة القبائل واستبدلت بأحكام العرف والتقاليد القبلية بغية التفرقة وتكريس سياسة الفصل بين العنصرين البربري والعربي [6]، وبهذا يكون القضاء الإسلامي قد تعرض لنكبة عظمى وصفها أحمد توفيق المدني رحمه الله قائلا: "**أما القضاء الشرعي الإسلامي فقد حطمه الاستعمار تحطيما ولم يبق منه إلا صورة مشوهة بشعة يخجل منها الإسلام**"[7].

وتواصل تلقي القضاء الإسلامي في الجزائر للضربات المتتالية من قبل الإدارة الفرنسية فصدر مرسوم 7 جوان 1889م الذي عُدّل بمرسوم 25 ماي 1892م وحصر صلاحيات القاضي المسلم في النظر في القضايا الاجتماعية من طلاق وزواج وإرث لا غير [8]، وتعدى هذا الأمر إلى المحاكم الإسلامية والتي تم تقليصها فمن 184 محكمة إسلامية لم يتبق إلا 61 محكمة فقط سنة 1890م أي تم الغاء 123 محكمة في ظرف ستين سنة، وفي هذا يقول دوفايدون: " **يجب أن يمحى القاضي المسلم أمام القاضي الفرنسي فنحن الفاتحون فلنعرف كيف نفرض إرادتنا**"[9].

---

(1)/ فتح الدين بن أزواو، البعد العربي الإسلامي في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر (1927-1962)، أطروحة دكتوراه نوقشت بقسم التاريخ جامعة الجزائر 2، 2013م، ص: 13.

(2)/ منى صالحي، مرجع سابق، ص: 11.

(3)/ يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية، مرجع سابق، ص: 40.

(4)/ فتح الدين بن أزواو، المرجع السابق، ص: 14.

(5)/ يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية، المرجع السابق، ص: 40.

(6)/ أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، د ت ن، ص: 139.

(7)/ نفسه، ص: 138.

(8)/ بوعزة بوضرساية، مرجع سابق، ص: 144.

(9)/ عبد الرشيد زروقة، مرجع سابق، ص: 30.

بعد كل هذه الإجراءات الاستعمارية الخطيرة الهادفة لدمج القضاء الإسلامي في القضاء الفرنسي ومسخه والتعدي عليه، كان من الطبيعي أن يتحرك الجزائريون ردا على هذه السياسة، فرفض بعض القضاة الدور الهامشي الذي أعطي لهم، وطالبوا بإلغاء القوانين التعسّفيّة من القضاء الإسلامي وإعادة العمل وفق الشريعة مما دفعهم لتقديم مجموعة من الشكاوى إلى المكاتب العربية والقضاة وغيرهم ومنهم المكّي بن باديس وابنه حميدة بن باديس ومحمد بن رحّال، ومحمد بن الحاج حمُّو والسعيد بن شتّاح، وأحمد بن الفاسي وعلاّوة بن ساسي وصالح بن بوشناق كل هؤلاء لعبوا دورا بارزا في التصدي لسياسة المسخ الفرنسي مما عرضهم للاضطهاد الشديد [1].

ورغم تلقي لجنة مجلس الشيوخ الفرنسي برئاسة جول فيري لشكاوى وعرائض الجزائريين إلا أنها لم تطبق أي وصية من توصياتها، بل واستمرت حملة التشويه الاستعماري للقضاء الإسلامي بصدور مرسوم 22 مارس 1905م الذي ينص على تكوين لجنة تتشكل من رجال قانون برئاسة عميد كلية الحقوق بجامعة الجزائر العاصمة السيد "مارسيل مورند" بهدف إعادة مشروع تمهيدي قصد التقليص من فعالية الأحكام الصريحة في تطبيق الحدود [2].

الحقيقة أن فرنسا حاولت بشتى الطرق إزالة الأوقاف من الوجود باعتبارها مورد مالي مهم جدا كان في خدمة الإسلام ومؤسساته وفي خدمة الشعب أيضا حيث سعت إلى إصدار حزمة من المراسيم والقرارات بهدف إذابة الممتلكات الوقفية وإلحاقها بالإدارة الاستعمارية واستعمالها في خدمة المشروع الاستعماري الاستيطاني، ولم تتوقف الآلة الاستعمارية الغاشمة عند هذا الحد فقط بل لجأت إلى عملية خطيرة وخبيثة تتمثل في محاولات سلخ المجتمع الجزائري المسلم عن دينه عبر التنصير، حيث جندت إمكانيات ضخمة لتحقيق هذه الغاية نذكر منها مختلف الجمعيات ذات الطابع الديني والهدف التنصيري الناشطة في عدة جهات من الوطن، كما حاولت أيضا ضرب المؤسسة القضائية لما لها من أهمية بالغة وتأثير جسيم في نسيج المجتمع الجزائري وذلك بتفريغه وعزله من محتواه الإسلامي الشّرعي كما نصت عليه النصوص الفقهية الثابتة، وإذابته في القوانين الفرنسية الغربية، بهدف ضرب الجزائر في صميم مقوماتها العربية الإسلامية وإلحاقها بفلك الحضارة المسيحية قاطعة أي وسيلة تواصل من شأنها ربط هذه الأمة بانتماءاتها الحضارية الطبيعية.

المبحث الثاني: مكانة الإسلام في المقاومة الشعبية والنضال الوطني.

يعتبر الاستعمار الفرنسي من أبشع أنواع الاستعمار وأكثره همجية وعنفا، باعتبار أن منطلقاته الأساسية لغزو الجزائر كانت حضارية واقتصادية معا وهدفه استيطاني بالدرجة الأولى، إذ عمل الفرنسيون من البداية على

(1)/ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، دار الغرب الإسلامي، 1988م، ج4، ص: 461.

(2)/ صالح فركوس، مرجع سابق، ص: 68.

محاربة كل ما يمت بصلة للهوية الجزائرية، وخاصة الدين الإسلامي لأنهم استوعبوا أن المقاومة مدعومة من المساجد ومصدرها هو الزوايا، فالإسلام الذي شرع الجهاد لنشر الرسالة المحمدية وتحقيق عالميتها وجعله فرض كفاية إذا قامت به مجموعة سقط الوجوب عن الآخرين، جعل الجهاد للدفاع عن أرض إسلامية محتلة أو استرجاعها فرض عين على كل مسلم، ولما كان المعتدي الفرنسي صليبيا اعتدى على البلاد والعباد وقام بالاستيلاء على الأملاك وتدنيس الأعراض وجب من هذا المنطلق الوقوف في وجهه والتصدي له وطرده، ولأجل هذا ينفرد هذا المبحث بتقصي دور الإسلام في المقاومة الشعبية وذلك بتتبع مساهمة الطرقيّة في مهمة الجهاد الروحي والرسمي، إذ تصدى لذلك جملة من العلماء وشيوخ الطرق الصوفية الذين اضطلعوا للدفاع عن البلاد وتعبئة الجماهير ضد الاحتلال الفرنسي، وكذا عن المكانة التي حازها الإسلام في إيديولوجية الحركة الوطنية و فكر روادها انطلاقا من جرائدها ومن كتابات فاعليها آنذاك.

1- الجانب الديني والعقائدي في المقاومات الشعبية:

إن الوقوف على الجانب الديني والعقائدي للمقاومات الشعبية منذ بداية الاحتلال يقودنا الى حتمية توضيح دور الزوايا والطرق الصوفية وأتباعها ومورديها في ثورات القرن التاسع عشر، إذ تجندت الحركة المرابطية للوقوف في وجه المخطط الفرنسي الذي اصطبغ بالطابع الصليبي، معلنة الجهاد ضده، فما من مقاومة أو ثورة إلا وكان من وراءها مرابط أو شيخ طريقة.

لذا سنحاول في هذا العنصر تتبع دور الزوايا في حشد وتجنيد وتنظيم وتعبئة الطاقات الشعبية باسم الجهاد، بعد فشل السلطة الرسمية في مواجهة الاحتلال الفرنسي ومقاومته، حيث كان تدخلها مبكرا فبعد سقوط مدينة الجزائر مباشرة، تولّى سكان متيجة مهمة محاصرة ومقاومة قوات الجيش الفرنسي حتى لا تتوغل إلى ما وراء مدينة الجزائر، حيث التفوا وراء شيخ يدعى بالشيخ السعدي [1].

وقد كان الشيخ السعدي يدعوهم ويحثهم على الجهاد في سبيل الله وحمل السلاح لمواجهة الغزاة وطرد الكفار المحتلين [2]. وفي هذا الإطار انعقد اجتماع عند برج تمنتفوست في 26 جويلية 1830م حضره جمع غفير من الناس، إضافة لبعض الشخصيات البارزة، والتي كان منها محمد بن زعموم قائد قبائل فليسة من بودواو وذراع

(1)/ حفيد سي السعدي دفين مدينة الجزائر سنة 1710م، كانت زاويتهم في جهة ضريح سيدي عبد الرحمن الثعالبي، من أكبر العائلات الدينية ثراءً، كان للسعدي علاقات بالعديد من رجال الدين في الجزائر، ذهب للقيام بفريضة الحج سنة 1827م، بقي سنتين في المشرق الإسلامي ثم عرج على إيطاليا ليعود إلى البلاد ويتزعم المقاومة في النهاية. ينظر: أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ج1، ص: 123.

(2)/ عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، دار الغرب الإسلامي ، بيروت، 1997، ص: 107.

الميزان، وابن كانون من أعيان مدينة الجزائر وكذلك الشيخ سيدي السعدي، هذا الأخير الذي انبرى إلى حشد الهمم والدعوة إلى المقاومة واتفق المجتمعون على ضرورة إعلان الجهاد والوقوف في وجه الغزاة [1].

أخذ الشيخ يتصل بأهل النواحي الشرقية الرغاية، بودواو، يسر سباو إضافة إلى المعاتقة وفليسة وكان منهم زعيم بني خلفون محمد بن زعموم الذي ذكرناه سابقا واتفقا على إعلان الجهاد وتنسيق الجهود في العاشر من جويلية 1831م، وبناء عليه انطلقت جملة من الهجومات التي استهدفت الفرنسيين وكان الشيخ السعدي هو المحرك الرئيسي لها [2].

وبعد وقوع مذبحة العوفية [3] في أفريل 1832م استأنف كل من الحاج بن زعموم بواسطة ابنه والحاج السعدي الجهاد ضد الجيش الفرنسي، واستطاع هذا الأخير اقناع الحاج محي الدين آغا العرب بالتخلي عن المنصب الذي منحته إياه فرنسا والالتحاق بالمقاومة [4].

هذا واستمرت الهجومات المتبادلة بين المقاومين الجزائريين والفرنسيين في متيجة طيلة سنتي 1833و 1834م إلى أن وصلت أخبار انتصارات الأمير عبد القادر إلى قادة الجهاد في متيجة فأدركوا وجوب تنسيق الجهود لمحاربة العدو المشترك، فاتصلا بالأمير عبد القادر لتحقيق ذلك [5]، فعين الأمير سيدي السعدي خليفة له على قبائل يسر وسباو شرقي إقليم الجزائر [6]. وقد كللت جهود الشيخ بالمنطقة بزيارة الأمير عبد القادر لها سنة 1837م وإجراءه اتصالات واسعة مع سكانها أسفرت عن تأسيس مقاطعة الشرق التي مركزها برج حمزة واشتهرت بخلافة سباو [7]، وظل سيدي السعدي يدعو للجهاد ويشد على عضد الجنود الذين جعلوا الجيش الفرنسي لا يقوى على تخطي مدينة بودواو اتجاه الشرق [8].

---

(1)/ جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ص: 106.

(2)/ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، مرجع سابق، ج1، ص: 125.

(3)/ قبيلة قرب الحراش أبيدت بأمر من روفيقو يوم 05 أفريل 1832م بعد اتهامها بأنها مسؤولة عن سرقة سفارة رئيس الزيبان، فسرقت كل أموالها وأعدم حوالي مئة شخص واحتجزت أنعامهم وحكم على شيخ القبيلة بالموت، ولم يكتف روفيقو بهذا بل أمر بوضع رؤوسهم على الرماح وجال بها الفرسان مدينة الجزائر. ينظر: محفوظ قداش، جزائر الجزائريين 1830-1954، تر: محمد العراجي، طبعة وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008، ص: 29.

(4)/ خيثر عبد النور، مرجع سابق، ص: 32-33.

(5)/ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ج1، ص126-127.

(6)/ أدريان بيربروجير، مع الأمير عبد القادر رحلة وفد فرنسي لمقابلة الأمير في البويرة (1837-1838)، ترجمة وتعليق: أبو القاسم سعد الله، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثور أول نوفمبر، الجزائر، 2005، ص:83.

(7)/ جمال قنان، دراسات في المقاومة والاستعمار، مرجع سابق، ص:83.

(8)/ خيثر عبد النور، مرجع سابق، ص: 33.

1-1- أثر القادرية في مقاومة الأمير عبد القادر:

يعد الأمير عبد القادر رائد الجهاد والمقاومة في الجزائر ومؤسس الدولة الجزائرية الحديثة بجيشها وإدارتها ونشاطها الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي، إذ رفع راية الجهاد ضد الاحتلال طيلة خمسة عشر سنة كللت بانتصارات عظيمة شهد بها العدو قبل الصديق، فارضا على الإدارة الفرنسية الاعتراف بدولته وسيادته على عدة مناطق من التراب الجزائري والإقرار به كأمير للمؤمنين، وهو حسب قول الأستاذ سعد الله تعبير لا يستعمله إلا الخلفاء ذوو السلطة الروحية والسياسية.

كل هذه الانتصارات التي حققها الأمير كانت بفضل الفكر الجهادي الذي اعتبر حجر الأساس لمقاومته وحلقة الربط بين كل الثورات الشعبية الجزائرية، فالمعروف أن الأمير عبد القادر ينسب للطريقة القادرية [1]، إذ تربى في أحضان الزاوية التي بناها جده والتي كانت مقصد للعلماء من كل صوب وحدب.

والمؤكد أن هذا الجو الإيماني المشبع بالروحانيات أثّر على روح وفكر الأمير عبد القادر فشب على طاعة الله عز وجل ومحبة وإجلال رسوله الكريم، إذ تمكن من حفظ القرآن الكريم والحديث الشريف وأصول الفقه والشريعة في سن الثانية عشر، وتحصل على لقب حافظ وصار يعطي دروسا في جامع العائلة في سن الرابعة عشر [2].
مما دفع بوالده الشيخ محي الدين لترشيحه لإمارة المقاومة وقيادة الكفاح بعد إلحاح القوم عليه والتفافهم حوله لمبايعته كسلطان عليهم باعتباره الزعيم الروحي للطريقة القادرية، هذا التفويض الذي لم يكن عاطفيا فحسب بل مبنيا على ثقة الوالد في كفاءة وجدارة ابنه عبد القادر [3].

فكانت البيعة لعبد القادر كأمير للمؤمنين عند شجرة الدردارة اقتداءً ببيعة الرضوان للرسول صلى الله عليه وسلم، وخرج بعدها خاطبا في الناس بأنه سيحكم وفق ما تمليه الشريعة الإسلامية ونصوصها في القرآن والسنة، وأن هدفه هو الكفاح ضد العدو وحث الناس على الجهاد لإعلاء كلمة الحق [4].

---

(1)/ تعتبر القادرية أقدم الطرق الصوفية في الجزائر خاصة وفي العالم الإسلامي عامة، وتنتسب إلى الشيخ العالم المتصوف عبد القادر الجيلاني المتوفى في بغداد عام 1166م، عمل على نشر مبادئها في المغرب والأندلس الشيخ أبي مدين شعيب، وتولى شؤونها في الجزائر في القرن 19م الحاج محي الدين والد الأمير عبد القادر، وبعده ابنه محمد السعيد، ينظر: عبد العزيز شهبي، الزوايا والطرقية والعزابة والاحتلال الفرنسي في الجزائر، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص: 102.

(2)/ شارل هنري تشرشل، حياة الأمير عبد القادر، تر: أبو القاسم سعد الله، الدار التونسية للنشر، تونس، د ت ن، ص: 39-40.

(3)/ نصر الدين بن داود، الطريقة القادرية وأثرها في جهاد ومقاومة الأمير عبد القادر، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول دور الزوايا إبان المقاومة والثورة التحريرية وهران يومي 25-26 ماي 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص: 50.

(4)/ عائشة بن ساعد، البعد الروحي لمقاومة الأمير عبد القادر الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، إشراف د. ناصر الدين سعيدوني، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص: 227-228.

ويذكر هنري تشرشل بأن الأمير قصد في يومه الثاني للبيعة وادي خصيبة أين كان في انتظاره حوالي عشرة آلاف فارس ليخطب فيهم ويحثهم على الجهاد في سبيل الله: "**ووسط التهاليل التي حيت هذه الخطبة القصيرة ذات المغزى العميق قفز عبد القادر على سرجه وتبعه كل الرؤساء ومر سريعا مستعرضا صفوف العرب وبين الحين والآخر كان يثني عنان فرسه ليصيح باختصار الجهاد! الجهاد! إن الحرية والاستقلال لن يكونا إلا بالجهاد، إن الجنة في ظل السيوف، هلموا جميعا إلى راية الجهاد؟**"[1].

منذ تفويض الأمير بالإمارة وصار مسؤولا أمام المسلمين عن تحرير الوطن من الكفار أخذ في الإرسال للقبائل في كل أنحاء البلاد لدعوتهم للبيعة، فاستجابت له وبعثت الوفود لتقديم فروض الولاء والطاعة ودخلوا تحت سلطته أفواجا حتى لم تبق قبيلة في بايلك الغرب إلا وأذعنت بالولاء له[2]، وبذلك تمت البيعة الثانية بتاريخ 4 فيفري 1833م، والتي على إثرها انتقلت السلطة للأمير على الطريقة الإسلامية بواسطة بيعة الأهالي ورضاهم وليس عن طريق الوراثة أو التعيين، وبهذا وضع حجر الأساس لبناء الدولة الجزائرية الحديثة على أسس شرعية وقواعد ثابتة[3]، فأصبح بذلك الأمير رمزا من رموز الجهاد والوطنية ليس في الغرب والوسط فحسب بل في كل أرجاء البلاد، ووصل صيته إلى جميع المدن الجزائرية وحتى إلى الخارج[4].

ويورد أيضا هنري تشرشل مقتطفا من رسالة الأمير لسلطان المغرب يبيّن بين طياتها هدفه من إعلان الحرب على الفرنسيين قائلا "**إنني لم أتقدم لتولي مسؤولية الحكومة بمحض الطموح أو الرغبة في السلطة والجاه، أو حبا في ثروات الحياة الدنيا ولكن (والله وحده يعلم أسرار القلوب) لأحارب في سبيل الله ولأحقن الدماء بين المسلمين ولأحمي أملاكهم ولأمّهد البلاد كما تقتضي ذلك الغيرة على الدين والوطنية**"[5].

هذه القناعات الراسخة هي من رسمت فكر الأمير المتحمس للجهاد والداعي لمحاربة الظلم ومقاومة العدوان والتي استقاها من حياة الزهد والتصوف التي تربى عليها في كنف الزاوية القادرية، فالمتصوفة لا يحملون السلاح إلا لدفع اضطهاد أو تحرير بلاد، مترفعين عن الغدر ونقض العهود، وهي صفات أساسية تمتع بها الأمير طيلة حياته وبشهادة أعدائه[6]، وهو ما نستشفه من تعريفه للجهاد بقوله "**ليس المقصود من الجهاد والقتال إتلاف العباد**

(1)/ هنري تشرشل، مصدر سابق، ص: 59.

(2)/ محمد العربي الزبيري، الكفاح المسلح في عهد الأمير عبد القادر، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2015، ص: 31-32.

(3)/ إبراهيم مياسي، المقاومة الشعبية، دار مدني، الجزائر، 2009، ص: 222.

(4)/ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ، المرجع السابق، ج1، ص: 176.

(5)/ هنري تشرشل، مصدر سابق، ص: 156.

(6)/ بركات محمد مراد، الأمير عبد القادر المجاهد الصوفي، دار النشر الالكتروني، د ت ن، ص: 60.

ولا تخريب البلاد ولا الرغبة في الأموال وإنما المقصود دفع الفرد والملأ إلى كلمة حق ولو أمكن حصول ذلك من غير قتال حرم القتال"[1].

وعليه فإن الأمير لم يحمل الناس على التعصب الشديد وأبدى في أكثر من مناسبة رغبته في الجنوح للسلم ومهادنة الكفار، فاستقبل الرسل الفرنسيين وأكرمهم وعاملهم بحسن وكان يحاورهم ويلاطفهم [2].

بل وإنه كذلك لم يغفل عن استمالة العلماء والأخذ بآرائهم عن جهاده فيذكر الأستاذ سعد الله رحمه الله بأن الأمير كتب لعلماء فاس سنة 1836م يستشيرهم ويستفتيهم في عدة مسائل منها تخلف المسلمين عن الجهاد معه وهل يجوز أخذ أموالهم في هذه الحالة وغيرها من الأمور التي أجاب عنها الشيخ علي بن عبد السلام التّسولي في مجلد بلغ خمس كراريس، كما راسل الأمير علماء الجزائر ومرابطيها أيضا يحثهم فيها على دعوة الناس للجهاد وجذبهم واستقطابهم للدفاع عن مصلحة الدين والوطن[3]، مما شجعهم على الانضمام لدولته والعمل تحت سلطته مثل الحاج السعدي والشيخ محي الدين بن المبارك، وشيوخ الطريقة الرحمانية في عدة مناطق، وبهذا يكون قد وظف الطرقية لصالح مقاومته واستفاد منها في حشد واستقطاب الناس للانضمام والقتال الى صفه في وجه أعتى قوة في ذلك الوقت محققا انتصارات سجلت في صفحات التاريخ بأحرف من ذهب.

1-2- دور الرحمانية في المقاومات الشعبية:

إن الدارس لتاريخ المقاومات الشعبية في الجزائر بعد الاحتلال يلاحظ المساهمة الفعلية والدور الكبير الذي لعبه الرحمانيون فيها، إذ أعلنت الطريقة الرحمانية أو الخلواتية كما يحلو للبعض تسميتها الجهاد ضد الاستعمار الفرنسي من البداية فلا نكاد نجد ثورة أو مقاومة تقريبا إلا وتردّد فيها اسم الرحمانيين خاصة في الشرق والوسط الجزائري، وهو ما يؤكده الأستاذ سعد الله الذي يقول" **لو أردنا أن نقرأ المقاومة الجزائرية بين 1840م إلى 1848 قراءة سياسية عصرية لوجدناها قد سارت تحت قيادة أحزاب ثلاثة، وهي حزب القادرية وحزب الدرقاوية وحزب الرحمانية. وكلها أحزاب ظهرت في الريف لا في المدن، وكلها أحزاب قد تجاوزت في "برنامجها" الدين الى السياسة و"الإخوان" إلى كل المواطنين"**[4].

إن اتباع الإخوة الرحمانيين للطريقة الخلواتية الرحمانية لم يمنعهم من الوقوف إلى جانب الأمير عبد القادر المعروف بانتمائه للقادرية، فسارعوا للجهاد في صفوف جيشه، ولعل أبرز من ساند الأمير من الإخوة الرحمانيين كان

---

(1)/ نصر الدين بن داود، مرجع سابق، ص:51.

(2)/ أبو العيد دودو، الجزائر في مؤلفات الرحالة الألمان 1830-1855، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975، ص:57.

(3)/ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، مرجع سابق، ج1، ص: 271.

(4)/ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، مرجع سابق، ج1، ص: 298-299.

الشيخ سيدي السعدي الذي سبق وأسلفنا دوره الجهادي في متيجة وانضمامه إلى جيش الأمير وتعيينه ممثلا له في المنطقة، وعين بعده رجل آخر من أتباع الطريقة الرحمانية وهو أحمد الطيب بن سالم الذي مشى على خطى سلفه في المقاومة رفقة أبناء بن زعموم [1].

أما في الجنوب الشرقي فقد تولى خلافة الأمير فيها الحسن بن عزيز الرحماني ومحمد الصغير بن عبد الرحمن، فأُلقي القبض على الأول وتم نفيه وسجنه فيما قاد الثاني المقاومة حتى أجبر على مغادرة المنطقة إلى تونس [2].

كما وقف الشيخ المختار بن خليفة الجيلالي صاحب أولاد جلاّل إلى جانب مقاومة الزعاطشة 1849م وكان يرسل المعونة للشيخ بوزيان، كما انضم رحمانيو المنطقة إلى دعوة الأخير [3]، نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر الشيخ الصادق بن الحاج شيخ فرع الرحمانية بواحة المصمودي بالأوراس والذي حرض الناس على الجهاد وشارك في معركة سريانة 1849م، فأحرقت زاويته ونُفي إلى أن توفي بالسجن سنة 1862م[4].

هذا ولم يقتصر التكوين الروحي للزاوية الرحمانية على مُريديها من الرجال فقط بل تعدّاه إلى النساء أيضا، فقد أوكلت زعامة المقاومة بأرض زواوة للمجاهدة لالّة فاطمة نسومر (1830-1863م) والتي تربت في جو روحاني و تشبعت بتعاليم ومبادئ الطريقة الرحمانية، فوالدها سيدي محمد بن عيسى كان مقدما عن زاوية الشيخ أحمد أمزيان الذي كان يتمتع بمكانة مرموقة بين قومه وأمها لالّة خديجة التي سميت باسمها قمة جبل جرجرة، ولما أقبلت نسومر على التعبد والانقطاع والتصوف أخذ الناس يلتفون حولها لما بدا عليها من صفات النُّسّاك [5].

واضطرت أخيرا إلى الخروج عن انزوائها وإعلان المقاومة إلى جانب بوبغلة سنة 1845م وتبعها الكثير من الرحمانيين، فأخذت تخوض معه المعارك بنفسها وتحرض الناس على القتال، حتى أنها تزعمت قيادة الجيش ردا على هجمات الفرنسيين عن أربعاء آيت إيراثن[6]، فألحقت بهم خسائر كبيرة فأخذت شهرتها تبلغ الآفاق والتحق بها قادة الأعراش وشيوخ الطرق الصوفية فهاجمت كتائب الجيش الفرنسي في مراكزه المتقدمة وأبهرتهم بقوتها ورباطة

(1)/ سعدي شخوم، دور الرحمانيين في المقاومة الشعبية، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول دور الزوايا إبان المقاومة والثورة التحريرية وهران يومي 25-26 ماي 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص: 223-224.

(2)/ عباس كحول، زوايا الزيبان العزوزية مرجعية علم وجهاد، دار علي زيد للطباعة والنشر، بسكرة، 2013، ص: 69-70.

(3)/ سعيدي شحوم، دور الرحمانيين في المقاومة الشعبية، المرجع السابق، ص: 225.

(4)/ عباس كحول، المرجع السابق، ص: 70.

(5)/ السعيد عليوان، "الطريقة الرحمانية ودورها في الجهاد"، مجلة المعيار، 2(2002)،ص: 138.

(6)/ الجيلالي سلطاني، دور الرحمانيين في المقاومة الوطنية، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول دور الزوايا إبان المقاومة والثورة التحريرية وهران يومي 25-26 ماي 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص: 189.

جأشها فأطلقوا عليها اسم "جان دارك" وقد استطاعت انقاذ بوبغلة من يدي العدو عندما سقط جريح في أحد المعارك مما جعله يعجب بها ويتقدم لخطبتها[1].

ولعل بوبغلة رمى من صنيعه هذا إلى تعزيز مكانته بين الناس على اعتبار أن لالّة فاطمة من عائلة دينية معروفة إذ ركز في دعايته لتجنيد الناس على الجانب الديني وعلى سلطة الزاوية الرحمانية لكن الظروف حالت دون زواجه منها وذلك لرفض زوجها الأول سي يحي بن يخولاف تطليقها [2].

ولما اشتد الأمر على قوات الجيش الفرنسي إذ ضيقت عليهم نسومر الخناق جندت فرنسا جيش قوامه خمس وأربعين ألف مقاتل بقيادة الجنرال راندون ومساعدة الماريشال ماكماهون، فالتقت بهم لالّة فاطمة في جوان 1857م فقابلتهم بكل قوة لكنها لم تستطع الاستمرار لأن قوات العدو تغلبت عليها عدة وعتادا، فأسرت وسجنت مع إخوتها ومكثت في السجن سبع سنين تتعبد المولى عز وجل إلى أن وافتها المنية سنة 1863م[3].

هذا ولم تتوقف المقاومة الرحمانية بتقويض أركان مقاومة لالّة فاطمة نسومر بل تواصل جهاد الأخوة الرحمانيين وذلك باندلاع ثورة من أشهر وأعنف الثورات في تاريخ الجزائر المعاصر ألا وهي ثورة المقراني والشيخ الحداد.

الحقيقة أننا لا نريد من هذا العرض التأريخ للثورة بقدر ما نريد توضيح العوامل الدينية التي لعبت دورا رئيسيا في تحريكها فقد كانت لسياسة التنصير التي اتبعها لافيجري في منطقة القبائل وتعدّي المبشرين على حرمة الدين الإسلامي وحمل الناس على المسيحية دافعا قويا لإعلان الجهاد ضد العدو الفرنسي فيها [4].

لقد أدرك الباشاغا المقراني أن الدين سلاح فعال في المقاومة فلولاه لما تمكن الشعب الجزائري من المحافظة على هويته ولنجحت الكنيسة في تنصير البلاد، وعليه سعى الباشاغا لإقناع الشيخ الحداد بمبدأ ثورته والانضمام اليها وهو ما حصل فعلا [5].

ولئن بدا الشيخ الحداد في البداية لا يميل للحروب فإن ابنيه الشيخ محمد وسي عزيز كانا متحمسين للثورة والجهاد، توّاقين للشهادة في سبيل الله، وبعد عدة اتصالات مع المقراني كلف الشيخ الحداد ولديه بدعوة المقدمين المجاورين لصدوق للتشاور حول الأمر، فأخذوا في التوافد حتى اكتمل جمعهم يوم 8 أفريل 1871م[6]، وهو اليوم الذي خرج فيه مقدم الطريقة الرحمانية معلنا الجهاد ضد المستعمر الفرنسي ومطلقا نداءه في سوق صدّوق وبحماسة

---

(1)/ السعيد عليوان، المقال السابق، ص138.

(2)/ خيثر عبد النور، مرجع سابق، ص: 37.

(3)/ الجيلالي سلطاني، دور الرحمانيين في المقاومة الوطنية، المرجع السابق، ص: 190.

(4)/ عبد الرؤوف قرنان، مرجع سابق، ص: 132.

(5)/ يحي بوعزيز، "ثورة محمد المقراني والشيخ ابن الحداد"، مجلة الأصالة، 2(1971)، ص: 28.

(6)/ يحي بوعزيز، ثورة الباشاغا محمد المقراني والشيخ الحداد عام 1871م، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر،2009، ص: 232-235.

لا نظير لها إذ تمكن خلال أسبوع من تعبئة مئة وخمسين ألف رجل من القبائل مستعملا الدعاية والحجج الدينية لإقناعهم[1]، وفي هذا يقول الأستاذ يحي بوعزيز: "**فوعظهم وأرشدهم وأعلن لهم عن خلافة ابنيه له من بعده ودعاهم بعد ذلك إلى الجهاد وسلم لهم علم الجهاد الذي صنع قبل ذلك وأشاع بعض أتباعه بأنه تسلّمه في الليلة السابقة من الرسول**"[2].

أخذت هذه الثورة الطابع الشعبوي الشمولي إذ انضم اليها الناس من كل حدب وصوب واضطلعوا للجهاد تحت راية الأخوة الرحمانيين في عمالتي الجزائر وقسنطينة من حجّوط ومليانة وشرشال غرب مدينة الجزائر إلى جيجل والقل شرقا وباتنة وبوسعادة وسور الغزلان جنوبا، ومست عملياتها جبال البابور والوادي الكبير وحوض الصومام وجبال جرجرة والبيبان حوض الحضنة وجبالها، وامتدت إلى سهل متيجة وحاصر الثوار المراكز الفرنسية والقلاع العسكرية في بجاية ودلس وتيزي وزو وأربعاء نايث إيراثن وذراع الميزان وابن هني وسطيف ونقاوس وجيجل والقل وشرشال وبودواو وغيرها[3].

يشير الأستاذ يحي بوعزيز إلى أنه في أقل من شهر اندفع الى الثورة أكثر من مائة وعشرين ألف رجل محارب وهو عدد لم يستطع المقراني ضم ربعه قبل ذلك، إذ قدرت قواته بخمسة وعشرين ألف رجل لا غير من مناطق برج بوعريريج وسور الغزلان وبوسعادة [4].

وبذلك تعد هذه الثورة التي دامت أكثر من سنة أشهر وأضخم ثورة بعد مقاومة الأمير عبد القادر، إذ استطاع فيها الثوار إلحاق أضرار جسيمة بالمستعمر، ولكنها فشلت في النهاية لأسباب مختلفة منها استشهاد المقراني في معركة "أد سوفلات" فخلفه أخوه بومرزاق في 20 جانفي 1872م وأسر محمد في 2 جويلية 1872م، واستسلم الشيخ الحداد وسجن بسجن الكدية بقسنطينة أين توفي يوم 29 أفريل 1873م ونفي ابناه إلى كاليدونيا الجديدة رفقة بومرزاق [5].

وبهذا يكون الأخوة الرحمانيين قد لعبوا دورا بارزا في حركة الجهاد الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي إذ توسعت ثورتهم لتشمل كل فئات المجتمع من أشراف وأعيان بل وحتى النساء اللواتي لعبن دورا عظيما في مسار الأحداث.

---

(1)/ Charles André julien، Histoire de l'Algérie contemporaine ، la conquête et les débuts de la colonisation 1827-1871 ، Casbah éditions، p485.

(2)/ يحي بوعزيز، ثورة الباشاغا محمد المقراني والشيخ الحداد عام 1871م، مرجع سابق، ص: 235.

(3)/ بسام العسلي، محمد المقراني وثورة 1871م الجزائرية، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ط3، بيروت، 1990، ص:148.

(4)/ يحي بوعزيز، ثورة الباشاغا المقراني والشيخ الحداد، مرجع سابق، ص:237.

(5)/عليوان السعيد ، مرجع سابق، ص:152.

1-3- الدور الوطني للدرقاوية [1] والشيخية [2]:

سعت الطريقة الدرقاوية للوقوف في وجه السلطة العثمانية إذ دفعت أتباعها للتمرد على الجهاز الحاكم وتحريضهم على الخروج عليه معتبرة إياه نظاما فاسدا وظالما بل وذهبت أبعد من ذلك إذ قال أحدهم بأن الذهاب عند النصارى أولى من البقاء تحت جناح سلطة آل عثمان[3].

وبعد خروج الأتراك من الجزائر وتعرضها للغزو الفرنسي سلك الدرقاوية نفس المسلك معهم بل وكان لهم السبق في رفع راية الجهاد ضدهم، إذ بدأوا نضالهم عشية الدخول الفرنسي مع ثورة الشيخ الزايد الحاج محمد عيسى بن علي الدرقاوي الذي استمرت ثوراته على شكل متقطع إلى غاية 1849م، واشتركت معه قبائل أولاد نايل شرشال المدية وبعض القبائل، ولم تنته ثورته إلا باستشهاده سنة 1849م في معركة سيدي المزاري [4].

استمرت ثورات الدرقاويين بقيادة الحاج موسى الدرقاوي من سنة 1833م إلى غاية 1849م في ضواحي المدية وشرشال [5]، وبعدها قاد الشيخ عبد الرحمن بوزيان الدرقاوي ثورة الزعاطشة بمنطقة الزيبان وغرب الصحراء واستشهد على إثرها عام1849م [6].

ومن جملة شيوخ الدرقاوية ممن ثاروا ضد الفرنسيين أيضا الشيخ عبد الباقي الشعاعي الذي دامت ثورته تسع سنوات ابتداء من سنة 1890م وحتى 1899م وامتدت في منطقة سيدي علي كسال في مستغانم إلى أن أصدر أمر بالقبض عليه سنة 1899م [7].

---

(1)/ تنسب الدرقاوية للشيخ محمد العربي الدرقاوي المتوفى سنة 1823م في زاوية بوبريح شمال فاس ظهرت بالمغرب الأقصى، تعد هذه الزاوية الأم لفروعها الأخرى كالمدنية والهبرية والعلوية، كان أتباع الدرقاوية لا يخالطون إلا الصالحين ويتجنبون أصحاب السلطة، ولا يقبلون الوظائف الإدارية. ينظر عبد العزيز شهبي، مرجع سابق، ص: 151-152.

(2)/ وسميت أيضا بالبوبكرية نسبة إلى أسرة الخليفة أبو بكر الصديق هاجر أجدادهم من المدينة المنورة بالحجاز إلى صعيد مصر ثم انتقلوا إلى تونس وذلك في القرن 14م، ثم هاجروا إلى المغرب الأوسط تحت قيادة الولي الصالح سيدي معمر إذ استقروا بالجنوب الغربي بالجزائر وشيدوا قرى هناك، وتعود تسميتهم لأولاد سيدي الشيخ إلى سيدي محمد بن سليمان بن سي عبد القادر الذي بدل اسمه إلى اسم سيدي الشيخ. ينظر: مبخوت بودواية، الزاوية الشيخية ودورها الديني والعسكري 1875م-1908م، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول دور الزوايا إبان المقاومة والثورة التحريرية وهران يومي 25-26 ماي 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص: 132:-133.

(3)/ هلايلي حنيفي، "ثورة الدرقاوية في الغرب الجزائري خلال عهد الدايات"، المجلة التاريخية المغاربية، 115(2004)، ص: 129.

(4)/ حسني بليل، الزاوية الدرقاوية ودورها في الحركة الوطنية، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول دور الزوايا إبان المقاومة والثورة التحريرية وهران يومي 25-26 ماي 2005، مرجع سابق، ص: 173-174.

(5)/ بونقاب مختار، "الطريقة الدرقاوية بالجزائر"، مجلة الحوار المتوسطي، 11-12(2016)، ص:379.

(6)/ حسني بليل، الزاوية الدرقاوية ودورها في الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص:174.

(7)/ نفسه، ص: 176.

أما بالنسبة للطريقة الشيخية فقد أعلنوا الثورة ضد الفرنسيين وحاربوهم في عدة مواقع منها موقعة عونية بوبكر سنة 1864م محققين فيها انتصارات مبهرة، معركة الشلالة عام 1865م والتي تمكنوا خلالها من إيقاف التوغل الفرنسي نحو الجنوب لفترة من الزمن وكانت أخر معاركهم سنة 1879م في الجهة الشرقية والتي انهزموا فيها مما اضطرهم للفرار إلى الجنوب [1].

على كل فإن دور الزاوية الشيخية في مواجهة الاستعمار الفرنسي سيظهر جليا مع إعلان الشيخ بوعمامة للجهاد المقدس سنة 1881م وسعيه لضم القبائل وحثها على الخروج عن سلطة الإدارة الفرنسية والالتحاق بثورته، فكانت أول مواجهة بينه وبين القوات الفرنسية يوم 27 أفريل 1881م [2] لتليها عدة مواجهات أخرى جعلت من ثورة هذا المرابط أطول ثورة اندلعت ضد الاستعمار الفرنسي ذلك أنها دامت قرابة الربع قرن من أفريل 1881م على غاية أكتوبر 1908م[3].

مهما يكن من أمر فإن الدور الذي لعبته الزوايا في عملية المقاومة لا يمكن الإحاطة به ولا حصره في زاوية من الزوايا أو طريقة من الطرق ولكننا حاولنا قدر الإمكان تسليط الضوء على الأكثر فاعلية وقوة وتأثير والتي حصرها الأستاذ سعد الله كما أشرنا سابقا في القادرية الرحمانية والدرقاوية أضفنا لها الشيخية باعتبارها الطريقة التي قادت ثورة من أهم الثورات في تاريخ المقاومة الشعبية الجزائرية وهي ثورة أولاد سيدي الشيخ، ومع تنوع الاتجاهات الطرقية المناهضة للاستعمار والمقاومة له يبقى القاسم المشترك بينها جميعا هو رفع راية الجهاد لطرد المستعمر الغاشم وهو الأمر الذي أشار إليه الباحث الفرنسي جيلبار مينيي في قوله: "**لقد كانت المقاومة الشعبية تحت شعار الجهاد ولم يخمد هذا الشعار في كل الانتفاضات التي كانت على فترات زمنية متقطعة إلى غاية ثورة الأوراس سنتي 1916-1917**"[4].

2- الإسلام في برامج اتجاهات الحركة الوطنية:

كتب المفكر مالك بن نبي بشأن موقع الدين في نفسية الفرد قائلا: "**فنفسية الفرد في المجتمعات التاريخية على الأقل مفعمة بالنزعة الدينية تلك التي تعد جزءً من طبيعته، وهو ما جعل علم الاجتماع يقول**

(1)/ مبخوت بودواية، الزاوية الشيخية دورها الديني والعسكري 1875-1908م، أعمال الملتقى الأول والثاني حول دور الزوايا، مرجع سابق، ص: 136-137.

(2)/ عادل مدلول علي، نبيل شلال علوان، "مراحل ثورة الشيخ أبو عمامة 1881-1908م"، مجلة أوروك للعلوم الإنسانية، 40(2017)، ص: 4.

(3)/ عبد الحميد زوزو، ثورة بوعمامة 1881م-1908م: جانبها العسكري 1881-1883، موفم للنشر، الجزائر، 2010، ج1، ص :7.

(4)/ Meynier Gilbert. L'Algérie, la nation et l'islam : le FLN, 1954-1962. In : Raison présente, n°159, 3e trimestre 2006. L'idée de nation. pp. 61-80.

في تعريف الإنسان بأنه (حيوان ديني)، وهو بذلك يحدد جانبا من الأساس النفسي العام في أفراد النوع وكل فرد يبني شخصيته الخاصة على هذا الأساس" ويضيف قائلا "**فالعنصر الديني عامة –فضلا على أنه يغذي الجذور النفسية على ما بيّنا –يدخل مباشرة في الشخصية التي تكون (الأنا) الواعية في الفرد وفي تنظيم الطاقة الحيوية التي تضعها الغرائز في خدمة هذه (الأنا) ولما كانت هذه الطاقة الحيوية المنظمة تتحول إلى نشاط اجتماعي لدى الفرد، وكان هذا النشاط لدى الفرد سببا في وجود النشاط المشترك للمجتمع خلال التاريخ، فإن ذلك يرينا بصورة واضحة أهمية دور العنصر الديني**"[1].

ولا يحيد الأديب السوري أدونيس عن رأي مالك بن نبي إذ يذهب في كتابه الثابت والمتحول، إلى أن الدين الإسلامي يحتل مكانة هامة في بنية المجتمع العربي فيقول "**إن البنية التأسيسية للمجتمع العربي هي البنية التي غلبت عليه في مساره التاريخي، وأنها بنية دينية، وأردت أن أوضّح تبعا لذلك أن الثقافة العربية تصدر أساسا عن هذه البنية، وأنه لا يمكن فهمها في معزل عن البعد الديني (....) وبهذا المعنى، يصح وصفه بأنه مجتمع تأسس برؤية دينية وعلى رؤية دينية، وهذه الرؤية الدينية تشمل الجسم الاجتماعي كله اقتصاديا، وثقافيا وسياسيا، وأخلاقيا وفنيا**"[2].

أما فرحات عباس أحد رواد الحركة الوطنية الجزائرية فإنه يؤكد على هذا الطرح بقوله: "**ما فتئ الشعب الجزائري يوما يعتز بانتمائه إلى العالم العربي وهو واع كل الوعي بأنه جزء لا يتجزأ من ذلك العالم، كما كان يفتخر بانتمائه إلى العالم الإسلامي حارصا كل الحرص على الدفاع عن إسلاميته يأبى الخنوع لقوم غزاة انقضوا عليه حفاة عراة يمتصون أرزاقه ويحاولون إبعاده عن قوميّته ودينه ولغته وتاريخه**" ويزيد على هذا قائلا: "**فإن الجزائريين لما دافعوا عن أرضهم كانوا في الحقيقة يحاربون عن بيضة الإسلام وحوزة وطنهم الإسلامي وهي الأمة الإسلامية**"[3].

ولأجل ذلك حاولنا هنا الوقوف على الصلة التي تربط مختلف أقطاب الحركة الوطنية بالإسلام فالمتتبع لبرامجها وتصريحات روادها وجرائدها يقف على توجهين مختلفين وذلك حسب نظرتهم للإسلام وقيم الحضارة الإسلامية، فنجد توجها وقف موقف المدافع في وجه الاستعمار الفرنسي للذود عن الهوية الوطنية التي سعت فرنسا

(1)/ مالك بن نبي، ميلاد مجتمع: شبكة العلاقات الاجتماعات، تر: عبد الصبور شاهين، ط 3، دار الفكر، ، الجزائر، 1987، ص:69-72.

(2)/ أدونيس (علي أحمد سعيد)، الثابت والمتحول بحث في الإبداع والإتباع عند العرب: الأصول، ط7، دار الساقي، بيروت، 1994، ج1، ص: 32.

(3)/ فرحات عباس، ليل الاستعمار حرب الجزائر وثورتها، تر: أبو بكر رحال، منشورات ANEP، د م ن، د ت ن، ص: 143.

منذ البداية لمسخها وتشويهها ومن ثم إذابتها في الحضارة الفرنسية المسيحية، وهؤلاء اختلفت درجة تعلقهم به ، نذكر منهم مثلا الأمير خالد الذي استند في مطالبه على البعد الديني، وطالب بالمساواة دون التخلي عن الأحوال الشخصية رافضا فكرة الإدماج الكلي والانقياد الكامل للاستعمار، وكذا فرحات عباس الذي ما فتئ يعتز بقيم الحضارة الإسلامية وهو ما نستشفه من كتاباته المختلفة، أما الاتجاه الثوري أو ما يعرف بالاتجاه الاستقلالي والذي مثله نجم شمال افريقيا ومن بعده حزب الشعب وأخيرا حركة انتصار الحريات الديمقراطية فقد ناضل لمنح الأهالي حقوقهم السياسية والثقافية في إطارهم الديني والحضاري.

أما أقصى درجات التعلق فنجدها عند التيار الإصلاحي الديني المتمثل في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، التي كافحت في الميدان لإصلاح الأمور الدينية الآيلة للتعفن، ودافعت حتى آخر رمق من أجل تحرير الدين الإسلامي من قبضة الاستعمار الفرنسي.

فيما مثل التوجه الأخر دعاة التخلي عن الإسلام وقيمه لأنه حسبهم يعرقل عملية الفرنسة ويعد أحد أسباب التخلف والجمود وهو ما سنأتي على تفصيله لاحقا.

إن الحديث عن الإسلام والبعد الديني للحركة الوطنية ودور الأخير في الحفاظ على الهوية الوطنية يفرض علينا ضبط هذا المصطلح وتحديد مدلولاته الفكرية والتاريخية، فما المقصود بالحركة الوطنية؟

يورد الأستاذ يوسف قاسمي تعريفا لها فيقول بأنها "**كل جهد فكري، ثقافي، سياسي، اجتماعي، أو تنظيم مدني إعلامي أو عسكري يصب في خانة التحرر الوطني ويهدف إلى ضمان استرجاع الاستقلال الوطني لتحقيق السيادة الكاملة على الأرض وبناء مجتمع مستقر في ظل تنمية شاملة ومتوازنة تضمن العدل والإنصاف بين أفراده**"[1]، على هذا النحو فإن الحركة الوطنية ليست محصورة في المقاومة المسلحة أو المقاومة السياسية وإنما تتضمن كل فعل وطني تجاه التواجد الاستعماري فهي بذلك تمثل كل أشكال رفض الخضوع للاحتلال ومحاولة جلب الحقوق المهدورة على اختلاف الطرق والأساليب.

تجدر الإشارة هنا إلى أننا لا نهدف من خلال هذا الجزء من الدراسة للتأريخ للحركة الوطنية وظهورها كفكر سياسي للنخبة الوطنية الجزائرية وما تمخض عنه من صراع مع الاستعمار الفرنسي لأنها حيثيات سبق تناولها ودراستها باستفاضة، بل يتمحور بحثنا هنا على البعد الديني الإسلامي في أفكار وبرامج القوى الوطنية.

---

(1)/ يوسف قاسمي، مواثيق الثورة الجزائرية (1954-1962) دراسة تحليلية نقدية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه نوقشت بقسم التاريخ جامعه الحاج لخضر لباتنة، 2009، ص: 49.

2-1-دعاة المحافظة على قيم الإسلام وحضارته:

2-1-1-حركة الأمير خالد:

برزت شخصية الأمير خالد [1] كمناضل ينتمي إلى جماعة الشباب الجزائري سنة 1913م والذي وصفه بعضهم بأنه: "**شخصية مرتبطة بالتقاليد الإسلامية ووفية لنموذج الأمير عبد القادر ومؤمنة بالمبادئ التحريرية فإنه يمكن أن يعطي دفعة قوية لكل الشباب المثقف والمصاب بالإحباطات وخيبات الأمل**"[2]. هذه الخيبات التي كانت وليدة معاناة مجتمع بأكمله تعرض لعملية مسخ متكاملة استهدفت شخصيته الإسلامية الأصيلة بل وإن جهود الاستعمار الفرنسي كلها –كما يقول فرحات عباس "**صبت على تجريد الجزائر من إسلاميتها وعروبتها**"[3].

فلا يخفى على أحد أن الأمير خالد وصل للساحة السياسية الجزائرية في فترة جد حرجة أصبح فيها الإسلام منهكا، وانسلاخ الهوية الوطنية أمرا واقعا، فأصبح الوضع كما يصفه أحد الباحثين قائلا:" **كان الإسلام في الجزائر في حاجة إلى دفع تاريخي للانتقال من القرن التاسع عشر إلى القرن العشرين للخروج من السبات السديمي والتكيف مع العالم الجديد عن طريق الاهتمام النشط**"[4].

لذا فإنه كافح لافتكاك بعض الحقوق لبني جلدته وإنقاذ مجتمعه من خطر التخلي عن هويته فاستند في نشاطه على التمسك بالإسلام الذي ظل طيلة الفترة الاستعمارية الضامن الأول للشخصية الجزائرية-وهو لم يكن الوحيد على كل حال- إذ يقول فرحات عباس في هذا الصدد: "**ظلت هذه النخب من 1890 الى 1939م وطيلة أجيال عديدة تطعن وباستمرار في النظام الاستعماري بالرغم من ضعف الوسائل وتطالب بالمساواة**

---

(1)/ حفيد الأمير عبد القادر ولد بدمشق بوم 20 فيفري 1875م، تلقى تعليمه في معاهد دمشق الدينية أين أمضى طفولته وشبابه حتى قرر العودة إلى الجزائر سنة 1892م، لم يدم استقراره بها طويلا إذ أرسل رفقة أخيه إلى باريس للدراسة في ثانوية "ليسيه لويس لوغراند"، ثم قبل في الكلية العسكرية سان سير في 7نوفمبر 1893م غير أنه تركها وغادر باريس مطلع سنة 1895م لظروف ألمت به ليعود إليها بعد ذلك سنة 1896م لإكمال دراسته الحربية، أين تخرج برتبة ملازم ثان في الجيش رافضا قبول الجنسية الفرنسية، وفي سنة 1904م أو 1905م نقل للخدمة في كتيبة الصبايحية الأولى والتي استدعيت للعمل بعدها في مراكش فأظهر فيها الأمير كفاءة عالية الأمر الذي استدعى ترقيته إلى رتبة نقيب سنة 1908م وهي أعلى رتبة تحصل عليها ضابط جزائري غير مجنس، على كل فقد تقدم بعدها باستقالته طالبا إعفاءه من الخدمة العسكرية وهو ما حصل فعلا سنة 1913م أين توجه للعمل في المجال السياسي وبرز كأحد قادة حركة الجزائر الفتاة. ينظر: بسام العسلي، الأمير خالد الهاشمي الجزائري والدفاع عن جزائر الإسلام، ط2، دار النفائس، بيروت 1984، ص: 92-100.

(2)/ الطاهر عمري، النخبة الوطنية الجزائرية ومشروع المجتمع (1900-1940)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر نوقشت بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، سنة 2003، ص: 184.

(3)/ فرحات عباس، ليل الاستعمار، المرجع السابق، ص: 23.

(4)/ علي مراد، الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر بحث في التاريخ الديني والاجتماعي من 1925 إلى 1940م، تر: محمد يحياتن، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 1999، ص: 37.

في الحقوق مع الأوربيين ولم تقبل أن يعد انتمائها للدين الإسلامي الذي هو الدين القديم للبلد سمة نقص (...) ستصارع هذه النخب بأيادي عزلاء، وليس لها من سلاح سوى القانون الفرنسي ولقد كنت شاهدا على كفاحهم لأنني عرفت جيدا الأمير خالد، الذي توفي منفيا في دمشق والأمين العمودي، ودندن، وحاج عمار، ومحمد بن رحال...."[1].

وكان الأمير خالد قد عُني بإيضاح موقفه ومنهجه من مسألة الحفاظ على مقومات الشخصية الوطنية فقال: "**لا يقبل المسلم الجزائري بديلا عن جنسيته بجنسية أخرى إلا في نطاق شخصيته الخاصة، لسبب جوهري واحد هو المحافظة على دينه وشريعته الإسلامية**"[2]، وهو ما ظهر جليا في خطاباته قبل الانتخابات المزمع إجراؤها في نوفمبر 1919م، إذ دعا إلى ضرورة المحافظة على القانون الأساسي للأحوال الشخصية الإسلامية مصرحا بأن: "**القرآن يشكل قاعدة لقانوننا المدني والديني، ومن هنا فإن هذا القانون غير قابل للتبديل ... وأن الجزائريين سوف يظلون مرتبطين بهذا القانون الإسلامي، ولهذا السبب فإنهم في–رأيه–لن يقبلوا التجنيس**"[3].

هذا وقد كان شعار الحملة الانتخابية الأولى التي أطلقها الأمير خالد "**فرنسا والإسلام**" والتي مرت دون حوادث تذكر وانتهت بنجاح الأمير خالد وأصدقاءه من أنصار المحافظة على القانون الأساسي للأحوال الشخصية الإسلامية مما أزعج الإدارة الفرنسية[4]، وجعل المعمرين والرأي العام الفرنسي يتهمون الأمير خالد بالتعصب الديني وطعنوا في تلك الانتخابات معتبرين أنه أقام دعايته الانتخابية والتي ضمنت نجاحه على: "**أرضية دينية وقومية وأنه أثار نهضة ضد أولئك الذين التحقوا مخلصين بالقضية الفرنسية ... وأنه دعا الأهالي إلى إتباع نهج النبي صلى الله عليه وسلم**"[5].

---

(1)/ فرحات عباس، الجزائر من المستعمرة إلى الإقليم: الشاب الجزائري 1930م، تر: أحمد منور، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007، ص: 29.

(2)/ بسام العسلي، الأمير خالد الهاشمي الجزائري، مرجع سابق، ص: 175.

(3)/ الطاهر عمري، مرجع سابق، ص: 187.

(4)/ محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، تر: أمحمد بن البار، ، 1919-1939، دار الأمة، الجزائر، 2011، ج1، ص: 129.

(5)/ تقرير صدر عن مجلس المحافظة نشرته المجلة الأهلية la revue indigène سنة 1920م ص12و13 نقلا عن محفوظ قداش هذا نصه "إن الدعاية التي سبقت الانتخابات البلدية الأهلية ليوم 30 نوفمبر 1919 في بلدية الجزائر قد بناها أعضاء القائمة المنتخبة على أسس دينية ووطنية خالصة، لا سيما السيد هاشمي المسمى الأمير خالد وهو نقيب احتياط، وحفيد الأمير عبد القادر(..) لقد تم بمساعدة تدخل المرابطين خاصة –الاعتماد على التعصب الإسلامي الذي أريدت إثارته ضد أولئك الذين انضموا مخلصين إلى القضية الفرنسية والذين لم يكفوا عن ممارسة سياسة الإدماج، وضد المتجنسين الذين نعتوا بالكفار والمرتدين "المطورنين" حاملي القبعات و"البرنيطات" (...) وكانت الدعاية تطلب من الناخبين إتباع "القيادة السائرة على نهج النبي "فهذه عبارة تمثل بالنسبة لكل مسلم تهديدا بالعقاب ضد كل من لا يخضع لإرادة الداعين إلى هذا المبدأ القرآني: وهي موجودة فعلا في رسالة تحدّ وجهها

إن شعار الأمير خالد في هذه الانتخابات "**فرنسا والإسلام**" يقودنا لطرح تساؤل ملح وجب الوقوف عنده وهو: كيف للأمير خالد أن يكون بمثل هذه الازدواجية؟ ازدواجية الولاء لفرنسا من جهة وللإسلام من جهة أخرى؟ بما يمكننا تفسير هذا هل هو تناقض أيديولوجي أم ضرورة أملتها الظروف الراهنة آنذاك أم أنها مجرد مغازلة سياسية لافتكاك حقوق مهدورة لم يجد بدا من الحصول عليها غير التملق لفرنسا؟

مما زاد في حيرتنا اتجاه الموضوع أيضا ما وجدناه في جريدة الإقدام لسان حال حركة الأمير خالد: "**إن الإقدام سيكون له نوبة عظيمة في تأديب الأهالي السياسي ويجب أن تكون الجريدة العظمى في القطر الجزائري الفرنساوي مرشدة للاتفاق والوداد بين العنصرين من سكان الوطن الجزائري وستجتهد بالسعي في هذا الوارد وما غاية قصدنا اليوم كغدا إلا الاتفاق بين فرنسا والإسلام**"[1].

يرى أحد الباحثين أن ولاء الأمير لفرنسا "**حقيقي وصادق**" فهو يرفض أن يخون عهد جده الأمير عبد القادر بأن لا يحمل السلاح ضد فرنسا، أما عن ولاءه للإسلام فالأمير –حسب نفس الباحث–كان يريد أن يذكر فرنسا بوعودها باحترام العقيدة الإسلامية في الجزائر ليبقى هو بدوره وفيا لها [2].

لكن في رأينا أن ولاء الأمير خالد لفرنسا كان صوريا فقط فلا نظن أن شخصا بوعيه لم يكن يدرك خبث فرنسا ونيتها المبيتة اتجاه الجزائريين، ليُكنّ لها ولاء صادقا، بل إن الأمر حسبنا لا يعدوا أن يكون دهاء سياسيا لانتزاع حقوق مهدورة لم يرى من سبيل للدفاع عنها سوى سياسة المهادنة وادّعاء الولاء ولا دليل نجده على كلامنا أكبر من حادثة بصقه على العلم الفرنسي المعروفة، أما بالنسبة للإسلام فلا أحد يستطيع التشكيك في النزعة العقائدية في شخصية الأمير خالد والتي نلمسها من خلال نشاطه الذي يرتكز على مبدأ مستقر وثابت وهو الاعتصام بالإسلام ولا شيء غيره، ومن هنا لا نستغرب عداؤه للمتجنسين وغضبه الشديد من المطالبين بالإدماج الكامل للجزائريين إذ وصف أحدهم: "**بالخيانة لبني جلدته، والكفر والارتداد عن دينه.. وقال عنه: أنه يعتقد أن تجنسه وكفره وقطع الصلة بينه وبين ملته، وأكل لحم الخنزير، ولبس القبعة أو البرنيطة، كل ذلك يخوله صفة الإفرنسي النبيل. فمثله كمثل الوطواط، لا هو عصفور ولا هو فأر، انما يتجسم في خلقه الرياء والنفاق، ولن يجد إلا اللعنة والخزي أينما ولى وجهه**"[3]. وهذا الرأي لم يكن حكرا على الأمير خالد فقط بل كانت

إلى المارشال بيجو الأمير عبد القادر في ذلك الوقت حيث كان يدعو إلى الحرب المقدسة". ينظر: محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص: 165.

(1)/ الإقدام، العدد 1، (26 ذو الحجة 1338هـ).

(2)/ الطاهر عمري، مرجع سابق، ص: 191.

(3)/ بسام العسلي، الأمير خالد الهاشمي الجزائري، مرجع سابق، ص: 171.

النظرة الغالبة لدى الجزائريين حيث يعتبرون التجنس والخضوع للقوانين الفرنسية مع التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية كفر وردة عن الإسلام [1].

وقد أثر نشاط الأمير خالد في الجماهير الجزائرية فأصبح يرمز إلى تواصل المقاومة في نظر الشعب [2] بصفته حفيد الأمير عبد القادر من جهة ولتمسكه بقيم وحضارة الإسلام من جهة أخرى حتى ارتبط اسمه في نظرهم في ذلك الوقت بالإسلام فيقول المفكر مالك بن نبي في هذا " **فلو قيل لي أن (مورينو) انتصر على الأمير خالد، لما ترك هذا المعنى في نفسي أثرا كالأثر الذي يتركه قولهم لي انهزم الإسلام**"[3].

وقد ظهر هذا التأييد جليا في التصويت لصالح مشروع الأمير خالد في الانتخابات السالفة الذكر والذي كان قائما على أساس الحصول على الحقوق السياسية والمدنية مع المحافظة على الأحوال الشخصية الإسلامية [4]، هذا وينفي الأستاذ سعد الله أن يكون الأمير خالد زعيما دينيا –حسبه–بل إنه ركز فقط على قضية الدين في مطالبه حيث صرح قائلا " **إن حركتنا ليست دينية ولكنها بالقوة حركة سياسية، لأن القضية هي قضية استقلال جميع الأقطار الإسلامية**"[5].

وفي انتخابات سنة 1920م اتسعت دائرة ثقة الشعب الجزائري فيه وفي برنامجه الرامي إلى المحافظة على الأحوال الشخصية الإسلامية فأقبل عليها بشكل واسع جدا وصوت لصالح قائمة الأمير خالد الرافضة للتجنيس ضد المثقفين المتجنسين، وهو ما يدل على تمسك الشعب بدينه وهويته، والتعلق بكل ما يمت له بصلة[6]، وعلق الأستاذ محفوظ قداش على هذا الفوز قائلا بأنه: "**انتصار لجزائر جديدة رافضة للإدماج وتطالب بالحرية في أوسع معانيها**"[7]، وهو ما جعل الإدارة الفرنسية تدق ناقوس الخطر وتجند صحافتها لتأليب الرأي العام ضد الأمير داعية إلى إلغاء النتائج والمطالبة باعتقال المحرضين من جماعة خالد متهمة إياهم بالتعصب الاسلامي والتحامل على

(1)/ Gilbert Meynier, op.cit;61-80.

(2)/ عبد القادر جغلول، علم الاجتماع التاريخي والثقافي المتعلق بالحركة الوطنية والثورة، ذاكرة الناس، الجزائر،2013، مج2، ص: 889.

(3)/ مالك بن نبي، مذكرات شاهد للقرن، ط2، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق، 1984، ص: 95.

(4)/ الطاهر عمري، مرجع سابق، ص: 234.

(5)/ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، مرجع سابق، ج2، ص: 361-362.

(6)/ غانم بودن، "مساهمة الأمير خالد في بناء الحياة السياسية في الجزائر (1919-1924)"، مجلة قضايا تاريخية، 03(2016)، ص:78-79.

(7)/ محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، مرجع سابق، ج1، ص: 133.

الإدماج والاندماجيين[1]، فقام مجلس العمالة بإلغاء النتائج معتبرا الأمير خالد أجنبيا لأنه ولد في دمشق فلا يحق له بهذا الترشح للانتخابات وأن قائمته غير قابلة للانتخاب[2].

واصل الأمير معركته السياسة ضد الإدارة الفرنسية معتمدا على ثقة الجماهير فيه وعلى شرعية مطالبه الرامية للحفاظ على الأحوال الشخصية وقيم الإسلام فترشح من جديد في انتخابات 9 جانفي 1921م على رأس قائمة كان شعارها أيضا "**فرنسا والإسلام**" وتمكن من الفوز فيها، هذا وقد بينت هذه الانتخابات تمسك الجزائريين بهويتهم الإسلامية وقطعت الشك باليقين بأن هذه الأرض أرض إسلام وأن هذا الشعب شعب مسلم ولن يرضى بغير الإسلام دينا بديلا.

هذا ولم يقف نشاط الأمير خالد على الخوض في الانتخابات والتمثيل المحلي، بل سعى لإيصال صوته لشخصيات فرنسية ذات وزن ثقيل، مستغلا مكانته التاريخية بصفته حفيد الأمير عبد القادر وكذا نفوذه الشخصي، ففي 20 أفريل 1922م استغل خالد زيارة الرئيس الفرنسي ميليران Mellerand وطالبه بالمساواة بين الجزائريين والفرنسيين دون تخلي المسلمين عن أحوالهم الشخصية والحفاظ على الخصوصية الدينية وعبر عن هذا قائلا: "**سكان الجزائر هم أيضا أبناء فرنسا دون تمييز في المذهب أو العرق وبأن لهم فيها حقوقا متساوية** " وبيّن أنه من غير العادل أن الجزائريين المسلمين دافعي الضرائب لا يتساوون في التمثيل النيابي مع الفرنسيين[3].

غير أن النشاط السياسي للأمير خالد في الجزائر قد وضعت له الإدارة الاستعمارية حدّا كما يذكر الأستاذ الطاهر عمري بتزويرها لانتخابات المجالس العامة في أكتوبر 1922م وأن خالد الذي كان يحمل شعار "**فرنسا والإسلام**" صار بعد التزوير يحذر من: "**تحول الإسلام من قوة عاملة لصالح فرنسا إلى قوة نافية لهذه الأخيرة ومحطمة لها**" وهو ما جعله يتصور بعدها: "**بأن الكفاح الثوري هو الطريق الواحد الممكن وقد ظلت الوطنية لديه ترتبط دائما بالإسلام**"[4]، لأنه من غير الممكن والمعقول أيضا قبول فرنسا منح مسلمي الجزائر نفس حقوق المواطنين الفرنسيين بدون أي تعرض لحالتهم الشخصية أو المساس بدينهم وهويتهم أو كما قال الأستاذ سليمان

(1)/ غانم بودن، مرجع سابق، ص: 79.

(2)/ صالح بلحاج، الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1910-1939م، دار بن مرابط، الجزائر، 2015، ص: 154.

(3)/ نفيسة دويدة، النخبة الجزائرية مسار وأفكار: ملامح التكوين، النشاط والمواقف، منشورات ثالة، الجزائر، 2011، ص:88.

(4)/ الطاهر عمري، مرجع سابق، ص: 193.

الشيخ: "**استحالة التسوية بين المواطنة الفرنسية، وبين الشخصية الجزائرية**" وهو ما أدى بالأخير إلى إخفاق الأمير خالد أي فشل كل محاولة حوار مع الإدارة الفرنسية في الإطار القانوني[1].

على كل حال فإن الأمير خالد لم يفقد الأمل بعد نفيه سنة 1923م، وواصل محاولاته للدفاع عن الإسلام وعن الحقوق المهدورة للجزائريين فبعث برسالة إلى رئيس الوزراء هيريو Herriot يوم 14جوان 1924م من جملة ما جاء فيها: "**تطبيق قانون الفصل بين الكنيسة والدولة بالنسبة للدين الإسلامي**"[2].

وعموما فإن الدارس للتجربة السياسية للأمير خالد بين سنتي 1919-1924م يجد أنه مثّل "**يقظة الإسلام**" في الجزائر آنذاك [3] وأنه أوقد شعلة الحماس في النخبة الجزائرية المحبطة فقد اعتبر الأستاذ سليمان الشيخ نشاطه "**المرحلة الانتقالية بين المقاومة المسلحة للغزو والمتبوعة بالتراجع الدفاعي الذي بدأ بعد هزيمة المقراني عام 1871م، وبين صورة أخرى أكثر حداثة تنبئ بعمل الأحزاب الجديدة والمنظمات السياسية التي تمثل الحركة الوطنية الجزائرية**"[4].

2-1-2-فرحات عباس: وطني الروحي "الإسلام" ووطني الفكري "فرنسا"

يعد أعضاء تنظيم "فيدرالية المنتخبين الجزائريين" التي ظهرت سنة 1927م في كل من قسنطينة، الجزائر ووهران أكثر أفراد النخبة قربا وصلة بالإسلام والتي تنطلق في توجهاتها من حفاظها على دينها الإسلامي وحضارته رغم التأثيرات الغربية البادية على أفرادها، ويعد الدكتور محمد بن جلّول أبرز من مثل هذا الاتجاه إذ كان يرى بأن تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأهالي المسلمين مرهون بحصولهم على حقوقهم السياسية وذلك لا يكون إلا بالإدماج كخطوة أولى ضرورية، ولكن كل هذا لا يعني تخليه عن وفاءه لدينه ولحضارته العربية الإسلامية إذ كتب سنة 1935م: "**سيظل الإسلام عقيدتنا الخالصة التي اختارها أجدادنا بكل حرية، وسننقلها إلى أبناءنا بصفاء ودون تغيير**"[5].

إن رغبة المنتخبين كانت واضحة في الحصول على حقوق الجزائريين دون التخلي عن أحوالهم الشخصية وهذا لإدراكهم أنه بدون احترام الإسلام وتعزيز قيمته في النفوس لا يمكن الوصول إلى الفئة العريضة من الشعب،

---

(1)/ سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين: دراسة تحليلية في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة، تر: حافظ الجمالي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003، ص: 34.

(2)/ يحي بوعزيز، الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه (1912-1948)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص: 37.

(3)/ نفيسة دويدة، مرجع سابق، ص: 89.

(4)/ سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص: 33.

(5)/ فتيحة صافر، مواقف النخبة الجزائرية من سياسة فرنسا الاندماجية، مجلة عصور الجديدة، 16-17(2014-2015)، ص: 339-340.

ومع التطلع للجزائر الفرنسية كان الإلحاح على الاحتفاظ بالجزائر المسلمة وفي هذا يقول فرحات عباس الذي بزغ فجره بعد اختفاء بن جلّول من الساحة السياسية: **"فيما يخص العقيدة، فإن الجزائر الحديثة لن تستطيع الإفلات دون خطر الموت من صيغة "فرنسا والإسلام"** مضيفا: **"إن الجزائر فرنسية وهي كذلك مبدئيا منذ قرن، وإن أردنا النظر إلى مستقبلنا بثقة فيجب أن تكون كذلك فعلا(...) ومن جهة أخرى، فإن الجزائر مسلمة، ونحن مسلمون اليوم كما البارحة. فتمني القضاء على الإسلام، والمساعدة على ذلك يعد خطأ جسيما، والعمل على نزع صفة الإسلام هذه سيكون بمثابة قفزة في المجهول الذي لا أحد بوسعه تقدير عواقبه"**[1].

ففرحات عباس السياسي المحنك والذكي كان يدرك تمام الإدراك أهمية الإسلام كمكون أساسي في شخصية الفرد الجزائري والذي لا يستطيع التخلي عنه مهما حدث ومهما كان المقابل، وأن محاولة ضرب الشعب في هذا المكون لا تعدو أن تكون **"حالة انتحار"** فيصرح في كتابه تشريح حرب قائلا: **"نستطيع اليوم أن نؤكد دون مبالغة أن الإسلام في بلاد المغرب يشكل العنصر الأساسي في البناء الاجتماعي، وأي سياسة تريد تجاهله، ولا تأخذ في الحسبان هذا العنصر الإنساني، هي سياسة محكوم عليها بالفشل"**[2].

ولهذا فإن جمهور الباحثين يؤكدون على اقتراب توجه الصيدلي فرحات عباس من خطى الأمير خالد الذي يوصف بالاعتدال في المطالب وذلك بمحاولته الموازنة في الدمج بين الإسلام والحضارة الغربية ومن هنا فقد طالب الإدارة الفرنسية بالمساواة بين الأهالي والمعمرين بغض النظر عن أحوالهم الشخصية [3].

ومن هنا بدأت رحلة فرحات عباس الذي برز في ثلاثينات القرن العشرين كمثقف مسلم وحداثي في نفس الوقت، طالب بالحصول على الجنسية الفرنسية واعتبر الأهالي الجزائريين مواطنين كاملي الأهلية متساويين في الحقوق مع المعمرين الأوربيين، دون إنكار أصله والتخلّي عن قيمه الإسلامية، رغم ثقافته الفرنسية وتعلمه في المدارس الفرنسية وتأثره بمباهج الحضارة الفرنسية، ولكنه لم يفقد يوما تعلقه بالإسلام وقيم الحضارة العربية فيقول متسائلا:" **هل كان في إمكان هذا التعليم الفرنسي أن يفقدنا شخصنا ويفصلنا عن ماضينا؟ لم أعتقد هذا أبدا: فالإسلام "هو وطن روحي" بلا حدود يوجهنا من المهد إلى اللحد، إنه يتمثل الثقافات الأجنبية دون أن يذوب فيها، ولا حتى أن يتشوه أو يضعف، وبناء عليه فقد بقيت مسلما وجزائريا بكل شعيرات روحي، ولكن الثقافة**

(1)/ محفوظ قداش، مرجع سابق، ج1، ص: 407.

(2)/ فرحات عباس، تشريح حرب، تر: أحمد منور، دار المسك، الجزائر، 2010، ص:46.

(3)/ فتيحة صافر، مرجع سابق، ص: 340.

الفرنسية أعطتني حسا رفيعا في الحياة، وجعلتني أقدر قيم الديموقراطية والإنسانية الحقيقية، وقد بقيت وفيا لها"[1].

ويستطيع الباحث هنا أن يلاحظ استماتة الرجل في الدفاع عن قيم الإسلام وجذوره العربية الأصيلة رغم نهله من مشارب الثورة الفرنسية، وبذلك فقد حاول بكل قواه تحقيق التوازن بين الاثنين، ففرحات عباس كان يعترف بالشخصية الجزائرية ولكنه كان ينكر الشخصية السياسية للجزائر كوطن ودولة لها أثر في الماضي وهو ما صرح به في مقاله الشهير "**على هامش القومية –فرنسا هي أنا**"، **a la marge du nationalisme: la France c'est moi!** ، الذي أنكر فيه وجود الأمة الجزائرية قائلا: "**لو اكتشفت "الأمة الجزائرية " لكنت قوميا ولن استحي من ذلك كما استحي من جريمة لم ارتكبها. الرجال الذين ضحوا بأنفسهم في سبيل المثل الأعلى "القومي" هم محل تكريم واحترام يوما بعد يوم، حياتي ليست أغلى من حياتهم وإلا لبذلت مثل هذه التضحيات، الجزائر كوطن خرافة، إنني لم أكتشفها، سألت التاريخ. سألت الأموات والأحياء... زرت المقابر: لا أحد حدثني عن ذلك. لا شك أنني عثرت على "الإمبراطورية العربية، الامبراطورية الإسلامية" اللتان شرفتا الإسلام وجنسنا لكن هاتين الإمبراطوريتين اندثرتا..**"[2].

ويجدر بنا الإشارة هنا إلى أن هذا المقال الذي أثار الكثير من اللغط ونال حظا واسعا من الجدل بين ناقد ومبرّر، جاء للردّ على "صحيفة الوقت" التي استهدفت اللغة العربية وأعلنت الحرب على التعليم العربي في الجزائر فما كان من فرحات عباس إلاّ الاضطلاع للدفاع عنها باعتبارها الوعاء الثقافي للمجتمع الجزائري فيقول "**ما يهمني هنا هو مسألة تعليم اللغة العربية التي أثارتها صحيفة الوقت هذه اللغة هي الدين الإسلامي، ماهي الكنيسة بالنسبة للدين المسيحي... فلا حياة بدونها.. إن إيمان أي مسلم جاهل ما هو إلا نسيج من الخرافات عسيرة الهضم ..بالنسبة لنا المسجد لا شيء، إنها تشكل لحمة الإيمان.... فهل من الضرورة بما كان أن نؤكد في مثل هذه الظروف تمسكنا بتعليم اللغة العربية كركن من أركان عقيدتنا**"[3]، لذا ففرحات عباس كان ينادي بالإدماج المشروط باحترام الإسلام واللغة العربية مما جعل الكاتب محمد عباس يعتبره نموذجا للطائفة "**الفرنكو**

(1)/ فرحات عباس، الجزائر من المستعمرة إلى الإقليم الشاب الجزائري (1930)، تر: أحمد منور، وزارة الثقافة، الجزائر،2007، ص:35.

(2)/ L'entente Frac-Musulmane, N 24, du 27 Février 1936.

(3)/ L'entente Franc-Musulmane, N 24, du 27 Février 1936.

إسلامية" التي تتبنى التراث الثقافي بكل حماس مع تمسكها بالأحوال الشخصية الإسلامية والإسلام في حدود الشعائر الدينية فتميزت بازدواجية الولاء للأصل ولفرنسا معا [1].

حضر فرحات عباس المؤتمر الإسلامي المنعقد في 17جوان 1936م-إذ قدم برنامج فيدرالية المنتخبين المسلمين-والذي اجتمعت فيه مختلف أطياف الحركة الوطنية لمناقشة مشروع فيوليت المغري بتقديم بعض الحقوق المهدورة والمتعلقة خاصة بالأحوال الشخصية للأهالي إذ وعد: **"بمنح الجنسية الفرنسية لبعض المثقفين الجزائريين بدون التخلي عن أحوالهم الدينية (التجنيس) واحترام حقوق الجزائريين الآخرين في العيش بروح القرآن ونصوصه"**[2].

وقد خرج المؤتمر بجملة من المطالب السياسية، الاجتماعية، والاقتصادية التي كانت لإصلاح وضعية الدين والعقيدة فيها النصيب الوافر، فمن جملة ما جاء في ميثاقه:" **المحافظة على الشخصية الإسلامية مع إصلاح هيئة المحاكم الشرعية بصفة حقيقية ومطابقة لروح القانون الإسلامي وتحرير هذا القانون، فصل الدين عن الدولة بصفة تامة، وتنفيذ هذا القانون حسب مفهومه ومنطوقه، إرجاع سائر المعاهد الدينية على الجماعة الإسلامية لتتصرف فيها بواسطة جمعيات دينية مؤسسة تأسيسا صحيحا، إرجاع أموال الأوقاف لجماعة المسلمين ليمكن بواسطها القيام بأمور المساجد والمعاهد الدينية والذين يقومون بها"**[3].

ويعتبر البعض بأن فرحات عباس وفريق الاندماجيين كانوا أكبر المستفيدين من هذا المؤتمر ذلك أنهم أصبحوا أكثر قربا من جماعة العلماء، إذ اكتسبوا تأييد أفكارهم الاندماجية منهم، لكن هذه المطالب لم تلق أية استجابة من الإدارة الفرنسية مما تسبب في خيبة أمل كبيرة لديهم وايقانهم بأنهم كانوا كما يقول الأستاذ سعد الله: **"يجرون وراء السراب بقيعة حسبوه ماء وما هو بالماء"**[4].

على كل حال فإن فرحات عباس ظل طوال مسيرته السياسية متمسكا ومتعلقا بوطنه الروحي الإسلام، وهو ما انعكس على سلوكه المحافظ فهو لم يشرب الخمر أبدا، ولم يكن يأكل لحم الخنزير وكان حريصا على مشاعر الجماهير المسلمة التي بحث عندها عن الدعم والسند[5]، وهو حال أغلب مثقفي الجزائر آنذاك إذ تميزوا بالارتباط الشديد بالإسلام وهو ما يؤكده محفوظ قداش قائلا: **"لقد بقي المثقف المسلم جد متمسك بدينه، ولم يكن**

(1)/ أحمد عباس، الاندماجيون الجدد، مطبعة دحلب، الجزائر، د ت ن، ص: 98-99.

(2)/ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، مرجع سابق، ج3، ص: 153-154.

(3)/ فارس بوحجيلة، فرحات عباس رجل التحولات مقالات ووثائق، منشورات الوطن اليوم، سطيف، 2016، ص: 91.

(4)/ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، مرجع سابق، ج3، ص: 60.

(5)/ الطاهر عمري، مرجع سابق، ص: 254.

بوسع الفرنسيين أن يفهموا أن رجلا كفرحات عباس ليس له من لغة القرآن إلا بعض المعارف البسيطة، ويمكنه أن يدافع عن الإسلام"[1].

2-1-3-دعاة الاستقلال: أيديولوجية وطنية أم أيديولوجية إسلامية؟

لم تتوانى العديد من الكتابات التاريخية التي تصدت للبحث في ميلاد النزعة الاستقلالية في الجزائر -أي نشأة حزب نجم شمال افريقيا-في اعتباره فرعا من الحزب الشيوعي الفرنسي أو على الأقل أنه كان من صنيعه وتحت إشرافه تنظيرا وممارسة [2]، فبعد أن تحدث عن مساهمة الأمير خالد في نشأة أول حزب يؤكد محفوظ قداش: "**أن الحزب من صنيع الجزائريين، وقد اعتمد في بدايته على دعم الحزب الشيوعي الفرنسي، لكن هذا الأخير توقف عن دعمه منذ أن أكد الحزب الجديد بكل استقلالية توجهه الوطني والإسلامي"**[3].

على كل حال ليس هدفنا هنا أن ندقّق في مساهمة الحزب الشيوعي الفرنسي في إنشاء حزب نجم شمال إفريقيا فهو ما سنتعرض له لاحقا ولكن عرضنا الأساسي هو الوقوف على مكانة الإسلام وتجليه في برنامج وخطب ومواقف دعاة الاستقلال.

يذكر الأستاذ فتح الدين بن أزواو بأن العلاقة بين مطلب الاستقلال التام والكامل للجزائر ومطلب الإسلام والعروبة من أبرز مظاهر أيديولوجية التيار الثوري ابتداءً بنجم شمال إفريقيا ومن ثم حزب الشعب الجزائري إلى أن يتم تأسيس حركة انتصار الحريات الديموقراطية[4]، فقد أدرك مصالي الحاج مبكرا قوة تأثير العامل الديني على الشعب الجزائري فسعى لجذب المهاجرين عن طريقه فالدارس لبرنامج العمل الأولي الذي وضعه الرجل لحزب النجم يجد أنه يضم عدة مبادئ مما يلاحظ عليها هو اعتمادها على مبادئ الدين الإسلامي ومظاهر الحضارة الإسلامية[5].

---

(1)/ محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ، مرجع سابق، ج1، ص: 112.

(2)/ أمحمد مالكي، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993، ص: 277.

(3)/ محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ، المرجع السابق، ج1، ص: 259.

(4)/ فتح الدين بن أزواو، مرجع سابق، ص: 161.

(5)/ يذكره مصالي في مذكراته قائلا: "حضّرت وحدي مخططا لشرح نشاطنا وأبقيته عندي وكان من شأنه أن يخدمني في محادثاتي الفردية مع الناس ومع المناضلين وهذا المخطط هو:

- ذكر الماضي التاريخي للإمبراطورية العربية باختصار.
- شرح عظمة الحضارة الإسلامية واشعاعها في العالم وذكر الحضارة العربية في إسبانيا والعرب في بواتييي...
- المبادئ الإسلامية والكفاح من أجل الاستقلال.

من هذه المبادئ الثلاثة نلاحظ تعلقه بالإسلام واعتماده على أصالة الحضارة العربية الإسلامية وادراكه لقيمة الدين في تحريك الشعب الجزائري في نيل استقلاله. للمزيد ينظر: مصالي الحاج، مذكرات مصالي الحاج 1898-1938، تر: محمد المعراجي، منشورات ANEP، الجزائر، 2007، ص: 137.

ويلاحظ من توجهات مصالي الحاج انتماءه وارتباطه الوثيق بالإسلام ودفاعه المستميت عن هويته الجزائرية وهو ليس بالأمر الغريب على رجل من عائلة منضوية في الزاوية الدرقاوية، ومتأثرة بمبادئها إذ لعبت دورا فعّالا في بناء شخصيته وعملت على نشأته اجتماعيا وسياسيا [1].

أضف إلى ذلك الأثر البالغ والتحول الكبير الذي حدث في تركيبة الزعيم مصالي الحاج الفكرية والسياسية بعد التقاءه بأمير البيان شكيب آرسلان، يروي توفيق الشاوي في مذكراته أن مصالي اعترف له شخصيا بأن لقاءه معه: "**كان نقطة تحول في حياته لأنها وجهته للتحول من العمل النقابي إلى الكفاح الوطني، على أساس أولوية الواجب الديني للدفاع عن الإسلام على العمل النقابي، لأن الاستعمار إنما يهدد الإسلام في بلاده وليس فقط حقوق الأفراد**" وزاد بأن شكيب أرسلان "**كشف له أن العقيدة الإسلامية هي مصدر القوة ومنبع الطاقة الضمان الوحيد لصمودنا وثباتنا واستعادنا للبذل وصبرنا على المحن حتى يمن الله علينا بالنصر أو الشهادة**"[2].

ويضيف الأستاذ أبو القاسم سعد الله بأن شكيب أرسلان "**كان يعطي الطابع الديني للعمل السياسي إذ يقول مصالي عن لقاءه بأرسلان بأنه أعطى دفعا جديدا أو حاسما للنجم فأصبح من المستطاع الاعتماد على تضامن من العالم العربي الإسلامي بعد تضامن من الحركة العمالية الفرنسية، وبمعنى آخر أن دعم شكيب آرسلان لحركة النجم الوطنية قد أخرجها من الفلك الشيوعي العمالي الوحيد، وجعلها تعتمد على تأييد مزدوج: عربي إسلامي من جهة وعالمي يساري من جهة أخرى**"[3].

على كل حال فإن هذه الحركة الحديثة النشأة على الساحة السياسية الجزائرية والمستحدثة المطالب أيديولوجيا، تأسست حسب أحد فاعليها-الأستاذ قنانش-: "**على أنقاض جمعية دينية كانت هي النواة الأولى وعاشت سنة كاملة من أول 1925 إلى أوائل 1926م**"[4] فحملت في طياتها من البداية بذور القومية والوطنية التي لا يمكن أن تنسلخ مطلقا عن الإسلام، فالدارس لبرامج هذا الاتجاه على مدار سنوات 1926، 1927، 1933، 1935 يقف على شواهد تدل على تمسك الحزب بالأصالة الجزائرية والدفاع عن الدين الإسلامي الذي تسلح به الشعب للحصول على الاستقلال والتخلص من براثن الاستعمار.

---

(1)/ يوسف حميطوش، منابع الثقافة السياسية والخطاب الوطني عند من مصالي الحاج وفرحات عباس، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، نوقشت بقسم العلوم السياسة والعلاقات الدولية، جامعه بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2006، ص: 124.

(2)/ توفيق محمد الشاوي، مذكرة نصف قرن من العمل الإسلامي 1945-1995، دار الشروق، القاهرة، 1998، ص: 67.

(3)/ أبو القاسم سعد الله، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996، ج4، ص: 126.

(4)/ محمد قنانش، الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919-1939، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص: 35.

فمن جملة المطالب التي جاءت في البرنامج السياسي للنجم سنة 1926م كان "**تطبيق قانون فصل الدين عن الحكومة فيما يخص الدين الإسلامي**"[1]، وهو المطلب الذي يرمي إلى تحويل الشؤون الإسلامية والدينية إلى التسيير الجزائري المسلم وإخراجها من قبضة الإدارة الفرنسية التي عاثت فيها فسادا خاصة ما يتعلق بالأوقاف التي عانت من التشريعات والمراسيم الاستعمارية على مدار السنوات والتي كانت تهدف لاختراقها وإضعافها ومن ثم القضاء عليها نهائيا.

ومما يمكن الاستدلال به أيضا في هذا السياق ما جاء في مقدمة برنامج 1933م: " **إننا ندعو الشعب الجزائري بإلحاح إلى قراءته وتفهمه وتطبيقه إننا نعتبره كميثاق وطني يربط كافة المسلمين الجزائريين المكافحين بنزاهة وإخلاص من أجل الدفاع عن مصالحنا، ومطالبنا المستعجلة واستقلال بلادنا، وحفظ مستقبلنا، ولتتبوأ أمتنا المكان اللائق بها في العالم، علينا أن نقسم بالقرآن وبالإسلام على العمل المتواصل لتحقيق هذا البرنامج ونجاحه النهائي**"[2].

وبهذا يصبح الدين الإسلامي والعقيدة المحمدية هي الرابطة التي تجمع مناضلي حزب النجم للوصول إلى المبتغى المرجو وهو الاستقلال التام الذي يعتبر محور النضال وغايته، كما طرح هذا البرنامج موضوع الخدمة العسكرية ومنظور الدين لها فجاء فيه: "**وفيما يخص الخدمة العسكرية يجب احترام القرآن الكريم الذي يقول (ومن قتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها وغضب الله عليه ولعنه)**"[3]، وهو ما يظهر معارضة التيار الاستقلالي لمشروع التجنيد الاجباري والخدمة العسكرية وذلك استنادا على اعتبارات دينية محضة.

ويزيد الأستاذ سعد الله أن البرنامج المذكور: "**ركّز في الناحية الدينية على ضرورة وحدة الإسلام والعالم الإسلامي مؤكدا ذلك في برنامج المؤتمر الإسلامي الأوربي الذي انعقد في جنيف في 12 سبتمبر 1935**"[4]، لكن الأستاذ قنانش لم يذكر هذا.

ويتجلى الطابع الديني للنجم أيضا وبأوضح ما يكون في الشواهد الدينية التي يستقيها من القرآن الكريم في نداءاته للشعب الجزائري، والتي تعبر عن مدى ارتباطه بالدين الإسلامي فجاء في بيانه المقدم بمناسبة المؤتمر الإسلامي 1936: "**أنه حزب يعمل لغاية شريفة ويجب أن ينالها طوعا أو كرها قصر المدى أو طال... وأن مطالبه هي**

---

(1)/ بكار العايش، حزب الشعب الجزائري ودوره في الحركة الوطنية 1937-1939م، دار شطايبي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص: 149.

(2)/ محمد قنانش، مصدر سابق، ص: 55.

(3)/ نفسه، ص: 56.

(4)/ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، مرجع سابق، ج3، ص:126.

هي لم تتغير ولم تتبدل وإن رجاله هم هم لم ينسلخوا ولم يندمجوا ولم يتفرقوا وسيبقون كذلك ما دامت الأرض أرضا والسماء سماء.... والآية صارخة "واصبر وما صبرك الا بالله ولا تحزن عليهم ولا تكن في ضيق مما يمكرون وأن الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون–" ولينصرنا الله من نصره إن الله لقوي عزيز"[1]، ويصف النداء أعضاء وقادة الحزب بأصحاب الأمانة والمحافظين على الرسالة، فقال: "**لقد امتحنتهم أيها الشعب في أيام البلاء فوجدتهم صابرين فامتحنهم في أيام الرخاء تجد (لهم لأماناتهم وعهدهم راعون) وليسوا كهؤلاء القنافذ الهدّاجين، كانوا مختبئين أيام المحنة فظهروا اليوم يساومون الشعب الغر الكريم" "ولنبلونكم حتى نعلم المجاهدين منكم والصابرين ولنبلوا أخباركم"–أم أحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا أمنا وهم لا يفتنون, ولقد فتنا الذين من قبلهم فليعلمن الله الذين صدقوا وليعلمن الكاذبين"**[2].

ويركز النداء على أن حزب النجم يعمل على صيانة الشخصية الجزائرية والمحافظة على مقوماتها الجوهرية من دين ولغة "**إن مبادئ حزبك الوطني الذي أسس على الملية من أول يوم هي السعي لتحريكك بالطرق المشروعة في دائرة اسلامك وجنسيتك الغالية المتألقة في بطون الأجيال والدفاع عن كرامتك والذود عن حماك في محيط ذاتيتك الشريفة المقدسة...نحن نريد أن تكون لغتك العربية لغة رسمية بالبلاد، نريد أن تكون مساجدك وأوقافك بيدك تتصرّف فيها بحسب القرآن العظيم**" كما عبر النداء عن رفضه للإدماج والالحاق بفرنسا بل وذهب أبعد من ذلك إذ أقر بأن طلب الادماج من الكبائر التي لا تغتفر عند المولى عز وجل: "**إنها لإحدى أكبر الكبائر يا الله للجزائريين! الاندماج، والإلحاق والارتباط أو الامتزاج أو الاقتران أو الموت والفناء والاضمحلال**" ويختم النداء بدعوة الشعب بالتحلي بالإيمان الراسخ والصمود والتمسك بالإسلام للتغلب على الاستعمار الغاشم: "**أيها الشعب الوطني المسلم الصميم اعتمد على ربك وحده واتبع الحزب وجنده وامحض ثقتك واخلاصك وطاعتك لزعمائك الوطنيين الصريحين وليكن أمامك القرآن ورائدك الايمان وثق بقول رب العالمين "وكان حقا علينا نصر المؤمنين فسيأتي يوم وليس ببعيد تصبح فيه أيها الشعب الجزائري الماجد سابحا في سماء الحرية، حرا طليقا باسم الثغر"**[3].

وبهذا يمكن القول بأن سنة 1933م هي السنة التي تم فيها التحوّل النهائي نحو التوجه العروبي الإسلامي وإحداث القطيعة مع أي توجه آخر إن لم نقل بأن التيار الاستقلالي ارتمى نهائيا في أحضان الوطنية التي ترمي للدفاع

(1)/ مصطفى هشماوي، جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر، الجزائر، 2010، ص: 47.
(2)/ نفسه، ص: 47-48.
(3)/ نفسه، ص: 48-54.

عن الإسلام والعروبة، ففي حوار لمصالي الحاج في جريدة العدالة (la justice) يشرح فيها مطالب حزب الشعب ركز على هذه النقطة قائلا: "**أريد أن أقدم توضيحات حول "التيار الوطني الجزائري" وكيف نرى استقلال الجزائر: وطنيتنا ليست إمبريالية، ولا متعصبة ولا عنصرية إنها الوطنية التحريرية التي تشبه وطنية ثوار 1789م والتي تناضل ضد الإمبريالية، وضد العنصرية التي تعاني منها وضد الإقطاعية التي تدمر بلدنا وديننا الإسلامي**"[1].

وفي رده على مشروع بلوم فيوليت (1936/12/30) والذي كان يرمي إلى مسخ الهوية الإسلامية والقضاء على الوطنية الجزائرية لجزء من الشعب بتجنيسهم، وقف حزب الشعب ومعه مصالي الحاج بالمرصاد "**إخوتي لا يريد الشعب الجزائري مشروع فيوليت، لأن هذا المشروع لا يستجيب لتطلعاته الحقيقية: يسعى لإدماجنا بالفرنسيين وإعطائنا هوية جديدة وكأنه لم يكن لدينا هويتنا الخاصة من قبل. لا يعلمون أننا شعب ولنا ديننا، لغتنا، كتاباتنا، أدبنا وتاريخنا، وأن من حقنا وواجبنا أن نكون فخوريين بأصلنا وديننا، وأدبنا وماضينا وأننا لا نحتاج مطلقا لهوية أخرى ولأن لدينا هويتنا**"[2].

ويضيف "**فلنكرر بقوة أننا لا نريد مشروع فيوليت، تشريعنا يكفي، وقرآننا يتضمن كل ما يجب ويملي علينا الطريق التي يتعين اتباعها: لم يخلق المسلم ليكون عرضة لهذا القدر من الاضطهاد بحيث لا يستطيع أن يقول ما يفكر فيه دون أن يخشى من أقصى العقوبات**"[3].

ولم يعارض النجم مشروع بلوم فيوليت فقط بل رفض أيضا مطالب المؤتمر الإسلامي والتي نصت على إلحاق الجزائر بفرنسا مع احتفاظها بأحوالها الشخصية رفضا قاطعا إذ يرى بأن الادماج أو الالحاق حل مبتور ومنقوص للقضية الجزائرية، ويسوق الأستاذ عبد الكريم بوصفصاف في أحد كتبه بأن مصالي الحاج نظم استقبالا لأعضاء وفد المؤتمر الإسلامي الجزائري إلى باريس سنة 1936م، أين التقى بعبد الحميد بن باديس شخصيا وأبلغه بأن المطالب الدينية لا قيمة لها في إطار الإدماج وزاد على ذلك بأنكم: "**تتحملون مسؤولية الأجيال القادمة**" بل وتحداه أيضا بأنه سيكون قريبا في الجزائر ليطالب بالاستقلال وأنه لا يرفع شعار الحرية فقط لأنه خارجها[4].

---

(1)/ محفوظ قداش ومحمد قنانش، حزب الشعب الجزائري (PPA) 1937-1939: وثائق وشهادات لدراسة التيار الوطني الجزائري، تر: أوذاينية جليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص:27.

(2)/نفسه، ص: 54-55.

(3)/ نفسه، ص: 56.

(4)/ عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها بالحركات الوطنية الأخرى 1931-1945، ط5، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص: 323.

وقد ألقت أدبيات جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بظلالها وبشكل واضح وجلي على التيار الاستقلالي من حيث التوجه الأيديولوجي المبني على ترسيخ القاعدة الإسلامية الهوياتية للشعب الجزائري، إذ جاء في جريدة العدل تصريح لمصالي شرح فيه برنامج حزب الشعب بقوله: "**إن برنامجنا يحتوي على مطالب عاجلة وأخرى آجلة فالأولى هي المطالبة بتنفيذ الإجراءات الديموقراطية للقوانين الاجتماعية والعمالية وفصل الدين عن الدولة وإرجاع أملاك الأحباس ومنح إدارتها للإسلام (....) إن الشعب الجزائري يمتاز بلغته الخاصة، وبدينه وماضيه المجيد، وبمفكريه وأبطاله، وبعاداته الإسلامية، وأنه سيبقى رغم وجود الاستعمار مرتبطا بماضيه وأنه يعمل لربط الماضي بالمستقبل.... إنني أحب وطني ولغتي وتقاليدي الإسلامية... وهدفي هو أن يستمتع الشعب الجزائري بفضل علمه وثقافته بثروات أرضه وأن يسعد بحريته نهائيا** [1].

ولم يحد حزب الشعب عن هذا الطريق إذ عمل على توظيف الحجج الدينية مقلدا بهذا أسلوب العلماء في الخطابة، وذلك لطمأنة الجماهير وإظهار تمسكه بالإسلام للحصول على تجاوبهم والتغلغل في أوساطهم، فجاء في مقال له نشر في جريدة البرلمان الجزائري لشهر جوان 1939م: "**التجنيس بنظر المسلم الجزائري يمثل من الناحية الدينية وطبقا لروح القرآن ونصه إلحاد.. ويشكل أيضا من الوجهة السياسية خيانة لأنه يقتضي ترك الجماعة الإسلامية**"[2]، وفي مقال أخر بعنوان: "**الإسلام بين السيف والتنصير**" ركز فيه على التشهير بالسياسة الفرنسية التي أعطت منتهى الصلاحيات للمبشرين لنشر المسيحية في الجزائر وإحكام السيطرة على موظفي المساجد وتضييق الخناق على الإسلام واللغة العربية والتقاليد الإسلامية[3]، وبذلك يكون حزب الشعب قد اعتمد على المرجعية الدينية واتخذها كأساس وإطار لبناء الدولة ذلك أن الإسلام بمنظوره يشكل الحامي الوحيد للكيان الجزائري ومحور المقاومة والصمود وركنا من أركان المجتمع المتماسك والصلب.

وقد ظلت هذه الأبجديات تتكرر في برامج وأدبيات التيار الاستقلالي الذي أسس سنة 1946م الحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية بغرض دخول معترك الانتخابات التشريعية بعد حل حزب الشعب[4]، والتي يراها البعض بداية الفترة التي طفت فيها الخلافات على السطح في التيار، والتي يعزوها الباحث رابح لونيسي إلى

---

(1)/ يوسف مناصرية، الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالمتين 1919-1939، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1988، ص: 96-97.

(2)/ Le parlement Algérien, 17 Juin 1939.

(3)/ Le parlement Algérien, 18 Mai 1939.

(4)/ صالح فيلالي، الخلفيات الأيديولوجية لثورة أول نوفمبر 1954م، أعمال الملتقى الدولي الأول حول ثورة التحرير الجزائرية والاستعمار الفرنسي: المنطلقات الحقائق والأبعاد (11 و12 ديسمبر 2006) ص: 109.

التحاق مثقفين تخرجوا من المدارس والجامعات الفرنسية فحملوا معهم بعض تأثيراتها وكان نتيجة ذلك أن حاول بعضهم عزل الفكرة الدينية عن الوطنية الجزائرية فجاء في وثيقة صيغت سنة 1951م: "**إن الجزائري يفصل بوضوح بين الوعي الوطني والوعي الديني**"[1]، كما تعرض المؤتمر الثاني لحركة انتصار الحريات الديموقراطية لهذه المسألة في برنامجه المسطر سنة 1953م والمنعقد أيام 4 و5 و6أفريل[2]، فقد جدد الحزب تأكيده على التمسك بالثقافة العربية الإسلامية واحترام معتقد الآخر، وعليه فقد حدث نقاش حول طبيعة الدولة الجزائرية المستقلة إذ اقترح بعض المؤتمرين تأسيس "**جمهورية جزائرية تكون في إطار الإسلام**" لكن هذا الأمر رُفض حتى من قبل الأعضاء المحسوبين على التيار الإسلامي نفسه مثل عبد الرحمن بن العقون[3] خيفة إثارة العالم المسيحي وتأليبه ضد الجزائر[4].

ويذكر الأخير أنه بعد مد وجزر في المسألة تم الاتفاق في النهاية على" **جمهورية جزائرية ديموقراطية اجتماعية في نطاق المبادئ الإسلامية**"[5]، لكننا لم نعثر على أي أثر لهذا المبدأ في القانون الأساسي المصادق عليه من طرف المؤتمر والذي اقتصر في تنظيره على "**إقامة دولة جمهورية مستقلة ديموقراطية واجتماعية**"[6]، ويمكن أن نعزو هذا إلى تخوف الحزب من إلصاق تهمة التعصب الديني به وتأليب الرأي العام الأوربي ضده واتهامه بمحاولة بناء دولة ثيوقراطية، وما يؤكد هذا الطرح هو تبني الثورة الجزائرية لهذا المبدأ في أولى أدبياتها "بيان أول نوفمبر 1954م" والذي لم يحد عن أبجديات حركة انتصار الحريات الديموقراطية.

4-1-2 جمعية العلماء المسلمين الجزائريين: الدفاع المستميت عن الإسلام.

عرفت الفترة الممتدة من سنة 1920 إلى غاية 1931م صحوة عامة في البلاد شملت كل مناحي الحياة الجزائرية: العلمية، الدينية، الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية... وقد جاءت هذه النهضة بعد سنوات عجاف عم

---

(1)/ رابح لونيسي، التيارات الفكرية في الجزائر المعاصرة بين الاتفاق والاختلاف (1920-1954)، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2009، ص: 113.

(2)/ بشير كاشه، مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962)، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر،2007، ص: 136.

(3)/ ولد عبد الرحمن بوادي زناتي بقالمة عام 1908م، حفظ القرآن الكريم وعمره لم يتجاوز 14 عاما، تلقى مبادئ النحو والصرف وعلم الكلام على يد شيخه المرحوم بورمة أحمد الميلي، عمل في النظامين السري حزب الشعب الجزائري والشرعي حركة أحباب البيان والحرية، كان على رأس الفرع المحلي بقريته وأمين المال في الحزب بلجنة التعليم والشؤون الدينية. ينظر: عبد الرحمن بن العقون، مذكراتي، منشورات دحلب، الجزائر، 2007، ص: 7-8.

(4)/ بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954، تر: مسعود حاج مسعود، ط2، مؤسسة بن خدة، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2000، ص: 312-313.

(5)/ عبد الرحمن بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، ط2،ج3 (الفترة الثالثة: 1947-1954)، دار السائحي، الجزائر، 2008، ص:400.

(6)/ نشر عبد الحميد زوزو نص التقرير كاملا انظر: عبد الحميد زوزو، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة، مؤسسات ومواثيق، دار هومة، الجزائر، 2005، ص: 209-216.

فيها الفساد وسوء الحال من جهة والانحطاط الحضاري والفكري من جهة أخرى، في هذا المناخ الملائم نسبيا أرادت جمهرة من علماء الجزائر الأخيار إنشاء جمعية دينية كان هدفها الأساسي هو توحيد الأمة حول غاية واحدة ورفع المستوى الأخلاقي والفكري والديني للشعب الجزائري[1] فكان ميلاد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين يوم 5 ماي 1931م في الجزائر العاصمة، وهي ثمرة عدة مشاورات واجتماعات بين مختلف علماء الإصلاح خاصة منهم عبد الحميد بن باديس والإبراهيمي.

تستمد هذه الجمعية أصولها من الحركة الفكرية التي ظهرت في الجزائر بدايات القرن العشرين على أيد كل من ابن الموهوب، لونيسي، عبد الحميد بن سماية والحفناوي والتي هيأت الشعب إلى تأييد الإصلاح وقبوله[2]، إضافة إلى تأثيرات حركة الجامعة الإسلامية وجريدة المنار على وجه التحديد إذ كان العلماء متأثرين بفكر رشيد رضا الذي كان مصرا على تأسيس حزب إسلامي إصلاحي معتدل لمختلف البلدان العربية، وهو ما جعلهم يلبون نداءه في بناء جمعية إسلامية تكون امتداد لمدرسة المنار الإصلاحية [3].

لقد سعت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين إلى التجديد الروحي للأمة الجزائرية وإذابة الجمود الثقافي وتحريك النهضة الفكرية ومناهضة الطرقية والاستعمار وتحرير الإسلام من قبضتهما[4]، فالتوجه الذي سلكته الجمعية من البداية على حد قول الأستاذ نور الدين ثنيو هو: "**البحث عن الإسلام الصحيح في خضم الصراع الذي خاضته ضد الطرقية التي تناصرها الإدارة الاستعمارية من أجل تكريس "الإسلام الجزائري"**[5] وعليه فمهمة الجمعية تتجلى في الرجوع بالأمة الجزائرية الى عهد السلف الصالح وذلك لا يتأتى إلا بالعودة إلى الأصول والتخلص من مبتدعات الأمور فقد جاء في القانون الداخلي للجمعية بأنه من مقاصد الجمعية وغاياتها وأعمالها "**الرجوع إلى صريح الكتاب وصحيح السنة، ثم الرجوع الى الإجماع الثابت والقياس الجلي فيما لا نص فيه، ثم الترجيح فيما اختلفت فيه الأنظار والاجتهادات**"[6]، ويؤكد القانون "**ما كل قديم ينبذ ولا كل جديد يؤخذ وأن مستقبل الأمة إنما يبنى على ماضيها وأنه لا تنافي بين الإسلام والمدنية الصحيحة بل هو روحها وخلاصتها إذا أقيم**

(1)/ عبد الكريم بوصفصاف، مرجع سابق، ص: 131-132.

(2)/ مازن صلاح حامد مطبقاني، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية، عالم الأفكار، الجزائر، 2011، ص: 61-62.

(3)/ علي مراد، مرجع سابق، ص: 148-149.

(4)/ محمد العربي ولد خليفة، الجزائر المفكرة والتاريخية: أبعاد ومعالم، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2007، ص: 134.

(5)/ نور الدين ثنيو، إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2015، ص: 319.

(6)/ محمد البشير الابراهيمي، آثار الإمام محمد البشير الابراهيمي، دار الغرب الإسلامي، 1997، ج1، ص: 82.

على وجهه الصحيح... وأن تجديد الأمة الجزائرية إنما هو في غير ماهي به مسلمة وفي غير ما هي به عربية"[1].

وقد جاء في العدد الأول من جريدة البصائر مقال بعنوان "**موجة الإصلاح الديني**" أقرت فيه الجمعية بأن هدف العلماء هو "**تطهير النفوس من الخرافات والأوهام وتنقيتها من الزيغ والضلال والعقائد الفاسدة وإعدادها لتلقي العلوم الصحيحة"**[2]، ولهذا فإن ابن باديس كان يرى بأن اصلاح فهم العقيدة محور كل إصلاح، إنه إصلاح الأمة من الشوائب التي علقت بها والبدع التي تخللتها ودعوتها لتغيير واقعها واصلاحه وعليه فإن مرمى الإمام في دراسته لقضايا العقيدة والتوحيد كان إصلاحيا وليس معرفيا [3].

الحق أن الجمعية ركزت في مرحلتها الأولى على الإصلاح الديني ورأت أن تخفي مراميها السياسية لكي تتهرب من مضايقات الإدارة الفرنسية فجاء في قانونها الأساسي بأنه: "**لا يسوغ لهذه الجمعية بأي حال من الأحوال أن تخوض أو تتدخل في المسائل السياسية"**[4]، لكن كان ما تخفيه غير ما تظهره إذ أكد العلماء على انتماء الجزائر إلى أمة ذات جذور ضاربة في التاريخ لها دينها الخاص ولغتها الأصيلة" **الأمة الجزائرية أمة إسلامية، فالإسلام هو دينها الذي تفاخر به وميراثها الخالد والعربية لغة كتابها ومستودع آدابها وحكمتها فالجمعية تريد أن ترجع بهذه الأمة–من طريق الإرشاد– إلى هداية الكتاب والسنة وسيرة السلف الصالح"**[5].

إن المتتبع لنشاطات الجمعية يدرك تمام الإدراك مدى صرامتها في الدفاع عن الإسلام والحفاظ عليه وتنقيته من شوائب الطرقية إذ اتجهت نحو ميدان العمل المحض بمحاربة الشعوذة والسحر والخرافات ومصادرها–المرابطين– فأتت بحرب لا هوادة فيها ضدهم حتى انحصر نفوذهم وخفت صوتهم ونقص أتباعهم، ويسوق الأستاذ صالح بلحاج في هذا بأن الطريقة الرحمانية والطيبية والتيجانية فقدت الثلث من مورديها في فترة ما بين الحربين العالميتين [6].

وظهر هذا النشاط في صحفها فكتبت الشهاب تحت عنوان: "**بعض آثار الجهل في مجتمعنا**" إنكارا للصوفية ومورديها "**أرأيت أيها القارئ الكريم كيف أن ما عليه مجتمعنا اليوم من القحط الخلقي والانحطاط الاجتماعي قد يصل إلى حد أن يرمي بالإنسان إلى هوة اليأس السحيقة، إن من آثار هذا أن تكثر الطوائف**

---

(1)/ محمد البشير الابراهيمي، مصدر سابق، ص: 82.

(2)/ البصائر، العدد1 (27\12\1935).

(3)/ العطري بن عزوز، البعد الإصلاحي في الخطاب العقدي عند ابن باديس، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، 2(2016)، ص: 194.

(4)/ عبد الرحمن شيبان، من وثائق جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص: 21.

(5)/ نفسه، ص: 60-61.

(6)/ صالح بلحاج، مرجع سابق، ص: 258-259.

والطرق في أمة كتابها واحد وقبلتها واحدة ومعبودها إله واحد، ومن آثاره ان تعرف هذه الأمة تراجم الشيوخ ومناقبهم ولا تعرف سير الأنبياء ومعجزاتهم وأن تعيش هذه الطوائف أو تلك الطرق المتشعبة ويطول عمرها في وسط إسلامي إلى يومنا هذا وإلى ما بعده"[1].

وفي جريدة السنة المحمدية كتب الشيخ ابن باديس تحت عنوان" **إنكار العلماء المتقدمين على المدعين المبتدعين**" يبين فيه إنكار جمهرة من علماء الأمة على أصحاب الطرق وساق البيانات والبراهين الساطعة وأفحمهم بالأدلة القاطعة[2]، وجاء في المنتقد: " **إن أول واجب على من انصب لمقام الدعوة والإرشاد هو إصلاح ما أفسد الناس من أمر الدين والرجوع بهم إلى أصل الشريعة ومحاربة البدع التي أصبحت عقائد راسخة في قلوب العامة بل كثير من الخاصة أيضا، وبطول المدة وسكوت العلماء وانتشار دعاة الضلال والمبشرين بمذهب الدجال ظنها السواد الأعظم إنها هي الحق الذي لا غبار عليه حتى عاتبوا أو لاموا من أعرض عنها ولم يأخذ مأخذهم في وجهتها، وربما شدوا عليه التنكير**"[3].

وكما سعت الجمعية لمحاربة الطرقية والتخلص من بدعها فإنها دعت أيضا السلطة الفرنسية لإطلاق يدها عن الشؤون الإسلامية وتسريح المؤسسات الدينية وإخراجها من إدارة المستعمر، يقول الإبراهيمي في هذا السياق: "**إننا نريد جادين –فصل ديننا بجميع شعائره وعلائقه عن حكومة الجزائر اللائكية المسيحية فصلا ناجزا حاسما، لا تلكؤ فيه ولا هوادة ونريد بت حباله من حبالها في المعنويات والماديات**"[4].

ومن الفئات التي استماتت الجمعية في محاربتها فئة الأئمة والموظفين لدى الدولة الفرنسية في مساجد القطر الجزائري إذ كانوا بحق أداة من أدوات الاستعمار الفرنسي في بسط نفوذه على المؤسسات الدينية، وذلك ببث روح الخذلان بين النفوس وطبعها بالانقياد لإدارة المستعمر والتسليم له من باب أن الاستعمار قدر لا يمكن مجابهته أو التغلب عليه [5].

لم تكتف الجمعية بالتنديد عبر الجرائد فراحت ترسل العرائض والمذكرات للسلطات الفرنسية لإقناعها بتحرير الشؤون الإسلامية خاصة ما يخص المساجد والأوقاف والقضاء الإسلامي الذي تقلص دوره حتى أصبح لا يتجاوز

---

(1)/ الشهاب، 3 جوان 1935.

(2)/ السنة النبوية المحمدية، العدد 4(1 \5\1933).

(3)/ المنتقد، (2\8\1935).

(4)/ ضمن هذا الإطار كتب الابراهيمي جملة من المقالات قام الأستاذ بجمعها ينظر الإسلام في الجزائر في العهد الاستعماري من خلال مقالات الإمام محمد البشير الابراهيمي، عالم الأفكار، الجزائر، 2007، ص: 86.

(5)/ كمال غجالي، الفكر الإصلاحي في الجزائر: الشيخ الطيب العقبي بين الاصالة والتجديد، شركة مزوار للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص: 57-58.

أحكام الزواج والمواريث مذكرة إياها بقوانين الحرية الدينية وتشريعات اللائكية التي تطبقها على الديانة المسيحية واليهودية [1]، وقد أقر الابراهيمي بأن للحكومة الفرنسية نية مبيتة في إلغاء القضاء الإسلامي تدريجيا ولكنها لا تود أن تفعل ذلك دفعة واحدة ذلك أنها تهيئ الأسباب لذلك درءً لكل تشويش ولغط قد يثار [2].

وبما أن الإمام ابن باديس قد لخص مبادئ الجمعية في شعارها المشهور "**الإسلام ديننا، العربية لغتنا، والجزائر وطننا**" فقد اعترف بما لا يدع مجالا للشك بأن الوطن الجزائري هو الملاذ الوحيد لكل الجزائريين والأرض التي يحق لهم العيش فيها بسلام في ظل شريعتهم الإسلامية السمحاء ولسانهم العربي الأصيل[3]، وبهذا فقد أعلنت الجمعية رفضها لأي ادماج مع فرنسا كونه إلغاء للوجود الإسلامي العربي في الجزائر وإيذان بطمس هويتها بشكل نهائي ونشرت بذلك فتوى في جريدة البصائر تفيد بتكفير المتجنس وبردته عن الدين الإسلامي[4]، غير أنهم طرحوا فكرة بديلة في المؤتمر الإسلامي تدعوا لتجنيس الجزائريين مع احتفاظهم بأحوالهم الشخصية[5].

وقد سعت الجمعية أيضا لمحاربة التبشير والتصدي له ذلك أنه "**نتيجة من نتائج التعصب المسيحي المسلح ومولود من مواليد القوة الطاغية التي تسمى كل ما ترضي عنه من الأعمال المنكرة حرية دين**"[6]،ولذا فقد أولى العلماء اهتماما بالغا لمسألة التبشير فتعددت وسائل ردهم عليه ومن أهمها على الإطلاق التوعية بخطورته عبر المنابر والمحاضرات والصحف، كما أسست الجمعية المدارس والزوايا الإصلاحية لنشر المعرفة والعلوم ومجابهة نشاط الكنائس من جهة أخرى وكذا بمناظرتهم ودحض حججهم الزائفة[7]، ومن الأدلة التي استخدمها العلماء شمولية الإسلام وحيويته وانتشاره في بلدان بعيدة لا يظن أحد بأنه سيصل إليها بتأييد من المولى عز وجل ذلك أنه دين الحق المبين[8].

وبهذا تكون جمعية العلماء قد أدت دورا فعالا في مجابهة السياسة الاستعمارية وفضح مخططاتها الرامية للقضاء على الدين الإسلامي ودحضه –إذ أن المتتبع لنشاطاتها يرى جديتها الراسخة وسعيها الحثيث في الحفاظ على

(1)/ فتح الدين بن أزواو، مرجع سابق، ص: 84-85.

(2)/ البصائر، العدد 108، (20\2\1950).

(3)/ أسعد لهلالي، جمعية المسلمين الجزائريين والثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه نوقشت في قسم التاريخ والآثار، جامعه منتوري قسنطينة،2011، ص:31.

(4)/ البصائر، العدد 14(\1\1938).

(5)/ يوسف بوغابة، معالم الفكر السياسي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين: دراسة تحليلية، دار زمورة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص:107.

(6)/ البشير الابراهيمي، سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص: 55.

(7)/السعيد عليوان ، فلسفة ابن باديس في الإصلاح: المفهوم، المجالات، الوسائل، مجلة المعيار، 42 (2017)، ص: 341-342.

(8)/ عبد الرؤوف قرناب، مرجع سابق، ص: 157.

الإسلام وتنقيته من الشوائب التي ألمت به ولا نملك دليل على هذا أصدق من الكلام الذي ألقاه الإمام في أحد محاضراته والتي ابتدأها بالرد على سؤال **لمن أعيش أنا** مجيبا بقوله "**أعيش أنا للإسلام والجزائر**"[1] والتي تدل على عمق انتماء الرجل ورجالات جمعيته للهوية الإسلامية واستماتتهم في الدفاع عنها وأقرانه للوطنية الجزائرية بالدين الإسلامي.

2-2-دعاة التخلي عن قيم الإسلام والاندماج الكلي للشعب الجزائري في فرنسا:

يرى أصحاب هذا التوجه بأن الدين الإسلامي لا يزيد عن كونه عائقا في وجه فرنسة الشعب الجزائري وعليه فإنه من الواجب محاربته أو على الأقل إضعافه في نفوس الجزائريين فهم حسب قول الأستاذ لونيسي رابح "**يضعون أنفسهم كلية داخل النموذج الحضاري الفرنسي**" وينادون بالذوبان الكلي فيه سياسيا وثقافيا اجتماعيا وحتى دينيا[2]، ويذكر في هذا الباب توفيق المدني بأن السبب الظاهر الذي تتحجّج به الإدارة الفرنسية دوما في حرمانها للمسلم الجزائري من حقوق الفرنسة هو احتفاظه بشريعته الإسلامية في تعاملاته الشخصية، إذ يتزوج ويطلق ويرث وفق تعاليم الدين الإسلامي لا حسب القانون الفرنسي وعليه فقد فتح له باب التجنيس منذ قانون السيناتوس كونسيلت وازداد هذا الباب اتساعا منذ قانون فيفري 1919 الذي اشترط التخلي عن الأحوال الإسلامية للحصول على الحقوق السياسية[3]، ولهذا فقد ركز دعاة هذا التوجه على الادماج الكلي والشامل للحصول على الجنسية الفرنسية معتبرين ذلك بداية الخروج من النفق المظلم الذي يعيشه الشعب الجزائري فأصبحت الهوية الفرنسية الملجأ الوحيد للتخلص من المعاناة الرهيبة التي يحياها الجزائريون.

قال أحد دعاة الإدماج: "**إنه من الصعوبة بمكان تدريب شعب على الحياة الديمقراطية إذا كان ممتلئا بالأفكار الدينية**"[4]، فجعل بهذا الدين عائق في وجه تمتع الأهالي بحياة ديمقراطية صحية في ظل النظام الفرنسي وقد مثلت جمعية المعلمين الأهالي هذا التوجه بجدارة إذ كانت أشد الجمعيات إيمانا بالإدماج الكلي كحل للقضية الجزائرية[5] والتي كان أعضاؤها يبثون أفكارهم وطروحاتهم في صفوف الشعب من خلال جريدة صوت المستضعفين

(1)/ البصائر، العدد 48، (25\12\1936).
(2)/ رابح لونيسي، مرجع سابق، ص: 47.
(3)/ أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، دار الكتاب، الجزائر، 1963، ص: 349-350.
(4)/ الطاهر عمري، مرجع سابق، ص: 239.
(5)/ فتيحة صافر، مرجع سابق، ص: 336.

(la voix des Humbles) إذ اتخذ مؤسسها رابح زناتي[1] شعارا يعبر عن منهجها "**بعيدون عن الأحزاب بعيدون عن العقائد، من أجل ترقية الأهالي عن طريق الثقافة الفرنسية**"[2].

كتب زناتي بأن "**الإسلام قابل للتطور وأن المسلمين لن يصلوا إلى شيء من التقدم إذا لم يفصلوا بين السلطتين الروحية والدنيوية...وبأن النزعة التأويلية والتوفيقية للنصوص الدينية لن توصل سوى لحالة التخلف وسط الأمم الأوربية**"[3]، وفي مقال آخر بعنوان (Notre ambition) عبر فيه عن تطلعاته بالقضاء على كل الفوارق الموجودة التي يتخذها البعض عائقا ومانعا لتكوين شعب فرنسي حقيقي على أرض الجزائر [4].

وتمادى بعضهم الآخر في التعبير عن أمنيته بالالتحاق بفرنسا حتى لو كان الثمن التعرض للإسلام فجاء على لسان حاج حمو عبد القادر سنة 1933م: "**أحلم برؤية الجزائر وقد صارت فرنسية إلى الأبد، إنني من أنصار المساواة والقانون العام المطلقين على الأقل لصالح نخبتنا ريثما تولد الجزائر من جديد كمنطقة فرنسية بصورة كاملة وشاملة ...ولا يرى الإسلام خيرا في فرنستنا نهائيا، ولا يضع أي مانع لذلك مادام هذا الدين يدعو إلى التطور وليس إلى الجمود**"[5].

في هذه المرحلة برزت العديد من الأسماء الداعية للاندماج التام وتنادي بالتخلي عن الإسلام كطريق للحصول على المواطنة الفرنسية نذكر من بينهم رابح زناتي الذي أنشأ جريدة أسبوعية بعنوان "**صوت الأهالي**" (**La voix d'indigène**) جعل شعار افتتاحية عددها الأول الجزائر ستصبح فرنسية [6]، كما نشر كتاب مسلسلا بمجلة إفريقيا الفرنسية بعنوان: "**المشكل الجزائري كما يراه أحد الأهالي**" والذي رأى فيها بأن المعتقد الديني من العوائق التي تقف حاجزا أمام فرنسة الأهالي [7].

وبما أن منطقة القبائل شكلت الحقل الخصب لسياسة فرنسا التنصيرية فقد نتج عن ذلك تبني بعض من أبنائها لأفكار منسلخة عن الدين الإسلامي والمتنكرة له لعل من أشهرهم المحامي بلقاسم أباعزيزن المعروف أغسطين بعد تمسحه والذي كتب سنة 1930 "**إن الروحانية الإسلامية لا تحمس الشباب القبائلي التواق للتقدم، إن**

---

(1)/ رابح زناتي (1877-1952) من أكثر اللبراليين تأثرا بفكرة الجزائر فرنسية، ولد في عين الحمام ثم انتقل إلى العاصمة، التحق بمدرسة المعلمين ببوزريعة وأنشأ جريدة صوت المستضعفين ثم أسبوعية بعنوان صوت الأهالي بقسنطينة، ينظر فتيحة صافر، مرجع سابق، ص: 348.

(2)/ رابح لونيسي، مرجع سابق، ص:47.

(3)/ La voix des humbles, N59, Avril 1928.

(4)/ La voix des humbles, N58, Mars 1928.

(5)/ نقلا عن نفيسة دويدة، مرجع سابق، ص161.

(6)/ فتيحة صافر، المرجع السابق، ص: 337.

(7)/ رابح لونيسي، المرجع السابق، ص: 48.

الروحانية العلمية تستهوي عددا كبيرا من حيث المظهر ولكن الشباب القبائلي جنى منها الخطأ والضلال، فالمسيحية هي الأيديولوجية الوحيدة التي تسمح لشخصيتهم باكتساب كرامتها كاملة"[1].

وفي نفس السياق نشر مولود معمري [2] عام 1938م دراسة بعنوان المجتمع البربري تهجم فيها على قيم الحضارة الإسلامية داعيا إلى زوالها وإقامة القيم الغربية محلها: "**إن انتقالي من الثقافة البربرية إلى نمط مختلف تماما كان صدمة لي وترك ذلك في نفسي رغبة مؤلمة في التخلي عن ثقافتي الأولى بعدما أحببتها طويلا، ثبت لي أن كل مخزون الحقائق التي تلقيتها كانت خاطئة**" ولذلك فقد دعا إلى الذوبان الفعلي في المجتمع الفرنسي وتفريغ شخصية البربري من كل ما تحويه من دين ولغة وتاريخ... وغيرها [3].

على كل لسنا هنا الآن بصدد عرض كل الآراء التي أبدت موقفا معاديا للإسلام آنذاك ولكن حسبنا أن نشير إلى الفرق الواضح بين فريق المحافظين وفريق دعاة الإدماج الكلي وهذا في رأينا راجع إلى أن كل فريق نظر للإسلام من زاوية مختلفة عن الفريق الآخر وتلقى أيضا تكوين مختلفا، إذ كان دعاة الادماج التام متشبعين بقيم الثقافة الفرنسية اللائكية، التي جعلتهم في النهاية منبوذين من المجتمع الجزائري المتشبث بدينه والمتمسك بقيمه.

المبحث الثالث: منابع وتطور الفكر الاشتراكي لدى الاتجاه الشيوعي الجزائري.

1- الفكر الاشتراكي: المفهوم، النشأة والتطور.

1-1- مفهوم الاشتراكية:

تستعمل كلمة الاشتراكية في اللغة المعاصرة ترجمة للفظ Socialisme وتعريفا لمذهب أو أيديولوجيا تهدف لتنظيم الدولة والمجتمع اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وفق رؤية محددة ترمي لتحقيق أكبر قدر ممكن من المساواة بين الأفراد وتقوم على التشارك بينهم.

وفي المعنى المطلق عرفها الأستاذ شريط عبد الله بأنها: "**مقاومة استغلال الإنسان للإنسان وتحديد الملكية الخاصة إلى حدود لا تستطيع معها أن تمارس هذا الاستغلال وتشجيع الملكية الجماعية باعتبارها هي أداة المساواة الحقيقية بين المواطنين لأنها لا تجعل أحدا تحت رحمة أحد. والعناية بالجماهير الشعبية، قبل**

---

(1)/ نقلا عن سحولي بشير، مواقف النخبة الجزائرية المفرنسة من القضايا الوطنية 1900-1939، أطروحة دكتوراه نوقشت بقسم التاريخ جامعه جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2015، ص: 175.

(2)/ روائي وباحث أمازيغي له مجموعة من الأبحاث نشرها في مجلة أكدال منذ سنة 1938م مبينا فيها مفهوم الهوية والتي تمكن من خلالها الوقوف على عدة حقائق ووقائع مخفية بالنسبة له، له مجموعة من الروايات نذكر منها الأفيون والعصا، نوم العادل، التل المنسي... ينظر: فتيحة صافر، مرجع سابق، ص: 348.

(3)/ رابح لونيسي، مرجع سابق، ص: 132.

غيرها لأنها من حيث العدد في كل أمة هي القوة المنتجة لكل الخيرات وهي المحرومة منها في نفس الوقت، ومقاومة الطبقية التي تخلق مستويات مختلفة بين أبناء الأمة وتدفعها إلى التناحر غير المتكافئ، إذ تملك الفئة الغنية كل وسائل التغلب على الفئة الفقيرة رغم قلة تلك وكثرة هذه "[1].

فالاشتراكية إذن لا تعدوا أن تكون حركة إصلاحية اجتماعية ترنوا لتحقيق مجتمع جماعي لا طبقي يحل فيه التضامن الاجتماعي مكان الملكية الفردية والثراء الشخصي مما يؤدي إلى ثراء المجتمع ككل والتطور المنسجم لأفراده وإزالة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بينهم مما يفضي إلى انتشار السلم الشامل وانتفاء أسباب الحروب والصراعات العنيفة[2]، ذلك أنها كما وصفها فريديريك أنجلز كانت" **من جهة نتاج وعي التناحريات الطبقية السائدة في مجتمع اليوم، بين مالكين وغير مالكين، رأسماليين وأجراء وهي من جهة أخرى نتاج الفوضى المهيمنة على الإنتاج**"[3]

وعليه فإن بلوغ الاشتراكية يتطلب إلغاء الطبقية التي ينتج عنها الاعتداء الشخصي وتغلب الجماعات القوية على الضعيفة والغني على الفقير وانقسام العالم إلى مالك ومعدم، فإذا أقيمت الاشتراكية الحقة حولت المجتمع إلى طبقة واحدة وأزالت الفروق الطبقية وبذلك تختفي كل أنواع الصراع ويسود الأمن [4].

وإن كانت الاشتراكية تختلف فيما بينها في أنماطها وتطبيقها وكذا أنواعها فهي تتفق في أهداف عامة ترمي إلى تحقيقها عموما وهي:

1. تكريس المساواة الاقتصادية بين الأفراد دون أدنى تمييز ومحو الطبقية.
2. القضاء على استغلال الفرد من طرف الدولة أو الجماعة أو الفرد الآخر، ذلك أن نظام الأجور يُبقي الأجير دوما تحت سلطة المسيّر.
3. إلغاء الملكية الفردية أو ما يسمى بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والتي نتج عنها سيطرة قلة من الأفراد على السلطة السياسية والاستئثار بالتشريع والحكم الذي أصبح يعمل لصالح طبقة حاكمة ترعى مصالحه الخاصة بدلا من رعاية مصالح كل الطبقات، مما كرس الاستعباد السياسي والاجتماعي وحتى الفكري.
4. إشراك كل أفراد المجتمع مهما كان جنسهم أو سنهم أو عرقهم في استخدام وسائل الإنتاج والانتفاع بها وضمان مجانية التعليم ومساعدة الضعيف والمحتاج والمريض.

---

(1)/ عبد الله شريط، الأعمال الكاملة: المشكلة الأيديولوجية وقضايا التنمية، مرجع سابق، مج1، ص: 208.

(2)/ أرنست مندل، مدخل إلى الاشتراكية العلمية، د د ن، د م ن، د ت ن، ص: 160-161.

(3)/ فريدريك أنجلز، الاشتراكية: الطوباوية والعلم، دار الفارابي، بيروت، 2013، ص: 73.

(4)/ عويسي أمين، النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية (العلاقة والإفرازات)، دار إحياء للنشر الرقمي، د م ن، د ت ن، ص: 91.

5. أسمى غايات الاشتراكية هو قيام الدولة الاشتراكية التي تضمن توحيد الطاقات تحت إدارة واحدة تسيرها وبهذا تصبح الدولة هي المالك الوحيد للثروات ووسائل الإنتاج وهي من تتولى تسييرها واستثمارها [1].

وتتفق الاشتراكية مع الشيوعية في وجوب إنشاء المجموع العام من الثروات ولكنها تختلف معها في قضية التّوزيع، فالاشتراكية تسمح لكل فرد بالاستفادة من الثروات العامة بما يناسب عمله وجهده على أن يحظى بحياة لائقة، فيما ترى الشيوعية بأن للفرد أن يستهلك من الثروات الاجتماعية ما يسد جميع حاجاته وليس فقط ما يوافق خدماته، غير أن هذا الحق في الاستفادة منوط بالعمل والإنتاج وفق نظرية **"من لا يعمل لا يأكل"**، ومهما يكن من حال فإن الاشتراكية في النهاية ترنو إلى الشيوع.

وتختلف الاشتراكية عن الشيوعية في أن الأولى تنتهج منهجا سلميا لتحقيق التغيير المنشود من سيادة للكتلة العاملة وشيوع في الثروات العامة، وذلك بالتعاون السلمي بين العمال والطبقات الأخرى عن طريق الكفاح الحزبي والنظم البرلمانية أما الشيوعية فمذهب ثوري بحت في جوهره ووسائله لا يعرف شيئا من الوسائل السلمية أو التطورية التي تؤمن بها الاشتراكية، فالمثل العليا للاشتراكية حسبهم لا تتحقق إلا بثورة العمال على الطبقة البرجوازية وانتزاع السلطة بالحديد والنار، وهو ما نادى إليه كارل ماركس[2] وتلاميذه وعليه فإن الاشتراكية الحديثة هي في حد ذاتها الشيوعية[3]. وقد جاء في البيان الشيوعي لماركس وأنجلز بأن "**هدف الشيوعية هو الإطاحة بسيطرة البرجوازية واستيلاء البروليتاريا على السلطة السياسية فالنظرية الشيوعية يمكن تلخيصها في صيغة وحيدة هي القضاء على الملكية الخاصة**"[4]، ويزيد البيان بأن الشيوعيين تعرضوا للنقد كونهم يريدون القضاء على الملكية الخاصة المكتسبة بالجهد الشخصي والعمل الفردي، والتي قيل عنها أنها أساس كل حرية شخصيّة، فرأس المال ليس قوة شخصية بل هو قوة اجتماعية، فعندما يتم تحويل رأس المال إلى ملكية جماعية تخص جميع أعضاء المجتمع لا يعني

---

(1)/محمد عبد الله عنان، المذاهب الاجتماعية الحديثة، ط2، دار الشروق، القاهرة، 1980، ص: 59-60.

(2)/ ولد كارل ماركس في مدينة ترنفيز يوم 5 ماي 1818م، عاش حياة منصبة على الدراسة إذ التحق بجامعة برلين سنة 1836م وهو لم يتم سن 26 سنة كطالب للحقوق أين تلقى تعليمه على يد أساتذة متأثرين بالروح والأساليب الهيجلية، في 15 أفريل 1841م نال ماركس درجة الدكتوراه في الفلسفة حول "اختلاف فلسفة الطبقة بين ديموقريط وأبيقور"، بدأ حياته المهنية كصحفي في جريدة رينان سنة 1842م ليصبح رئيسا لتحريرها، انتقل بعدها إلى باريس أين احتكّ بالاشتراكيين الفرنسيين ودرس أعمالهم كما قابل أنجلز الذي أصبح صديق نضاله الطويل إذ أخذا يعملان معا على تأسيس جمعية شيوعية سرية وأصدرا البيان المعروف ببيان الحزب الشيوعي فأصبحا مطاردين من السلطات أينما حلاّ، سافر بعدها إلى لندن أين أسس أول جمعية دولية للعمال، أصدر عدة كتب أهمها رأس المال... ينظر: روجي غارودي، الماركسية، تر: محمد الأمين بحري، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2009، ص: 45-199.

(3)/ محمد عبد الله عنان، مرجع سابق، ص: 64-69.

(4)/ Karl Marx, Manifeste du parti communiste, une édition libre, 1895, P19.

ذلك أن ملكية الشخص قد تحولت إلى ملكية اجتماعية، إن ما تحول فقط هو الطابع الاجتماعي للملكية بفقدانها لطابعها الطبقي[1].

1-2- طلائع الاشتراكية الحديثة:

كغيرها من المذاهب الاجتماعية التي كانت ترمي إلى هدم النظم وتغيير الأوضاع القائمة لتنظيم الدولة والمجتمع لم تكن الاشتراكية وليدة العدم بل كانت نتاجا لظروف عالمية ألقت بظلالها على المجتمعات المدنية والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1. قيام الثورة الصناعية وانتقال النفوذ السياسي من أيدي مُلاّك الأراضي إلى يد البرجوازيين الذين جعلوا من العمال آلة في يدهم يسيطرون على حياتهم سواء في العمل أو في طريقة اكتساب العيش مما زاد الأغنياء غنى والفقراء فقرا.
2. تجاهل الحكومات الأوربية لأوضاع العمال السيئة إذ أصبحت كل جهودها منصبّة على جمع الثروات وتكديس البضاعة الثمينة ومد نفوذها السياسي بتكوين إمبراطوريات عظمى على حساب المستعمرات لجلب اليد العاملة الرخيصة والحصول على المواد الخام، وفي المقابل رفعت يدها عن التدخل في شؤون أصحاب الصناعات الرأسماليين الذين كانوا يرون بأن الدولة لم توجد سوى لحفظ حقوق الفرد في الملكية والامتلاك [2].

والحق أن الاشتراكية لم تكن فقط رد فعل على الحركة الرأسمالية التي عملت على تركيز الثروات في يد فئة واحدة من الشعب، بل كانت أيضا نتاج لبعض النظريات المواكبة للتطورات الاجتماعية الحاصلة في أوربا أثناء القرنيين الثامن عشر والتاسع عشر وحتى قبلها، والتي دعت في مجملها لإصلاح الأوضاع السائدة والقضاء على الفساد وتخليص الطبقة الكادحة من الاستغلال، فالاشتراكية كمذهب طوباوي مثالي يسعى لإذابة الفوارق بين أفراد المجتمع ومحاربة احتكار البرجوازيين للمال والثروات وتحكُّمهم في مصير العامة يعود الى العصر القديم أين كان أفلاطون يطالب في جمهوريته بإقامة العدل وانتشار الفضيلة وتحقيق العدالة الاجتماعية وإيجاد تعاون بين مختلف الطبقات الاجتماعية وذلك بإعطاء الأولوية للجماعة وليس للفرد[3].

---

(1)/ karl. Marx, Op cit, p20.

(2)/ عمار بوحوش، تطور النظريات والأنظمة السياسية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص: 153-157.

(3)/ أفلاطون، جمهورية أفلاطون: المدينة الفاضلة كما تصورها فيلسوف الفلاسفة، إعداد أحمد المنياوي، دار الكتاب العربي للنشر، سوريا، 2010، ص: 87.

فيما يرى أرسطو بأن أراضي الدولة يجب أن تقسم على جزأين جزء متاح بين الأفراد وجزء للملكية الخاصة على أن توفر الدولة الغذاء للجميع بإقامة الموائد العامة التي يشترك فيها جميع المواطنين أيضا [1] وركز على العدل كنظام للحكم فبدونه يستحيل إنشاء الدولة واعتبره فضيلة اجتماعية "**فغاية الدولة إذن هي الحياة الفاضلة... فالدولة هي اشراك أسر وقرى في حياة كاملة .. ومن ثم فكل الذين يساهمون مساهمة أوفر في انشاء مثل ذلك المجتمع يشتركون في (امتيازات) الدولة اشتراكا أوفر ويبذلون في ذلك الاشتراك**"[2] وهي دعوة صريحة منه لتكوين مجتمع اشتراكي يقوم على العدالة الاجتماعية.

وقد عرف العصر الحديث سيادة الملكيات المطلقة وسيطرة أرباب الثروات على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وانتشار البؤس والظلم مما أثار امتعاض عدد من المفكرين والفلاسفة منهم الإنجليزي توماس مور (Thomas More) الذي نادى بضرورة توفير العمل لكل شخص واقتسام الأفراد للثروات[3]، وعلى إثر الثورة الصناعية التي تركت تأثيرات سلبية على المجتمع الأوربي ظهر عدد من المفكرين الذين دعوا إلى نبذ الرأسمالية وإقامة نظام اشتراكي يستند على العدالة الاجتماعية والملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، فكان في مقدمة دعاتها روبرت أوين (Robert Owen) وسان سيمون (Sain Simon)، إذ كان روبرت أوين أول من حاول: "**تطبيق الفكرة الاشتراكية بوسائل الإصلاح الاجتماعي**"[4] وذلك عن طريق إنشاء تعاونيات اقتصادية واجتماعية على أرض مؤممة للدولة تشتمل على مدارس لتعليم أبناء العمال وكذا محلات تبيع بأقل الأثمان ومراكز للتعليم المهني للكبار ومطاعم، تكون السلطة فيها لمجلسين من العمال وقد أصبحت الحكومات الأوربية فيما بعد تطبق هذه الفكرة[5]، وأما هنري سان سيمون H Saint Simon) الذي اشتقت من اسمه السانسيمونية فقد دعا للقضاء على مخلفات النظام القديم من أفكار وتصورات ونظم، ولا يقصد بالنظام القديم هنا فترة ماضية من تاريخ أوربا بل إشارة إلى ما قبل الصناعة كنظام غير مرغوب فيه، لأن الصناعة وحدها الكفيلة حسبه بتحقيق الرخاء للمجتمع وعليه فملخص فكرة سان سيمون تقوم على أن المجتمع يجب أن يكون "**منظما بأسره من أجل الإنتاج وبواسطته**" فلا ينبغي له أن يحكم بواسطة النبلاء والأغنياء بل بواسطة المنتجين[6]، ويرى أيضا بأن الدين يلعب دورا كبيرا في تربية المجتمعات

(1)/ أرسطو، السياسات، تر: الأب أوغسطين بريارة البولسي، اللجنة الدولية لترجمة الروائع الإنسانية، بيروت، 1957، ص: 384.
(2)/ نفسه، ص: 141-142.
(3)/ عمار بوحوش، تطور النظريات، مرجع سابق، ص: 167.
(4)/ محمد عبد الله عنان، مرجع سابق، ص: 52.
(5)/ عمار بوحوش، تطور النظريات، المرجع السابق، ص: 174.
(6)/ فيليب رينيه، السان سيمونيون في مصر 1833-1851، تر: أمل الصبيان وآخرون، المركز القومي للترجمة، مصر، 2011، ص: 12.

ولذا يجب توظيفه لتوطيد الديموقراطية وتحقيق القيم الأساسية في المجتمع الاشتراكي، وقد تجمع حول أفكاره مجموعة من الشباب عرفوا بالسانسيمونيون طالبوا بإلغاء الملكيات الخاصة لأدوات الإنتاج وتعليم الشعب وتكريس التصنيع والرفاهية وتحرير المرآة وشكلوا حزبا سياسيا يعد أول حزب اشتراكي في القرن التاسع عشر[1].

فيما سعى بيير جوزيف برودون (P J Proudhon) لإثبات أن الثورة يجب أن تكون حقا مشاعا بين الشعب وللجميع الحق في استغلالها، وأن المالك لص اختلس جهد الآخرين من غير عمل، وخلاصة نظريته أن أسس المال عبارة عما سرقه المالك من أجور العمال [2]، كما استنكر الطبقية التي قسمت المجتمع إلى ملاك رأسماليين وعمال مأجورين والتي تتنافى ومبادئ الثورة الفرنسية الداعية للمساواة، فدافع بقوة عن إعادة التوازن الاجتماعي وخلق جو من التضامن بين أفراده [3].

على كل حال فإن النظام الرأسمالي والتفاوت الطبقي قد أدى بعدد من فلاسفة ومفكري أوربا إلى طرح مبادئ تنادي بتبني نظام اشتراكي بديل يستند على إشاعة وسائل الإنتاج ونبذ الملكية الفردية، لكن الأوضاع السائدة وقتئذ لم تسمح لهم بتغيير الواقع فبقيت أفكارهم رهن التنظير وبهذا ظل الفكر الاشتراكي لفترة طويلة حبيس الطوباوية إلى أن اتخذها كارل ماركس علما من العلوم وأخرجها إلى الميدان العملي، فكان للاشتراكية انطلاقة قوية في ألمانيا على يد كل من فريديريك أنجلز وكارل ماركس اللذان أصدرا البيان الشيوعي سنة 1848م الذي يمكن اعتباره ذروة الدعوة الاشتراكية الحديثة إذ يعتبر بحق التوضيح الأوفى للاشتراكية العلمية، إذ ارتكز على فكرة جوهرية كانت "**صراع الطبقات**" فجاء فيه "**لم يكن تاريخ المجتمعات إلى يومنا هذا سوى صراع الطبقات. الرجل الحر والعبد، النبلاء والعوام، الأسياد والأقنان... في كلمة واحدة الظالمين والمظلومين في تعارض ثابت وفي خضم حرب متواصلة مفتوحة وغير معلنة، حرب تنتهي دائما إما عبر تحول ثوري في المجتمع وبصفة كاملة وإما عبر تدير الطبقتين المتصارعتين**"[4]، وعليه فقد دعا العمال للالتحام فيما بينهم لاستلام زمام السلطة وتشديد الخناق على الطبقة الحاكمة وبهذا فالبيان يقر بأن له هدف جوهري هو إلغاء الطبقية.

وقد كان لهذا البيان صدى واسع في أوروبا فتكللت جهود كل من ماركس وأنجلز بانعقاد الأممية الأولى عام 1864م وتأسيس "**جمعية العمال الدوليين**" التي عملت على تمثيل العمال في جميع أقطار العالم، ولكنها تراجعت

(1)/ فيليب رينيه، مرجع سابق، ص: 12.

(2)/ سلامة موسى، الاشتراكية، مؤسسة هنداوي للتعلم والثقافة، القاهرة، 2012، ص: 10.

(3)/ عمار بوحوش، تطور النظريات، مرجع سابق، ص: 181.

(4)/ Karl Marx, Manifeste du parti communiste, p5.

وانحلّت بهزيمة اللجنة الثورية كميونة باريس عام 1871م [1] وتأسيس الأممية الثانية سنة 1889م التي هدفت إلى خلق تنسيق بين العمال والأحزاب الفرعية ولتقريب وجهات النظر وخلق جو اشتراكي دولي كما تركت للنقابات والأحزاب القومية حق الانتساب إلى منظمات أخرى تتوافق وأهدافها المعلنة [2].

بعد قيام الثورة البلشفية في روسيا عام 1917م أعلن لينين عن تأسيس الأممية الشيوعية الثالثة وقيام جمهورية السوفييت الاشتراكية التي عقدت مؤتمرها الأول في موسكو يوم 2 مارس 1919م وتولت قيادتها لجنة تنفيذية ركزت على أنها يجب تكون حزبا عالميا واحد لا اتحادا فضفاضا لأحزاب وطنية متجزئة ومستقلة، وهو سبب تجزأ الأممية الثانية سنة 1914 بقيام الحرب العالمية الأولى [3].

هدفت الكومنترن –الأممية الشيوعية الثالثة– منذ البداية إلى إشعال الثورة ضد الإمبريالية في جميع أنحاء العالم وإحلال المثل الشيوعية محل المعتقدات الرأسمالية وقد سعت لتحقيق هذا الهدف أيما سعي، إذ أمدت الأحزاب والصحافة الاشتراكية في العالم بالإرشاد والمال اللازم، وقد استطاعت أن تصل لمبتغاها في كثير من الدول كالصين، فرنسا، المجر... وفشلت في بلدان أخرى كألمانيا، وبعد الحرب العالمية الثانية وتغير أحوال العالم لم تعد هناك فائدة لهذه المنظمة فتم إلغاؤها سنة 1943م واستبدلت بهيئة شيوعية جديدة وهي الكومنفورم[4] سنة 1947م لتنسيق الجهود وتبادل الأخبار وتوثيق الصلات بين الأحزاب الشيوعية في عدة دول في أوربا الشرقية وهي رومانيا، بلغاريا، تشيكوسلوفاكيا، المجر، وبولونيا إضافة إلى كل من فرنسا وإيطاليا، والتي سعت هي الأخرى لبث الأفكار الشيوعية ومناهضة الامبريالية والقضاء على الاستعمار في العالم وتحويل الاشتراكية إلى نظام دولي[5].

وقد أدى نظام "**المركزية**" الصارم الذي تفرضه موسكو بواسطة الكومنفورم على الأحزاب والجماعات الشيوعية التي تعيش خارج الاتحاد السوفياتي إلى انشقاق يوغسلافيا عنه لأنه غير جدير بتقبل إيديولوجيات قومية أجنبية، وأفضى ذلك لإدخال منظريها بعض الإضافات والتطورات في عدة جوانب للماركسية اللينينية التي يتبناها الاتحاد السوفياتي لعل أهمها اختراع ما يعرف بالماركسية القومية والتي تعترف بأن لكل مجتمع ظروف وتكوين خاص

---

(1)/ غنار سكيريك، ونلز غيلجي، تاريخ الفكر الغربي من اليونان القديمة أي القرن العشرين، تر: حيدر حاج إسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، لبنان،2001، ص: 670.

(2)/ جوزيف أشومبيتر، الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية، تر: حيدر حاج إسماعيل، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1994، ص: 648.

(3)/ جون ميلنو، الماركسية والحزب، مركز الدراسات الاشتراكية، د م ن، م س ن، ص: 61.

(4)/ مختصر لكلمات (Communiste Information bureau) أو مكتب الأخبار الشيوعي.

(5)/ محمد عبد الله عنان، مرجع سابق، ص: 103-105.

قد يمنعه من الانصهار والانصياع لتوجهات دقيقة صادرة عن الكومنفورم مستوحاة من مصلحة الحزب وليس عن مصلحة الشعوب قد تمس بالمصلحة القومية للبلد أو للأشخاص الذين اختاروا الاشتراكية كمنهج للعيش[1].

على كل حال لم يمض الكثير من الوقت حتى أعلن الاتحاد السوفياتي عن حل الكومنفورم عام 1956م لأن الأحزاب الشيوعية حسبه قد بلغت مرحلة من النضج تسمح لها بتسيير أمورها بمعزل عن هذه المنظمة، وهو ما يعد إعلانا رسميا على انتهاء محاولات روسيا السوفييتية لبث أفكار الثورة العالمية الرامية لتكوين الشيوعية الدولية وإن أبقت على بعض المحاولات للترويج لها بطرق أخرى [2].

2- **الفكر السياسي الجزائري والاشتراكية إبّان الحركة الوطنية.**

إن الحديث عن دخول الأفكار اليسارية الماركسيّة للجزائر لا يمكن بأي حال من الأحوال عزله عن تأثير الشيوعيين الفرنسيين في الفضاء السياسي الجزائري، إذ يعتبر اليسار الفرنسي المشكاة التي انبثق منها اليسار الجزائري حيث أن: "**جذوره الأولى تعود للاشتراكيين الفرنسيين الذين طردهم نابليون الثالث إلى الجزائر بعد انقلاب 2 ديسمبر 1871**"[3]، كما لا يمكن فصل اليسار الفرنسي عن اليسار العالمي المؤطّر من قبل الأممية الشيوعية في روسيا، إذ ربط العديد من المؤرخين دخول الشيوعية إلى الجزائر بنجاح الثورة البُلشفيّة عام 1917م، وما ترتب عنه من قيام لأول دولة شيوعية في روسيا وانتشار للأفكار الماركسية المناهضة للإمبريالية الهادفة لتكريس العدالة الاجتماعية، وقد نتج عن ذلك تأسيس الحزب الشيوعي الفرنسي وهو ما يقر به الأستاذ أبو القاسم سعد الله قائلا: "**هناك قناتان اتصلت الحركة الوطنية الجزائرية من خلالهما بالعالم الشيوعي: الحزب الشيوعي الفرنسي والكومنترن**"[4].

والحق أن اهتمام التيار اليساري العالمي بالقضية الجزائرية كان مبكرا جدا بقلم كل من ماركس وانجلز رائدا الفكر الشيوعي في العالم، إذ كتب كل منهما عن الجزائر واحتلال فرنسا لها وحول ملكية الأرض فيها وكذا تطرقا للأمير عبد القادر الجزائري، ففي أحد المقالات كتب أنجلز ما يلي:" **منذ ذلك الاحتلال الأول للجزائر من قبل الفرنسيين وحتى الآن كانت هذه البلاد التعيسة مسرحا لعمليات متواصلة من سفك للدماء ونهب وعنف، فكل مدينة كبيرة أكانت أم صغيرة جرى احتلالها بيتا بيتا مقابل تضحيات هائلة، فالقبائل العربية والقبائلية**

(1)/ جان توشار وآخرون، تاريخ الفكر السياسي، تر: علي مقلد، ط2، الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 1983، ص: 595.

(2)/ محمد عبد الله عنان، المرجع السابق، ص: 106.

(3)/ حمانة البخاري، فلسفة الثورة الجزائرية، منشورات مخبر الأبعاد القيميّة للتحولات الفكرية والسياسية في الجزائر، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص: 80.

(4)/ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، مرجع سابق، ج2، ص: 318.

التي تقدر الاستقلال بأغلى الأثمان والتي تقدر كراهية السيطرة الأجنبية على حياتها بالذات قد أخضعت أو فتّ في عضدها عن طريق غزوات رهيبة أحرقت فيها مساكنها وأملاكها ونهبت ..."[1]، ورغم هذا الوصف الموضوعي والإنساني على حد سواء للانتهاكات الفرنسية من قبل أنجلز، فهو لم ينصف الجزائريين في آراء أخرى تفتقد إلى الدقة من جهة ومصبوغة بالصبغة الأوربية الاستعمارية من جهة ثانية، فيرى مثلا بأن احتلال فرنسا للجزائر كان بسبب إهانة الدّاي حسين للقنصل الفرنسي وامتناعه عن تقديم الاعتذار: "**أهان داي الجزائر شخصيا قنصل فرنسا مستخدما عبارات غير لائقة بحق ملك فرنسا لأن هذا الأخير لم يردّ على رسالة كان قد كتبها إليه الداي بصد دين متوجب على الحكومة الفرنسية لتجار يهود، مدينين بدورهم لحسين وللحصول على اعتذار توجه اسطول فرنسي لضرب طوق من الحصار حول مدينة الجزائر**"[2]، ورغم تنديده بالأعمال الإجرامية للجنود الفرنسيين فهو على العموم يزكي الغزو الفرنسي للجزائر معتبرا إياه: "**واقعة وموائمة لتقدم الحضارة**"، كما يعتبر أيضا بأن أسر الأمير عبد القادر كان: "**من حسن التوفيق الكبير**"[3].

أما كارل ماركس باعث الفكر الاشتراكي ومؤسس المذهب الشيوعي الثوري فقد زار الجزائر ومكث بها قرابة الشهرين ونصف تاركا العديد من الكتابات حولها منها مقال الجنرال بيجو الذي كتبه سنة 1858م، والذي ركز فيه على مواجهة الأخير للأمير عبد القادر، وكذا مقال حول نظام ملكية الأراضي في الجزائر والذي يقول فيه: "**الملكية العقارية في الجزائر فردية وجماعية، الأولى تظهر في أرجح الظن تحت تأثير القانون الروماني وهي ما تزال سائدة إلى اليوم لدى البربر وهم ما يزالون يحيون إلى اليوم ضمن أسر مشتركة متقيدين بصرامة بقاعدة عدم جواز التصرف بالملكية العائلية**"[4].

الحقيقة أن تتبع النشاط الشيوعي في الجزائر مهمة في غاية الصعوبة والتعقيد ذلك أنها يجب أن تكون موزعة على ثلاث جبهات أو مستويات، على المستوى العالمي ويكون ذلك بتتبع موقف الأممية الشيوعية من القضية الجزائرية، وعلى مستوى الحزب الشيوعي الفرنسي، وأخيرا على مستوى الجزائريين أنفسهم وأكيد أننا نقصد هنا الحزب الشيوعي الجزائري.

(1)/ ماركس وأنجلز، الماركسية والجزائر، تر: جورج طرابيشي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1978،ص: 28.
(2)/ نفسه، ص: 26-27.
(3)/ نفسه، ص: 55-56.
(4)/نفسه، ص: 55-56.

2-1- الحركة الشيوعية العالمية والجزائر:

كتب الأستاذ أبو القاسم سعد الله عن علاقة الكومنترن بالمشكل الجزائري قائلا: "**رغم أن الجزائر لم تكن ممثلة من أهلها في المؤتمر الأول الكومنترن (الحركة الشيوعية العالميّة الثالثة) الذي انعقد في موسكو من 2 إلى 19 مارس 1919م، فإن مشاكلها قد أثيرت لأول مرة في البيان الذي صدر في نهاية المؤتمر، أما الممثلون من المستعمرات وشبه المستعمرات فقد كانوا مجردّ أعضاء مستشارين**"[1] غير أن البيان النهائي للمؤتمر أكد بأن الثورة العمالية في أوربا هي ضرورة من الضروريات التي ستوصل الشعوب الأخرى للتحرر من ربقة الاستعمار وعليه فإن الجزائر ستتحرر بتحرر العمال في فرنسا واستحواذهم على الحكم وتخلصهم من الهيمنة الرأسمالية[2].

وفي مؤتمرها الثاني المنعقد بتاريخ 6 أوت 1920م أكدت الأممية الشيوعية الثالثة على الأحزاب التي ترغب في الانخراط فيها بالالتزام بشروطها الواحدة والعشرين، والتي كان من بينها أن تعمل هذه الأحزاب على فضح السياسة الإمبريالية في المستعمرات وتسعى لدعم حركات التحرر بها، وأن تؤاخي بين عمالها والعمال الآخرين في المستعمرات وكذا المطالبة بطرد الإمبرياليين من بلادهم[3] ويشير الأستاذ محفوظ قدّاش بأن اتحاديات الجزائر الثلاث قد وافقت على الانضمام للأممية الثالثة دون القبول بالشرط الأخير، كما طالبت أعضاءها بتنبيه المؤتمر إلى مخاطر ثورة الأهالي[4].

أما مؤتمر باكو الذي عقد في سبتمبر 1920 فقد طالب فيه شيوعيّو الشرق (تركيا-إيران -أرمينيا وغيرها) من الكومنترن تقديم المساعدة لحركات التحرر التي تريد التخلص من بوتقة الاستعمار، ولكن الحال في الجزائر آنذاك كان مختلفا تماما حيث أن حركتها الوطنية لم تكن بعد حركة ثورية تحرّرية بل حركة إصلاحية فقط[5]، وهو ما جعل الجزائر تبقى بعيدة عن الأطروحات اليساريّة وقريبة أكثر من فكر الجامعة الإسلامية التي ندّد بها لينين في مؤتمر الكومنترن الثاني واعتبر أنها تدعو للقومية الإسلامية وتحارب الاستعمار لأغراض رجعية، وبهذا يمكن القول بأن الأممية

---

(1)/ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، مرجع سابق، ج2، ص:319.

(2)/ نفسه، ص: 320.

(3)/ Jacques Jurquet, La révolution national algérienne et le parti communiste français, Edition du centenaire paris, 1973, Tome1, P8-9.

(4)/ محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، مرجع سابق، ج1، ص: 185.

(5)/ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ج2، ص: 320.

الشيوعية لم تعطِ الاهتمام اللاّزم للقضايا الوطنية في شمال إفريقيا ككلّ وليس في الجزائر فحسب، فلا يوجد أي إشارة لها في الأدبيات السياسية للشيوعيين طوال سنوات 1917م وإلى غاية 1920م.

يمكن أن نُرجع تأخر وصول الموجة الشيوعية العالمية للجزائر وعدم اهتمام البلاشفة بالقضية الجزائرية في البداية لجملة من العوامل يمكن حصرها في:

1/ تحامل الدعاية الفرنسية على الفكر الاشتراكي الذي بدأ ينتشر منذ مطلع العشرينات نتيجة البروباغندا التي انتهجتها الأممية الشيوعية وتجنديها لصحافتها التي حاولت التصدي للأفكار اليسارية ومثال ذلك ما جاء في أحد مقالات دورية اللجنة الإفريقية الفرنسية (le bulletin du comité de l'Afrique française) لسنة 1922م تحت عنوان الخطر الشيوعي [1]، ويضيف أبو القاسم سعد الله بأن الجزائريين قد اتُّهِموا بالتآمر مع البلاشفة ضد فرنسا فكل عمل وطني يعتبر في نظر الإدارة الفرنسية نشاطا شيوعيا [2].

هذا بالنسبة للداخل أما في الخارج فالكتابات الفرنسية دأبت على تصوير الجزائر بأنها: "**المستعمرة الفرنسية الهادئة**" التي لا تعاني من أي اضطرابات أو مشاكل أضف إلى ذلك السيطرة الكاملة للأقليّة الكولونيالية وعدم تمتع العمال بأي سيطرة في مجتمع إقطاعي لا إمكانية للقيام فيه بأي ثورة بروليتارية [3].

2/ توجس الجزائريين من الشيوعية واعتبارها مذهبا يدعو للإلحاد ويمس بالدين الإسلامي الحنيف الذي يعد أحد أركان الهوية الجزائرية، خاصة أن الغالبية العظمى من الجزائريين كانوا بعيدي الصلة بالحركة الفكرية والثقافية التي عرفها العالم آنذاك.

ولهذا فقد حاول الاشتراكيون خلق آلية للتوافق بين الإسلام والشيوعية فعمدوا للاستعانة ببعض رجال الدين لإفهام الجزائريين بأن الإسلام لا يتعارض مع الشيوعية فيقول أحدهم " **الإسلام يقترح على المسلمين إلها واحدا ومنظمة اجتماعية شيوعية**"، كما حاولوا إثبات أن الاشتراكية لا تسعى لسلب أملاك المسلم ولا لمهاجمة الإسلام أو خلق البلابل والاضطرابات لذا فقد سعوا لتكريس قانون 4 فيفري 1919 وعارضوا السياسة الفرنسية التي سعت لوضع عراقيل أمامه[4].

(1)/ الطاهر الغول، مفهوم الدولة الجزائرية في فكر الحركة الوطنية (1919-1954)، رسالة ماجستير نوقشت في قسم التاريخ جامعة حمة لخضر، الوادي، سنة 2013-2014، ص: 100.

(2)/ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، مرجع سابق، ج2، ص: 321.

(3)/ خيثر عبد النور، مرجع سابق، ص: 27.

(4)/ محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، مرجع سابق، ج1، ص: 182.

وعليه فقد شرع الشيوعيون في بث أفكارهم السياسية في الجزائر إذ بدأت تتسرب إليها منذ الحرب العالمية الأولى، فيذكر أبو القاسم سعد الله في هذا الصدد بأن: "**منشورات الانضمام إلى الحركة الشيوعية العالمية قد عُثر عليها في منطقة القبائل وهذه المنشورات التي كانت مطبوعة في مرسيليا، كانت مدحا للينين ونظامه، وفي عنابة وقّع أحد المعلمين إعلانات ضد زيارة الرئيس ميليران إلى الجزائر، وفي وهران نادى عمال الموانئ بالإضراب احتجاجا ضد السياسة الفرنسية نحو روسيا السوفياتية وفي قسنطينة قام عمال القطار بعمليات تخريب**"[1].

ويزيد على هذا بأنه في الفاتح من ماي عام 1920م وبإيعاز من باريس شارك الآلاف من الجزائريين والأوربيين من المتعاطفين مع الحركة الشيوعية في إضراب عام تخلّلته تظاهرة ضخمة حيث قاموا بإنشاد نشيد الحركة الشيوعية العالميّة، وفي كبرى مدن الغرب وهران تم تنظيم استعراض كبير اضطر منظموه للحديث باللغة العربية لكثرة الجزائريين فيه، أما في الشرق فقد أخذت المظاهرات طابعا عنيفا في سوق أهراس تحديدا، كل هذه النشاطات كانت منظمة من طرف الشيوعيين الفرنسيين الذين "**اختاروا الجزائر كحقل تجربة لهم**"[2].

على كل حال فإن أول تمثيل منظم ورسمي للشيوعيين الجزائريين تمثل في الوفد الذي تزّعمه شارل أندري جوليان في مؤتمر تور سنة 1920م والذي قدم فيه تقريرا عن الوضع الجزائري وإثر عودته للجزائر أنشأ الفروع الشيوعية التي عرفت بعدها بالفدراليات الشيوعية [3].

وفي 20 ماي 1922م وجهت الأممية الشيوعية الثالثة نداء من أجل تحرير الجزائر وتونس واجهته الشيوعية الجزائرية بالاستنكار إذ ندد فرع سيدي بلعباس على الخصوص بالفكرة واعتبر أن ثورة الجماهير الشعبية في الجزائر "**حماقة خطيرة**"[4]، وهو أمر محير، ذلك أن مناهضة الاستعمار ومساندة حركات التحرّر من أهم مبادئ الأحزاب اليسارية خاصة إذا علمنا بأنه من بين أبرز شروط الانضمام إلى الأممية الشيوعية كما أسلفنا الذكر هو فضح الانتهاكات التي تحدث في المستعمرات وتقديم الدعم لحركات التحرّر ليس معنويا فقط بل ماديا أيضا، وهو ما يفضح ديماغوجية المجموعة الشيوعية الجزائرية في ذلك الوقت بذريعة أن: "**أهالي شمال إفريقيا يتشكّلون في**

(1)/ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، مرجع سابق، ج2، ص: 330.

(2)/ نفسه، ج2، ص: 331-332.

(3)/ خيثر عبد النور، مرجع سابق، ص: 275-276.

(4)/ شارل أندري جوليان، إفريقيا الشمالية تسير: القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، تر: المنجي سليم وآخرون، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976، ص: 155.

معظمهم من العرب الرافضين للتطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والأخلاقي الضروري للأفراد من أجل تكوين دولة مستقلة قادرة على الوصول إلى الكمال الشيوعي"[1].

لكن هذا التوجه قوبل بالرفض من قبل الأممية الشيوعية التي انتقدت بشدة هذه الحجج معتبرة أن الثورة الاشتراكية هي الحل[2]، وبهذا فقد أكدت فروع الحزب الشيوعي الفرنسي بالجزائر على موقفها المنافي والرافض للوطنية الجزائرية وهو ما يبدو لنا من خلال نتائج الاستفتاء السري الذي أجراه ممثل الحزب الدائم للدعاية مع الفروع الشيوعية في الجزائر سنة 1920م إذ طرحت مسألة الوطنية الجزائرية وكذا موقفهم من الإسلام بقوة في الأسئلة الموجهة للمنخرطين فيها فكانت جل الإجابات تصب في نفي الوطنية الجزائرية ووجوب محاربة التيارات الوطنية وتحقيرها بشتى الطرق.

فيقول أحد مُحرّري جريدة "**الكفاح الاجتماعي** " الاشتراكية مثلا: "**على الحزب أن يكشف ويندد بقوة بهؤلاء الوطنيين، وأن يشعر الأهالي بكثير من القوة ويعطي للاستعمار شيئا من الاطمئنان والهدوء**"[3]، وأجاب فرع حسين داي بأن "**هذه التيارات الوطنية لا تبدو جدية ولكن يجب على الحزب أن يقاومها إذ برزت في اتجاه إصلاحي أو في محاولة إعادة الإمبراطورية الإسلامية، على كل حال يجب الحذر من النخبة المثقفة المتعفنة في ثلاثة أرباعها**"، بينما حصرهم فكتور سبيلمان في جماعة المحافظين فيعرفهم بأنهم "**أولئك الذين تفرض عليهم وضعيتهم الشخصية ووظائفهم ومهنهم أن يسيروا في اتجاه محافظ**"[4].

أما بالنسبة للإسلام وعما إذا كان يشكل عائقا في وجه الشيوعية وانتشارها في الجزائر فيتضح لنا بعد الاطلاع على الإجابات المختلفة بأن الفروع الشيوعية لم تكن معادية للوطنية الجزائرية فحسب بل للإسلام أيضا فعلى سبيل المثال لا الحصر نقل لنا الأستاذ بوصفصاف بعض الردود من فروع مختلفة فجاء على لسان سكرتير الفيدراليات مثلا: "**يجب أن لا نتوهم في هذا الموضوع بأن التقاليد، والدين، لا يشكلان عوائق بالغة الجدية تعرقل عملنا، ومن ثم فلا يمكن أن نكون شيوعيين إلا إذا كنا متحررين من كل مبدأ ديني**"[5]، وذهب فرع العفرون أبعد من هذا إذ يرى بأن انقياد الأهالي للدين الإسلامي في الجزائر أعمى وبدون حدود، حتى أن أصغر

(1)/ محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، مرجع سابق، ج1، ص: 226.
(2)/ نفسه، ج1، ص: 197.
(3)/ عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى 1931-1945م،مرجع سابق، ص: 386.
(4)/ نفسه، ص:384.
(5)/ نفسه، ص: 387.

مرابط يمكن له حشدهم للجهاد ويزيد على هذا فرع حسين داي بأن للشيوعية في الجزائر حل وحيد للانتشار بين الأهالي هو "**أن يدعو لها المرابطون باسم محمد**"[1].

وقد أبدت الأممية الشيوعية في مؤتمرها الرابع المنعقد في موسكو نهاية 1922م اهتماما بالغا بالقضية الجزائرية، فشجب بعض الشيوعيين المغاربة السيّاسة الشيوعية الأوربية اتجاه المستعمرات والأخطاء الإمبريالية التي ترتكبها بانحرافها عن مبادئ الكومنترن الأساسية القاضية بمحاربة الاستعمار وتقديم الدعم لحركات التحرر في العالم، بل وطالبوا بمعاقبة هؤلاء الخارجين عن الخط الشيوعي الأممي وخصوا بالذكر فرع سيدي بلعباس، ولكن المؤتمر أنهى أشغاله بجملة من التوصيّات كان من بينها ضم المجموعة الشيوعية الجزائرية إلى الحزب الشيوعي الفرنسي مع التشديد على مضاعفة العمل ضد الإمبريالية من قبل الشيوعيين الأوربيين[2].

حصلت القضية الجزائرية على مزيد من الدعم من قبل الكومنترن في مؤتمرها الخامس بموسكو المنعقد من 17 جوان إلى غاية 7 جويلية 1924م بإقراره بإنشاء "**لجنة عن الاستعمار**" والتي اتخذت من جنيف مقرّا لها، واشتملت على جزائريان هما سيدي بلسجال محمد وحاج علي عبد القادر [3] وذلك بعد مهاجمة شرسة من الوفد السوفياتي لليسار الفرنسي متهما إياه بالجبن والاستمرار في انتهاج أسلوب خاطئ والفشل في دعم البروليتارية وحمايتها من الإمبرياليين [4].

يزيد الأستاذ محفوظ قداش على هذا بأن موقف الحزب الفرنسي تعرض أيضا للنقد اللاذع من قبل مندوب الفرع الفرنسي آنذاك الطاهر بودنغة الذي دعاه لـ:" **التخلي عن انتهازيته ودعمه لأشباه الشيوعيين في الجزائر واعتبار القومية الإسلامية قوة ثورية لا يمكن تجاهلها**"[5].

والظاهر أن أبرز معالم السياسة الشيوعية للفرنسيين تتمثل في انتصار الثورة العمالية في فرنسا أولا ومن ثم العمل على تحرير المستعمرات بعد ذلك فلا نجاح للثانية إلا بتحقيق الأولى، مما عرّض الحزب الشيوعي الفرنسي لنقد شديد من طرف الكومنترن، وكذا جعل الشيوعيين الجزائريين يسيرون تحت ظل الوصاية الفرنسية ويرضخون لأوامرها.

---

(1)/عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى، مرجع سابق، ص: 387.

(2)/ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، مرجع سابق، ج2، ص: 323-324.

(3)/ نفسه، ج2، ص: 326. ويذكر أبو القاسم سعد الله بأن المسمى سيدي بلسجّال غير معروف لديه أما الحاج عبد القادر فهو نفسه الذي أسس مع مصالي الحاج حزب نجم شمال إفريقيا سنة 1926م

(4)/ نفسه، ج2، ص: 323-324.

(5)/ محفوظ قداش، مرجع سابق، ج1، ص198.

وفي تلك الأجواء التي يسودها غياب تصور حقيقي للقضية الجزائرية كان الشيوعيون في الجزائر مدعوين للقيام بمجهودات جبارة لدعم شعار حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره والاستقلال عن فرنسا، ذلك أن الأممية الشيوعية في حد ذاتها تهدف إلى تهيئة الطبقة العمّالية للشعوب المضطهدة وتأطيرها لتسيير في طريق الكفاح الثوري ضد هيمنة الإمبريالية، وهو ما دفع بمجموعة من الشبان الشيوعيين ذوي النزعة الوطنية الاستقلالية في غيليزان إلى توجيه رسالة للرئيس الفرنسي هيريو Herriot سنة 1925م تصف له المعاناة التي يعتبرها العمال الجزائريين والاضطهاد الذي يلقونه من البرجوازية الفرنسية والتعتيم الفرنسي على ذلك، مستشهدين بلينين ودعوته للعنف الثوري للتخلص من الامبريالية خاتمين رسالتهم بالقول "**إننا نملك ثقة تامة في أنفسنا وفي الشيوعية التحررية**"[1].

هذا وحققت المجموعة الشيوعية الجزائرية قفزة نوعية سنة 1925م بظهور ما يعرف "**باتحاد الحزب الشيوعي–قسم الجزائر**" وذلك بتجميع اتحاداته الثلاثة التي كانت تسمى ب (اتحاد الحزب الاشتراكي الجزائري) مما أعطى له تنظيما أكثر ودفعا أكبر بانضمام وجوه فرنسية وجزائرية جديدة، وانطلاق خلاياه في العمل من أجل استقلال الجزائر وإنشاء برلمان جزائري ملغيا بذلك النيابات المالية، ومناهضة البرجوازية الفرنسية [2]، وبذلك اقترب أكثر من الخط الذي تسير عليه الشيوعية الأممية.

يبدو أن هذا التقدم الملحوظ في السياسة الشيوعية في الجزائر جعل رئيس الندوة التي عُقدت في موسكو بتاريخ 21 مارس إلى 6 أفريل 1925م–والتي حضرتها وفود من جهات مختلفة من بينها الوفد الشيوعي الفرنسي– يثني على الحزب الشيوعي الفرنسي الذي استطاع تحقيق التقدم ولو بخطوات قليلة للأمام اتجاه الأيديولوجية الأممية لكن هذا يبقى غير كافي في نظر الحركة الشيوعية العالمية [3].

وفي المؤتمر السادس للكومنترن الذي انعقد سنة 1928م كانت الحركة الشيوعية العالمية قد أخذت موقفا جليا اتجاه القضية الجزائرية إذ أعطى حضور مصالي الحاج زعيم حزب نجم شمال افريقيا آنذاك صورة واضحة عن السياسة الوطنية التي يتبعها النجم مما جعل الحركة تلح على الشيوعيين: "**أن يعملوا داخل كل المنظمات الوطنية عندئذ – لتحويل نجم شمال إفريقيا الشمالية من حزب مغلق إلى كتلة مناضلة تضم منظمات ثورية مختلفة، مع انضمام جماعي إلى الاتحاديات التجارية .. واتحادات الفلاحين**"[4].

---

(1)/ رابح لونيسي، مرجع سابق، ص:57.

(2)/ يوسف مناصرية، مرجع سابق، ص: 22.

3- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، مرجع سابق، ج2، ص: 325-326.

(4)/ نفسه، ج2، ص: 327.

على كل حال ومهما يكن من أمر هذه المؤتمرات المختلفة للكومنترن وعنايتها بالقضية الجزائرية إلى حد ما، فإن ما ينبغي بيانه هو أن الحركة العمالية الشيوعية لم تنجح في الفصل بين القضية الجزائرية والحزب الشيوعي الفرنسي وهو ما يعد حسب الأستاذ أبو القاسم سعد الله: "**فشل في خلق حزب شيوعي جزائري تاركا تمثيل الجزائر في يد الحزب الشيوعي الفرنسي**"[1]، هذا الأخير الذي عجز هو الآخر عن تطبيق توصيات الكومنترن وتخلى عن مبادئها العامة معتبرا الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا، ملزما الشيوعيين الجزائريين بضرورة التحرك في إطار سياسته الخاصة وهو ما سنراه فيما يلي.

2-2- الحزب الشيوعي الفرنسي والقضية الجزائرية.

على الرغم من أن مناهضة الاستعمار والامبريالية ومساندة حركات التحرر من أهم المبادئ التي يؤمن بها اليساريون على اختلاف مشاربهم وروافدهم الفكرية وتوجهاتهم الأيديولوجية، فإنه لم يكن من السهل على الحزب الشيوعي الفرنسي (PCF) الإبقاء على إيمانه بهذا المبدأ والالتزام به وذلك راجع حسب الأستاذ محمد تقية إلى: "**الصراعات الداخلية حيث تشهد قيادة الحزب معركة قاسية ما بين المنادين بالنهج السياسي المعارض الذين نجحوا في إبعاد لوي سوليي(Louis sellier) الأمين العام للحزب من أجل مواقفه الاستعمارية ضد الجزائر من جهة، ومن جهة أخرى بفعل الجمود الذي يعكسه شيوعيو الجزائر الأوروبيين**"[2].

فالمتتبع لنشاطات الحزب الشيوعي الفرنسي والراصد لمواقفه من الحركات التحررية يجد مساندة لا متناهية من قبله خاصة ما يتعلق بالمسألة المغربية والهند الصينية، وذلك عن طريق لجان خاصة تعمل من خلال هياكل حزبه أهمها لجنة الدراسات الاستعمارية (1921-1924)، اللجنة الاستعمارية (1924-1931)، الرابطة المناهضة للإمبريالية والقمع الاستعماري سنة 1927م[3]، غير أن هذا النضال كان يتلاشى تقريبا ويتجمد إذا كان الأمر يتعلق بالقضية الجزائرية، ذلك أن علاقة الحزب الشيوعي الفرنسي بحركات التحرر الوطنية في العالم وقضاياها النضالية لم تكن تسير على خط واحد وإنما تتباين وتتفاعل بتباين مصدر السلطة في فرنسا ذاتها وكذا الضغط الذي كان يمارس عليه من الكومنترن في وقت من الأوقات، مما أدى إلى اختلاف مواقفه من فترة إلى أخرى ففي سنة 1922م مثلا وعلى إثر الاجتماع الموسع للمكتب التنفيذي للكومنترن كلفت الأحزاب الشيوعية في كل من فرنسا وإيطاليا وإنجلترا بمهمة مواكبة الأوضاع في المستعمرات مما أدى بالسيد بول فايان كوتوريي (Paul vaillant couturier)

(1)/ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، مرجع سابق، ج2، ص: 329.

(2)/ محمد تقية، الثورة الجزائرية المصدر الرمز والمآل، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010، ص: 68.

(3)/ زبير رشيد، "موقف أحزاب اليسار الفرنسية من القضية الجزائرية"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، 9(2013)، ص:144.

ممثل الحزب الشيوعي في إفريقيا الشمالية ورئيس لجنة الدراسات الاستعمارية إلى زيارة الجزائر بغية توجيه الفيدراليات الشيوعية بالجزائر وإعادتها إلى حضيرة المبادئ الأممية التي حادت عنها، لينتهي به الأمر بتدوين جملة من المقالات التي فضح فيها الاستغلال الذي يعانيه الأهالي الجزائريون من المستعمرين الفرنسيين[1].

غير أن الأستاذ محفوظ قداش وصف موقف كوتوريي اتجاه القضية الجزائرية وتحليله لها "**بالسلبي**" وذلك لنفيه وجود حركة وطنية جزائرية قائلا: "**إن قضية الوطنية والجنسية في الجزائر لا تطرح نظرا لدرجة الانهراس الاقتصادي والاجتماعي للسكان الأهالي، إلا بدرجة ثانوية وبالنسبة لنا نحن الشيوعيون فإننا لا نتطلع، خارج القضية الاقتصادية، إلا إلى عبقرية العرق الذي لن يستطيع التطور حقيقة إلا بفضل النظام السوفياتي**"[2]، وعليه ففايان كوتوريي كان يرى بأن خروج الجزائر من نفقها المظلم لا يكون إلا بنجاح الثورة البروليتارية في فرنسا.

وتدعيما لهذا المنحى قام الحزب الشيوعي الفرنسي سنة 1924م بتشكيل الفيديرالية الشيوعية الجزائرية والتي اتخذت من صحيفة "**الصراع الاجتماعي**" (la lutte social) لسان حالها، ولم تخرج الأخيرة عن المسار الذي رسمه لها التيار الفرنسي بل كانت تتلقى الأوامر منه مؤكدة معارضتها لكل توجه وطني رامي لفصل الجزائر عن فرنسا إذ كتب أحد الشيوعيين في جريدة الصراع الاجتماعي ما نصه: "**إن التطلعات الأكثر جرأة لجماهير الأهالي هي الدخول في العائلة الإنسانية**"[3].

كما لم يتوانى الحزب الشيوعي في استقطاب العناصر الجزائرية وتجنيدها في صفوفه والذي لم يكن الغرض منه التقرب من الأهالي أو الانفتاح على أوضاع الجزائر بقدر ما ارتبط ذلك بسياسة الحزب الرامية لاحتواء الحركات الشيوعية في المستعمرات الفرنسية وتسييرها وفقا لبوصلة الحزب الشيوعي الفرنسي [4].

تجرنا الإشارة إلى العناصر الجزائرية التي التحقت باليسار الفرنسي إلى التنويه بأن أغلب الشيوعيين الجزائريين التحقوا بالتوجه الستاليني الذي يمثله الحزب الشيوعي الفرنسي، ومن بعده الحزب الشيوعي الجزائري، ولا يكاد الباحث يعثر إلا على عدد ضئيل منهم انخرطوا في التوجهات الأخرى كالاتجاه الديمقراطي الاجتماعي أو التروتسكي الفوضوي، ويرجع الأستاذ رابح لونيسي ذلك إلى الدعم السوفياتي اللامتناهي للاتجاه الستاليني وكذا القمع المسلط على الاتجاه الفوضوي التروتسكي من طرف النظام الفرنسي كونه مذهب متطرف يدعو للاّسلطوية ومنبوذ من الفرنسيين أنفسهم، أما الاتجاه الديمقراطي الاجتماعي فيعد من أشد المناهضين للدين الإسلامي وللغة العربية حتى

(1)/ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، مرجع سابق، ج2، ص: 332.
(2)/ محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، مرجع سابق، ج1، ص: 194.
(3)/ نفسه، ج1، ص194.
(4)/ خيثر عبد النور وآخرون، مرجع سابق، ص: 276.

أنه يرى ضرورة القضاء عليها لتطبيق سياسة الاندماج الكلي[1]، فلا نكاد نجد فيهم إلا عدد ضئيل جدا من الجزائريين وهو سبب تركيزنا في هذه الدراسة على الحزب الشيوعي الفرنسي دون غيره من التوجهات.

انطلاقا من التحاق العناصر الجزائرية بالحزب الشيوعي الفرنسي واحتكاكهم بالتيارات اليسارية الموجودة في فرنسا كان ميلاد نجم شمال افريقيا الذي نشأ في رحم الحزب الشيوعي الفرنسي، وترعرع بين أحضان الماركسية وفكرها الناقد للأنظمة الاستعمارية، فعلى الرغم من أن الحزب كان من صنيع الشيوعيين الجزائريين فقد اعتمد في بدايته على دعم الحزب الشيوعي الفرنسي الذي ساند مطالبه بقوة في مؤتمر بروكسل سنة 1927م [2].

وقد كان على رأس هؤلاء القادة حاجّ علي عبد القادر أحد أعضاء الحزب الشيوعي الفرنسي ومرشحا باسمه في الانتخابات التشريعية التي جرت بتاريخ 11 ماي سنة 1924م، والذي كان يرنوا إلى تسخير البروليتارية وتأطيرها لتحقيق استقلال البلاد ومن ثم بناء دولة اشتراكية متعاونة مع الحزب الشيوعي الفرنسي ومع الكومنترن وحركات التحرر في العالم[3]، وخلفه مصالي الحاج الذي تعدّدت مشاربه الأيديولوجية والثقافية بين الموروث العربي الإسلامي من جهة والفكر الاشتراكي من جهة ثانية، فالمتتبع لتطور فكر مصالي الحاج يدرك بأن الشيوعية قد ألقت بظلالها عليه خاصة في بداية مساره النضالي، وهو ما يقر به في مذكراته "**فبصفتي شيوعيا مغاربيا كنت أحضر بعض اللقاءات في محل اللجنة الاستعمارية في نهج باترياش**"[4]، وهو ما يؤكد بما لا يدع مجالا للشك بأن مصالي الحاج كان ينشط ضمن خلية شيوعية قبل أن يلتقي بشكيب أرسلان الذي كان له بالغ الأثر في تغيير مساره النضالي وتوجيه بوصلته السياسية وأطره المرجعية من الشيوعية نحو الحضارة العربية الإسلامية، فتحالُف الرجل مع اليسار الفرنسي كان ظرفيا استراتيجيا فقط، وهو ما يمكن أن نستشفه من امتنانه للدعم الذي تلقاه النجم من الحزب الشيوعي الفرنسي في بداياته: "**في البداية لم يكن للجمعية محل قار وكنا نستعمل المقاهي والمطاعم الشيوعية لنجتمع، ينبغي أن نعترف أن الشيوعيين كانوا ظرفاء معنا وخدومين لنا وكل هذا يبدو مخلصا ونزيها ففي الرقم 120 من نهج لافيات حيث يتواجد المقر المركزي للحزب الشيوعي كنا نُستقبل جميعا بلطف**"[5].

---

(1)/ رابح لونيسي، مرجع سابق، ص: 58-59.

(2)/ عبد الحميد زوزو، الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (1919-1939)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص: 123.

(3)/ فقير محمد راسم، "المرجعيات المؤسسة للدولة الجزائرية عند تيارات الحركة الوطنية"، مجلة منيرفا، 6(2017)، مج6، ص: 53.

(4)/ مصالي الحاج، مصدر سابق، ص: 137.

(5)/نفسه، ص: 135.

ورغم ذلك فقد تمكن مصالي الحاج من إحداث القطيعة مع الحزب الشيوعي الفرنسي الذي كانت تحدوه الرغبة في اعتبار نجم شمال افريقيا فرعا تابعا له نظرا للمساعدات التي تلقّاها منه، فطفا الصراع الشيوعي على السطح، والذي انتهى بحسم النجم لموقفه من محاولات الحزب الشيوعي الفرنسي لاحتوائه ووضعه تحت تصرف اليسار الفرنسي وخدمته في جمعية مناضلي شمال إفريقيا وعمالها في 1928م برفض هذا الاحتواء رفضا قاطعا، وفضلوا انتهاج توجه وطني مستقل بعيد عن وصاية الحزب الشيوعي الفرنسي [1].

إن الحديث عن علاقة الحزب الشيوعي الفرنسي مع مختلف أطياف الحركة الوطنية الجزائرية لا يمكن تجاوزه دون الإشارة إلى الاتصالات التي ربطها الشيوعيون مع الأمير خالد، الذي كانت تعقد على شرفه التجمعات من طرف الحزب الشيوعي الفرنسي[2]، كما تحالف مع الشيوعيين في الانتخابات المحلية وخاض غمارها في قائمة انتخابية تشمل شيوعيين فرنسيين وذلك في 10 ماي 1925م[3]، لكن هذا التحالف لم يدم طويلا وذلك راجع حسب الأستاذ أبو القاسم سعد الله إلى أن الأمير **"لم يكن زعيما مثاليا في نظر الشيوعيين"**، ذلك أنه متشبع بقيم الإسلام والحضارة العربية الإسلامية التي تتنافى ومبادئ الشيوعية[4].

عموما فإن كل محاولات الحزب الشيوعي الفرنسي في الالتفاف على الحركة الوطنية الجزائرية، واستعمالها في تطبيق الأطروحات المتعلقة بالمستعمرات، والمقدمة من طرف الكومنترن والتي تلزمه كحزب شيوعي منضوي تحت جناح الحركة الشيوعية العالمية بتقديم المساعدات التامة والدعم الكامل لحركات التحرر في البلدان المستعمرة، قد باءت بالفشل وذلك راجع إلى الديماغوجية والتباين في المواقف التي اتّسم بها، ففي مطلع الثلاثينات من القرن العشرين نجد الأمين العام للحزب موريس طوريس يتبنى شعار استقلال الجزائر وضرورة تخلصها من الامبريالية أمام مجلس النواب الفرنسي[5]، كما صرح في المؤتمر السابع للحزب الشيوعي الفرنسي قائلا **"كل من ضربة يوجهها إخواننا في الهند الصينية أو في الجزائر للبرجوازية الفرنسية هي مساعدة مباشرة لحركتنا وبالمقابل فكل ضربة نوجهها نحن للبرجوازية فهي تعزز كفاح الشعوب المستعمرة "**[6]، ليُغيّر رأيه فيما بعد على إثر وصول

(1)/ محفوظ قداش، الحركة الوطنية، مرجع سابق، ج1، ص:327.

(2)/ مصطفى أوعامري، "الحزب الشيوعي الجزائري والمسألة الوطنية 1920-1954"، مجلة الحضارة الإسلامية، 29(2016)، ص: 454.

(3)/ عمار يزلي، أنطولوجيا الثقافة والمقاومة: الثقافة الجزائرية في مواجهة الاحتلال الفرنسي، ، منشورات البيت، الجزائر، د ت ن، ج1، ص: 216.

(4)/ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، مرجع سابق، ج2، ص: 338.

(5)/ زبير رشيد، مرجع سابق، ص: 144.

(6)/ محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ج1، ص: 465.

اليسار الفرنسي وتسلمه لمقاليد الحكم في فرنسا سنة 1936م مصرّحا بأن مصلحة الجزائر في البقاء تحت الحكم الفرنسي وكان ذلك سنة 1938م[1].

فهل سيكتفي الحزب الشيوعي الفرنسي بتجربته مع نجم شمال إفريقيا والتي لم تؤت أكلها على كل حال أم سينشأ حزبا جزائريا آخر يعمل من خلاله على تطبيق التزاماته اتجاه الكومنترن؟!

2-3- الحزب الشيوعي الجزائري وموقفه من المسألة الوطنية:

عزم اليسار الفرنسي المتمثل في "**الجبهة الشعبية**" التي تكونت سنة 1934م بتحالف كل من الحزب الشيوعي الفرنسي مع الحزب الاشتراكي، واستطاعت الوصول للحكم سنة 1936م على إنشاء حزب شيوعي جزائري بديل عن الفروع الشيوعية التي كانت تنشط على الساحة السياسية الجزائرية، مما أفضى إلى تأسيس ما يسمى "**بالحزب الشيوعي الجزائري**" المستقل نظريا فقط عن الحزب الشيوعي الفرنسي وكان ذلك سنة 1936م[2] وفي هذا يقول عمار أوزقان الأمين العام للحزب الشيوعي الجزائري: "**في اللحظة نفسها التي ولد فيها الحزب الشيوعي الجزائري كمنظمة سياسية وطنية ركيزته الأساسية الحركة النقابية العمّالية كان يفقد خاصية جزائريته ببقائه تابعا للحركة العمالية الفرنسية مسيرا من باريس**"[3].

إذن فالحزب الشيوعي الجزائري لم يكن حزبا مستقلاّ عن الحزب الشيوعي الفرنسي بشهادة فاعليه، بل كان حزبا تابعا لليسار الفرنسي المسير بدوره من الكومنترن التي انتهجت وقتها استراتيجية جديدة بتخليها عن عداءها مؤقتا للاستعمار في سبيل محاربة خطر الفاشية القادم "**قادة الاتحادية العامة للعمال الموحدة، الشيوعيون الفرنسيون، والاصلاحيون اتفقوا على عدم طرح استقلال الجزائر من برنامجهم الجديد، كان الثابت تغيير المناورة المفروضة بضرورة إخضاع الكل للكفاح الحتمي للحقبة ضد العدو الأكبر الفاشية**"[4].

على كل حال فإن الحزب الجديد قد حصل على الموافقة من مؤتمر الحزب الشيوعي الفرنسي المنعقد سنة 1935م بزعامة موريس طوريس والمعروف بمؤتمر "فيلبران"، وأسندت رئاسته إلى المستوطن الفرنسي جان شانتورن (J.chanton)[5]، ونشط فيه عدد من الجزائريين الذين تمكنوا من الوصول إلى مناصب ريادية كعمار أوزقان، وبن علي بوخرط وغيرهما من العناصر الشيوعية الجزائرية التي لعبت دور الوسيط بين الجماهير الجزائرية المسلمة

---

(1)/ زبير رشيد، مرجع سابق، ص: 144.

(2)/ الطاهر الغول، مرجع سابق، ص: 105.

(3)/ عمار أوزقان، الجهاد الأفضل: كلمة حق عند سلطان جائر، تر: ميشال سطوف وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005، ص: 60.

(4)/ نفسه، ص: 59.

(5)/ قاسمي يوسف، مرجع سابق، ص: 62.

والعناصر الشيوعية الأوربية التي كانت تملك السيطرة الفعلية على الحزب[1]، مما يجعلنا نؤكد بأن تسمية الحزب الشيوعي الجزائري لا تعدوا أن تكون تسمية مجازية لا غير هدفها إضفاء صبغة وطنية على التنظيم الذي حاول نشر الشيوعية في الجزائر عبر استغلال التاريخ الوطني الجزائري إذ عبرت العناصر الجزائرية في بيان المؤتمر التأسيسي للحزب عن رغبتها في مواصلة الكفاح الذي خاضه الأبطال الجزائريين من أمثال الأمير عبد القادر والمقراني والأمير خالد[2].

وهو ما يعتبر تناقضا صارخا مع محاور مشروع البرنامج السياسي للحزب الشيوعي الجزائري والذي تضمن النقاط التالية:

1- تحسين أوضاع الطبقة العاملة وصغار الفلاحين.

2- إدانة الأحزاب الفاشية والنازية.

3- تشجيع الإدماج.

4- التقرب من الاتحاد السوفياتي.

5- إنهاء الاحتكارات والاقطاعات الكبيرة.

6- الارتباط الوثيق بفرنسا [3].

فكيف لحزب يدعي مواصلة نضال شخصيات وطنية كانت تكنّ العداء لفرنسا أن يشجع على الاندماج معها؟! وهو ما اعتبره بعض المؤرخين الجزائريين سلبية من سلبياته فيعلق مثلا عمار بوحوش على هذه النقطة قائلا "**مشكلة الحزب الشيوعي الجزائري أنه كان ينادي بقيام ثورة من الفلاحين ضد الإمبريالية والإقطاع ولا يتطرق إلى الموضوع الجوهري، مثل بقية الأحزاب الوطنية، وهو تحرير الجماهير من الهيمنة الفرنسية، ولهذا بقي الحزب معزولا عن الجماهير ولا يحظى بتأييدها**"[4].

ومهما يكن من أمر فإن الحزب الشيوعي الجزائري سعى منذ بداية 1936م إلى التقرب من أحزاب الحركة الوطنية والقوى السياسية في الجزائر خاصة التيارات الإصلاحية فكانت تربطه علاقات جيدة مع قادتها كابن جلول وفرحات عباس والشيخ عبد الحميد بن باديس، وأهم منعطف سياسي التقت فيه جهود الشيوعيين مع بقية أطياف الحركة الوطنية هو المؤتمر الإسلامي الذي سبقته دعاية واسعة، وقد علقت جريدة الحزب الشيوعي الجزائري (الكفاح الاجتماعي) على هذا بما يلي: "**إننا نريد أن نعمل معا ببرنامج موحد ليس مع رفاقنا الوطنيين، والثوريين فقط**

(1)/ مصطفى أوعامري، مرجع سابق، ص: 458.

(2)/ نفسه، ص: 458.

(3)/ يوسف قاسمي، المرجع السابق، ص: 62.

(4)/ عمار بوحوش، تاريخ الجزائر من البداية ولغاية 1962، مرجع سابق، ص: 281.

ولكن أيضا مع الدكتور بن جلول وفرحات عباس والأمين العمودي، وكل التجمعات الجزائرية الأخرى.... وهذا لا ينقص منا شيئا، ذلك أنه إذا كان التكتيك يختلف بيننا وفقا للظروف، فإن هدفنا الاستراتيجي سيبقى واحد"[1].

فعلى الرغم من أن انعقاد مؤتمر إسلامي جزائري كانت فكرة عبد الحميد بن باديس فإن نشاط الحزب الشيوعي الجزائري وبصمته كانت واضحة في المؤتمر من خلال المجهودات التي قام بها في مختلف أنحاء المدن الجزائرية، وذلك بتنسيق الجهود مع العلماء في إطار المؤتمر الإسلامي من (1936-1937) للعمل على تحسين الحياة الاقتصادية للشعب الجزائري والدفاع عن حقوقه السياسية وتحقيق بعض المكاسب الاجتماعية [2].

هذا وقد أُتيحت للحزب الشيوعي الجزائري فرصة تاريخية بوصول الجبهة الشعبية إلى الحكم في فرنسا سنة 1936م، مما جعل من الشيوعيين الجزائريين والأوربيين قوة سياسية مهمة مكنتهم من لعب دور الوساطة بين أطياف الحركة الوطنية من جهة والحكومة الفرنسية من جهة ثانية، إضافة إلى التقارب الذي حدث بين فرنسا والاتحاد السوفياتي والذي أعلن عنه في بيان "**ستالين لافال**": "**الذي غير الحزب الشيوعي الفرنسي بعده اهتماماته من قضايا شمال إفريقيا إلى التقارب الفرانكو-سوفياتي**"[3].

غير أن هذه المكانة التي استطاع الحزب الشيوعي الجزائري أن يتبوأها بين أطياف الحركة الوطنية خاصة العلماء لا تعني بأي حال من الأحوال تمكنه من الاندساس داخل الجماهير الشعبية الجزائرية التي تدين بالإسلام الذي لا تتفق تعاليمه كدين مع الشيوعية كمذهب، وهيّ النقطة التي نبّهت لها جريدة الشهاب فكتبت "**إن رجال الشيوعية الفرنسية يستحقون الشكر والتقدير على ما يبذلونه من عطف على ضعفنا ومقاومة الظالمين لنا، لكن الشكر والاعتراف بالجميل شيء والتأثر بالمبادئ والانقياد للحزب شيء آخر**"[4].

وبحكم السياسة الاندماجية التي اتصف بها الحزب الشيوعي الجزائري وانقياده التام لأوامر الحزب الشيوعي الفرنسي وتبعيته للجبهة الشعبية فقد اتسمت علاقته مع التيار الراديكالي في ذلك الوقت والمتمثل في حزب نجم شمال إفريقيا بالعداء الشديد، وذلك راجع إلى ثلاث أسباب هامة:

---

(1)/ عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء وعلاقتها ...، مرجع سابق، ص: 393.

(2)/ عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية 1931-1945، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص: 228.

(3)/ خيثر عبد النور، مرجع السابق، ص: 286-287.

(4)/ عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء وعلاقتها، المرجع السابق، ص: 395.

1.أولها أن الشيوعيين باتوا يرون في النجميّن مجرد عصاة شقوا عصا الطاعة وخرجوا عن لواء الحزب الشيوعي الفرنسي الذي كان له الفضل في تأسيس حزبهم ومدهم بالدعم الكامل.

2. تمكن نجم شمال افريقيا من تبوأ مكانة عظمى لدى الجماهير الشعبية الجزائرية واستقطاب البروليتاريا التي فضلت النجم إذ اتضح فشلهم أمامه في انتخابات المجلس العام بالجزائر العاصمة في انتخابات 23 أفريل 1939م والتي فضلت فيها الجماهير الاستقلاليين معتبرة الحزب الشيوعي الجزائري عائقا أمام وحدة الشعب وانعتاقه من الاستعمار[1].

3. النقطة الثالثة التي كانت وراء توازي رأى الحزبين وعدم تلاقيهما هي أن النجم كان يحمل أيديولوجية استقلالية ترنوا لتخليص الشعب الجزائري من النظام الاستعماري وتصفيته بصفة تامة، فيما انتهج الحزب الشيوعي الجزائري سياسة اندماجية إصلاحية في إطار النظام الفرنسي الاستعماري متنكرا بذلك لجوهر المبادئ الشيوعية اللينينية الداعية لدعم حركات التحرر ضد الأنظمة الاستعمارية. على كل حال فإن هذا التنافر انتهى بحل حزب النجم من طرف الجبهة الشعبية التي كان الشيوعيون أحد أقطابها.

وبهذا فإن موقف الحزب الشيوعي الجزائري من المسألة الوطنية في البداية كان يتطابق مع السياسة الفكرية والأيديولوجية للحزب الشيوعي الفرنسي الذي لم يكن وفيا للمبادئ والأفكار الماركسية اللينينية التي تدعو إلى دعم حركات التحرر في المستعمرات، بمعنى آخر فإن الحزب الشيوعي الجزائري لم يستطع التخلص من تبعيته للحزب الشيوعي الفرنسي بل ظل حبله السري مرتبطا به ومتأثرا بأفكاره، وظلت مواقفه تابعة لمواقف التيار اليساري الفرنسي الذي تبنى نظرية الدمج بين الجزائريين والفرنسيين وهو ما نجد صداه في تصريحات موريس طوريس سنة 1936م في المؤتمر السابع للحزب الشيوعي الفرنسي حيث نادى هذا الأخير بالمساواة بين الشعبين الفرنسي والجزائري في ظل دولة اشتراكية، واعتبر أن شعوب المستعمرات لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكون في أمان خارج الاتحاد مع فرنسا[2].

وقد تعززت هذه الروابط بعد زيارة موريس طوريس للجزائر عام 1939م وإلقاءه لخطابه الشهير يوم 11 فيفري الذي وصف فيه الجزائر "**كأمة في طور التكوين**" موجها بهذا لسياسة الحزب الشيوعي الجزائري باتجاه الميول الاندماجية [3].

(1)/ عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين وعلاقاتها، مرجع سابق، ص: 396.

(2)/ مها ناجي حسين، "الحزب الشيوعي الجزائري وموقفه من الثورة الجزائرية"، مجلة الأستاذ، 212 (2015)، مج1، ص: 386.

(3)/ سليمان الشيخ، مرجع سابق، ص: 48.

وبذلك فقد حكم موريس طوريس باستحالة انفصال الجزائر عن فرنسا وذلك راجع حسبه إلى أن ذلك قد يؤدي إلى تصادم لمختلف الأجناس التي تعيش فيها، وبهذا فهي لم تتأهل بعد لأن تكون أمة ناضجة يمكنها تكوين دولة مستقلة [1]، هذه السياسة لم تكن وليدة اللحظة بل كانت مسطرة من طرف الحزب الشيوعي الفرنسي منذ مؤتمر تور سنة 1920م والذي أقر بعده شارل أندري جوليان بعدم استعداد الأهالي للتحرر وحكم أنفسهم بأنفسهم وأن أي ثورة تفصل الجزائر عن فرنسا ستكون نتائجها وخيمة على الشعب الجزائري أكثر حتى من النظام الاستعماري [2].

يقدر الأستاذ يوسف قاسمي بأن النشاط الفعلي للحزب الشيوعي الجزائري لم يبرز إلا عقب الحرب العالمية الثانية حيث كان موقفه من حوادث 8 ماي 1945 في صدارة القضايا التي توضح ايديولوجيته التغريبية المتحالفة مع الاستعمار ضد الشعب الجزائري[3]، إذ تجاهل الشيوعيون الجزائريون المجازر المروعة والإبادة الجماعية التي قامت به السلطات الفرنسية بالتعاون مع المستوطنين ليتهموا الوطنيين الجزائريين وعلى رأسهم مصالي الحاج بالتحريض على العنف والوقوف وراء الأحداث فيقول عمار أوزقان في هذا الصدد "**أجهزة الإجرام، هي زعماء حزب الشعب الجزائري، مصالي الحاج والجواسيس المنخرطون في منظمات الوطنيين المزعومين يجب أن يعاقب سريعا ودون رحمة منظموا هذه القلاقل ويجب إعدام المحرضين على الثورة، والعملاء الذين أداروا الشعب رميا بالرصاص**"[4].

هذا الموقف الذي أثار غضب الشعب الجزائري اتجاه الشيوعيين وجعلهم يبقون في عزلة عن الجماهير الجزائرية المسلمة وبعيدا عن آلامها وجراحها النازفة، أضف إلى ذلك سياستهم التغريبية الرافضة للاستقلال كحل للمشكلة الجزائرية وتأييدهم للاتحاد السوفياتي في إطار الحرب الباردة، هذه الحقيقة التي يؤيدها مارك فيرو الذي كتب في الكتاب الأسود للاستعمار: "**الشيوعيين الجزائريين سنوات (1947-1952) هم أكثر اهتماما بمجريات الأوضاع الدولية في سياق الحرب الباردة وبالنضال من أجل السلام الذي يحث عليه نداء ستوكهولم منهم بمطالب وطنية ضيقة**"[5]، وهي الذريعة التي قدمها الحزب الشيوعي الجزائري ومن وراءه الحزب الشيوعي الفرنسي

(1)/ مولود قاسم نايت بلقاسم، ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر: أو بعض مآثر أول نوفمبر، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص: 28-29.

(2)/ خيثر عزيز، "ظهور التنظيم الشيوعي بالجزائر وموقفه من فكرة الوطنية (1920-1936)"، المجلة التاريخية المغاربية، 162(2016)، ص: 301.

(3)/ قاسمي يوسف، مرجع سابق، ص: 63.

(4)/ رابح بلعيد، الحركة الوطنية الجزائرية: 1945-1954، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2015، ص: 27.

(5)/ مارك فيرو، الكتاب الأسود للاستعمار من الإبادة إلى التوبة، تر: محمد أحمد صبح، دار الكتاب، الجزائر، 2015، ج2، ص:387.

لاستبعاد فكرة الاستقلال مخافة الوقوع تحت سيطرة الإمبريالية الأمريكية آنذاك ضمن إطار مثل شائع بين الشيوعيين وقتئذ "**لا تبدل حصانك الأعور بحصان أعمى**"[1].

وهو ما يعتبر اعتراف واضح من الحزب الشيوعي الجزائري ببعده عن الواقع الجزائري وتحييده عن خطة عمله السياسة فهل سيستمر الشيوعيون في السير في هذا الطريق أم أنهم سيغيرون الوجهة؟!

لم يدم موقف الحزب الشيوعي الجزائري على حاله إذ حملت سنة 1946م منعرجا حاسما في تاريخ مساره السياسي بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك بإصدار بيان في 21 جويلية 1946م والذي أعترف فيه بأهمية القضية الوطنية مخفضا بذلك من صوت سياسته الاندماجية وذلك بالتخلي عن موقفه الدائم للالتحاق التام بفرنسا والقبول "**بحكم ذاتي فيدرالي للجزائر**"[2]، ولم يكتفي الحزب الشيوعي بهذا بل دعا من خلال بيانه إلى: "**التأسيس الفوري لمجلس وحكومة جزائريين يُسيّران الشؤون الجزائرية وإلغاء الحاكم العام وإدارته البالية ولن يكون هناك سوى ممثل واحد عن الجمهورية الفرنسية من أجل المسائل المتعلقة بالعلاقات الخارجية وكذا بالقضايا العسكرية، كما تشكل القوات المسلحة المرابطة بالجزائر من جزائريين، أما المجلس المنتخب بالاقتراع العام فسينظم بصفة انتقالية عددا متساويا من الممثلين المسلمين والأوربيين، ويعين حكومته بكل حرية**"[3] وبهذا فقد حاول ملامسة المطالب التي كان يناضل من أجلها فرحات عباس وحركة الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري أي تحقيق التقارب مع نخب الحركة الوطنية وأيديولوجيتها العامة من جهة والتوفيق بين مصالح فرنسا والجزائر من جهة ثانية وهي المواقف التي سيلتزم بها الحزب الشيوعي الجزائري الذي حمل اسما جديدا وهو "**أصحاب الحرية والديموقراطية**" سنة 1946م إلى ما بعد قيام الثورة الجزائرية التي كان لعناصره فيها دورا فعالا وتأثيرا أيديولوجيا كبيرا إذ تبوأوا مواقع ريادية سمحت لهم بسحب توجهاتها من الإطار العربي الإسلامي إلى الإطار الشيوعي الماركسي.

على كل حال ومهما يكن من أمر فإن الحزب الشيوعي الجزائري قد عاش في معزل عن الجماهير الجزائرية ودون الحصول على تأييد شعبي يذكر طوال مساره السياسي، وذلك يعود لعدة أسباب حصرناها في ما يلي:

1- كون الحزب الشيوعي الجزائري لم يكن يوما حزبا جزائريا خالصا بل حزبا هجينا تحكمه العناصر الأوروبية مما حال دون نضاله في سبيل القضية الوطنية.

---

(1)/ محمد حربي، الثورة الجزائرية، سنوات المخاض، تر: نجيب عياد وصالح المثلوثي، موفم للنشر، الجزائر، 1994، ص: 114.

(2)/ محفوظ قداش، مرجع سابق، ج2، ص: 1070.

(3)/ نفسه، ج2، ص: 1071.

2- محاولة الحفاظ على مصالح الجزائر وفرنسا معا وتركيزه على تحقيق مطالب اجتماعية على حساب مطلب سياسي هام وهو الاستقلال، بل واعتبار مسألة الانفصال عن فرنسا ضربا من ضروب الجنون التي ستؤدي بالشعب الجزائري إلى التهلكة.

3- رفض فكرة العمل المسلح لإجبار فرنسا على الاعتراف بحق الجزائريين في الاستقلال والتزامهم بالعمل السياسي عن طريق المشاركة في الانتخابات المزورة من قبل الإدارة الفرنسية.

4- استيراد سياسة غريبة عن الواقع الجزائري بالانصياع لأيديولوجية شيوعية دولية دخيلة على المجتمع الجزائري المسلم.

وفي المقابل وحتى نكون موضوعيين فإن الحزب الشيوعي الجزائري الذي وصفنا ارتباطه بالقضية الوطنية "**بغير الوثيق**" كان يشدد في كل برامجه على تحسين الحياة الاجتماعية والظروف المعيشية للجزائريين أكثر من تطلعه إلى حياة وطنية، وهو ما يتضح من خلال النداء الذي وجهه للجماهير الجزائرية على إثر المؤتمر المركزي له (23-24 سبتمبر 1944) والذي جاء فيه: "**إننا نكافح من أجل ظروف معيشية أفضل لعمال المدن والأرياف، دون تمييز عرقي أو ديني، ومن أجل الديمقراطية للجميع، من أجل مساعدة للفلاحين والخماسين والمعمرين الصغار، والمساواة في الجيش والتموين والمساواة الإدارية**"[1].

كما كان لجريدتي الحزب الشيوعي الجزائري الجزائر الجمهورية (Alger Républicain) والحرية (La liberté) مقالات معادية للاستعمار والامبريالية، ساهمت بشكل بليغ في نشر الفكر التحرري وفضح السياسة الاستعمارية الطبقية في الجزائر وكذا المطالبة بالمساواة على جميع الأصعدة وتحقيق العدالة الاجتماعية التي تعد أهم مطالب المذهب الاشتراكي في النهاية.

في نهاية هذا الفصل نستنتج أن أغلب التيارات الوطنية الجزائرية قد تمسكت بالإسلام والشخصية الجزائرية على الرغم من اختلاف مشاربها الثقافية وكذا محاولات المسخ الفرنسي التي طالت كل ما يمت بصلة للعقيدة المحمدية، فقد كان للإسلام دوما مكانا مرموقا في برامجها السياسية فسعت بكل ما تملك من قوة لصيانة الهوية الجزائرية والحفاظ على مقوماتها الجوهرية من لغة ودين مما أكسبها قاعدة جماهيرية عريضة على عكس الاتجاه الشيوعي الجزائري المتمثل أساسا في الحزب الشيوعي الجزائري، والذي كان من المفروض أن يمثل الحركة الشيوعية العالمية الرامية لتحرير المستعمرات والقضاء على استغلال الانسان لأخيه الانسان وتطبيق العدالة الاجتماعية ومناهضة الامبريالية، إذ أخفق في نقل الأيديولوجية الاشتراكية إلى الجزائر وذلك يعود إلى انسلاخه عن الواقع الجزائري وبقاءه تحت تأثير

(1)/ محفوظ قداش، الحركة الوطنية، مرجع سابق، ج2، ص: 985.

العناصر الشيوعية الفرنسية التي اختارت مصلحة وطنها الأم –فرنسا–على حساب القضية الجزائرية ومبادئ الكومنترن، ولكن هذه المنظومة العقائدية ستجد طريقها إلى النور بعد تفجير ثورة أول نوفمبر 1954م بالتحاق العناصر الشيوعية إلى صفوفها حيث ستكون لها مساهمة فعّالة في رسم الأيديولوجية العامة لجبهة التحرير الوطني وحتى الدولة الجزائرية المستقلة.

الفصل الثاني: الإسلام في قيم وممارسات الثورة الجزائرية.

- ❖ المبحث الأول: الإسلام في مواثيق وأدبيات الثورة الجزائرية.
- ❖ المبحث الثاني: الإسلام في القضاء والأحكام الثورية.
- ❖ المبحث الثالث: السلوك الإسلامي في حياة مجاهدي جيش وجبهة التحرير الوطنيّين.

تعتبر ثورة أول نوفمبر 1954 من أهم ثورات القرن العشرين فهي لم تكن مجرد حرب من أجل تحقيق الاستقلال فقط، بل تعدت ذلك إلى كونها ثورة ذات أيديولوجية تحمل أهدافا وأسسا ليست بالجديدة على الفكر الوطني الجزائري بل موروثة ومتواترة من أدبيات وبرامج الحركة الوطنية، وجامعة لمختلف مشاربها الفكرية وروافدها السياسية.

فالمتتبع لمسيرة الثورة منذ اندلاعها في أول نوفمبر 1954 م وإلى غاية الاستقلال في 1962م يصل إلى نتيجة واحدة وحتمية وهي أن انتصار الشعب الجزائري في حربه ضد الاستعمار الفرنسي لم يكن انتصارا عسكريا أو تفوقا تكنولوجيا، بل كان نتيجة تدخل عوامل أخرى أقوى وأشد من السلاح، ألا وهي القيم والمبادئ والعقيدة الراسخة والتمسك بالاستقلال الكامل للبلاد.

ولما كان الإسلام أحد أهم مقومات وأركان المجتمع الجزائري والمحرك الأساسي والمسير الروحي له، فقد لعب دورا هاما في مسيرة الثورة التحريرية وقبله في فترة النضال الوطني سواء أيام المقاومة الشعبية التي أعلنت الجهاد باسمه واستمدت شرعيتها وقوتها منه، أو في برامج وأدبيات الحركة الوطنية التي تمسكت به على اختلاف أطيافها سواء الإصلاحية منها مثل جمعية العلماء المسلمين التي كانت تناضل لإصلاح الواقع الجزائري والحفاظ على دين الأمة "حاملة شعار الإسلام ديننا والعربية لغتنا والجزائر وطننا"، أو حتى النخبة المفرنسة والحاملة لأيديولوجية تغريبية حيث رفضت التخلي عن أحوالها الشخصية للاندماج الكامل مع فرنسا وهو ما فصلنا فيه سابقا.

هذه العلاقة الخاصة بالإسلام لم ينفرد بها الشعب الجزائري فحسب بل شملت سائر الشعوب العربية عبر تاريخها الطويل، كتب أحد المفكرين بشأن مكانة الإسلام في الوجدان الشعبي العربي قائلا: **"لقد كان الإسلام مصدر القوة التي اشتد إليها شعبنا العربي العظيم في اجتراح تجاربه التاريخية وبناء ثقافته الإنسانية فقد كان المسجد هو الجامعة الحضارية التي أبدعت روائع مدنيّتنا، والحصن الذي تخرج منه جموع المناضلين في وجه أشكال الغزو والاستعمار"**[1].

ومن هنا فقد حرص المشروع الثوري الجزائري أشد الحرص على العامل الديني واهتم به وجعل منه أولوية وحتمية، مبرزا أحد أهم مقومات الحرب الهامة ألا وهي إمكانية تغلب قوة الإرادة والصمود النابع من الإيمان الراسخ والقوي على قوة السلاح والرشاش والدبابة وهو ما يؤكده محمد زروال في قوله: **"شكل الدين عاملا أساسيا في اهتياج الخيال الوطني للأمة وتنبيهها وإيقاظ الشعور الوطني فيها وإذا كان الدين يقوي اللحمة**

(1)/ برهان زريق، المشروع الحضاري العربي الإسلامي، دار كنعان للدراسات والنشر والخدمات الإسلامية، دمشق، 2007، ص: 259.

بين أفراد الشـــعب الواحد فإنه وحّد الجزائريين في رســـم أهدافهم الوطنية وإن اختلفت مظاهرهم الاجتماعية"[1].

لهذا فإن هذا الفصل محاولة لتتبع مكانة الإسلام سواء على المستوى الشعبي الجماهيري بما أن الجهاد كان السبب الرئيسي في التحاق مختلف شرائح الشعب بركب الثورة، أو على مستوى القيادة التي أولت له عناية بالغة خاصة في مواثيقها وأدبياتها ونصوصها ولأجل هذه الغاية قسم الفصل إلى المباحث التالية:

1- الإسلام في أدبيات الثورة الجزائرية.

2- الإسلام في القضاء والاحكام الثورية.

3- السلوك الإسلامي في حياة مجاهدي جيش وجبهة التحرير الوطنيين.

(1)/ محمد زروال، الحياة الروحية في الثورة الجزائرية، منشورات وزارة المجاهدين المتحف الوطني للمجاهد، 1994، ص: 13.

المبحث الأول: الإسلام في مواثيق وأدبيات الثورة الجزائرية.

1- بيان أول نوفمبر:

استيقظ الجزائريون والفرنسيون على حد سواء صبيحة أول نوفمبر 1954 على أنباء مذهلة، تمثلت في وقوع هجومات أثناء الليل استهدفت مباني ومزارع أوربية وثكنات عسكرية عبر مناطق عدة من الوطن، اشتعلت فيها نيران الثورة المفجرة من جبهة التحرير الوطني، التي أعلنت الكفاح باسم الشعب الجزائري عبر بيانها التاريخي المتفق على محتواه بين القادة المعروفين تاريخيا بمجموعة الستة، وذلك عقب عدة اجتماعات دورية كان آخرها اجتماع 23 أكتوبر 1954 الذي فصل وبصفة نهائية في مسودة مقدمة من طرف (بوضياف، ديدوش، بن مهيدي، بن بولعيد) وكلهم مناضلون في صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية (MTLD) ومنضوين ضمن المنظمة الخاصة سابقا، مما يؤكد على أن بيان أول نوفمبر عبارة عن امتداد للتيار الثوري واستمرارية له، يقول محمد بوضياف في هذا الصدد: "لا تظنوا أن أول نوفمبر قد سقط من السماء" وهو يقر بهذا أن تفجير الثورة مرتبط ارتباطا وثيقا بما سبق ليلة أول نوفمبر(1). ونحا سليمان الشيخ المنحى نفسه مؤكدا على مبدأ التواصل والتواتر بين جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية مبرهنا على ذلك بأن كل رجال نوفمبر التاريخيين هم رجال الحركة الوطنية، وأن قطيعة الجبهة لما كانت مع أفكارها الإصلاحية والترقيعية لا غير فيقول: "إن رجال نوفمبر 1954 ليسوا برجال أفكار بقدر ما كانوا رجال عمل استمدوا معارفهم وخطتهم من رصيد النضال الوطني ضد المستعمر...وبذلك فإننا نؤكد أن رجال نوفمبر 1954 الذين ربوا داخل النظام الاستعماري وداخل الحركة معا سينجزون قطيعة مع الأحزاب الوطنية ومع عملها الإصلاحي باتجاه العمل الثوري المسلح المباشر"(2). فما موقف البيان التاريخي من الدين الإسلامي؟ وهل سيحافظ صناع الثورة الأوائل على المكانة الهامة التي تبوأها الإسلام في برامج معظم اتجاهات الحركة الوطنية؟

يؤكد المفكر مالك بن نبي بأن: "**نجاح ثورة ما أو فشلها، هو بقدر ما تحتفظ بمحتواها أو تضيعه في الطريق... فالثورة لا ترتجل إنها إطّراد طويل، تحتوي ما قبل الثورة والثورة نفسها وما بعدها**"(3)، ضمن هذا المنظور سيؤكد صناع الثورة التحريرية عبر الوثيقة الأولى من حياتها-بيان أول نوفمبر 1954-على الاتجاه الإسلامي للثورة الجزائرية والذي كان من أهم القضايا التي ركز عليها النضال الوطني للحركة الوطنية وارتكزت عليها المقاومات

(1)/ يوسف قاسمي، مرجع سابق، ص:75.

(2)/ سليمان الشيخ، مرجع سابق، ص: 73.

(3)/ مالك بن نبي، بين الرشاد والتيه، دار الفكر، دمشق، 2002، ص: 14.

الشعبية في جهادها ضد المستعمر الفرنسي وعليه فقد كان الهدف الرئيسي لجبهة التحرير الوطني هو "**الاستقلال الوطني بواسطة إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية واحترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني**"[1]، وهو ما يعلق عليه الأستاذ قاسمي يوسف بأنه تأكيد على ما كان مؤكدا سابقا في أدبيات الحركة الوطنية ولكن الجديد فيما يخص الموضوع هو: "**إزالة الغموض عنه وتحديد وظيفته بدقة بعد ما كان –شعارا– يفتقر إلى المفهومية الدقيقة والإجرائية العملية، ف–البيان– قد حسم ما كان معلقا، وأزال الغموض والالتباس الذي أكتنف المسألة من قبل**"[2].

يعرف الأستاذ سعيد عليوان مصطلح: "**مبادئ الإسلام**" بقوله: "**إن كلمة مبادئ جمع مبدأ، وهو الأصل والبداية والابتداء ومبادئ العلوم هي مسائله الرئيسية وهي المقدمات التي تنتهي الأدلة والحجج إليها من الضروريات والمسلمات، وهي بخلاف المسائل لا تحتاج إلى البرهان في حين تثبت المسائل بالبرهان القاطع**" وعليه فمبادئ الإسلام: "**هي قواعده ومعاييره وأركانه التي تبنى عليها الحياة من أصغر صغيرها إلى أعقد كبيرها**" والمبادئ حسبه أدق من القانون لأن القانون يتسم بالتغيير بينما المبادئ ثابتة لا تتغير عليه فبيان أول نوفمبر: "**قرر أن تكون الثورة الجزائرية والدولة الناتجة عن انتصارها متمثلة جميع قيم الإسلام**"[3].

ويزيد الدكتور رابح لونيسي على هذا بأن منظري البيان اختاروا لفظة: "**في إطار المبادئ الإسلامية**" لأنها تختلف عن "**بالانطلاق من الإسلام في كل شيء**" وهو ما يقصد منه: "**ترك الباب مفتوحا للاجتهاد والاعتماد على تجارب وأفكار دول أخرى شريطة أن لا تتعارض هذه الأفكار مع المبادئ والمقاصد العامة للإسلام**"[4].

ورأينا بأن الإقرار بأن هدف جبهة التحرير الوطني هو "**قيام دولة ضمن إطار المبادئ الإسلامية** "رغم الضغط الدولي الذي قد تتعرض له الثورة التي كانت لا تزال في مهدها بعد هو تأكيد ضمني من فاعليها على مكانة الدين الإسلامي لدى الجماهير الجزائرية التي لم تكن لترضى بتجاهله والقفز عليه أو المساس به وبذلك تفقد الثورة الدعم المطلوب في مجابهة الاستعمار الفرنسي، خاصة وأن قاعدتها العريضة متمثلة في فئة الفلاحين البسيطة والمتدينة

(1)/ النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني، وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر، 1979، ص: 8-9.

(2)/ يوسف قاسمي، مرجع سابق، ص: 128.

(3)/ السعيد عليوان، قيم الإسلام في مواثيق الثورة التحريرية الجزائرية (من خلال بيان أول نوفمبر 1954، ميثاق الصومام 1956، برنامج طرابلس 1962)، كتاب القيم الفكرية والإنسانية في الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، ، منشورات مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، دار الهدى، قسنطينة، 2003، ج1، ص: 33-34.

(4)/ رابح لونيسي، دراسات حول أيديولوجية وتاريخ الثورة الجزائرية، كوكب العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص: 104-105.

والتي يعتبر الإسلام عندها محرك أساسي للدخول في معترك المعركة التي جعلوا منها كما يقول مالك بن نبي "**معركة مقدسة**" لأن الفلاح حسبه: "**يناضل من أجل استقلال الجزائر وهو على وعي بأنه شخص عربي وإنسان مسلم**"[1].

وفي نفس هذا السياق يعتبر سعد دحلب بأن الإسلام شكّل أحد نقاط القوة عند جبهة التحرير الوطني بل هو أهم عامل في نظره فيقول: "إن الإسلام لكونه الأرضية المشتركة لجل الجزائريين هو الذي لحم هؤلاء ومكن الجبهة من الظهور في شكل كيان واحد أحد وغير قابل للتجزئة"[2].

ولأن تبني المبادئ الإسلامية كإطار للدولة الجزائرية لا يعني بالضرورة ممارسة سياسة الإقصاء والتهميش على الفئات غير المسلمة فقد أعطى البيان كما يقول الأستاذ يوسف قاسمي "**التزام الشرف**" بحماية الأقليات —من مسيحيين ويهود— التي ترغب في البقاء في كنف الجزائر المستقلة فحقوقهم السياسية والاجتماعية وحتى حرياتهم الدينية ستبقى مكفولة بقبولهم للمواطنة الجزائرية [3].

وهكذا يتضح من بيان أول نوفمبر بأن الهدف المنشود للثورة هو إقامة دولة جزائرية ديمقراطية واجتماعية تتمتع بالسيادة على ترابها، تسيّر مؤسساتها ويعيش مواطنيها في إطار مبادئ الإسلام، دون المساس بحريات الفئات الأخرى التي تعيش مكفولة الحقوق مضمونة الحريات، فجبهة التحرير الوطني تؤمن بأن المسيحية والإسلام في إمكانهما التواجد على نفس الأرض وتحقيق التعاون السلمي والتقدم المادي والمعنوي[4]، ويعلق البيان آمالا عريضة على الدول العربية الإسلامية في تحقيق هذا الهدف المنشود فنجد في الفقرة الثانية منه ما نصه: "**أما الأوضاع الخارجية فإن الانفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية التي من بينها قضيتنا التي سندها الديبلوماسي وخاصة من طرف إخواننا العرب والمسلمين**"[5].

فلم يشر البيان إلى أي دولة أجنبية بل استعمل عبارة: "**إخواننا العرب والمسلمين**" وكأنه يقصد من يتقاسمون معنا ديننا الإسلامي ولغتنا العربية وهو تأكيد ضمني على البعد الحضاري للأمة الجزائرية.

---

(1)/ مالك بن نبي، آفاق جزائرية، تر: الطيب الشريف، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، د ت ن، ص: 215-216.

(2)/ سعد دحلب، المهمة منجزة من أجل الاستقلال، منشورات دحلب ،2007، ص: 11.

(3)/ يوسف قاسمي، مرجع سابق، ص: 129.

(4)/ A.N.T, Boite N : 1367, p5.

(5)/ النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني، مصدر سابق، ص: 7.

ولم يقتصر البيان على هذا بل حدد حلقات انتماء الجزائر-كما يقول الأستاذ رابح لونيسي-وجعلها في ثلاثة دوائر هي "**الدائرة المغاربية**" ثم "**الدائرة العربية**" ف"**الدائرة الإسلامية**" وهو تأكيد ضمني آخر على البعد المغاربي للجزائر والذي يجب أن ألا يخرج عن الإطار الحضاري العربي الإسلامي، وهو ما نجد صداه في أدبيات الحركة الوطنية وكتابات المفكرين الجزائريين والمغاربة معا [1].

إن القارئ لوثيقة بيان أول نوفمبر 1954م يمكنه الوقوف على عدة مبادئ دينية مستمدة من قيم الإسلام ومبادئه السمحاء لعل أهمها: "مبدأ الجنوح للسلم"، "مبدأ الوحدة"، "مبدأ الكفاح الوطني"، "العدالة"، "التسامح الديني" وبهذا فقد أكدت جبهة التحرير الوطني على أصالة الشعب الجزائري المستمدة من المرجعية الإسلامية وأن ثورته هذه لن تختلف في شيء عن ثوراتها السابقة التي قادها الشعب ضد العدو الفرنسي باسم الإسلام ومبادئه السمحاء فتكون بذلك حلقة من حلقات نضاله المرير ضد المستعمر.

أما بالنسبة لمبدأ "الديمقراطية" فيعرفها الأستاذ محمد جغابة قائلا: "**تعني الحرية للجميع في تنظيم حياتهم وتصرفاتهم السياسية والاقتصادية مع مراعاة الحقوق الطبيعية للفرد الفاقد لقدراته المادية أي ضمان تكافئ الفرص بين الجميع**"[2]، وعليه فقد استوعب البيان جيدا العلاقة الوطيدة بين مصطلحي الحرية والديمقراطية فأكد بذلك بأنه لا وجود لديمقراطية بدون حرية والعكس صحيح[3]، كما أكدت الوثيقة على مبدأ العدالة وهي كلها مبادئ مستوحاة من روح الإسلام وقيمه السمحاء ولا تتعارض مع مصادر تشريعه وهو ما يعد فهما صحيحا للدور الحضاري للإسلام[4].

وعليه فإن تبني البيان للمرجعية الإسلامية هو إقرار منه بأن هذا الشعب الذي حاولت فرنسا طوال قرن وثلث قرن من الاحتلال طمس هويته ومسخ شخصيته مستعملة أقصى طاقاتها المادية والمعنوية لضرب منظومته القيمية الهوياتية هو شعب مسلم يرفض الانسلاخ عن دينه والاندماج والإلحاق بالمستعمر، وبذلك فإن تفجير ثورة الفاتح من نوفمبر هو تأكيد على أن هذا الشعب لم يخضع لواقع الاحتلال ولن يستلم لمخططات فرنسا بل سيجاهد في سبيل: "إقامة دولة جزائرية ذات مرجعية إسلامية وفي إطار وحدة مغاربية عربية اسلامية".

---

(1)/ رابح لونيسي، مرجع سابق، ص: 106-108.

(2)/ محمد جغابة، بيان أول نوفمبر دعوة إلى الحرب رسالة للسلام، قراءة في البيان، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص: 60.

(3)/ عبد الوهاب خالد، القيم الفكرية والإنسانية في مواثيق الثورة الجزائرية، أطروحة دكتوراه نوقشت في قسم الفلسفة جامعة عبد الحميد مهدي، قسنطينة 2، 2017، ص: 85.

(4)/ فتح الدين بن أزواو، مرجع سابق، ص: 212.

2- مؤتمر الصومام: الإسلام بين التبني والتخلي في مشروع الثورة التحريرية الجزائرية.

لقد عرفت الثورة التحريرية قبل انعقاد مؤتمر الصومام مجموعة من التطورات السياسية والعسكرية من الجانبين الجزائري والفرنسي إذ كان لأحداث 20 أوت 1955 مفعولها الخاص للوصول لعقد المؤتمر، حيث اتسعت الثورة وأخذت طابع الشمولية مما أدى إلى تطور عملياتها وتحقيق انتصارات متكررة جعلت النظام الفرنسي يصمم على إجهاضها بشتى الطرق والوسائل، فشرع في تنفيذ مخططات التقسيم الرباعي التي أدت إلى تطويق قيادات جيش التحرير الوطني[1] أضف إلى ذلك حالة الطوارئ المفروضة على كل الجزائر واستقدام تعزيزات عسكرية في خريف 1955، وإنشاء المصالح الإدارية المتخصصة "S.A.S" في نوفمبر 1955، وصعوبة الحصول على السلاح إذ كانت زيارة العربي بن مهيدي في ماي 1956 للقاهرة محبطة للآمال[2]، وعليه فإن تقييم مسيرة سنتين من الكفاح المسلح ودراسة الجهة المضادة أي الاستعمار الفرنسي بات أمرًا ملحّا، لذا فقد أحس القادة بضرورة عقد مؤتمر وطني لقيادة الثورة في أقرب الآجال.

ويبدو أن فكرة عقد هذا المؤتمر لم تكن وليدة الأحداث السالفة الذكر فقط بل ترجع في الحقيقة إلى لحظة اندلاع الثورة إذ اتفق قادتها في اجتماع 23 أكتوبر 1954 على عقد مؤتمر في جانفي 1955 لكن الظروف الصعبة منعتهم من ذلك خاصة بعد تعرض معظم قادة المناطق للاستشهاد أو الاعتقال وصعوبة التنسيق والاتصال مما أدى إلى تأخر تجسيدها [3].

يذكر علي كافي في مذكراته بأن زيغود يوسف هو من أقترح على علاوة رشيد —موفد الولاية الرابعة–ضرورة عقد مؤتمر وطني، وأن المنطقة الثانية مستعدة لاحتضانه، ثم عاد علاوة رشيد إلى العاصمة حاملا رسالة مطولة من زيغود سلمها لعبان رمضان والذي عرضها بدوره على أو عمران [4].

وقد أخذت الإعدادات للصومام شكلا ملموسا منذ مارس 1956، إذ أرسل عبان رمضان سعد دحلب إلى شمال قسنطينة للتباحث مع زيغود يوسف بشأن عقد المؤتمر[5]، وعاين المنطقة الثانية طوال مدة إقامته والتي

---

(1)/ زغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، دار هومة، الجزائر، 2009، ص: 131.

(2)/ محفوظ قداش، وتحررت الجزائر، تر: العربي بوينون، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص: 58.

(3)/ عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 1954-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص: 62-63.

(4)/ علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1954-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، د ت ن، ص: 97.

(5)/ محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، تر: تميل قيصر داغر، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1983، ص: 147.

تواصلت قرابة ثلاثة أسابيع وانتهت برجوعه للعاصمة حاملا رسالة من زيغود بالموافقة على عقد المؤتمر في المنطقة الثانية، ومنها بدأ الأخير تحضيراته باختيار مكان "**المشروحة**" بجبال بني صالح شرق قالمة ولكن استشهاد باجي مختار حال دون ذلك فاستبدل المكان ب "**بوزعرورة**" بالقرب من شبه جزيرة القل غرب سكيكدة، كما عين علي كافي مسؤولا مباشرا عن عملية التحضير وكلف مع زملائه بتهيئة المكان وتوفير كل ما يحتاجه المؤتمرون من مسلّمات، لكن العملية توقفت بعد وصول رسالة من منطقة الأوراس تضمنت خبر استشهاد قائدها مصطفى بن بولعيد[1].

على إثر ذلك تم تغيير مكان عقد المؤتمر إلى منطقة البيبان "**برج بوعريريج**" لقرب المنطقة من مقر قيادة عبان رمضان وتوسطها مناطق الشرق والغرب لكن حادثة فرار البغل الذي كانت يحمل الوثائق المتعلقة بالمؤتمر لمعسكر العدو حال دون ذلك [2].

وبعد مداولات عديدة تم الاتفاق على اختيار منطقة الصومام بالقبائل داخل حدود المنطقة الثالثة، باعتبارها منطقة وسطى وبالتحديد منطقة "**أوزلاقن**" بلدية "**أيغرز أمقران** " دائرة "**أقبو**" كما حدد له تاريخ 20 أوت 1956 وذلك تشريفا وتخليدا لهجومات 20 أوت 1955[3]، وقد كلف العقيد عميروش بتوفير الأمن بها إذ دخل في اشتباكات مع الوحدات الفرنسية بعيدا عن المنطقة لصرف نظرها عن المكان [4].

تم عقد المؤتمر بحضور ممثلي منطقة الشمال القسنطيني وهم: زيغود يوسف ولخضر بن طوبال وعمار بن عودة وحسين روابحية وإبراهيم مزهودي وعلي كافي، وعن المنطقة الثالثة: حضر كل من كريم بلقاسم، محمدي السعيد، عميروش آيت حمودة، محمد حماي، وحضر ممثلو المنطقة الرابعة "وسط الجزائر" أوعمران، سليمان دهيليس "سي صادق"، أحمد بوقارة "سي محمد" وحضر العربي بن مهيدي ممثلا عن المنطقة الخامسة، فيما مثل الجزائر العاصمة عبان رمضان[5]، وغاب عن المؤتمر ممثلي المنطقة الأولى أوراس –نمامشة رغم أهميتها البالغة وذلك لاستشهاد القائد بن بولعيد وانشغال المسؤولين عنها بمسائل المنطقة الداخلية، لكن المؤكد أن المنطقة تسلمت الدعوة للمشاركة في

(1)/ علي كافي، مصدر سابق، ص: 97-98.

(2)/ عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الثورة، مرجع سابق، ص: 62.

(3)/ يوسف قاسمي، مرجع سابق، ص: 158

(4)- محفوظ قداش، وتحررت الجزائر، مرجع سابق، ص: 58.

(5)/ بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية، دار النعمان للطباعة والنشر، ط2، الجزائر، 2014، ص: 210.

المؤتمر من قبل عمار بن بولعيد لكنه لم يوفق لحضوره، أما بخصوص المنطقة السادسة فقد اعتذر قائدها علي ملاح للمؤتمر وقدم تقريرا عنها[1]، أضف إلى هذا الوفد الخارجي للثورة بقيادة أحمد بن بلة[2].

يعد ميثاق الصومام من المواثيق الأساسية لجبهة التحرير الوطني، ذلك أنه أول خطوة تنظيمية وتقييمية للكفاح الثوري الجزائري إذ مكن الثورة من التزود بمختلف البنى والمؤسسات لأول مرة منذ اندلاعها كما حدد مختلف الأهداف والمبادئ ووسائل العمل، ولأجل ذلك يعد هذا الأخير محطة من أهم محطات تاريخ الثورة الجزائرية على الرغم من الانتقادات التي وجهت له والغموض الأيديولوجي الذي تميز به إذ اتهم بالانحراف والعقوق والخروج عن أهم مبادئ أول نوفمبر ألا وهو: **"الإطار الإسلامي للدولة الجزائرية المستقلة"** وكذا نزع الصفة **"الدينية"** عن الثورة التحريرية الجزائرية، وبذلك أخرج الثورة عن مسارها الصحيح، فالدارس لهذا الموضوع يجد نفسه بين فرقين مناقضين الأول يثبت تبني الصومام للتوجه اليساري الماركسي "العلماني" والثاني يقر بتكريسه لقيم الإسلام ومبادئه، مما دفعنا إلى طرح التساؤلات التالية: هل تخلى مؤتمر الصومام فعلا عن الإسلام كأحد إطارات الدولة الجزائرية؟ هل ميثاق الصومام قطيعة أم استمرارية؟ وان كان استمرارية فما هي تجليات البعد الديني للثورة الجزائرية من خلال أرضية الصومام؟

يتهم البعض وثيقة مؤتمر الصومام بالعقوق والانحراف عن مبادئ أول نوفمبر 1954 ويستند هؤلاء في طرحهم هذا إلى أن الميثاق قد أهمل ذكر المبادئ الإسلامية كإطار للدولة الجزائرية المستقلة، ونفى الصفة الدينية عن حرب التحرير الجزائرية، فيرى الطاهر سعود مثلا بأن الثورة قد تم تجريدها من زخمها الثقافي والروحي عندما جرى النص على أن: **"الثورة كفاح من أجل تحطيم النظام الاستعماري وليست حربا دينية إنها سير إلى الأمام نحو الاتجاه التاريخي للإنسانية وليست رجوعا إلى الإقطاعية، إن الثورة في الأخير هي كفاح من أجل إقامة دولة جزائرية في شكل جمهورية ديموقراطية واجتماعية وليس من أجل بعث نظام ملكي ثيوقراطي"**[3]، بينما كان البيان ينص على أنها "دولة ديموقراطية واجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية"، بل ذهب أبعد من هذا إذ نزع **"الصفة**

(1)/ الهاشمي جيار، مؤتمر الصومام الفعل المؤسس بحلوه ومره، تر: حضرية يوسفي، المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والإشهار، الرويبة، 2013، ص: 92-93.

(2)/ بوعلام بن حمودة، مرجع سابق، ص: 210.

(3)/ الأرشيف الوطني الجزائري، علبة رقم 232، المنهج السياسي لتحقيق انتصار الثورة الجزائرية في الكفاح من أجل الاستقلال الوطني (20 أوت 1956) ANA. GPRA, b222.

الدينية" عن الثورة التحريرية فأصبح حسبه نقطة تحول مفهومي ومبدئي وتغير واضح إلى المفاهيم واللغة ذات التوجه اليساري[1].

ويرجع هؤلاء في طرحهم هذا إلى أن الميثاق كتب بأقلام ذات توجه ماركسي، والمتمثلة أساسا في محرره عمار أوزقان الأمين العام السابق للحزب الشيوعي الجزائري لذا اصطبغ البرنامج بالصبغة اليسارية [2]، وبذلك تكون الاختلافات الفكرية والأيديولوجية قد بدأت تطفو على السطح بانضمام نخب من تيارات أخرى لجبهة التحرير الوطني.

ولهذا السبب يتحدث البعض على أنه في هذه المرحلة بالذات يبدأ عهد الافتراق حول تصور مستقبل الجزائر بين الاتجاه العربي والإسلامي والاتجاه التغريبي بحكم دخول عناصر قيادية جديدة غير متشبعة بأفكار وإيديولوجيا التيار الثوري الذي ما فتئ يؤكد على الثوابت الوطنية[3]، وهذا ما يفسر تصريح عبان رمضان بعد المؤتمر: "**بأننا نريد إبعاد الثورة عمن أرادوها دولة دينية**"، بينما صرح بن بلة: **"بأن شرعية الثورة في قيادتها التاريخية.... وأن من يريدون إضفاء طابع العلمانية أو اللائكية يعتبرون دخلاء عليها**"[4]. ولهذا فقد عرفت قرارات الصومام معارضة شديدة من قبله إذ اتهمه فيما بعد بأنه **"طعنة"** و**"ضربة خنجر"** وأنه "**أول ردة ضد الثورة وأصلها**" بل ذهب أبعد من هذا إلى أنه "**خيانة لانتماء العروبة والإسلام التي كانت أساس كل الثورات والمقاومات الشعبية طيلة 132 سنة**"، وأضاف بن بلة بأن الصراع لم يكن شخصيا بل صراعا حول المنهج الثوري الذي انحرف عن مساره الطبيعي وأصبح في يد أشخاص لا يؤمنون لا بالعروبة ولا بالانتماء كعبان رمضان، في حين أن كل قرار من طرف الثورة كان يرتكز على الانتماءات العربية والإسلامية[5] وفي هذا الصدد جاءت التقارير الفرنسية لتؤكد إصرار بن بلة على التوجه الإسلامي للدولة الجزائرية على عكس أغلب رفاقه الذين فضلوا أن تكون الجزائر دولة لائكيه[6].

---

(1)/ الطاهر سعود، الحركات الإسلامية في الجزائر، الجذور التاريخية الفكرية، مركز المسار للدراسات والبحوث، الإمارات العربية المتحدة، 2012، ص: 279-280.

(2)/ محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مصدر سابق، ص: 150.

(3)/ الطاهر سعود، المرجع السابق، ص: 280.

(4)/ تيزي ميلود، مواقف قادة الثورة من مؤتمر الصومام، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص: 31.

(5)/ أحمد منصور، شهادة أحمد بن بلة، حصة شاهد على العصر، قناة الجزيرة، فيفري 2002، الحلقة الخامسة.

(6)/ في الوثيقة الأرشيفية التي هي تقرير فرنسي وردت عدة معلومات عن توجهات أحمد بن بلة ورغبته في صبغ الدولة الجزائرية بالصبغة الإسلامية ينظر: فتح الدين بن أزواو، مرجع سابق، ص:351. (CAD, boite N : 27, notice d'information, Le F.L.N et l'islam

بذلك يكون الانحراف الأيديولوجي –حسب هؤلاء– نتيجة للانفتاح على مختلف التيارات السياسية آنذاك فالتحاق عناصر من مختلف التشكيلات وعلى الخصوص القيادية منها مثل أحمد فرنسيس وفرحات عباس وعلي بومنجل من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وعمار أوزقان من الحزب الشيوعي الجزائري، والشيخ خير الدين وأحمد توفيق المدني من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، إضافة إلى التحاق المركزيين جعل من الجبهة هيئة غير متجانسة العناصر[1]، وكان ذلك نتيجة اتصالات قام بها عبان رمضان –منظر الصومام ومهندسه–مع التشكيلات المعتدلة والتي استطاع من خلالها تجميع كل القوى الوطنية رغم كل اختلافاتها الأيديولوجية ورؤاها لمشروع الدولة[2].

ضمن هذا السياق يشير محمد عباس إلى أن لجنة صياغة ميثاق الصومام كانت تضم مناضلين من مشارب متعددة ضمت من ذوي التوجه الشيوعي كل من عمار أوزقان ومحمد البجاوي، إضافة إلى عبد الرزاق شنتوف وعبد المالك تمام وبوعلام موساوي من التيار الوطني، وكانت مناقشة المشاريع التمهيدية للأرضية السياسية للصومام تتم بحضور عبان رمضان[3] الذي اختار على رأسها عمار أوزقان الأمين العام السابق للحزب الشيوعي الجزائري، وهو بدوره اختار جماعة توافقه لغة وفكرا للقيام بمهمة صياغة الميثاق[4]، وهو ما انعكس على مضمونه، فيقول محمد حربي في هذا: "**كان البرنامج يحمل بصمة محرره الرئيسي عمار أوزقان (الذي لم يكن في عداد المندوبين) الأمين العام السابق للحزب الشيوعي الجزائري، لذا فإن القومية والشعبوية وحتى النزعة الاجتماعية المحافظة معبر عنها بلغة ذات وجه ماركسي**"[5]، فالدارس لميثاق الصومام يجد أنه قسم المجتمع الجزائري وفق نظرة ماركسية إلى فلاحين وعمال ومثقفين وتجار صغار وأصحاب مهن حرة وحرفيين وشباب ونساء، إضافة إلى تركيزه على الدور المستقبلي المحتمل لطبقة الفقراء والفلاحين والعمال في الثورة[6].

هذا وقد تعززت مواقف عبان رمضان الأيديولوجية بانضمام بعض الكوادر الشيوعية والليبرالية للثورة كفرحات عباس الذي كان يتقاسم معه رؤيته المستقبلية: "**لمحتوى الدولة الجزائرية المستقلة**" على اعتبار أن

(1)/ إبراهيم لونيسي، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954-1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص: 64-65.

(2)/ خالفة معمري، عبان رمضان، تر: زينب أحروف، منشورات ثالة، الجزائر، 2008، ص: 254-255. وينظر كذلك في مضمون هذه الفكرة: جورج الراسي، الإسلام الجزائري من الأمير عبد القادر إلى أمراء الجماعات، دار الجديد، بيروت، 1997، ص: 237.

(3)/ محمد عباس، خصومات تاريخية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص: 142.

(4)/ مصطفى هشماوي، مرجع سابق، ص: 114-115.

(5)/ محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مصدر سابق، ص: 150.

(6)/ نفسه، ص: 151-152.

الرجلين يتشاركان نفس الفكر الساعي لجعل: "**الدولة الجزائرية دولة لائكيه مفتوحة للأقلية الأوربية**"[1]، وذلك نتيجة تأثر عبان رمضان بعلاقاته مع البيانيّين والشيوعيين وكذا بعض الفرنسيين الداعمين للقضية الجزائرية كـ: شولي والأسقف دوفال ومندوز، وهو ما عبر عنه محمد عباس بأنه سوء تقدير من عبان ذلك أنه أخطأ في المعادلة كونه لم ينصف الأغلبية التي تدين بالإسلام ومال لأقلية ذات رؤية أيديولوجية محددة[2].

ونتيجة لكل ما سبق يكون ميثاق الصومام قد أثار إشكالية أيديولوجية في غاية الخطورة حول هوية الثورة الجزائرية وعقيدتها ؟؟ فهل تخلى الصومام فعلا عن المبادئ الإسلامية أم أنها ضرورة أملتها ظروفه الراهنة آنذاك؟؟ هل إهمال الصومام لذكر الإسلام في الميثاق صراحة راجع لانفتاح الجبهة على عناصر ذات توجهات مختلفة من تيارات الحركة الوطنية كما ذكرنا سابقا أم أن هناك دواعي أخرى؟

ضمن هذا المنظور يذكر الأستاذ رابح لونيسي بأن عدم ذكر وثيقة الصومام للمبدأ الإسلامي كان على اعتبار أن الوثيقة كانت موجهة للرأي العام الغربي ولم تكن موجهة للداخل، وبالتالي فمن مصلحة الثورة عدم الإشارة إلى الدين الإسلامي كي لا تعطي فرصة لفرنسا لتأليب الرأي العام المسيحي والأوربي ضد الثورة، وحتى لا تلصق بالمجاهدين صفة التعصب الديني– كما أسلفنا الذكر– ويستشهد في هذا المقام بما حدث في المؤتمر الثاني للحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية الذي انعقد في أفريل 1953 إذ لم يتم التطرق للمبدأ الإسلامي خشية إثارة العالم المسيحي ضد الجزائر[3]، وهو التفسير الذي نجد صداه في الميثاق نفسه والذي أقر بأن الثورة الجزائرية ما هي إلا: "**كفاح وطني يعتمد على أساس قومي وسياسي واجتماعي**" وليست كما يشيع عنها كل من "بيدو ولاكوست وسوستيل والكاردينال فاتان" بأنها حرب دينية تهدف لنشر الإسلام في العالم، ويستدل الميثاق بأنها لا تميز نفسها عن مختلف الطوائف الدينية التي تسكن الجزائر (مسلمين ومسيحيين ويهود) وتمييزها الوحيد هو لأنصار الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية لا غير وبرهانه في هذا ما يتعرض له رجال الدين الخونة من عقاب في حرم المساجد نفسها[4]، وجاء في نص آخر: "**ليست غاية الثورة الجزائرية أن تلقي في البحر بالسكان الأوربيين ولكنها**

(1)/ فتح الدين بن أزواو، مرجع سابق، ص: 218.

(2)/ محمد عباس، خصومات تاريخية، مرجع سابق، ص: 152.

(3)/ رابح لونيسي، دراسات حول أيديولوجية وتاريخ الثورة الجزائرية، دار كوكب العلوم، 2012، ص: 139-140.

(4)/ النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني، مصدر سابق، ص: 50.

تحطم نير الاستعمار الوحشي، وليست الثورة الجزائرية حربا أهلية ولا حربا دينية"[1]، وبذلك تقدم الثورة من خلال ميثاق الصومام كل الضمانات للأقليات الدينية وتطمئنهم بخصوص امتيازاتهم في ظل جزائر ما بعد الاستقلال.

ويزيد الأستاذ لونيسي رابح على ذلك متسائلا: إذا كان مؤتمر الصومام قد تخلى عن المبادئ الإسلامية كما يدعي هؤلاء فلماذا تم التشديد على هذه المبادئ أثناء تنظيمه للثورة قضائيا واجتماعيا وعسكريا وسياسيا؟ وهو سؤال وجيه ومنطقي فالجميع يعرف بأن الصومام ألحّ وبشدة على الالتزام بالقيم والمبادئ الإسلامية في القوانين التي سنها وهو ما نجد صداه في جريدة المجاهد لسان حال جبهة التحرير الوطني والتي ذكرت أن المؤتمر أعطى نظاما موحدا للجيش إذ سن قوانين محددة لا يتعداها المجاهد إذ: "أمر بتحريم الإعدام ذبحا وبتحريم جميع أنواع التمثيل بالشخص أو التشويه الخلقي كما نص على أن كل من يتعدّى على عرض فتاة أو امرأة يحكم عليه بالإعدام، وعلى أن تنفيذ الإعدام لا يتم إلا بعد محاكمة شرعية قانونية يمكن فيها المحاكَم من الدفاع عن نفسه كما أمر بوجوب العناية بالأسرى: "وبذلك يكون المؤتمر قد أثبت حسب المجاهد مثالية الثورة الجزائرية وتمسكها بالقيم الأخلاقية وتعاليم الدين الإسلامي"[2].

في نفس السياق تذكر الأستاذة منى صالحي بأن الجبهة –بعد الصومام– حرصت على تعيين أعلم سكان المناطق بأمور الشريعة الإسلامية لمنصب القضاء رغم وجود عدد كبير من الجزائريين المتخرجين من كلية الحقوق جامعه الجزائر والذين بلغ عددهم 179 طالبا مسلما سنة 1954، بل واختارت قضاة متخرجين من الجامعات الإسلامية من معهد ابن باديس أو جامع الزيتونة أو القرويين وخريجي الزوايا من حفظة القرآن الكريم، والذين لهم إطلاع واسع على الأحكام الشرعية، فالجبهة لم يكن لها معاهد خاصة بتخريج القضاة بل كانت تشترط فيهم العلم بالشريعة الإسلامية لأن وظيفتهم هي تطبيق الأحكام الشرعية وقوانين الثورة التحريرية التي كانت تراعي أخلاق وطبيعة المجتمع الجزائري المسلم[3]، وفي كل هذا تأكيد على وجهة نظر الأستاذ لونيسي، فلما قد يسقط الصومام الإطار الإسلامي في جانبه التنظيري –أي الميثاق– ليقرّه في ممارساته فيما بعد؟ وهو ما يذهب إليه الأستاذ ناصر

(1)/النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني، مصدر سابق، ص: 43.

(2)/ المجاهد، العدد 9(20-08-1957)، ص: 8.

(3)/ منى صالحي، نظام القضاء أثناء الثورة التحريرية (1954-1962)، مكتبة عراس للنشر والتوزيع، د ت ن، ص: 32-35.

الدين سعيدوني بدوره إذ يرى بأن مؤتمر الصومام لم يركز على البعد العربي الإسلامي مع التسليم به ضمنيا وإنما اكتفى بالتوجهات التنظيمية والمبادئ الوطنية ذات الطابع اليساري [1].

وعليه قد توضح إذن أن عدم الإشارة للإطار الإسلامي في ميثاق الصومام لا يعني بالضرورة أن مهندسيه قد تخلوا عن هذا المبدأ أو تنكروا له، وإنما لاعتبارهم إياه أمرا طبيعيا غير قابل للنقاش أو الجدل على حسب قول الأستاذ المرحوم عبد الكريم بوصفصاف الذي استشهد في هذا المقام بقول عمار أوزقان محرر الميثاق وأحد الفاعلين في المؤتمر والذي صرح بأن عدم ذكر الإسلام في ميثاق الصومام كان لاعتبارهم إياه شيئا طبيعيا في حياتهم اليومية لم يكونوا في حاجة إلى طرحه [2].

غير أن الدكتور فتح الدين بن أزواو يذهب مذهبا مغايرا في تفسير تغييب الإطار الإسلامي للدولة الجزائرية المستقلة في وثيقة الصومام، معتبرا بأن الأمر كان مقصودا من طرف عبان الذي استغل الفراغ السياسي والإيديولوجي في المؤتمر بسبب غياب الولاية الأولى (الأوراس) والولاية الخامسة (وهران) وفيدرالية فرنسا والوفد الخارجي للثورة، وهو ما استفادت منه جماعة عبان —حسبه دائما– في تمرير طموحاتها الأيديولوجية دون مشاكل، مرجحا بأن حضور هؤلاء الغائبين للمؤتمر كان سيمنع إهمال الإسلام كإطار للدولة الجزائرية المستقلة خاصة من طرف بن بلة المعروف بتوجهاته العروبية الإسلامية، ويبرر ذلك برسالة الأخير —أي بن بلة– إلى القيادة الداخلية للثورة عقب إعلامه بقرارات الصومام والتي وجه فيها نقدا لاذعا لمنظريه ورفض أي تحييد لمبادئ الإسلام في تسيير مؤسسات الدولة المستقلة[3]، زد على هذا المؤتمر الذي عقدته الولاية الأولى يوم 15 ديسمبر 1956م والذي حضره قادة كل من منطقة خنشلة، سوق أهراس، سدراتة ووهران والذي استنكر هو الآخر عدم إشارة الصومام إلى: "**مصطلح الجزائر دولة إسلامية**".

وضمن هذا المنظور يكون بن بلة وقيادة المنطقة الأولى المحسوبة عليه أصلا–قد مثلوا: "**جدار الصدّ**" في وجه محاولات عبان رمضان وجماعته لإخراج الثورة عن إطارها العربي الإسلامي ولكنه يعقب أيضا بأن هذا الصراع

---

(1)/ ناصر الدين سعيدوني، ثوابت الأمة الجزائرية بين الشعارات والواقع المعيش، كتاب جمعية أول نوفمبر "ثوابت الأمة الجزائرية أحداث وتأملات، مطبعة عمار قرفي، باتنة 1994، ص: 266-267.

(2)/ عبد الكريم بوصفصاف، البعد الإسلامي في ثورة التحرير الجزائرية، مجلة البصائر الجديدة، 1(1985) ص: 13.

(3)/فتح الدين بن أزواو، مرجع سابق، ص219-222. للاطلاع على نص الرسالة التي وجهها أحمد بن بلة إلى قيادة الداخل ينظر:
Harbi Mohamed, Les Archives de la révolution Algérienne, paris, les éditions jeune Afrique, 1981, P168. (Document N :34).

الفكري حمل في طياته صراع من نوع آخر ذو نوايا سياسية وسلطوية مبيته ومن هنا ستبدأ بذور الخلاف داخل الجبهة في النمو [1].

وهو التحليل الذي نعتقد بأنه متحيز نوعا ما لبن بلة على حساب عبان رمضان الذي كان له الفضل في جمع كل قوى الشعب تحت قيادة جبهة التحرير الوطني، هذه الوحدة التي شكلت أداة انتصاره الباهر، ثم إن بن بلة لم يكن ذلك الحامي الوفي للإطار الإسلامي الحضاري والثقافي للدولة الجزائرية وإلا فما تفسيرنا لاختياره وهو الطاعن في شرعية الصومام بسبب تغييب الإسلام في ميثاقه لمجموعة ذات توجهات ماركسية يسارية فيما بعد لصياغة وثيقة طرابلس والتي جرت على "**تشييد واع للبلاد في إطار مبادئ اشتراكية**"؟! وهو ما سنأتي على تحليله بشيء من التفصيل لاحقا.

يبدو أن الرأي المتوازن فيما يخص الموضوع هو ما ذهب إليه الأستاذ قاسمي يوسف والذي أقر بأن محرري ميثاق الصومام وعلى رأسهم عمار أوزقان اتفقوا في النظرة والتوجه اليساري ومن ثم جردوا الوثيقة من بعدها الإسلامي لدواعي تنظيمية تقنية لكن ذلك لم يغير في واقع الأمر شيئا على اعتبار أن المبادئ الإسلامية هي أساس الكفاح الوطني وعقيدة الشعب الجزائري[2]، وحتى إذا سلمنا بأن الصومام قد تخلى عن الإسلام كأيديولوجية للثورة واستشراف لأطر الدولة الجزائرية المستقلة فإن هذا لا يلغي أبدا بأنه كان الإطار العام للقاعدة العريضة من الشعب التي احتضنت الثورة، وهو ما يؤكده توفيق المدني حينما صرح في المغرب في فيفري 1957 قائلا: "**إن الثورة الجزائرية لا تعمل إلا في دائرة الإسلام والعروبة ووحدة المغرب العربي**"[3]،وفي تصريح آخر وبصفته وزيرا للثقافة في الحكومة الجزائرية المؤقتة صرح في 1958/09/30 بأن: "**الجزائر أمة إسلامية ووطن تابع للأمة العربية**"[4].

3- برنامج القاهرة: مؤتمر تصحيحي أم تأسيسي؟

لقد تسبب جلب قوى سياسية معتدلة وإدماجهم داخل أجهزة ومؤسسات الجبهة في تعدد الرؤى والتصورات حول مشروع الدولة والمجتمع وخاصة ما يتعلق بالإطار الحضاري والثقافي للدولة الجزائرية المزمع بعثها، مما أدى إلى حدوث العديد من التغييرات حتى لا نقول الانحرافات -كما يحلو للبعض تسميتها- على ما تضمنه

(1)/ فتح الدين بن أزواو، مرجع سابق، ص: 219-222.

(2)/ قاسمي يوسف، مرجع سابق، ص: 194.

(3)/ مسعود خرنان، الوحدة المغاربية من خلال مواثيق الثورة الجزائرية قيمة مثلى من قيم الثورة الجزائرية، القيم الفكرية والإنسانية للثورة، مرجع سابق، ص: 285.

(4)/ CAD, boite N : 27, notice d'information, Le F.L.N et l'islam :.351 : نقلا عن: فتح الدين بن أزواو، المرجع السابق، ص

بيان أول نوفمبر والذي أكد على أن هدفه هو: "**إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية**"، لتسقط هذه العبارة من قبل محرري ميثاق الصومام ويتم إلغاؤها ويحتدم الصراع بين رجالات الثورة الأوائل وجماعة عبان رمضان التي وفدت عليها، مما دعا إلى ضرورة عقد مؤتمر لحل المشاكل وتصحيح ما حدث من انزلاقات أيديولوجية، إذ وجه عبان رمضان تقريرا إلى المجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ قبل عقد دورته في أوت 1957 معلقا على هذا الاختلاف: "**أما فيما يتعلق بالطابع الإسلامي للجمهورية الجزائرية المقبلة فإن لجنة التنسيق والتنفيذ تعتبر أن هذه حجة ديماغوجية لا يؤمن بها حتى أصحابها**"[1].

وقد انعقد مؤتمر القاهرة بين 20 و28 أوت 1957م حيث حاول منظروه إعادة الاعتبار لمصطلح "**المبادئ الإسلامية**" فجاء في هذا المجال "**يظل هدف الثورة الجزائرية هو تأسيس جمهورية جزائرية ديمقراطية واجتماعية لن تكون متناقضة مع المبادئ الأساسية للإسلام**"[2] وهي العبارة التي لا تتوافق تماما مع ما جاء في بيان أول نوفمبر، وبذلك فإن هذا الاجتماع لم يعط الأهمية اللازمة للإطار الإسلامي لتسيير مؤسسات الدولة، وترك الباب مفتوحا لمزيد من الجدل بخصوص الأطر الحضارية للدولة الجزائرية وهو ما يوحي بالتوجهات العلمانية التي اتضحت ملامحها منذ مؤتمر الصومام[3].

غير أن الأستاذ عبد الله مقلاتي يقر بأنه كان لمقررات مؤتمر القاهرة انعكاسات بالغة الأثر على مسيرة الثورة، إذ شكل الأخير إثراءً جديدًا على الصعيدين التنظيمي والإيديولوجي بإعادة الاعتبار للإسلام كمقوم أساسي للدولة الجزائرية مما أزال اللبس عن الرؤى الفكرية والسياسية للثورة الجزائرية [4].

على كل حال فإن الأمر وإن بدا تصحيحا للانزلاق الذي حدث في ميثاق الصومام وعودة للمنحى الفكري الذي رسمه بيان أول نوفمبر بإعادة الاعتبار للإطار الإسلامي الذي غيب في أرضية الصومام، فإن الصراع ازداد شدة بين رجالات الساعة الأولى وعبان رمضان الذي تم عزله وإضعاف نفوذه وذلك باستبعاد معاوناه المقربان منه (بن يوسف بن خدة وسعد دحلب) اللذان استبعدا ودعيا إلى وظائف أخرى[5]، هذا وقد تم تجريده

(1)/ Rapport Abane Ramdane au CNRA 1957, revue NAQD, N12, 1999, pp.192-211.
(2)/ CAN, boite N184, PV de la réunion du CNRA Cair (Aout 1957).
(3)/ فتح الدين بن أزواو، مرجع سابق، ص: 194.
(4)/ عبد الله مقلاتي، موسوعة تاريخ الثورة الجزائرية: ج10 (مواثيق الثورة الجزائرية دراسة وتحليل)، شمس الزيبان، الجزائر، 2013، ، ص: 295.
(5)/ سليمان الشيخ، مرجع سابق، ص: 100.

من الصلاحيات التي كان يتمتع بها وتم تحويله إلى إدارة جريدة المجاهد حيث اتخذ منها منبرا للهجوم على خصومه إذ كان يرى بأنهم: "**أضداد الحرية والديمقراطية التي نريد إرساءها في الجزائر المستقلة**"[1]، ومن هنا تفاقمت الأزمة واشتدت الأوضاع بين الاتجاهين مما جعلهم يفكرون جديا في التخلص منه، ليستدرج إلى المغرب بدعوى حضور اجتماع مع السلطات المغربية وهناك تمت تصفيته يوم 27 ديسمبر1957م لينشر نعي الشهيد عبان رمضان في جريدة المجاهد على إثرها[2]، وتنتهي رحلة مهندس الثورة وعقلها المفكر من قبل إخوته في الكفاح بتلك الطريقة الشنيعة دون ذنب يذكر وبدون أية محاكمة لا لشيء سوى لاختلافات فكرية بحكم انفتاح الجبهة على أكثر من توجه أيديولوجي، لتدخل الثورة مرحلة صراع البقاء وفتح الباب أمام تغليب القوة بدل الحوار الديمقراطي للانفراد بالسلطة.

4- مؤتمر طرابلس 1959-1960:

بعد احتدام الصراع بين كريم بلقاسم وخصومه وأخذ الخلاف لمنحى عنيف ارتأى رئيس الحكومة المؤقتة السيد فرحات عباس دعوة مجالس الولايات للانعقاد، وكلف الباءات الثلاثة بتوجيه دعوات للحضور وبعد مد وجزر استقر رأي هؤلاء على توجيه دعوة إلى قادة الولايات في الداخل وهم: الصادق دهيليس، علي كافي، درين بن علي (العقيد لطفي) وعبيدي محمد الطاهر (الحاج لخضر) وسعيد يزوران إضافة إلى هواري بومدين ومحمدي السعيد، طبعا مع مشاركة الثالوث كريم بلقاسم بوصوف ولخضر بن طوبال [3].

اجتمع العقداء العشرة في تونس من 11 أوت إلى غاية ديسمبر 1959م، وكانت رزنامة عملهم تشمل ثلاث نقاط أساسية هي بلورة برنامج، وضع النظام الداخلي لجبهة التحرير، وتعديل المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وقد كلف مناضلون مختصّون بالعمل على النقطتين الأوليين وأنشأ لهذا الغرض لجنتين الأولى كلفت بإعداد مشروع البرنامج، حيث تكونت من أشخاص ذوي ميولات يسارية ماركسية وهم عمر أوصديق، فرانز فانون، عبد الرزاق شنتوف، ومحمد الصديق بن يحي، والثانية عنيت بالنظام الداخلي للجبهة وضمت كل من بن خدة، مبروك بلحوسين والأمين خان[4]، فيما عني القادة العسكريون "المنظمون" بالعمل على النقطة الثالثة ما يمكن اعتباره:

---

(1)/ رجاء مسعودي، الثورة بين مؤتمر القاهرة والحكومة المؤقتة أوت 1957-سبتمبر 1958، رسالة لنيل شهادة الماجستير نوقشت بقسم التاريخ جامعه الجزائر2، سنة 2010-2011، ص: 65.

(2)/ مصطفى هشماوي، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، دار هومة، الجزائر، ص: 135.

(3)/ محمد حربي، جبهة التحرير الوطني، مصدر سابق، ص: 205.

(4)/ محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مصدر سابق، ص: 205.

"**تجريدا لجبهة التحرير الوطني من أيديولوجيتها الوطنية الواضحة والناضجة وتسليم فكر الثورة الجزائرية لأعضاء ذوي توجهات يسارية لرسم معالم الدولة الجزائرية المستقلة وتوجيه مرجعتيها الفكرية لمسار غير الذي رسم لها في بيان أول نوفمبر 1954**"[1].

وقد دام هذا الاجتماع لمدة 110 أيام تخللته انقطاعات لمدة 12 يوما ومواجهات حادة بين مجموعة كريم بلقاسم ومجموعة كل من لخضر بن طوبال وبوصوف عبد الحفيظ، وينقل لنا الدكتور شاوش حباسي الجدال الذي وقع بخصوص "مكانة الإسلام في الدولة الجزائرية بعد الاستقلال" من خلال محاضر اجتماع العقداء العشرة إذ اقترح الأمين خان يوم 8 أكتوبر العودة إلى بيان أول نوفمبر وإطلاق التسمية التالية على الجمهورية الجزائرية المستقلة " **جمهورية جزائرية حرة ديمقراطية عادلة واجتماعية مستوحاة من مبادئ الإسلام الكبرى**" ولكن العقيد بن طوبال رد عليه بأن المسألة نوقشت في القاهرة وتم البت فيها بأنها "**جمهورية جزائرية حرة ديمقراطية واجتماعية غير متناقضة مع مبادئ الإسلام**" ليبرر الأمين خان موقفه بأنه " **إذا لم نحدد اليوم طبيعة الدولة الجزائرية المستقلة فإن كل الأبواب ستكون مفتوحة**"، ليتدخل العقيد بوصوف مؤيدا الرأي الذي أبداه بن طوبال، ولكن العقيد لطفي كان مع ذكر عدم تناقض الجمهورية مع مبادئ الإسلام "**معرقل ومضيق**" وقد يستعمل في المستقبل كسلاح ديماغوجي لأنها تعيق عمليات التأميمات وتقف في وجه التخطيط الاقتصادي، فيما تساءل كريم بلقاسم: "**ما هي مصلحتنا؟! عدم تعارض الجمهورية مع مبادئ الإسلام؟ أنا موافق**" فتدخل الأمين خان قائلا: "**حتى ولو كان القائد ملحدا، فهو ملزم بأن يؤخذ بعين الاعتبار معتقد الشعب، وأن هذا الشعب مسلم، كما أن هناك وسائل حديثة لا تتعارض والمبادئ الإسلامية**" وبهذا فهو يوضح بأنه لا ضرر من الاستعانة بأية اتجاه أو وسيلة أو منظومة ابتكرها الانسان حديثا ما دام أنها لا تتناقض والمبادئ العامة للإسلام، وهو ما أكده العقيد محمد بوخروبة بعده قائلا: "**إذا بقي الجزائريون جزائريين بعد مائة وثلاثين سنة من الاستعمار فبفضل الإسلام، وإن الإسلام لا يعارض الإصلاح الزراعي المنجز في مصر وغيرها، وقد سبق وأن تناقشنا في هذا الأمر واتفقنا مرتين على هذا المبدأ، في 1 نوفمبر 1954 وفي المجلس الوطني للثورة سنة 1957، فلماذا ننكص على أعقابنا اليوم؟**"[2].

(1)/ قاسمي يوسف، مرجع سابق، ص: 247-248.

(2)/ شاوشي حباسي، من وثائق الثورة الجزائرية، محاضر جلسات لجنة العشرة (11 أوت إلى 16 ديسمبر1959)، القسم الثاني، مجلة دراسات إنسانية، العدد الثاني، 2002، ص: 300.

على كل حال فإن هذا الاجتماع انتهى إلى عدة قرارات منها تعيين مجلس وطني جديد ودعوة للانعقاد في المدة المحددة بين 16 ديسمبر 1959م و18 جانفي 1960م، وهو ما حدث فعلا إذ دامت اجتماعاته لمدة 33 يوما خرجت بقرارات هامة منها تكريسه لرؤية برنامج القاهرة فيما يخص الإطار الحضاري للدولة الجزائرية المستقلة فجرى النص على: "**أن تكون الدولة الجزائرية ديمقراطية واجتماعية وأن لا تكون مؤسساتها متناقضة مع المبادئ الإسلامية**"[1]، وهو ما اعتبره الأستاذ محمد العربي الزبيري: "**تراجعا جوهريا لمفهوم الدولة التي تتعهد جبهة التحرير بإقامتها**" وذلك لتغييرها للمنحى الذي سلكه بيان أول نوفمبر سنة 1954م، ماكرس حسبه واحدا من الانحرافات الخطيرة التي ستكون أساسا للانزلاقات التي ستبعد الثورة عن الخط الأيديولوجي الذي سطره لها البيان، ويوعز الأستاذ الزبيري هذا الانحراف إلى المجموعة التي أشرفت على التحرير والمعروفة بنزعتها اليسارية وميولاتها الماركسية، وهو الأمر الذي عابه على المؤتمرين الذين لم يكونوا يجهلون الأمر بل وضعوا ثقتهم التامة في جماعة ما يعرف بالاختصاصين –وهي الثقة التي لم تكن في محلها حسبه– مما أفضى في نهاية المطاف إلى إقصاء البعدين "**العربي الإسلامي**" وكذا "**البعد المغاربي**" ذلك أن صائغي الوثيقة يرون بأن مستقبل الجزائر لن يكون زاهرا في دائرة الإسلام والعروبة[2].

5– ميثاق طرابلس جوان 1962م: استمرارية أم قطيعة؟!

كتب الباحث إبراهيم لونيسي بأن فكرة برنامج طرابلس تعود لبن بلة الذي طلب حينما كان في سجن النوى من الحكومة المؤقتة عقد مؤتمر للمجلس الوطني للثورة لتدارك العجز الأيديولوجي الذي كانت تعاني منه جبهة التحرير الوطني، ويزيد لونيسي على ذلك بأن الفكرة تسربت لذهن بن بلة وبشدة عقب الزيارة التي قام بها لخضر بن طوبال إلى الزعماء الخمسة في السجن وطرح عليهم السؤال التالي: هل أعددتم شيئا للمستقبل؟ لأننا نحن لم نحضر شيئا بعد، وإثر سماع بن بلة لهذا السؤال سارع لوضع خطوط عريضة لبرنامج عمل رفقة كل من رابح بيطاط ومحمد خيضر [3].

---

(1)/ ANA, CNRA, C017.

القوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني التي أصدرها المجلس الوطني للثورة في دورته الثانية ديسمبر 1959-1960. وثيقة مسلمة من الأستاذ الدكتور عبد الله مقلاتي.

(2)/ محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر (1954-1962)، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999، ج2، ص: 137-138.

(3)/ إبراهيم لونيسي، ميثاق طرابلس، أول مشروع مجتمع للجزائر المستقلة، الأبعاد الحضارية للثورة الجزائرية، دار الغرب للنشر والتوزيع، 2005، ص: 193.

عقب خروجهم من السجن شكلت لجنة لصياغة مشروع البرنامج: محمد الصديق بن يحي، محمد حربي، مصطفى الأشرف، رضا مالك، عبد المالك تمام، ومحمد يزيد هذه اللجنة المعروف أعضاؤها سلفا بتوجهاتهم اليسارية وتشبعهم بالثقافة الغربية ونفورهم من القيم والمبادئ الإسلامية اعتمدت على النظريات الماركسية الماوية في تقسيم مراحل الثورة ومساراتها، متجاوزة بذلك الإسلام الذي كان محركا ودافعا أساسيا في جهاد الشعب الجزائري ومنطلقا للتضحية بالنفس والنفيس لمختلف الفئات الوطنية والشعبية[1]، مما جعل الوثيقة كما يقول الأستاذ قاسمي: "**تخرج في صيغة أبعد ما تكون عن روح المجتمع وفلسفته الحياتية، كما بدت كذلك مقطوعة الجذور التاريخية والحضارية بل ومتناقضة ومتنافرة مع أيديولوجية الثورة وأدبياتها الفكرية والسياسية**" بل وذهب أبعد من هذا إذ اعتبر الوثيقة: "**بالمولود غير الشرعي لجبهة التحرير الوطني**"[2].

على كل حال فإن هذا البرنامج المقدم من طرف بن بلة قد تمت المصادقة عليه دون أي مناقشة تذكر وبالإجماع في اجتماع المجلس الوطني للثورة المنعقد في الفترة ما بين 27 ماي-7جوان 1962م، وأول ما ينبغي التركيز عليه للوقوف على اختلاف هذا النص عن سابقيه (بيان أول نوفمبر – الصومام) هو العنوان حتى قبل الاطلاع على المحتوى إذ جاء بعنوان "**مشروع برنامج لتحقيق الثورة الديمقراطية الشعبية**" وهو تعبير يستعمل لأول مرة في أدبيات الثورة الجزائرية بل والحركة الوطنية فكل النصوص السابقة استوحت مصطلحاتها من العقيدة الإسلامية والتراث الحضاري للأمة الجزائرية فكانت تصف الثورة الجزائرية بـ "**الحركة الجهادية**" التي تسعى لتقويض أركان الاستعمار الفرنسي وتحرير الشعب الجزائري "**وتهدف إلى إقامة دولة ديمقراطية واجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية**"[3].

ليتم توجيه أيديولوجية الجبهة إلى منحى مغاير ومختلف تماما فجرى نص ميثاق طرابلس على أن: "**إن الثورة الديمقراطية الشعبية تشييد واع للبلاد في إطار مبادئ اشتراكية وسلطة في أيدي الشعب**"[4] وعليه فقد تم القضاء نهائيا على كل أثر للمبادئ الإسلامية في ميثاق طرابلس واستبدلت بالمبادئ الاشتراكية الغربية عن المجتمع الجزائري فكرا وقيما ومنظومة.

(1)/ خالد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص: 136.

(2)/ قاسمي يوسف، مرجع سابق، ص: 277.

(3)/ إبراهيم لونيسي، ميثاق طرابلس، مرجع سابق، ص: 195.

(4)/ النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني، مصدر سابق، ص: 77.

إن أبرز ما يشـد الانتباه في هذا الميثاق هو طرحه لمصـطلحات جديدة غريبة عن واقع الشـعب الجزائري وحضارته الإسلامية ومستوحاة من الاشتراكية الماركسية والقانونية، وهو ما اعتبره الأستاذ رابح لونيسي فاتحة لتسلم السلطة من جهة غير معروفة وبعيدة كل البعد عن طموحات وقيم وثقافة الشعب الجزائري مما يدل –حسبه–على أن مسـألة الأفكار والأيديولوجية هي آخر ما يهم صـناع القرار في الجزائر[1]، وقد عبر محمد حربي عن هذا في شـهادته التي تفيد بأن مصـطفى الأشـرف عارض وبشـدة أحمد بن بلة الذي طلب إعادة النظر في علمانية جبهة التحرير الوطني وعلمنة الدولة الجزائرية وإرجاع الاعتبار للدين الإسلامي في ميثاق طرابلس معتبرا أن الدين سيلعب دور المعرقل لأي عملية تحديث للجزائر المسـتقلة حديثا، كما سـتسـتند بعض القوى على الدين لتكريس عادات رجعية وبالية فيما يخص المرأة والمجتمع والعائلة وغيرها[2]، وهو الرأي الذي ظل الأشـرف متمسـكا به إذ أن الأخير يعتبر الهوية الوطنية في الجزائر والمتمثلة أسـاسـا في الإسـلام والعروبة هي مجرد حركات مرحلية لكن دورها يجب أن ينتهي بتحقيق النصـر والاستقلال لأن استمرارها يشـكل: "**العقبة الأسـاسـية للتقارب العالمي**" الذي ينبغي أن يظهر في ميادين الثقافة والحياة الاجتماعية والاقتصاد والسلوك المدني وعلى الأخص عقليات الأفراد، تلك العقبات التي لها أثر بالغ في تغيير القيم السائدة في المجتمع[3]، لأن التمسك بهذه الطبيعة الخصوصية يؤدي إلى الانسحاب من الركب العالمي، رغم كل الجهود التي يقوم بها المجتمع الجزائري للتخلص من التخلف واللحاق بالمجتمعات الأخرى، وهو ما يقودنا لطرح جملة من التساؤلات: هل التخلي عن هويتنا وديننا ولغتنا شرط من شروط تقدمنا؟ وهل لحاقنا بركب التقدم والحداثة والتخلص من الرجعية منوط فعلا بالتنكر لها؟ ولما يرى هؤلاء –أي أصـحاب الفكر اليسـاري–بأن التمسـك بالدين بعد الاسـتقلال عامل من عوامل التخلف والتمسـك بالماضـي وعنوان للرجعية؟

ولهذا فقد اجتهد منظروا برنامج طرابلس في طمس أهمية الدين الإسـلامي والدور الذي لعبه في لم شمل الشـعب الجزائري وتعبئته وتسـخيره في عملية تطهير البلاد من براثين الاسـتعمار الفرنسـي وكذا منع الذوبان في المجتمع الفرنسـي والانسـلاخ عن الهوية الوطنية، والدور المقدس للجهاد في تحقيق النصـر المظفر، وهو ما جعلهم يقدمون على تفسيرهم لانبعاث الثورة التحريرية الجزائرية تفسيرا ماديا وفقا للمنهج الماركسي معتمدين على منطق

(1)/ رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر، 2000، ص: 58.

(2)/ محمد حربي، جبهة التحرير الأسطورة والواقع، مصدر سابق، ص: 273.

(3)/ مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983، ص: 442-443.

الحتمية التاريخية المرتبطة بالزمن[1] فجاء في الميثاق ما نصه: "**إن الثورة الجزائرية ليست وليدة الفكر المجرد أو الصيغ النظرية بل إنها وليدة ضرورة تاريخية حتمية تحكمها الحركة الموضوعية لكفاح التحرير الوطني**"[2] مهملين بذلك المكاسب الفكرية والعقائدية للمجتمع الجزائري وتاركين المرجعية التي ظلت الحركة الوطنية بمختلف أطيافها تحافظ عليها وتعود إليها كلما أظلمت طريق النضال وبدلا من الانطلاق من واقع المجتمع الجزائري المسلم استورد المؤتمرون منظومة أفكار غريبة وبعيدة كل البعد عنه.

وفي سياق آخر متصل أغفل ميثاق طرابلس البعد الديني في مشروعه الثقافي فجعله قائما على ثلاث دعامات أساسية حددها في النص التالي: "**ستكون الثقافة الجزائرية ثقافة وطنية وثورية وعلمية إن دورها كثقافة وطنية يتمثل في مرحلة أولى في إعطاء اللغة العربية المعبرة الحقيقية عن القيم الثقافية لبلادنا كرامتها ونجاعتها كلغة حضارة ... إنها ستساهم بوصفها ثقافة ثورية في عمل تحرير شعب يعمل لتصفية مخلفات الإقطاع والخرافات المعادية للمجتمع والعادات الفكرية والتقليدية... إن الثقافة الجزائرية وهي ثقافة علمية في وسائلها وأبعادها يجب أن تحدد حسب طابعها العقلاني وتجهيزها التقني وروح البحث...**"[3]، وعليه فالميثاق لم يحدد صلة الربط بين المفهوم الوطني للثقافة وبين باقي مكونات الثقافة كالقيم الإسلامية التي يجب أن تعد عنصرا بديهيا في المشروع الثقافي الجديد[4] على اعتبار أنه مشروع مجتمع يدين أكثر من 99% من سكانه بالإسلام وعلى اعتبار أن البعد الإسلامي هو البعد الأكثر أهمية في الشخصية الحضارية للأمة الجزائرية، والدافع الأعظم في جهاده ضد العدو الفرنسي، وعلى اعتبار آخر مهم أيضا هو أن الإسلام ذو طابع شمولي صالح لكل زمان ومكان مما مكنه من الارتباط بالثقافة في جميع قطاعاتها و التي تعد اللغة العربية أهمها[5]، فاعتمادهم للبعد العربي وحده دون البعد الإسلامي جعل المشروع الثقافي مشروعا منقوصا وغير مكتمل الأطراف[6]، ذلك أن اللغة العربية هي مفتاح فهم العقيدة الإسلامية التي لم تكن لتنتشر شرقا وغربا لو لم تكن لغة القرآن، فهو الذي أخرجها من جزيرتها العربية لمختلف أقطار العالم الاسلامي[7].

---

(1)/ فتح الدين بن أزواو، مرجع سابق، ص: 232.

(2)/ النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني، مصدر سابق، ص: 75.

(3)/ نفسه، ص: 79-80.

(4)/ خالد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص: 147.

(5)/ أحمد بن نعمان، الهوية الوطنية الحقائق والمغالطات، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، د ت ن، ص: 65.

(6)/ فتح الدين بن أزواو، مرجع سابق، ص: 235.

(7)/ أحمد بن نعمان، المرجع السابق، ص: 58-60.

على كل حال فإن الميثاق اكتفى فقط بالفخر لانتمائنا للحضـارة الإسـلامية فجاء فيه: "**إننا ننتمي حقا إلى الحضـــارة الإســـلامية التي أثرت في تاريخ البشـــرية تأثيرا عميقا ومســـتمرا**"[1] كنوع من: "**الغزل الاجتماعي–السـياسـي**" على حد تعبير الأسـتاذ يوسـف قاسمي هدفه تهدئة وتخذير الرأي العام المتمسـك بدينه الذي لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاوزه أو نكرانه [2].

وفي المقابل رفض الميثاق توظيف الإسـلام لأغراض ديماغوجية بعيدة عن المشـاكل التي تواجه المجتمع، وهو ما علق عليه مصطفى الأشرف في كتابه بما سماه: "**الدين كخطة للعمل السياسي**" وعنى بها استعمال الدين كركن من أركان السياسة والرجوع إلى الأخلاق لإيجاد حلول لمعظم المشـاكل التي تواجه المجتمع، هذا الاتجاه الذي اعتمد على ظاهر القضـايا لإبطالها لذا فهو يرى بوجوب تغيير هذه العقليات المبتذلة لبناء مجتمع ما بعد الاسـتقلال[3]، وانتهى الميثاق إلى أن: "**الإســـلام الذي يتخلص من البدع والأوهام التي خنقته وحرفت وهزت جوهره يجب أن تنعكس علاوة على كونه دينا في هذين العاملين الأساسيين: الثقافة والشخصية**"[4].

وهو ما يطرح علامة اسـتفهام بخصـوص دور الإسـلام كدين في مشـروع الدولة والمجتمع في فكر التيار اليسـاري المنسـلخ عن قيم الحضـارة الإسـلامية الأصـيلة، بل إن هؤلاء ذهبوا أبعد من هذا إذ أنكروا حتى على الإســلام قدرته على إحداث نهضــة متكاملة على اعتبار أنه دين العبادات والمعاملات البســيطة وليس منظومة متكاملة ترقى لأن تكون لها مكانة في نظام حكم الجزائر المسـتقلة: "**غير أننا ننكر لهذه الحضـارة ونسـيء خدمتها إذا ما اعتقدنا بأن نهضـتنا تخضـع لصـيغ ذاتية بسـيطة في السـلوك العام وفي ممارسـة الشـعائر الدينية**"[5].

وعلى هذا الأساس يكون ميثاق طرابلس 1962م، الذي وقعت صياغته على يد أقلية لم تكن متشـبعة بمنظومة الأفكار القيمية التي كانت مختلف أطياف الحركة الوطنية الجزائرية تعتمدها في برامجها وأدبياتها في فترة نضالها السياسي ضد الاستعمار الفرنسي، قد سكت عن أهمية البعد الديني في الثورة التحريرية الجزائرية وللدور الذي قدمه باعتباره أحد أهم مقومات الهوية الجزائرية، بل وحُيد عن المشـــروع الثقافي للمجتمع الجزائري فعكس

(1)/ النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني، مصدر سابق، ص: 81.
(2)/ يوسف قاسمي، مرجع سابق، ص: 287.
(3)/ مصطفى الأشرف، مرجع سابق، ص: 450-451.
(4)/ النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني، المصدر السابق، ص: 81.
(5)/ نفسه ، ن.ص.

بذلك طموحات وايديولوجية محرريه، مما جعل فرحات عباس يرجع الانحراف الأيديولوجي الذي شـــهدته مواثيق الثورة بعد مؤتمر الصـومام 1956م ويقصـد هنا مؤتمر طرابلس إلى التحاق عناصـر من الحزب الشـيوعي الجزائري والذين أثروا في الفكر الأيديولوجي الثوري وسيطروا على توجهه فكتب: "**لقد التقى الحزب الشيوعي الجزائري من جديد بإطاراته وفي مثل هذه الظروف، كانت الظروف تتميز عشـية صـياغة ميثاق ثالث بمد شـيوعي جديد باتجاه العمال والطلبة، لم يكن هذا المد ظاهرة عفوية وإنما كان عملية تم تدبيرها بروية ومنهجية وسـرية تامة، وقد تطور هذا المد خفية ولم تسـتطع جبهة التحرير الوطني أن تكتشـف الأمر رغم القرائن العديدة التي كانت تسمح مع ذلك باستشفافه منذ وقت طويل...**"[1].

وإن كانت الموضـوعية التاريخية تفرض علينا الإقرار بأن هؤلاء لا يتحملون لوحدهم وزر اسـتبعاد الإسـلام وتغييبه عن ميثاق مهم كميثاق طرابلس على اعتبار أن الميثاق تمت المصـادقة عليه بالإجماع ودون مناقشـة تذكر وهو ما علق عليه علي كافي متحسـرا: "**وهكذا طويت وثيقة ذات أهمية قصـوى في مسـتقبل البلاد السـياسـي والاقتصـادي والاجتماعي والثقافي بكل سـرعة وسـهولة وإهمال، لإفسـاح المجال للمطامح الشـرسـة، حيث أن ما كان اسـتحوذ على العقول آذاك هو انتخاب (المكتب السـياسـي) تتقلد مصـير البلاد بعد الاستقلال**"[2].

غير أن المفكر مالك بن نبي أرجع دخول المشـهد السـياسـي في الجزائر في تلك الفترة –ابتداء من وقف إطلاق النار– لهذا النفق المظلم إلى تعطيل الصـلة الاجتماعية الوثيقة التي نشـأت بين أفراد المجتمع الجزائري أثناء الثورة التحريرية خدمة للقضـية الوطنية وإعادة بعث "**الفردية**" من جديد لانتفاء خطر الاسـتعمار من جهة وبغية الحصول على مكاسب مادية وسياسية في جزائر الاستقلال من جهة ثانية فقال: "**لقد فصم التسابق على المغنم الشـخصـي على نحو من الأنحاء عرى الروابط التي أنشـأها (موثق) الثورة الوطنية**"[3]، وهو ما نجد تأكيده في الشـهادة التي أدلى بها أحد فاعلي مؤتمر طرابلس وهو بن يوسـف بن خدة فيقول: "**لم تكن هناك أية معارضـة بالنسـبة لنموذج المجتمع الذي يتبناه المجلس الوطني للثورة ... وقد تمت المصـادقة عليه بالإجماع بما فيه أنا شخصيا، هذا البرنامج الذي يتنافى مع الإسلام (فاللهم اغفر للجميع) ولكن وقع صراع حول تعيين**

(1)/ فرحات عباس، غدا سيطلع النهار، تر: حسين لبراش، دار الجزائر للكتب، الجزائر، 2012، ص: 41.
(2)/ علي كافي، مصدر سابق، ص: 289.
(3)/ مالك بن نبي، القضايا الكبرى، دار الفكر المعاصر، دمشق، 1991، ص: 114.

المكتب السياسي (الهيئة القيادية لجبهة التحرير) لأنه لم يتحصل على أصوات المجلس كما تنص عليه القوانين الأساسية للجبهة"[1]، ويعزز فرحات عباس هذا المنحى من التصريحات إذ أقر بأنه اجتمع عقب مؤتمر طرابلس مع طلاب قدماء لابن باديس واتفقوا جميعا بأن: "**الجزائر مسلمة مع ثقافتها لغتها وطريقة عيشها"**[2] وهو الرأي الذي كان فرحات متمسكا به من البداية إذ كان الوحيد الذي اعترض أثناء جلسة مناقشة البرنامج واصفا إياه بأنه: "**نوع من الشيوعية غير المهضومة جيدا"**[3].

كل هاته الشهادات لفاعلي مؤتمر طرابلس 1962م والتي اعترفت بنفسها بأن التخلي عن الإسلام الذي يعد أحد مقومات الشخصية الجزائرية والعامل على وحدة الشعب الجزائري وحماية هويته من عمليات المسخ والتشويه التي تعرض لها طوال تاريخه الطويل هو: "**انحراف خطير**" عن المنحى الفكري الذي سطره بيان أول نوفمبر 1954م، وتغيير لمجرى نهر الثورة عن مساره الصحيح والطبيعي والنابع من الواقع الوطني ومن طموحات الجماهير الشعبية التي يعد الإسلام محركها ودافعها الأساسي للقيام بثورتها وعليه كان على صائغي الميثاق تبنيه في مرحلة البناء والتشييد كما تم تفعيله في مرحلة استرجاع السيادة الوطنية.

خلاصة الرأي في هذا الموضوع هي أن مواثيق الثورة التحريرية الجزائرية لم تأتي على نسق واحد إذ أنها لم تستطع تحقيق التواصل الفكري فيما بينها إذ عجزت عن المحافظة على المبادئ الراسخة لبيان أول نوفمبر 1954م التاريخي والذي أقر بأن هدف الثورة هو "**إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات سيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية**" لتكون القطيعة الأيديولوجية معه بتخليها عن الإطار الإسلامي للدولة المزمع بعثها ونفي الصفة الدينية عن الثورة التحريرية الجزائرية في ميثاق الصومام 1956م، الذي سجل أول نقطة تحول جوهري في أيديولوجية جبهة التحرير الوطني، ليتم التخلي نهائيا عن المرجعية الدينية للمجتمع الجزائري والابتعاد عن واقعه من قبل مسطري برنامج طرابلس 1962م المتأثرين بالأفكار الماركسية اليسارية البعيدة كل البعد عن واقع الشعب الجزائري مما أفضى في نهاية المطاف إلى المصادقة على برنامج غريب عن المجتمع الجزائري المسلم وتبني "**المبادئ اليسارية**" كمرجعية وخط أيديولوجي للدولة الجزائرية المستقلة على خلاف ما ذهب إليه بيان أول نوفمبر 1954م من تأكيد على "**المبادئ الإسلامية**" والتوجه العروبي والقومي للأمة الجزائرية.

(1)/ بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص: 155-156.
(2)/ فرحات عباس، الاستقلال المصادر 1962-1978، تر: محمد رباحي وبن داود سلامنية، منشورات الجزائر للكتب، الجزائر، 2015، ص: 53.
(3)/ مصطفى هشماوي، مرجع سابق، ص: 206.

المبحث الثاني: الإسلام في القضاء والأحكام الثورية:

تعهدت فرنسا عقب احتلالها للجزائر بموجب اتفاقية الاستسلام في 5 جويلية 1830م باحترام معتقدات الجزائريين والحفاظ على أموالهم، ولكنها نكثت بوعودها وضـــربت بها عرض الحائط إذ عملت على محاربة الدين الإسلامي بشتى الطرق، وركزت في هذه العملية على مؤسسة القضاء باعتبارها الضامن الرئيسي لأحكام الشريعة الإســلامية الحنيفة والمحافظة على الهوية الوطنية من جهة ثانية فوجهت له ضـربات موجعة عن طريق سـلسـلة من المراســيم والقوانين عملت على تقويض صــلاحياته والحد منها، وهو الأمر الذي تفطنت له جبهة التحرير الوطني وعملت على إصلاحه فجاء في مقال مطول في جريدة المجاهد بعنوان: "**ما يعانيه القضـاء الإسـلامي في الجزائر تحت السيطرة الفرنسية إن فرنسا الاستعمارية لم تتغير إنها لا تزال تنظر إلى الجزائر بنفس النظرة القديمة وما تزال مصـرة مثل الماضـي على محق الإسـلام من الجزائر وترحيل الشـريعة الإسـلامية من أرضـنا لكن يجب على فرنســا أن تتيقن بأن الظروف قد تغيرت وأن ما تبيحه لنفســها في القرن التاســع عشــر وأوائل القرن العشرين لم يعد ممكنا الآن لأن الشعب الجزائري أصبح شعبا ثوريا واعيا ... وهو لن يضيع السلام الذي أن ينتزع حرياته كامله بما فيها حريته الدينية**"[1]، وكذا الانتقال بالجزائريين من تشــريعات مســتمدة من الإسلام إلى القوانين الفرنسية محاولين بذلك تذويب المجتمع الجزائري في الحضارة الغربية[2].

1. **التنظيم القضائي في بداية الثورة الجزائرية:**

وجهت جبهة التحرير الوطني نداءات للمواطنين تدعوهم فيها إلى مقاطعة المحاكم والإدارة الاســتعمارية، ودعت كل من يتقلد مناصب لديها من قياد وباشا غاوات للاستقالة الفورية وإلا ستطبق عليهم عقوبات قاسية، وهو ما حدث فعلا إذ حكم بالإعدام على عدد من النواب الجزائريين في المجلس الجزائري كان من ضــمنهم علاوة عباس ابن عم فرحات عباس[3].

عملت الجبهة على إيجاد بديل شرعي للمحاكم الفرنسية فأسندت هذه المهمة في بداية الثورة للمسؤولين العسـكريين الذين كانوا يصـدرون أحكامهم بعد طرحهم القضـايا على أئمة وعلماء في الشـريعة الإسـلامية وكان الإمام يرسـل الإجابة التي يتم عرضـها على المتخاصـمين، فإن رفض أحدهم الحكم يحبس في دهيليس، وقد كانت

(1)/ المجاهد، العدد 46 (13 -7-1959).

(2)/ محمد بلبل، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين: 1881-1914، وزارة الثقافة، الجزائر، د ت، ص:6.

(3)/ منى صالحي، مرجع سابق، ص: 25.

أغلب القضايا تحل عن طريق الصلح انطلاقا من قوله تعالى " وَالصُّلْحُ خَيْرٌ"[1]، ومصداقا لقول رسول الله صلي الله عليه وسلم :(ألا أخبركم بأفضل من درجة الصيام والصلاة والصدقة؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال : إصلاح ذات البين، فإن فساد ذات البين هي الحالقة) [2]، وغيرها من النصوص كثير تدعو للإصلاح بين المسلمين ذلك أن الأحكام الصادرة كانت ترضي جميع الأطراف وتصدر عن أحكام شرعية مستوحاة من عقيدة المتخاصمين.

كما عملت الجبهة على توزيع مناشير تدعوا من خلالها للعقيدة الإسلامية الحقة والتقيد بتعاليم الدين الحنيف، إضافة إلى منع شرب الخمور والقمار وزيارة القبور والشعوذة وغيرها من الممارسات التي روجت لها الإدارة الاستعمارية هادفة من وراءها إلى مسخ العقيدة الإسلامية في نفوس الجزائريين[3]، وقد أصدرت قيادة جبهة التحرير الوطني بيانا بتاريخ 15 جوان 1955م جاء فيه: "**إن جبهة التحرير الوطني تدعو الشعب الجزائري إلى الانقطاع عن التدخين وعدم ارتياد الحانات ولن يكون هذا التدبير مجرد تعبير عن الإيمان بتحرير الوطن من الاستعمار، ولكنه يسمح لنا أيضا بكيل لكمة قوية للاقتصاد الامبريالي**"[4].

وقد قررت الجبهة تنفيذ أقصى العقوبات ضد المخالفين لهذا المنشور فكانت عقوبة التدخين والشمة هي قطع الأنف، أما عقوبة الخيانة فهي الإعدام [5]، وفعلا فقد نفذت هذه الأحكام على عدد كبير من الذين استهانوا بتعليمات القيادة الثورية، وكان نتيجة ذلك أن هجر الجزائريون المقاهي وأفلس مصنع باسطوس الذي كان من أكبر مصانع التبغ وقتها [6].

مع اتساع الثورة وكثرة عملياتها باتت الضرورة ملحة جدا لإحداث نوع من التخصص وإيجاد هيئة مستقلة للقضاء والفصل في الخصومات التي تحدث بين الناس، فأوكل الأمر إلى المسؤول المكلف بالشؤون السياسية وقد جنح هؤلاء إلى الإصلاح وتطبيق عقوبات رمزية ذلك أن القضاء وقتها أخذ من جانبه التوعوي لا الجزري [7].

---

(1)/ سورة النساء، الآية: 128.

(2)/ أخرجه الترمذي (2509)

(3)/ باهي التركي، القضاء الشرعي إبان الثورة التحريرية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإسلامية نوقشت بجامعة الحاج لخضر بباتنة، 2009-2010، ص: 175.

(4)/ سليمان الشيخ، مرجع سابق، ص: 412.

(5)/ باهي التركي، القضاء الشرعي، المرجع السابق، ص: 176.

(6)/ Y Courrière, Laguerre d'Algérie, Edition Robert Laffont, Paris, 1990, T1, P493.

(7)/ محمد الشيخ الصالح، القضاء إبان الثورة التحريرية، كتاب الثورة الجزائرية أحداث وتأملات، إنتاج جمعية أول نوفمبر لتخليد مآثر الثورة بالأوراس، دار قرفي، باتنة، 1994، ص: 161-162.

2. القضاء الثوري بعد مؤتمر الصومام:

لأن الجهاز القضـائي في بداية الثورة لم يفي بالغرض فإن مؤتمر الصـومام 20 أوت 1956 جاء ليسـطر الأسـس التنظيمية والسـياسـية والعسـكرية لها، وعليه فقد تقرر إنشـاء المجالس الشـعبية التي أوكل لها مهمة القضـاء فكانت: "**تنظر في القضايا العدلية الإسلامية والقضايا المالية والاقتصادية والحرس**"[1].

وقد حددت قيادة الجبهة مهام اللجان الشـــرعية (اللجان العدلية أو اللجان الخماســـية) وأوكلت مهمة الإشـراف عليها للمحافظ السـياسـي، تتكون هذه اللجنة من أربعة أعضـاء ومسـؤول وهو قاضـي القسـم، ولأن القضـــاء مهمة دينية فالقاضـــي ينبغي أن يكون على درجة عالية من التفقّه في الدين والخلق القويم، فقد اختارت جبهة التحرير الوطني للقيام بهذا الواجب أعلم سـكان المنطقة بالعقيدة الإسـلامية وأعرفهم بطبيعة المجتمع وأحوال الناس، فكـان أغلبهم من خريجي معهـد ابن بـاديس وجـامع الزيتونـة على الرغم من وجود عـدد من خرجي كليـة الحقوق بجامعة الجزائر، وفي هذا تذكر الأستاذة منى صـالحي مثال من القسـم الثالث الناحية الرابعة الولاية الأولى إذ كان أعضاؤها سنة 1958م محمد الطاهر نو، عبد العزيز صالحي (رئيس اللجنة) عثمان عثامنية وكلهم متخرجون من جامع الزيتونة إضافة إلى عمر بوطي متخرج من معهد ابن باديس ومحمد هزلي[2].

ولأن جبهة التحرير الوطني لم تكن تملك أي معهد لتكوين القضـاة أو مدرسـة خاصـة بذلك فقد كانت تحرص على التطبيق الدقيق لأحكام الشريعة الإسلامية باختيار أناس ذوي علم ودراية بالفقه من جهة، كما كانت توزع نصـوص حاملة لأحكام فقهية في قضـايا شـرعية على لجانها القضـائية باعتبارها مرجعا لحل الخلافات المتعلقة بالأحوال الشخصية من زواج وطلاق من جهة ثانية [3].

يقول القاضي الشرعي المجاهد الهادي درواز إن القضاة في الثورة كان مرجعهم الأساسي هو:

أولا: رفض القوانين المجحفة والجائرة التي فرضها عليهم الاستعمار.

ثانيا: الشريعة الإسلامية بمصدريها الكتاب والسنة.

ثالثا: الاعتماد على الأعراف القائمة والمتداولة في المجتمع والتي لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية.

---

(1)/ منى صالحي، مرجع سابق، ص: 29.

(2)/ نفسه، ص: 32.

(3)/ سليمان الشيخ، مرجع سابق، ص: 399.

رابعا: الاجتهاد في المسائل المستجدة [1].

وقد وجد القضاة الشرعيون في بعض المناطق صعوبة في تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية وذلك لتمسك أهلها بعاداتهم المخالفة للشرع، ففي منطقة القبائل مثلا لم تستطع لجنة العدل التغلب على بعض أعرافهم الفاسدة فأوكلت مهمة القضـــاء في مارس 1958م إلى ضـــابط عســـكري في جيش التحرير الوطني، وبعد اطلاع العقيد عميروش على ذلك قرر إنشـــاء لجنة تتولى الأوقاف والقضـــاء والتعليم تكون تابعة للمنطقة والولاية وإذا عقدت محكمة يحضرها أعضاء الولاية [2].

لقد عمل القضـــاء الشـــرعي الذي أقامته جبهة التحرير الوطني على بعث الأمة الجزائرية ذات الحضـــارة الإسـلامية التي سـعت الإدارة الفرنسـية جاهدة لطمس هويتها ومسـخ ملامح شـخصـيتها وتحوير قوانينها، فكان اعتماد الجبهة على القضاء الشرعي بمثابة البرهان والدليل القاطع على أن هذه الأمة الجزائرية ليست هي فرنسا ولا يمكن أن تكون فرنسا، ولا تريد أن تصير فرنسا، ولا تستطيع أن تصير فرنسا ولو أرادت.

ضـمن هذا المنظور يرى الأستاذ باهي التركي بأن الاعتماد على التشريع الإسلامي في القضاء كان عاملا قويا لكسـب للمواطنين في صـف الثورة والالتفاف حولها على اعتبار أنها تحتكم إلى العقيدة الإسـلامية وأيضـا تحرم اللجوء للمحاكم الفرنسـية التي لا تدين بالإسـلام ولا تعطيه أدنى اعتبار مما سـاهم بشـكل كبير في "**تغذية الروح الجهادية**" للشـعب الجزائري حسـبه[3]، ويشـاطره في هذا الرأي الشـيخ محمد الصـالح قاضـي الولاية الأولى الذي كتب في شهادته بأن استحداث هذا الجهاز القضائي الذي كان ينطلق في أحكامه من الشريعة الإسلامية كان له بالغ الأثر في نفوس الجزائريين إذ رأوا فيه تجسـيدا للدولة الجزائرية التي حاولت الإدارة الفرنسـية طمســها بمختلف الطرق وتحقيقا للعدالة التي حرموا منها طوال سنوات الاحتلال[4].

وعلى خلاف المحاكم الفرنسـية التي كانت تبقي النزاعات المعروضـة عليها لسـنوات عديدة دون إصـدار أحكام كانت اللجان الشـرعية التابعة للثورة تتنقل إلى مكان الخصـومة لتبث في النزاع وتقضـي على الخلاف بما يتناسب والشريعة الإسلامية، على الرغم من الصعوبات الكبيرة التي كان يواجهها القضاة الشرعيون وذلك لطبيعة

(1)/ الهادي أحمد درواز، شهادة قدمت في الملتقى الوطني حول القضاء، ينظر: أعمال الملتقى الوطني حول القضاء إبان الثورة التحريرية، مرجع سابق، ص: 192.

(2)/ منى صالحي، مرجع سابق، ص: 44-45.

(3)/ باهي التركي، فقه الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص: 138.

(4)/ الشيخ محمد الصالح، مصدر سابق، ص: 162.

مهمتهم التي تقضـــي بالعمل على حث الناس على الجهاد وتوعية المجاهدين من جهة، ومن جهة ثانية يمارســـون مهنة القضــاء مما يشــكل خطرا على حياتهم كون تحركاتهم دوما تخضــع لأعين الاســتخبارات الفرنســية، لذا كانوا حريصين على سرية العمل والابتعاد عن أعين الخونة وأذناب الاستعمار قدر المستطاع[1].

وفي نفس السياق أيضا أصدرت لجنة التنسيق والتنفيذ بتاريخ (1958/4/12) تعليمة تحت اسم "**دليل المجاهد**" استمدت كل بنودنا من روح الشريعة الإسلامية ومن مصادرها السمحاء، وفي هذا يقول شخوم سعدي الذي اطلع على هذه التعليمة وسعى في تحليلها بأنها تحتوي على مصطلحات ذات صلة وثيقة بالشريعة الإسلامية والإسلام، منها اسم المجاهد ذو الدلالة الدينية والذي انفردت به الثورة الجزائرية عن غيرها من حركات التحرر فهي الوحيدة تقريبا التي أطلقت لفظ "**المجاهد**" على جنودها [2].

توجب التعليمة على المجاهد القيام بالشعائر الدينية الإسلامية فأغلب الواجبات المفروضة عليه وإن كانت ألفاظها عامة غير أنها من حيث الجوهر تدور في فلك الشــريعة الســمحاء فمما جاء فيها مثلا: "**يجب أن يكون سلوك المجاهد قويما بعيدا عن كل خدش ومؤاخذة**"[3]، وأيضا: "**يتحتم على المجاهد أن يكون قد ركز في نفسه على حب الوطن، كما يجب أن يقدم الدليل على التفاني الكامل الذي يصل حد التضحية بحياته في ســبيل تحرير بلاده والدفاع عنها... يجب أن تكون علاقة المجاهد مع الشــعب مصــبوغة بطالع الاحترام والتقدير**"[4].

يمكننا أن نســـتقي من نظام العقوبات الذي ســـطره دليل المجاهد لتقويم ما أعوج من خلق المجاهد وجزاء على ما صــدر عنه من أخطاء الالتزام الشــديد بأحكام الشــريعة الإســلامية، فممّا ذكر ضــمن الأخطاء الفاحشــة القتل العمدي والفرار من صــفوف الجيش والزنا وكلها تصــنف من الكبائر وعقابها شــديد في الدين الإســلامي انطلاقا من قوله صــلى الله عليه وسـلم: "اجتنبوا السـبع الموبقات، قالوا: يا رسـول الله وما هن؟ قال: الشـرك بالله، والســحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولي يوم الزحف وقذف المحصــنات

(1)/ باهي التركي، القضاء الشرعي، مرجع سابق، ص: 180.

(2)/ شخوم سعدي، قراءة تحليلية للدليل العام للمجاهد الصادر في 12 أفريل 1958م، مداخلة علمية خلال ملتقى القضاء إبان الثورة التحريرية المنعقد بجامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 16-17 مارس 2005، منشورات وزارة المجاهدين، 2007، ص: 132-133.

(3)/ عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الثورة ، مرجع سابق، ص: 267.

(4)/ عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الثورة، مرجع سابق، ص: 268.

المؤمنات الغافلات"[1]، أضف إلى هذا السكر والسرقة و الغش في الحسابات واختلاس الأموال والتزوير التي تصنف كلها ضمن الأخطاء الخطيرة.

وفي نفس السياق يؤكد الأستاذ شخوم سعدي ضمن تحليله لدليل المجاهد بأن واضعيها كانوا على دراية بأحكام الشريعة الإسلامية ولديهم معرفة ولو بسيطة بالحلال والحرام [2]، ولهذا فقد عملت الجبهة على التطبيق الحرفي لهذه التعليمة وحثت المجاهدين على الالتزام بما جاء فيها حرفيا فحدث في الولاية الثالثة أن فرضت غرامات مالية على من لا يؤدي صلاة الجماعة في المسجد وصلت إلى مائة سنتيم، وقد كان التزام المجاهدين بتعاليم الدين الإسلامي شديدا إلى درجة أن الشعب الجزائري كان يعتقد أنها ثورة دينية [3].

كل هذا الحرص على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية نابع من إدراك قيادة جبهة التحرير الوطني بأن العقيدة الإسلامية تحمل ما يكفي من المرونة لتغني الشعب الجزائري عن المحاكم الفرنسية وقوانينها، لذا فقد كان القضاة الشرعيون يعودون في كل صغيرة وكبيرة للبت في أحكامهم بين المتخاصمين للفقه الإسلامي [4]. ولأن أهم بنود بيان أول نوفمبر 1954 نصت على إعادة بناء الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية فقد ألقى هذا البند بظلاله على أغلب نصوص وتشريعات جبهة التحرير الوطني التي كانت في أغلبها تدور في رحاب الشريعة الإسلامية وتولي أهمية بالغة للإسلام وقيمه السمحاء، ولنا الكثير من الشواهد في هذا، ومثال ذلك مبادئ جيش التحرير الوطني العشرة والتي تنص في بندها العاشر على: "**مراعاة المبادئ الإسلامية والقوانين الدولية في تحطيم العدو**"[5].

هذا وكان لمجلس القضاء اهتمام بالغ بحالة المجتمع العامة، فلا يكتفي بحل النزاعات بين الناس بل كان يحرص على المحافظة على القيم والأخلاق الإسلامية بينهم ويراقب مدى تمسكهم بتعاليم الدين الإسلامي من صلاة وغيرها، فمما جاء في أحد محاضر اجتماع المنطقة الأولى الولاية الأولى المنعقد بتاريخ 1961/11/21م بأن المجلس يدين وبشدة التخلي عن الصلاة وأنه لا يعتبر المتهاون عن صلاته مجاهدا ولا يرجى منه خير لوطنه ما

(1)/ رواه البخاري.
(2)/ شخوم سعدي، مرجع سابق، ص: 133.
(3)/ باهي التركي، القضاء الشرعي، مرجع سابق، ص: 136-137.
(4)/ نفسه، ص: 185.
(5)/ المجاهد، العدد الأول، (1956/6/1)

دام مقصرا في حق ربه، وعليه فقد أوصى بالتحلي بالأخلاق الفاضلة والصفات الحميدة وينهي عن الزور والسب والشتم وغير ذلك من النواهي[1].

وعلى خلاف المحاكم الفرنسية فقد كان القضاء الشرعي يتسم بالسهولة والبساطة في إجراءات التقاضي فلم يكن المتخاصمون يتلقون أي تعقيدات في رفع الدعاوى أو الفصل فيها، فصاحب الدعوى يقوم فقط برفع دعوته إلى مسؤول الأمن بالدوار ثم تدوّن كل القضايا وتصنف حسب طبيعتها إلى ثلاث أصناف:

-مدنية: أحوال شخصية وخصومات.

-جزائية: السرقات وغيرها.

-جنائية: التعدي على الحرمات، القتل...

وتعمل المجالس الشعبية على الفصل في القضايا المدنية، أما الجزائية فترفع إلى اللجنة الشرعية لتبت فيها أما بالنسبة للقضايا الجنائية فهي من اختصاص المحاكم العسكرية، تتولى اللجان الشرعية التحقيق في القضايا وبعد جمع الأدلة من وثائق مكتوبة إن وجدت أو الاستماع إلى الشهود ليتثبت القاضي بعدها قبل إصدار حكمه، إذ يعتمد على أساسين للإثبات وهما موجودان في الفقه الإسلامي وهما البينة على من ادعى واليمين على من أنكر[2].

وقد كان نجاح قيادة الثورة بالغا في تثبيت جهازها القضائي إذ ألزمت المواطنين بعرض القضايا على الجهات التابعة لجبهة التحرير الوطني وشددت على ضرورة تسجيل عقود الزواج والطلاق أو البيوع لدى القاضي الشرعي، إذ كانت العقود تحمل معلومات دقيقة: الاسم والعمر والقبيلة ومكان السكن، وإذا كان العقد يتعلق بالزواج يكتب مقدار المهر والشروط المتفق عليها بين الطرفين وأسماء الشهود، أما في البيوع فيكتب الثمن ويحدد المبيع وفي كل العقود تكتب الجهة التي تم فيها العقد والرقم الذي تحمله القضية وطابع جبهة التحرير الوطني إضافة إلى بصمة وإمضاء الأطراف والشهود والقاضي[3].

(1)/ منى صالحي، مرجع سابق، ص: 42.

(2)/ نفسه، ص: 46-47.

(3)/ باهي التركي، فقه الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص: 180-181.

فمن القضـــايا التي كان يتكفل بها القضـــاة الشـــرعيون لجبهة التحرير الوطني كانت أمور الزواج والطلاق (الأحوال الشخصية)، إذ كان القاضي الشرعي أو أحد أعضاء اللجنة الشرعية هو من يعقد قران الزوجين وفق ما تمليه الشريعة الإسلامية، إذ يكون بحضور الولي والشهود ورضا المرأة وعلى مهر مقداره محدد فتذكر الأستاذة منى صالحي بأن المهر بلغ في الولاية الأولى حدود الثلاثين ألف فرنك فرنسي يضاف إليها أحيانا صيغة من الفضة على الرغم من أن جبهة التحرير الوطني كانت قد حددته ب 5000 فرنك فرنســـي[1]، وقد كان إقبال الجزائريين على مصـــالح جبهة التحرير الوطني الشـــرعية كبيرا جدا حتى أن أحدهم في شـــهادته أقر بأن الجزائريين كانوا شـــغوفين بتسـجيل زواجهم وأبناءهم حديثي الولادة لدى مصـالح جيش التحرير الوطني مما جعل المحاكم الفرنسـية تخلو من المتقاضين المسلمين[2].

كما كانت اللجان الشرعية تسعى للإصلاح بين الرجل والمرأة الراغبين في الطلاق فترسل حكما من أهله وحكما من أهلها مصـداقا لقوله تعالى: "**وَإِنْ خِفْتُمْ شِـقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِن يُرِيدَا إِصْـلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا**"[3]، فإن أصرا على الطلاق تثبت حقوق المطلقة وفق ما ينص عليه الفقه الإسلامي [4].

كما لم تقصـر جبهة التحرير الوطني وجهازها القضـائي في حق المرأة المسـلمة الجزائرية حيث سـعت إلى إعادة الاعتبار لها وإرجاع حقوقها المهضـومة التي كفلها لها الإسـلام من ميراث وحق اختيار الزوج المناسـب وعدم إرغامها على الزواج، فكان القضـاء الشـرعي يسـجل عقود الزواج وفق الشـريعة الإسـلامية والأحكام الصـادرة كلها تمنح حضـانة الأطفال للأم ما لم تتزوج أو يحصـل لها مانع شـرعي فإن حدث فإنها تنتقل لأمها ثم الأقرب فالأقرب كما تنص على ذلك الشريعة الإسلامية [5].

ومن القضايا التي كانت تعرض بكثرة على اللجان الشرعية هي النزاعات حول الأراضي إذ استطاع قضاة جبهة التحرير الوطني الفصل في قضايا ظلّت لسنوات عديدة عالقة في المحاكم الفرنسية دون أن يصل أصحابها إلى تســـوية، فيذكر جودي لخضـــر بوطمين أن رجلين تنازعا حول أراضـــي فلاحية، إذ تتلخص هذه الدعوة في كون

(1)/ باهي التركي، فقه الثورة الجزائرية، مرجع سابق ، ص: 36.
(2)/ فتح الدين بن أزواو، مرجع سابق، ص: 265.
(3)/ سورة النساء، الآية: 35.
(4)/ الباهي تركي، فقه الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص: 170.
(5)/ باهي التركي، فقه الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص: 169.

المدّعي يملك قطعة أرض صغيرة بجوار شخص يمتلك أراضي واسعة استغل سلطته وقربه من القايد لشرائها بأبخس الأسعار، وهو يحاول ضم أرضه شارعا في تغيير الحدود، ومشيرا في دعواه إلى أنه قدم دعاوى منذ سنوات خلت للمحاكم الفرنسية ولم تنظر فيها بعد، وحين قدوم المدعى عليه أكد ما تقدم به المدعي وطلب من القاضي أن يجبره على بيع أرضه الصغيرة ليضمها لأراضيه الواسعة، عقب استماع القاضي الشرعي لهما قامت اللجنة العدلية بالتنقل للأرض وأخذت أقوال الشهود مع أداء اليمين وبعد التأكد أصدرت اللجنة الشرعية حكمها لصالح المدعى مع إلزام المدعى عليه بالعودة إلى حدود أرضه، فهتف صاحب الأرض الصغيرة : الله أكبر أما المدعى عليه الذي خسر القضية فقد رضي بحكم القضاء الشرعي ولم يعترض وعلق حائرا: يا حسرة على هذا الزمان، فرنسا بمحاكمها ومكاتبها وقضاتها المحلفين لم تستطع الحكم بيننا لمدة سنوات أما هؤلاء فإنهم فصلوا بيننا في الحين رغم أن مكاتبهم تحت البلوط؟![1]

ولم يتوانى قضاة جبهة التحرير الوطني الشرعيون في تطبيق الحدود على من يخالف شرع المولى عز وجل، ففي الشهادة التي أدلى بها المجاهد محمد حجار إذ يروي بأن شابا وبنتا في المنطقة الأولى بولاية الأوراس ثبت أنهما ارتكبا فاحشة الزنا، وإثر علم مسؤولي المنطقة شرعوا في البحث عنهما فقاما بتسليم نفسيهما للسلطات الفرنسية ولكنهما قررا بعدها التوجه إلى مركز الثوار أين تمت محاكمتهما وصدر في حقهما الحكم بالجلد وفقا للشريعة الإسلامية، وبعد ذلك أدمجا في صفوف جيش التحرير الوطني إلى أن سقطا في ساحات الوغى ونالا الشهادة[2]، وهو ما يظهر جليا أن الأحكام والقرارات التي يصدرها القضاء الثوري مستوحاة من تعاليم الدين الإسلامي الحنيف.

هكذا إذن تظهر بصمة التعاليم الإسلامية على الأحكام القضائية لقضاة جبهة التحرير الوطني والتي كانت الشريعة الإسلامية مصدرها الأساسي، وعليه كان منطلق العقوبات كلها ينمو من مبدأ تطبيق أحكامها العليا إضافة إلى بيان أول نوفمبر 1954 الذي أسس لمبدأ قانون أساسي وهو: "العدالة والمساواة دون تفرقة على أساس عرقي أو ديني أو لغوي"[3].

(1)/ نفسه ص: 172.

(2)/ الصادق مزهود، تاريخ القضاء في الجزائر من العهد البربري إلى حرب التحرير الوطني، ط2، دار بهاد الدين للنشر والتوزيع، ، 2012، ، ص: 341.

(3)/ محمد غربي، القضاء أثناء الثورة التحريرية، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، 1(2009)، ص: 138-139.

هذا ولم تقف مهام القاضـــي فقط في إصـــدار الأحكام والفصـــل في المنازعات في مختلف الأمور المتعلقة بالجزائريين بل تولى مهام أخرى كجمع العشـور والزكوات وتوزيعها على الفقراء عائلات في الشـهادات وكذا أسـر المجاهدين وما تبقى يوجه لدعم الثورة بالسـلاح وغيرها[1]، إضـافة إلى دوره في التعليم إذ ركزت الثورة جهودها في تعليم القرآن ومبادئ اللغة العربية وأصول الفقه الإسلامي فانتشرت مدارسها وزواياها في القرى والأرياف، ويذكر منها القاضـي الشـيخ محمد الصـالح زاوية الشـيخ محمد والصـالح الشـيخ أحميدة بالمعذر، مدرسـة جبل تيصـفراح ببوعريف وغيرها من المؤسسات التي أبلت البلاء الحسن في تعليم بناء الجزائريين[2].

وقد كان القاضـي الشـرعي وقتها هو الذي يشـرف بنفسـه على المعلمين ويصـدر لهم المرتبات من أموال الزكاة ويدفع اعانات التلاميذ الذين لا يجدون أموالا لمواصلة تعليمهم [3].

ونظرا للإقبال الكبير الذي عرفه القضاء الشرعي فقد أصبحت المحاكم الفرنسية شبه خاوية على عروشها إذ عزف الجزائريون عنها، فأرادت السلطات الفرنسية الانتقام من كل من يتعامل مع هيئات جبهة التحرير فأصبح النفي والابعاد مصـير كل من يذاع عنه بأنه تعامل مع القضـاة الشـرعيين لجبهة التحرير، أما بالنسـبة للقضـاة فمصيرهم الإعدام دون محاكمة مثلهم مثل جنود جيش التحرير الوطني لا بل اعتبر قانون الطوارئ الصادر في 11 جويلية 1955م القضـاة الشـرعيين أشـد خطرا من المجاهدين أنفسـهم فأصـبحت تحركاتهم تحت الرقابة الفرنسـية باستمرار[4].

هكذا يكون القضاء الشرعي الثوري قد برهن للفرنسيين بأن الشعب الجزائري شعب مسلم متمسك بدينه ويعود لأحكام شـريعته في حل مشـاكله وقضـاياه الدنيوية من أحوال شـخصـية ومعاملات وقضـايا جنائية وغيرها، ودليل هذا أن إقبال الجزائريين على المحاكم الثورية كان واسـعا إذ حاز الجهاز القضـائي الثوري على ثقة الجزائريين، وبذلك نجحت جبهة التحرير الوطني في عزل الشعب الجزائري عن المصالح الفرنسية والاستغناء عن قوانينها المجحفة في تسيير البلاد مما أفضى بالإدارة الفرنسية إلى إلغاء كل محاكمها سنة 1960م معلنة بذلك عن عجزها في مجاراة

(1)/ التركي باهي، فقه الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص: 174.

(2)/ الشيخ محمد الصالح، مصدر سابق، ص: 166.

(3)/ الباهي تركي، فقه الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص: 175.

(4)/ الباهي تركي، القضاء الشرعي إبان الثورة التحريرية الجزائرية، مرجع سابق، ص: 211.

جبهة التحرير الوطني في السيطرة على الجزائريين واستقطابهم وبذلك ظلت المحاكم الشرعية وحدها وجهة للمتخاصمين إلى غاية الاستقلال[1].

المبحث الثالث: السلوك الإسلامي في حياة مجاهدي جيش التحرير الوطنيين

يعد الدين الإسلامي بحق أحد المقومات المهمة للمجتمع الجزائري ذلك أنه ظل طوال التاريخ الطويل للأمة الجزائرية محركا ودافعا قويا في كفاحها ضد المستعمر، ووقودا مفجرا للشعب الذي عانى من الغارات المتعددة للدول الأوروبية ضد بلاده والتي كانت تهدف للقضاء على القرصنة البحرية الجزائرية أو ما عرف "بالجهاد البحري ضد القوى الصليبية" عند الجزائريين [2].

وقد تواصل تمسك الجزائريين بالإسلام مع مرور الزمن على الرغم من محاولات الاستعمار الفرنسي المستميتة في سبيل مسخ الشخصية الجزائرية وتذويبها وتقويض كل يمت بصلة للدين الإسلامي، حتى شكل الإسلام بالنسبة للجزائريين المرجع والمحرك وتعدى فلسفته العقائدية إلى المجال السياسي "**إن هذا الحرص على الإسلام كان أقرب إلى تسامي السياسة بالدين منه إلى تسامي الدين بالسياسة، كأن تسييس الدين يصبح أحد أهم أبعاد التعبير والعمل السياسي**"[3].

1- الجهاد والاستشهاد في الثورة الجزائرية:

أكدت الثورة التحريرية على بعدها الروحي والعقائدي من خلال رفع شعار "الجهاد" الذي شكل عاملا لحشد الجماهير وبث الروح القتالية فيهم، ودعوتهم لإنقاذ البلاد واسترجاعها من السلطة الاستعمارية المجحفة، وقد جاء في بيان أول نوفمبر 1954 "**أيها الجزائري أننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة، وواجبك هو أن تنضم إليها لإنقاذ بلدنا والعمل على أن نسترجع له حريته**"[4]،لهذا فقد اختارت الجبهة اسم المجاهد دون غيره من الأسماء ليطلق على لسانها المركزي والناطق باسمها وذلك ما يمكننا أن نستقي منه البعد الديني القوي للثورة الجزائرية، وخصصت الجريدة في افتتاحية العدد الأول مقالا لتبرير إطلاق هذا الاسم على هذا العمل درءً لكل شبهة تعصب

---

(1)/ نفسه، ص: 182.

(2)/ محمد بوشنافي، البعد الديني في ثورة التحرير الجزائرية، كتاب الأبعاد الحضارية للثورة الجزائرية، الملتقى المغاربي يومي 11 و12جوان 2003، دار الغرب للنشر والتوزيع، ص: 157.

(3)/ سليمان الشيخ، مرجع سابق، ص: 400.

(4)/ النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني، مصدر سابق، ص: 10.

أو تطرف، فالجهاد حسب الصحيفة "**ظاهرة متحفزة من الدفاع عن الذات للاحتفاظ على ميراث القيم العليا الضرورية للفرد وللجماعة أو استرجاعها**"[1]، كما تزيد المجاهد: "**إنها لم تقصد باتخاذ هذا الاسم إلا إثباتا وإقرارا لهذه الكلمة المجيدة التي أطلقها الشعب برمته ومن تلقاء نفسه منذ الفاتح نوفمبر 1954 على الأبطال المقاومين الذين حملوا السلاح لتكون الجزائر حرة ديمقراطية مستقلة**"[2]، وبهذا فهي تنفي كل صفة تطرف حاول الاستعمار الفرنسي إلصاقها بالثورة الجزائرية من البداية.

فكيف لثورة تلتزم بحماية الأقليات غير المسلمة التي ترغب بالبقاء في الجزائر بعد الاستقلال أن توصف بالتعصب وتنعت بالتطرف؟ عن هذه الجدلية يقول سعد دحلب: "**يجب علينا ألا نخلط في هذا السياق بصفة خاصة بين حرب دينية وثورة ترتكز على الإسلام وتستمد قوتها منه وتعني الدفاع عن الحق والعدالة والكرامة ضد الطغيان واستغلال الإنسان**"[3]، وتؤكد المجاهد هذا التوجه صراحة بإقرارها بأن إعلان الحرب بات ضرورة لحفظ الدين والشرف والعباد والبلاد من أساليب الفتك الاستعماري الذي أراد تحطيم الهوية الوطنية الجزائرية واستعباد الجزائريين وإذلالهم، فأي قيمة أسمى من قيمة الجهاد في هذه الحالة؟[4] فتقول: "**إن جهادنا معناه التصميم الكامل على التضحية والاستشهاد وتوجيه جميع الجهود لتدمير الجهاز الاستعماري وبناء جزائر جديدة حرة مستقلة، إن الجهاد وجهادنا على الأخص لا يحمل أدنى معنى للبغض العنصري أو التعصب الديني**"[5].

ولأن الثورة التي يقودها الشعب الجزائري أعلنت باسم الجهاد فقد أطلقت على جنودها اسم "المجاهدين" من اللحظة الأولى لانطلاقتها ووثقته في دليل المجاهد إذ جاء فيه بأنه: "**يعتبر مجاهدا كل جزائري التحق بمحض إرادته في صفوف الوحدات النظامية لجيش التحرير الوطني للمساهمة في تحرير التراب الوطني بواسطة السلاح كل مجاهد يعد متطوعا طوال مدة الحرب التحريرية**"[6]، وكان من شروط الانضمام إلى صفوف جبهة

---

(1)/ المجاهد، العدد الأول (1956/6/1).

(2)/ المجاهد، العدد الأول (1956/6/1) .

(3)/ سعد دحلب، مصدر سابق، ص: 13.

(4)/ حث الله عز وجل على الجهاد في 98 موضع من القرآن ورفع من منزلة المجاهدين فقال على سبيل المثال لا الحصر في سورة النساء «فَلْيُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَشْرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ وَمَنْ يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا (74) وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَل لَنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا وَاجْعَل لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا (75) ». سورة النساء، الآيتين 74، 75.

(5)/ المجاهد، العدد 8(1957/8/8).

(6)/ مقلاتي عبد الله، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 1954-1962، مرجع سابق، ص:267.

التحرير الوطني أن يقول المجاهد: "**أنا قادم للجهاد**" وعليه فغاية كل منخرط هي النصر وتحرير الوطن أو الشهادة في سبيل الله[1].وقد وجهت الجبهة رسائل إلى رجال الدين والعلماء والمثقفين وحفظة القرآن لحث الناس على الجهاد والابتعاد عن التعامل مع الفرنسيين أو التقاضي لدى مصالحهم، فتصدى لهذه المهمة خريجوا معاهد ابن باديس والزيتونة وغيرهم ممن اضطلعوا في البث في القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية وتصدوا للدعاية الفرنسية المغرضة وتوعية الجزائريين وتثقيفهم[2]، وقد أعلن البشير الابراهيمي مباركته للثورة الجزائرية مبكرا موجها خطابه الشهير الداعي للمشاركة فيها يوم 15 نوفمبر 1954: "**فسيروا على بركة الله وعونه وتوفيقه إلى ميدان الكفاح المسلح فهو السبيل الوحيد إلى إحدى الحسنيين إما الموت وراءه جنة وإما حياة وراءها عزة وكرامة**" كما ضاعف نشاطه في كتابة المقالات التي تحرض على الجهاد ومواصلة الكفاح كما يروج للثورة باحثا عن الدعم المادي والمعنوي لها وسط الجماعات الإسلامية[3].

إضافة إلى إنشائها لمدارس التعليم العربي في المناطق المحررة واستخدامها لبث الوعي الديني بين الناس وحشدهم للكفاح ضد العدو الفرنسي والمناداة بضرورة الجهاد لتحرير البلاد من براثن الاستعمار الغاشم الذي عاث في الأرض فسادا[4]، أيضا جعلت جبهة التحرير الوطني مصلحة الأوقاف الإسلامية لحماية أموالها والإنفاق على الأئمة والوعاظ الذين كانوا يسعون للترويج لها وتجنيد الناس في صفوفها وتحريم كل الأعمال التي تخل بتعاليم الدين الإسلامي وقيم المجتمع الجزائري الأصيل، وحرصت على تعيين إطارات أكفاء لرعاية حياة الناس دينيا وثقافيا وتربويا نذكر منهم على سبيل المثال: الشيخ المفتي الطاهر آيت علجت المقراوي من قرية ثاموقرة وغيره كثير[5].

كما ربط الجهاد وإعلان القتال بقيمة أخرى هي الاستشهاد فكل من قتل في هذه الحرب الشعواء يطلق عليه اسم "الشهيد " وسمي الشهيد شهيدا لأن الله وملائكته شهود له بالجنة، والشهيد حي، أي عند ربه حي لا يموت[6]، وفي هذا الجانب تسرد جريدة المجاهد رسالة شهيد المقصلة الرمز أحمد زبانة لأهله والتي جاء فيها:

---

(1)/ عبد الكريم بوصفصاف، البعد الإسلامي، مرجع سابق، ص: 14.

(2)/ صافية حيمر، شهداء الحركة الإصلاحية ودورهم الدعوي والثوري بمنطقة جيجل، أعمال الملتقى الوطني "إسهام علماء منطقة جيجل ومشايخها في الحركة الوطنية والثورة التحريرية المباركة، المركز الثقافي الإسلامي، فرع الشيخ أحمد حماني، جيجل يومي 15-16 فيفري 2016، ص: 447.

(3)/نفسه، ص: 439.

(4)/ نبيل أحمد بلاسي، الاتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1990، ص: 165.

(5)/ يحي بوعزيز، "البعد الحضاري الديني والاجتماعي لثورة أول نوفمبر 1954-1962"، مرجع سابق، ص: 82-83.

(6)/ بلقادر شتوان، "البعد الديني للثورة الجزائرية من خلال المصطلحات الإسلامية: الله أكبر-الجهاد-الشهيد"، المعيار، 4(2003)، ص87. وفي هذا المقام يقول المولى عز وجل في سورة آل عمران: «وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ (169) فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ مِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ (170)» آل عمران، الآيتين، 169، 170.

"الموت في سبيل الله حياة لا نهاية لها"[1]، وهو الطابع الذي غلب على الشعب الجزائري عموما وقتئذ إذ يعبر الأستاذ أحسن بومالي عن هذه الحالة بقوله: "**كانت المبادئ السامية النابعة من الدين الإسلامي الحنيف التي كانت محركا أساسيا لنضالات الجماهير الجزائرية عبر مسيرة الكفاح الوطني وطبعته بطابع الديمومة وحب التضحية ونكران الذات بحيث صار الاستشهاد من أجل العقيدة يعطي الكفاح المسلح بعده الثوري.. فهذه المبادئ نفسها كانت في ثورة أول نوفمبر 1954 حافزا قويا لدى الجماهير الجزائرية، من أجل تكثيف الجهود، وشحذ الهمم، وبعث روح التضحية والإخاء والتعاون من أجل القضاء على النظام الاستعماري الذي ما انفك يعمل على اذلال وطمس الشخصية الوطنية الجزائرية**"[2].

2- المبادئ الدينية للثورة الجزائرية ورجالاتها:

لقد كان لجوء الجزائريين للحرب والعنف ضرورة ملحة وحتمية، فطابع العنف الذي اتسمت به الثورة الجزائرية كان ملزماً على حد قول سليمان الشيخ الذي يرى بأن الثورة وجدت نفسها مضطرة للحل المتطرف والعنيف، إذ أن النضال المسلح في الجزائر طوال مدة الثورة كان يبرز فيه شدة المجابهة بين السلطة الفرنسية ومختلف طوائف الشعب[3]، فلا الثورة ولا ثوارها كانوا من محبي الحروب ولا سفّاكي دماء بل مجرد مدافعين عن أعراضهم وشرفهم وديارهم ووطنهم، وفي هذا الصدد تسرد جريدة المجاهد في عددها الثامن واصفة أحد جنود الثورة: "**لقد كان علي ملاح رجلا مسالما لا يحب الحرب إنه أحد أولئك الهادئين الذين اضطرتهم فرنسا لحمل السلاح، لقد كان كثيرا ما يحدث جنوده عن هذا الشيء الفظيع الذي هو الحرب، ويذكرهم أن الجهاد الذي يقوده جيش التحرير الوطني إنما هو وسيلة لازمة لابد منها، لأن فرنسا لم ترد أن تنتضح-كذا في النص- للخروج من هذا الاستعباد الذي هو أفظع من كل حرب ومن كل قتال**"[4].

فمن خصائص الثورة الجزائرية أنها حرب أعلنت من أجل تحقيق السلام، فهي لم تعلن كما أسلفنا سابقا إلا لأنها اضطرت لذلك وفي هذا يقول سعد دحلب: "**لم يسد السلام أبدا في يوم من الأيام إلا بقوة السلاح ولم يكن أول نوفمبر 1954 إلا القرار الأخير الذي أعطى الضربة القاضية للاحتلال الفرنسي وأسدل**

(1)/ المجاهد، العدد 30، (1958/10/10).

(2)/ أحسن بومالي، استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1962، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، د ت ن، ص: 56.

(3)/ سليمان الشيخ، مرجع سابق، ص: 6.

(4)/ المجاهد، العدد التاسع، (20\08\1957).

الســـتار على الليل الطويل والمرير الذي دام 132ســـنة"[1]، لذا فقد أبدت قيادة الثورة في بيان أول نوفمبر استعدادها الكامل للسلم إقرار بقوله تعالى: "**وَإِن جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ**"[2] من جهة وتحاشـــيا لأي تأويل أو تغليط للرأي العام العالمي عن طبيعة هذه الثورة، وإراقة الدم الجزائري والفرنسي على حد سواء من جهة ثانية، فأعدت وثيقة للمناقشة في حال ما إذا اعترفت السلطات الفرنسية بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره فجاء في البيان: "..**وتحاشيا للتأويلات الخاطئة وللتدليل على رغبتنا الحقيقية في السلم وتحديدا للخسائر البشرية وإراقة للدماء فقد أعدنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشرفة للمناقشة إذا كانت هذه الســـلطات تحذوها النية الطيبة ،وتعترف نهائيا للشـــعوب التي تســـتعمرها بحقها في تقرير مصيرها بنفسها**"[3].

والمتتبع لمسيرة الثورة طوال مدة الكفاح المرير يلاحظ تواصل تبنيها لمبدأ السلم فجاء في وثيقة الصومال مثلا: "**أهداف الحرب هي نهاية الحرب التي منها يبدأ تحقيق الســـلم، أهداف الحرب هي الحالة التي نوصـــل إليها العدو لنحمله على قبول أهدافنا الســـلمية** "[4]، كما أكد المجتمعون في مؤتمر طرابلس 1959-1960 على مبدأ الســـلم فجاء فيه: "**أن المجلس الوطني للثورة الجزائرية في نفس الوقت الذي يندد بهذه السياسة العدوانية يؤكد من جديد إرادة السلام لدى الشعب الجزائري، الذي يضطر للجوء إلى الكفاح المسلح لإحرازه حقه في الحرية والاستقلال إلا بعد أن استنفذ كل الوسائل السلمية**"[5]، وهو ما نجد صداه أيضـــا في جريدة المجاهد التي أكدت على هذا الطرح فدعت إليه في كل أعدادها تقريبا باعتبارها الناطق الرسمي باسم الثورة فجاء في أحد أعدادها:" **لقد كنا دائما نؤكد رغبتنا في حل القضية الجزائرية حلا سلميا بطريقة التفاوض ولكن الرفض المتعنت الذي قابلت به حكومات فرنسا طلب المفاوضات هو السبب الرئيسي في إطالة أمد الحرب، وهذا يعني أن الحرب في الجزائر يمكن أن تنتهي سريعا إذا ما كانت الحكومة الفرنسية ترغب في ذلك**".

---

(1)/ سعد دحلب، مصدر سابق، ص: 9.

(2)/ سورة الأنفال، الآية: 61.

(3)/ النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني، مصدر سابق، ص: 10.

(4)/ نفسه، ص: 27.

(5)/ البيان النهائي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في ختام دورته في طرابلس يوم 18 جانفي 1960، نقلا عن عبد الله مقلاتي، موسوعة تاريخ الثورة الجزائرية: ج10(موثيق الثورة الجزائرية دراسة وتحليل)، مصدر سابق، ص: 408

وعليه فالثورة الجزائرية أكدت دوما على جنوحها للسلم بالدعوة إلى التفاوض المبني على الاحترام والمساواة والثقة المتبادلة بين الطرفين الفرنسي والجزائري، وقبل كل هذا الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره لذا فقد جعلت وقف القتال مشروط ومرهون فقط بموافقة فرنسا على أهداف جبهة التحرير الوطني السلمية، وهي الاعتراف بالاستقلال الكامل غير منقوص، وحق تقرير المصير الذي يعد حق مشروع لكل الشعوب.

إضافة إلى مبدأ "حرب من أجل السلم" الذي تمسكت به جبهة التحرير الوطني فقد كانت الوحدة الوطنية وتجميع الطاقات الشعبية من أهم الأهداف الحيوية للثورة الجزائرية منذ الاندلاع إلى تحقيق الاستقلال، اذ أكدت الثورة على وجوب التقارب والتضامن لتحقيق الهدف المنشود الذي هو استرجاع البلاد مصداقا لقوله تعالى: "**وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا**"[1] فجاء في بيان أول نوفمبر: "**تجميع وتنظيم الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري**"[2]، فالثورة الجزائرية لم تكن ثورة هيئات أو جماعات أو أشخاص بل ثورة شعب بأكمله، جاء في تصريح لممثل جبهة التحرير الوطني قوله: "**على الرغم من الاعتقالات المستمرة لقادة سامين في جبهة التحرير الوطني، الثورة الجزائرية لن تتوقف لأنها ثورة شعب وستكون قادرة دوما على استبدال أشخاص مكان المحاربين الذين فقدتهم**"[3].

ويبدو أن جبهة التحرير الوطني كانت متمسكة بهذا المبدأ سواء على مستوى الحركة الوطنية أي الأحزاب التي كانت في حالة تمزق وتشرذم أو على المستوى الشعبي الجماهيري، وهنا يقول الأمين شريط: "**كان من الحتمي إذن أن يكون العامل الوحيد لتوحيد كافة القوى هو جمعها حول ما تتفق عليه وهو الكفاح من أجل الاستقلال**"[4]، هذه الحركة التي اتخذت اسم جبهة التحرير الوطني حتى تتيح الفرصة لجميع أحرار الجزائر الانضمام للكفاح المسلح والانضواء تحت جناحها دون أدنى اعتبارات سياسية أو عرقية أو اجتماعية...

هي الفكرة التي رددتها وكررتها جريدة المجاهد بين صفحاتها حاشدة للهمم من جهة وواقفة في وجه مناورات التقسيم الاستعمارية من جهة أخرى، فالثورة حسب المجاهد قامت لتوحيد الشعب الجزائري الذي لم ولن يقبل بأي مشروع تقسيم: "**منذ قامت الثورة الجزائرية حددت لها أهدافا عامة ومبادئ سياسية واقتصادية**

(1)/ سورة آل عمران، الآية: 103.

(2)/ النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني، مصدر سابق، ص: 11.

(3)/ A.N.T, Boite N : 1367, P2.

(4)/ الأمين شريط، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (1919-1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دس ن، ص: 89.

واجتماعية وفي مقدمة هذه المبادئ مبدأ مقدس لا يمكن النيل منه وهو مبدأ وحدة الشـــعب الجزائري ووحدة التراب الوطني الذي لا يقبل أي نوع من أنواع التجزئة والتقسيم"[1].

وقد تمسكت الثورة بهذا المبدأ رافضة لكل تنازل، فمبدأ الوحدة في مشروع الثورة الجزائرية مبدأ راسخ لا تراجع عنه وفي هذا يقول بن يوسف بن خدة: "**عارضت الحكومة المؤقتة الجزائرية ذلك المفهوم القائم على مبدأ التفرقة العرقية وقابلته بمفهوم مناقض مستند على مبدأ وحدة الأمة الجزائرية المكونة من شعب واحد تشكل خلال قرون عديدة وطبيعته الثقافة العربية الإسلامية بطابعها المتميز، واستمدت مقومات شخصيتها وأصالتها وما زادها الكفاح ضد الاستعمار إلا متانة وتعزيز"**[2].

وهو ما تحقق فعلا ولم يبق قيد التنظير الثوري فالشعب الجزائري الذي عانى من ويلات الاستعمار الظالم ضرب خير الأمثلة في الوحدة والتضامن والتآخي، وقد جاء في جريدة المجاهد في هذا الصدد: "**أن الشعب الذي انصـــهر وســـط الآلام والكفاح قد أصـــبح كتلة واحدة متماســـكة، فالفلاحون والعمال والتجار والمثقفون والرجال والنســـاء والشـــبان والشـــيوخ قد أصـــبحوا كلهم مناضـــلين داخل جبهة التحرير الوطني قائدة كفاح الشعب وعربون انتصار وضمانة تحقيق أهدافه"**[3].

هذه الوحدة واللحمة كانت ســـائدة بين الجماهير الشـــعبية من جهة وبين جنود جيش التحرير من جهة أخرى وبشـهادة الفرنسـيين أنفسـهم إذ انتشـرت روح الأخوة والتماسـك بين صـفوف الجيش فالضـابط والجندي يعيشـــون بنفس الأســـلوب ويأكلون نفس الأكل، ويواجهون نفس الخطر، بل إن القائد هو من يكون في الطليعة وهو ما يفسر كثرة استشهاد القادة [4].

هذا ولم ترد الثورة لمبدأ الوحدة أن يبقى حبيس حدود التراب الجزائري، بل حاولت تكريســـه مغربيا وعربيا وإســـلاميا، فبالإضـــافة لأهدافها الداخلية كان من ضـــمن أهداف الثورة الخارجية تحقيق الوحدة المغاربية في الإطار

(1)/ المجاهد، العدد 97، (05\06\1961).

(2)/ بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر، تر: مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص: 257-258.

(3)/ المجاهد، العدد 106(09\10\1961)، يقول المولى عز وجل: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ (45) وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ (46)» سورة الأنفال، الآيتين: 45، 46..

(4)/ المجاهد، العدد 106، (09\10\1961).

العربي والإسلامي، هذه الوحدة التي يقرها التاريخ والجغرافيا والدين والثقافة والمصير الواحد، فجاء الاستعمار فزادها تماسكا [1].

3- السلوك الإسلامي لمجاهدي جيش التحرير الوطني:

يمكننا أن نلمس الأساس الديني للثورة في سلوك رجالات الساعة الأولى إذ اتخذوا من اسمي خالد وعقبة كلمتي سر للمجاهدين في اتصالاتهم كدليل واضح بأن اتجاه هذه الثورة إسلامي وعقيدتها محمدية وقدوة مجاهديها هم خالد بن الوليد وعقبة بن نافع رضي الله عنهما أحد أشجع وأخلص المحاربين في التاريخ الإسلامي[2]، ومن أهم المظاهر أيضا التي تدل على تمسك القيادة العليا لجبهة وجيش التحرير الوطنيين بتعاليم الإسلام هي افتتاح جلساتها بـــ: "بسم الله والحمد لله" وبعدها باسم جيش التحرير الوطني كما كان المسؤولون يستدلون بالأحاديث النبوية والآيات القرآنية التي تحث على الجهاد في سبيل الله والوطن والصبر والتضحية وغيرها من معاني الإسلام السمحاء[3].

إن الفطرة السليمة للشعب الجزائري وتمسكه بتعاليم دينه الحنيف لم تتشوه بفعل القمع الوحشي والمحن والظلم المسلط عليه، بل بالعكس إن سنوات الاحتلال المجحف لم تزد الشعب إلا نقاء وطيبة وتسامحا، فالتزمت الثورة بتجنب قتل الأسرى أو إيذائهم إلى حين تسليمهم للصليب الأحمر الدولي إضافة إلى عدم المساس بعائلات عساكر العدو ومن شيوخ وأطفال ونساء أو التعرض لهم بسوء، وقد جاء في أحد مقالات جريدة المجاهد دراسة مقارنة بين أسلوب جيش التحرير الوطني الجزائري وأسلوب الفرنسيين في الحرب معنونة إياه بـــ: "القيم الأخلاقية عند جيش التحرير الوطني" مما جاء فيه: "**إن جيش التحرير الوطني في مواجهته للعدو الفرنسي لا يعتمد إلا على الشعب ولذلك نراه يعتني بالمدنيين الزائرين فلا يعرضهم لهجومات الأعداء ويعمل جهده على أن يتجنب المدنيين العزل ضربات "وحوش التهدئة" وليس هذا فقط فإن جيش التحرير اليوم قد وضع في كامل ولايات الكفاح منظمات اجتماعية وصحية، تسهر على توجيه السكان وتعتني بعلاج المرضى والجرحى... تلك خطوط عامة مما يمتاز به جيشنا من خلق فاضل وشفقة كبيرة بالمدنيين وشجاعة في**

(1)/ الصادق بخوش، الفكر السياسي لثورة التحرير الجزائرية، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص: 175.
(2)/ يوسف يعلاوي، الجانب الروحي لثورة فاتح نوفمبر، مجلة الأصالة، 22(1974)، ص: 87.
(3)/ عبد الكريم بوصفصاف، البعد الإسلامي في ثورة، مرجع سابق، ص: 14.

مقابلة العدو واحترام قوانين الحرب، ولذلك فلسنا نعدو الحقيقة عندما نؤكد أن جيش التحرير الوطني هو المشخص الوحيد للقيم الأخلاقية العليا"[1].

ولذا فقد أنشأت جبهة التحرير الوطني في مؤتمر الصومام قوانين لا يتعداها المجاهد منها: **"تحريم جميع أنواع التمثيل بالشخص أو التشويه لخلقه، كما نص أن كل من يتعدى على عرض فتاة أو امرأة يحكم عليه بالإعدام، وعلى أن تنفيذ الإعدام لا يتم إلا بعد محاكمة شرعية قانونية يمكن فيها المحاكم من الدفاع عن نفسه، كما أكد ذات المؤتمر على وجوب معاملة الأسرى معاملة إنسانية اقتداء بالسيرة النبوية في تعامل الرسول صلى الله عليه وسلم مع أسرى المشركين"**[2].

وإقرارا من جبهة التحرير الوطني بالأخلاق الفاضلة التي يجب أن يتحلى بها جنود جيش التحرير الوطني وتمسكا منها بالسلوك الإسلامي وسط المجاهدين فقد وضعت قانونا داخليا يعمل على تكريس التعاليم الإسلامية وسط المجاهدين مما جاء فيه: "**على كل مجاهد أن يتصف بالأخلاق الكريمة لأنه مسؤول عن تصرفاته وأقواله، وإذا لم يحترم هذا المبدأ فإنه يكون قد تعدى على إحدى المبادئ الإسلامية**" وعليه فالقانون حدد التصرفات السيئة والحدود المترتبة عنها مقسما إياها إلى ثلاثة أقسام:

1. أخطاء من الدرجة الأولى: التهاون، التلفظ بالكلام الفاحش، عدم الاهتمام بالنظافة، المشاجرة، التدخين، الاستهزاء بالغير.
2. أخطاء من الدرجة الثانية: النميمة، رفض تنفيذ الأوامر الفرار عن الجيش، شهادة الزور، تضييع السلاح، إفشاء الأسرار سوء التصرف مع هم أعلى رتبته.
3. أخطاء من الدرجة الثالثة وهي الأخطر وتشمل إفشاء الأسرار للعدو خلق الفتنة بين المجاهدون، الاستلام للعدو [3].

في الوقت الذي كان فيه الجزائريون يعانون أشد ألوان العذاب في مراكز ووحدات الجيش الفرنسي والتي يعترف بها الفرنسيون أنفسهم –فهم يرون بأن ممارسة التعذيب ضرورة تفرضها وتمليها ظروف الحرب–[4] كان

(1)/ المجاهد، العدد 9(1957/8/20).

(2)/ المجاهد، العدد 9(20-8-1957).

(3)/ مصطفى بوشنافي، مرجع سابق، ص: 162.

(4)/ بول أوساريس، شهادتي حول التعذيب: المصالح الخاصة 1957-1959، تر: مصطفى فرحات، دار المعرفة، الجزائر، 2008، ص: 26.

أسـراهم يقيمون بين جنود جيش التحرير بكل أمان فلم يحدث أن تعرض جنودنا لهم بسـوء أو عذبوا أو حرقوا أو مثل بهم وتورد المجاهد شهادات حية من أسرى فرنسيين عاشوا بين جنود جيش التحرير: **"إننا نحب أن نعلن عن المعاملة الطيبة التي تلقيناها من الوطنيين الجزائريين فلم نتعرض أبدا للشتم أو الإهانة ولم يستعمل ضدنا أي ضـــغط مادي أو معنوي، كنا نتناول طعامنا قبل الجميع وفي غالب الأحيان كنا نخجل من هؤلاء الذين يعاملوننا بمنتهى الطيبة والروح الإنســـانية"**[1] وفي كل هذا اســـتجابة لقوله تعالى: **"يطعمون الطعام على حبه مسكينا ويتيما وأسيرا"**[2].

ويبدو أنه كان للبعد الإنســـاني والتســـامح الديني ومثل وعدالة الثورة الجزائرية صـــدى لدى الرأي العام الفرنسـي، فقد وقف بعضـهم موقفا مشـرفا مسـاندا للشـعب الجزائري المكافح، فحدث أن انتقل عدد من الأطباء الفرنسيين إلى الجبال لعلاج الجرحى وفي بعض الأحيان يحمل الجريح في عربة إلى العيادة ليتم علاجه لمدة أسبوع أو أسـبوعين، في حين كان يقدم بعض الصـيادلة والممرضـون الأوروبيين المسـتشـفيات على سـرقة أدوات جراحية وتوجهها باتجاه وحدات جيش التحرير الوطني، كما كانوا يقومون بتقديم دروس ســـرية بغرض تكوين ممرضـــين عسـكريين لجيش التحرير الوطني[3] وغيرها من صـور التضـامن التي وصـلت حد التضـحية بحياتهم ثمنا لإخلاصـهم للقضية الجزائرية.

كما تحلى جنود جبهة التحرير الوطني بالأخلاق الإســـلامية الســـامية إذ عرف عنهم الأمانة والإخلاص والصـدق قولا وعملا إضـافة إلى التضـحية بالنفس والمال والولد في سـبيل الله والوطن، وإيثار الاسـتشـهاد في سـبيل انتصار القضية الوطنية الصبر على المكاره[4]، إذ ضرب الشعب الجزائري أروع الأمثلة في التضحيات والصبر والجلد منذ أول نوفمبر وحتى تحقيق الاسـتقلال، فلم يبخل بالنفس ولا بالنفيس عن ثورته رغم القمع الشـديد والمتواصـل ورغم الوحشية النكراء والرهيبة بقي صامدا ومصمما على بلوغ هدفه والأمثلة في هذا المجال لا تعد لا تحصى، ففي وحدات الجيش الفرنســي ذاق الجزائريون أكثر ألوان وأســاليب التهديد الوحشــي والتي رصــدت لنا جريدة المجاهد بعض صـــورها من خلال شـــهادات حية من أرض الواقع لتفضـــح المســـتعمر الغاشـــم الذي فقد كل قيم الرحمة

(1)/ المجاهد، العدد 43 (1959/6/1).

(2)/ سورة الإنسان، الآية: 8.

(3)/ فرانز فانون، سوسيولوجية ثورة، تر: ذوقان قرقوط، دار الطليعة، بيروت، 1970، ص: 168-169.

(4)/ مختار فيلالي، البعد الديني في التنظيم الاجتماعي والمقاومة إبان الثورة التحريرية، أعمال الملتقى الوطني الثاني حول البعد الروحي في ثورة التحرير المباركة 28-29 أكتوبر 2002، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، 2003، ص: 117.

والإنسانية، لعل أشهرها على الاطلاق هي قصة الشهيد البطل العربي بن مهيدي الذي تعرض لأصناف لا تحتمل من التعذيب، ورغم ذلك لم يدلِ بأي اعتراف يضـــر بإخوانه في الكفاح ولا بثورته وفي هذا يقول الجنرال بيجار: "**إن بن مهيدي يعرف كيف يقهر الألم، إنه مؤمن بالمقاومة إيمانا أعمى** " وهي شـــهادة لها وزنها وثقلها، فهو يعترف بأن هذا المقاوم الذي قتل بأمره مقاوم شـريف ومؤمن بقضـيته[1]، وهؤلاء من تصـدق فيهم الآية الكريمة: «مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَى نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا»[2].

4- العبادات وأداء الشعائر الدينية الإسلامية:

ولأن الثورة الجزائرية ركزت على الجانب الروحي تركيزا يفوق بكثير اســتنادها على الجانب المادي فقد شـددت قيادتها على ضـرورة أداء الصـلاة من قبل الجنود فكان أداؤها شـرطا على المناضـلين ففي قانون الفدائي "الصلاة واجبة" وهي مفروضة على المسؤول والمجاهد البسيط وفي كل الظروف وفي مختلف الأماكن"[3].

ويسوق لنا المجاهد محمد الصالح الصادق في شهادته مدى تأثير الصلاة على الجانب النفسي للمجاهدين إذ زرعت فيهم الطمأنينة والســكينة ونزعت عقدة الجزع ونشــرت بين المجاهدين روح الإقدام وحب الجهاد والاستشـهاد فيقول: "**وقد رأيت بنفسـي غير مرة جماعة من المجاهدين في صـفوف منتظمة لأداء الصـلاة المكتوبة وأمامهم أســلحتهم، فراعني منظرهم، وتأثرت بالغ التأثر حينما كبروا جميعا، وانطلقت حناجرهم بهذه الجملة النورانية (الله أكبر) ثم انطلقوا في رحلتهم ولم يبق على الأرض إلا أجســامهم أما أرواحهم ومشاعرهم ففي عالم آخر وراء هذا العالم المادي المحدود**"[4].

وقد كان للمســجد خلال الثورة المظفرة مكانة خاصــة في نفوس الجزائريين فهو المكان الذي يجتمع فيه المجاهدون للتخطيط لمعاركهم الحربية وفيه يجندون للقتال، فيذكر أن العقيد عميروش عندما عزم على تجنيد أهالي قرية بني معوش ببجاية جمع رجالهم في المســجد وألقى فيهم كلمته الداعية للجهاد في ســبيل الله قائلا: "**من وراء**

(1)/ المجاهد، العدد 12، (15\11\1957).

(2)/ الأحزاب، الآية: 63.

(3)/ مصطفى بوشنافي، مرجع سابق، ص: 162.

(4)/ محمد الصالح الصديق، البعد الروحي في ثورة نوفمبر التحريرية، موفم للنشر، الجزائر، 2014، ص: 87-88.

الشـــهادة واختصـــار الطريق إلى الجنة فليرفع يده بكل طواعية وتلقائية، فما بقي أحد لم يرفع يده، وهتفوا جميعا: الله أكبر كلنا نريد الجنة"[1].

وقد كان المجاهدون أيضـــا يواظبون على صـــيام شـــهر رمضـــان رغم جواز إفطاره في حالة الجهاد، وكان أول رمضـان صـامه مجاهدو جيش التحرير الوطني سنة 1955م، إذ أصـدرت خلاله جبهة التحرير الوطني تعليمة تأمر فيها بوجوب الإفطار غير أن الكثير منهم فضل الصيام اقتداءً بالصحابة في معركة بدر وفي هذا يقول مفدي زكريا:

نوفمبر غيرت مجرى الحياة وكنت نوفمبر مطلع فجر

وذكرتنا في الجزائر بدرا فقمنا نضاهي صحابة بدر [2].

وأبلغ مثال على توقير الثورة الجزائرية وحرصـها على تعظيم شـعيرة الصـوم هو ما أقدمت عليه القيادة العليا لجيش التحرير الوطني في شـهر رمضـان من سـنة 1956م بإطلاق سـراح أول أسـير فرنسـي وقع في أيدي مجاهدي جيش التحرير الوطني إكراما للشهر الفضيل وخضوعا لتعاليم الدين الإسلامي، وكان هذا الافراج من حظ الجندي "روجي فال" الذي أطلق سـراحه وحمل برسـالة مما جاء فيها: "**أيها السـادة ليكن في علمكم أننا مسـلمون وأننا نؤمن بالله الذي لا إله غيره، وبأن الإسـلام هو الذي علمنا مبادئ الرحمة والسـخاء! وامتثالا للتعاليم الإلهية فإن قيادتنا قد اتخذت قرارا بتحرير أول أسير وقع في أيدينا وذلك بمناسبة شهر رمضان المعظم**"[3].

ولأن الحج ركن من أركان الإسـلام فقد كان له مكانة خاصـة عند جبهة التحرير الوطني إذ خصـصـت له هيئات الثورة مكتب خاص خلال كل موسـم حج يقوم على تنظيم الحجاج ويقف على أدائهم للفريضـة، حتى أن الأمر لم يقتصـر على عموم الشـعب بل تعداه إلى قيادات الثورة والحكومة الجزائرية المؤقتة إذ قام العديد منهم بأداء فريضة الحج بدعوى من السلطات السعودية أو في إطار أنشطة ديبلوماسية لهم، نذكر على سبيل المثال العمرة التي أداها وفد الحكومة المؤقتة سـنة 1959م وضـم كل من فرحات عباس، أحمد توفيق المدني، فرنسـيس أحمد، كريم بلقاسم، عبد الرحمن يعلاوي وإبراهيم مزهودي[4].

---

(1)/ نفسه، ص: 104.

(2)/ نصر سلمان، صور من آثار البعد الديني في سلوك مجاهدي الثورة التحريرية، مجلة المعيار، 4(2003)، ص:28.

(3)/ محمد الصالح الصديق، مرجع سابق، ص: 149-150.

(4)/ عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (سبتمبر 1958-جانفي 1960)، دار الرشاد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص: 450.

عن أهمية فريضة الحج بالنسبة لجبهة التحرير الوطني يقول الباحث عبد المجيد فضة: "**إن الثورة حاولت الاستثمار في مواسم الحج على اعتباره مؤتمر عالمي يجمع مئات الألوف من الشعوب العربية والمسلمة ومن القارات الخمس في سبيل الحصول على دعم القضية الجزائرية إذ كان يقام مخيم عرف باسم "مخيم الجزائر" وكان يرفع عليه العلم الجزائري وتقام معارض صور للثورة الجزائرية بالإضافة إلى بعض المطبوعات والخرائط واللافتات، وقد أسهم في هذه العملية الطلبة الجزائريون بالمملكة العربية السعودية**"[1].

ثم قال بشأن المساعدات التي تلقتها الثورة الجزائرية خلال مواسم الحج: "**وقد اتصل ممثل مكتب الثورة بجدة بالعلماء المشرفين على الحرم النبوي من أجل دعوة المسلمين من خلال مواعظ لدعم إخوانهم الجزائريين من باب نصرة المسلم لأخيه المسلم، وكما تمكن المشرفون على الحملة من توزيع صكوك الاكتتاب لجمع التبرعات لصالح الثورة والتي قدرت قيمتها الإجمالية ب 22967 ريالا...كما كانت لجبهة التحرير وفودها الخاصة كل موسم حج وهي الوفود التي كانت تحظى برعاية خاصة**"[2].

وعليه ومن خلال ما سبق يمكن القول بأن: الوعي الوطني الجزائري أساسه وجوهره هو الايمان الراسخ بالعقيدة الإسلامية، فالإسلام هو من جعل الشعب الجزائري يثور في وجه الاحتلال الفرنسي ذلك أن الوطنية ومقاومة المستعمر نابعة من الدين الإسلامي الذي يدعو لإعلان الجهاد للدفاع عن الأمة واسترجاع الأرض، ولأن الثورة الجزائرية لم تكن مبتورة عن التاريخ الطويل والمسيرة الحافلة والشاقة معا للشعب الجزائري بل هي حلقة من حلقات جهاده المقدس ضد المستعمر الفرنسي، فقد استندت جبهة التحرير الوطني في سبيل إنجاحها على الرصيد العقائدي والأخلاقي للأمة الجزائرية لتوحيد الجزائريين وتجميع صفوفهم وتنظيمهم وتعبئتهم أيضا بغية الوصول إلى هدف واحد وهو الاستقلال الكامل غير منقوص، وإن كان البعض يعيبون على القيادة الثورية لجبهة التحرير الوطني عدم قدرتها على تحقيق التناغم بين مواثيقها بخصوص الإسلام الذي لم تحافظ على مكانته التي أولاها له بيان أول نوفمبر عند اندلاع الثورة، إذ تخلى عنه المشروع الثوري كإطار للدولة الجزائرية المزمع بعثها وعوض بالمنهج الاشتراكي الغريب عن واقع المجتمع الجزائري في ميثاق طرابلس 1962م، مما جعل موقفها يسير على وتيرة غير متناسقة بين التنظير والممارسة.

(1)/ عبد المجيد فضة، القيم الروحية والإنسانية في الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، أطروحة دكتوراه نوقشت بجامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة، 2017-2018، ص: 145.

(2)/ نفسه، ص: 145.

الفصل الثالث: الفكر والممارسات الاشتراكية في الثورة التحريرية الجزائرية.

- ❖ المبحث الأول: الفكر الاشتراكي من خلال مواثيق وأدبيات وبعض ممارسات الثورة الجزائرية.
- ❖ المبحث الثاني: علاقة الثورة الجزائرية بالعالم الاشتراكي.
- ❖ المبحث الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين الاشتراكية والإسلام على مستوى التنظير والممارسة في مشروع الثورة الجزائرية.

يعتبر هذا الفصل محاولة لتتبع الفكر الاشتراكي في مواثيق وأدبيات الثورة الجزائرية وكيفية تعزيز هذا الخيار لدى قادة الثورة الجزائرية، الذين كانوا ينادون في بيان أول نوفمبر 1954م بأن هدفهم من تفجير الثورة هو قيام دولة جزائرية في إطار المبادئ الإسلامية على مستوى التنظير الثوري من جهة، وما تجسد من قيم هذا الفكر على أرض الواقع قبل الاستقلال من جهة ثانية، والضجّة التي دارت حول تبنّي الخيار الاشتراكي والعيش في كنف دولة تسير وفق مبادئ اشتراكية غربية كما نص على ذلك برنامج طرابلس سنة 1962م، وما أقره من توجهات اقتصادية وثقافية وسياسية لا وفق مبادئ الدين الإسلامي التي تضمّنها البيان، والجدل الواسع لهذه القضية التي شغلت النخبة والفكر السياسي الجزائري وقتها، وقسمت صفوف وحدتها بعد الاستقلال مباشرة.

ولهذا الغرض تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية، يتناول المبحث الأول الفكر الاشتراكي من خلال أدبيات الثورة الجزائرية وتطور الفكر الثوري إلى غاية إقرار برنامج طرابلس 1962م بأن الدولة ستسير وفق منهج اشتراكي، والوقوف عند هذا البرنامج بالعرض والتحليل المعمّق ومعرفة الاشتراكية التي يريدها في كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (سياسة الحزب الواحد، علاقة الحزب بالدولة، دور الحزب في تشييد الاشتراكية الجزائرية وغيرها، فيما يعالج المبحث الثاني علاقة الثورة الجزائرية بالعالم الاشتراكي والدعم غير المسبوق الذي تلقته الثورة منه، ومعرفة أسباب توجه جبهة التحرير الوطني نحو التركيز على استقطاب رواد الفكر الاشتراكي في العالم سواء في فرنسا أو خارجها، ويهتم المبحث الثالث والأخير بأوجه التشابه والاختلاف بين الاشتراكية كمنهج فكري وضعي والإسلام كدين للشعب الجزائري في مشروع الثورة الجزائرية، والخلاف والاختلاف الذي دار حول هذه المسألة واستعراض الصراع الخفي الذي برز بين العناصر الذين يدينون بأيديولوجيات مختلفة ممن يتطلعون لأن تبنى الجزائر في إطار مبادئ إسلامية وبين حاملي الفكر الاشتراكي وقتها وأثر هذا الصراع على الواقع الجزائري.

المبحث الأول: الفكر الاشتراكي من خلال مواثيق وأدبيات الثورة الجزائرية.

1- على مستوى التنظير الثوري:

1-1- الإرهاصات الأولى للاشتراكية في أدبيات الثورة الجزائرية.

لقد كان تأثير الأيديولوجية الاشتراكية على الحركة الوطنية في الجزائر مرتبطا بنشاطات الحزب الشيوعي الفرنسي الذي لم يتوان في استقطاب عناصر جزائرية وتجنيدها في صفوفه، وانطلاقا من احتكاك هذه العناصر بالتيارات اليسارية الموجودة في فرنسا نشأ حزب نجم شمال إفريقيا الذي قاده كل من حاج علي عبد القادر ومصالي الحاج، وقد اختلفت مشاربه وروافده الأيديولوجية بين قيم العروبة والإسلام والفكر الاشتراكي الماركسي ليستقر برنامجه اليساري في الارتكاز على: "**القيم الإسلامية والاجتماعية التي تتحدد في الشخصية الجزائرية**"[1]، وهو المنحى الذي حافظت عليه جبهة التحرير الوطني في مختلف أدبياتها إذ كان هدف بيان أول نوفمبر 1954: "**إقامة الدولة الجزائرية الديموقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية**"، ليرفض بعدها ميثاق الصومام الأفكار اليسارية التي يتبناها الحزب الشيوعي الجزائري الخاضع للحزب الشيوعي الفرنسي والقائلة بأن خروج الجزائريين من بوتقة الاستعمار الفرنسي لا يكون إلا بنجاح الثورة البروليتارية في فرنسا فجاء فيه ما نصه: "**والأصل في انعدام هذا الانسجام في السياسة المضطربة الناشئة منه هو البلبلة والاعتقاد أن التحرير الوطني الجزائري مستحيل الوقوع قبل انتصار ثورة طبقة العمال في فرنسا. وهذه الأيديولوجية التي تنكر الحقيقة هي من آثار نظريات الخلية الفرنسية الأممية العمالية (SFIO) التي تدعو إلى سياسة الإدماج السلبي والانتهازي**"[2].

وقد كانت التصريحات الرسمية لقادة الثورة وأفكارهم تدور في مجملها حول الإصلاح الزراعي، ضرورة تخليص الاقتصاد الجزائري من الهيمنة الاستعمارية، وانتهاج سياسة اجتماعية تستفيد منها الجماهير لرفع المستوى المعيشي وتحسينه[3]، بالإضافة إلى استرجاع الأراضي الفلاحية ومثال ذلك تصريح العربي بن مهيدي في جريدة المجاهد بما يلي: "**الشعب الجزائري يحمل السلاح مرة أخرى لطرد المحتل الاستعماري وليتخذ لنفسه حكومة على شكل جمهورية ديمقراطية واجتماعية ويقيم نظاما يحتوي بوجه خاص على إصلاحات فلاحية عميقة ويضمن**

(1)/ عبد السلام فيلالي، الجزائر الدولة والمجتمع، الوسام العربي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص: 418.

(2)/ النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني، مصدر سابق، ص: 22.

(3)/ Colonel Lotfi ,Approche du développement économique future de l'Algérie par le Colonel Lotfi, Impession Anep-Rouiba, 2019, P167.

السلام في المغرب العربي"[1]، وبهذا فقد حدد بن مهيدي الجمهورية التي يحارب من أجلها الجزائريون بأنها ديموقراطية واجتماعية وليست ديموقراطية اجتماعية، والتي فيها من الدلالة ما يستوقفنا إذ يميز الأستاذ قاسمي يوسف بين التعبيرين إذ يقول بأن "**الفرق واضح بين "الديموقراطية الاجتماعية" و"الديموقراطية والاجتماعية" ففي الأول تحديد لنوع الديموقراطية ذات الصبغة والنمط الاشتراكي اليساري بينما في الثانية إطلاق للمعنى لترك مساحة للاجتهاد في نوع الديموقراطية التي تتطلبها الضرورة والمرحلة والظروف"**[2]، مما جعل قضية الاشتراكية في الجزائر تأخذ طابع الغموض والضبابية في تلك الفترة.

وقد حافظت جبهة التحرير الوطني على هذا المنحى إلى حين صعود مجموعة ملتفة حول شخص هواري بومدين–رئيس هيئة الأركان العامة–والمعروف بتأثره بأفكار فرانز فانون الذي قال عنه بن بلة: "**لم يكن فانون رفيقا في المعركة فحسب، بل كان مرشدا وموجها، لأنه ترك لنا من إنتاجه الفكري والسياسي ما هو ضمانة للثورة الجزائرية**"، وقد كان فانون ينطلق في تحليله لسيرورة الصراع من مقاربات بعيدة عن التحليل الماركسي أين تكون طبقة الفلاحين هي المكون الرئيسي للثورة، في حين أبدى ماركس عدم ثقته بالفلاحين وبوعيهم الثوري فيرى بأنهم طبقة رجعية لا قدرة لها بالمضيّ في طريق الإصلاح الاجتماعي والثورة، في حين تؤكد الحقائق بأن طبقة الفلاحين كانوا أكثر فئة اجتماعية رافضة للاستعمار ومقاومة له، فمعظم عمليات المقاومة للوجود الفرنسي في الجزائر كانت في المناطق الريفية[3].

فالحقيقة التي لا يقوى أحد على نكرانها هي أن الفلاحين هم من تحملوا أعباء الثورة، وقد ورد في جريدة المجاهد ما نصه: "**إن الجزائر المكافحة هي أولا وقبل كل شيء جماهير الفلاحين التي اندفعت بكل قواها في الكفاح التحرري ولعبت الدور الحاسم، إن الفلاحين الجزائريين قد جعلوا منذ اليوم الأول أنفسهم وأموالهم في خدمة الثورة وقدموا لجيش التحرير الوطني إمكانياتهم البشرية والمادية وهم يعتبرون المحرك الرئيسي للكفاح الثوري المسلح، وكانوا لهذا السبب يعانون أقصى وأشد الضربات ولم يستطع التقتيل والسلب والإبعاد أن ينال من الروح الوطنية للفلاحين الجزائريين الذين يواصلون كفاحهم حيثما وجدوا وحتى في داخل معسكرات التجمع**"[4]، مما جعل فرانز فانون يصنفهم على أنهم الطبقة الثورية الوحيدة في البلاد، غير أن هؤلاء الفلاحين لم تكن لهم أية خلفية أيديولوجية أو أفكار اشتراكية فدافعهم الوحيد من الخروج

(1)/ المجاهد العدد 2 (1956/7/1) ص: 27.

(2)/ قاسمي يوسف، مرجع سابق، ص: 128.

(3)/ فرانز فانون، معذبو الأرض، تر: رامي الدروبي وجمال الأتاسي، ط2، مدارات للأبحاث والنشر، القاهرة، 2013، ص: 260-261.

(4)/ المجاهد، الاستعداد للمستقبل، العدد 106 (1961/10/9).

ضد الاستعمار الفرنسي هو الظروف الاجتماعية والاقتصادية القاسية ورغبتهم في امتلاك أراضي والعمل فيها وإنشاء مزارع وبيوت عليها، وليس جعل الجزائر أرضا اشتراكية، فإن كفاحهم كان لاسترجاع حقوقهم في الأراضي المهدورة التي استولى عليها المستوطنون الأوربيون وجعلوا منهم مجرد خماسين بعدما كانوا هم ملاك الأرض، فالذي يهم الفلاح الجزائري آنذاك هو ضمان لقمة عيش له ولأولاده واسترداد أرضه من المستعمر، أما الأفكار والأيديولوجية الاشتراكية فكانت فوق مستوى قدراته الفكرية وعليه فمن الخطأ إضفاء الأيديولوجية الاشتراكية أو حتى الرأسمالية على طبقة الفلاحين[1].

وبغض النظر عما إذا كانت أهداف الفلاح الجزائري اشتراكية أو غيرها فقد تقرر أن تكون الثورة الجزائرية ديموقراطية واجتماعية بحيث تكون طبقة الفلاحين هي القوة المحركة للثورة في أرضية طرابلس المنعقد في الفترة الممتدة من 16 ديسمبر 1959 إلى غاية 18 جانفي 1960م وجرى النص على أن "**هدف جبهة التحرير الوطني هو بناء جمهورية جزائرية واجتماعية لا تتناقض مع المبادئ الاسلامية**"[2].

هذا وقد شرع هواري بومدين المتبني للخط الاشتراكي كمنهج تسير عليه الدولة الجزائرية في البحث عن تحالفات مع القادة الخمسة المحبوسين في سجن ألنوى (Aulnoy)، فوقع اختياره على بن بلة الذي تعزز المشروع القومي الاشتراكي النّاصري لديه والمعتمد على مجهودات الفلاحين المصريين للنهوض بالاقتصاد المصري، ليصبح الخيار الاشتراكي هو الخيار الأمثل بالنسبة للجزائر المستقلة للقضاء على مخلّفات الإمبريالية الفرنسية[3]، إذ تفيد الإحصائيات بأن المستوطنين عام 1954م سيطروا على معظم وسائل الإنتاج في البلاد إلى جانب استيلائهم على ثلاث ملايين هكتار من أجود الأراضي الزراعية، وسيطروا سيطرة كاملة على 90% من النشاط الصناعي والتجاري والمالي ليكونوا بذلك الطبقة البرجوازية في الجزائر آنذاك إذ كان نظامهم الرأسمالي يعد امتدادا للرأسمالية في فرنسا[4].

إن الدارس لأعداد جريدة المجاهد الصادرة من بداية سنة 1961م، يجد عدة مقالات سعت من خلالها جبهة التحرير الوطني للوقوف على المحددات الفكرية والاجتماعية للثورة الجزائرية وتحديد الملامح الكبرى للدولة التي يريدها الجزائريون، والتي تعد الديمقراطية ركيزتها الكبرى فجاء في أحد أعداها مقال معنون بـ: "الاستعداد

(1)/ ميلود صفاري، "الصراع بين الدين والأيديولوجية في الجزائر غداة الاستقلال"، مجلة العلوم الإنسانية، 1(1990)، ص: 76-77.

(2)/.القوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني التي صدرها المجلس الوطني للثورة الجزائرية في جانفي 1960، نقلا عن عبد الله مقلاتي مواثيق الثورة الجزائرية مصدر سابق، ص:426.

(3)/ عبد السلام فيلالي، مرجع سابق، ص: 442-443.

(4)/ عبد العالي دبلة، الدولة الجزائرية الحديثة: الاقتصاد والمجتمع والسياسة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، د ت ن، ص: 11.

للمستقبل" ما نصه: **إن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية والاجتماعية قد بدأت تتحقق في قلب وفكر وعمل كل جزائري فالشعب الجزائري قد حدّد في كفاحه للقضاء على النظام الاستعماري هدفا يتمثل في إقامة ديمقراطية حقيقية يكون فيها الشعب سيد مصيره يسير شؤونه الخاصة**"[1].

ثم توضح المجاهد منطلقات هذه: "**الدولة الديمقراطية والاجتماعية**" ومبادئها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بكونها تقوم على العدالة الاجتماعية التي يتشوق لها الجزائريون الذين عانوا الأمرين من الاستغلال الاستعماري: "**إن الشعب الجزائري متعطش للعدالة الاجتماعية ولهذا فإن الثروات الوطنية يجب أن تستغل لصالح الشعب أولا وقبل كل شيء، إن استغلال ثروات الوطن في إطار وطني حقيقي سيشكل عملية تطور إنساني تضمن التشغيل الكامل والمساواة في العمل**"[2]، وعليه فالقاعدة الثانية التي تلحّ عليها المجاهد هي التأميم الذي يضمن تحكم الدولة في الثورات الوطنية ومناهضة النظام الرأسمالي المتوحش، إضافة إلى نشر التعليم ورفع المستوى المعيشي للمواطن، والقضاء على الهياكل الإقطاعية، ضمان حرية التفكير والعقيدة والتعبير وغيرها[3].

إن قراءة المجاهد ضمن هذا المنظور وفي إطار هذه المنطلقات يجعلنا نقف على الصبغة الاشتراكية التي بدأت تتلون بها الكتابة الثورية، وهو ما سنتأكد منه بما لا يدع مجالا للشك لاحقا، وذلك من خلال الخطوات التي سطرتها المجاهد لبناء اقتصاد وطني قوي، لعل أهم هذه الخطوات تتمثل –حسبها– في تطبيق الإصلاح الزراعي الذي سيقضي على الطبقة الإقطاعية وذلك عبر العناية بالقطاع الفلاحي القائم على تحديد الملكية الخاصة للأراضي، وبهذا فقد عبرت الجبهة عبر لسان حالها المجاهد عن توجها الاشتراكي فجاء فيها بأن: "**تطوير الإنتاج الفلاحي بهذه الكيفية لا يمكن أن يتحقق إلا بواسطة إصلاح زراعي حقيقي، يقضي على روح الإقطاع والإنتاج ذي الطابع الاحتكاري، ويضع الحدود التي يجب أن تقف عندها الملكية الفردية ويهيئ التنظيم الجماعي للاستثمار الفلاحي.. لأن التنظيم الجماعي وحده الذي يستطيع أن يحسن ويضاعف إنتاج الأرض باستعمال وسائل وأساليب الزراعة الحديثة**"[4].

وعليه فالمجاهد وضعت الأسس الاشتراكية التي تحول دون انبعاث الإقطاع من جديد في الجزائر وتهدد الإصلاح الزراعي والمتمثلة أساسا في:

---

(1)/ المجاهد، الاستعداد للمستقبل، العدد 106(1961/10/9).

(2)/ نفسه.

(3)/ نفسه.

(4)/ المجاهد، كيف نبني مستقبلنا الاقتصادي، العدد 112(1962/1/8).

1-وضع حد أقصى للملكية مع مراعاة أمرين:

أ-يجب أن يتكيف هذا الحد مع الظروف المحلية والمناطق الزراعية.

ب-تطبيق مبدأ: الأرض لمن يخدمها.

2-تنظيم الأجهزة المتفرعة عن الزراعة تنظيما جماعيا تشاركيا: كاستجلاب الآلات العصرية والقروض الزراعية وغيرها [1].

وبهذا فقد صار واضحا بأن جبهة التحرير الوطني منذ سنة 1961م قد بدأت في تبني الخط الاشتراكي كمنهاج تسير عليه الدولة الجزائرية المستقلة وذلك استنادا إلى الخطة التي سطرتها في بناء اقتصاد الجزائر المستقلة والمرتكزة إجمالا على المبادئ الاشتراكية اقتصاديا والقائمة على: التأميم والتخطيط، الحد من الملكية الفردية، وتكريس العمل والملكية الجماعية، ومن ثم فإن الاشتراكية هي الخيار الأمثل للجزائر المستقلة وذلك بشرط ألا تكون مجرد مخطط أو نظام جاف لا يراعي الظروف الموضوعية المحيطة به، فنصت المجاهد على ما يلي: "**أصبح بديهيا لدى كل إنسان أن الطريق الوحيد لتقدم الشعوب المتخلفة تقدما سريعا شاملا هو طريق الاشتراكية النابعة من صميم المجتمع والمتلائمة مع أوضاعه الخاصة وشخصيته المتميزة. ومن شدة تعلق شعوب العالم الثالث بالنظم والقيم الاشتراكية كثرت الدعوات الزائفة والشعارات الجوفاء حول الاشتراكية حتى كاد مضمونها الحقيقي يغرق في خضم التيارات المتناقضة التي نسبت نفسها لهذا المبدأ السامي النبيل ولهذا فقد أصبحت القاعدة السليمة للتمييز بين الاشتراكية الحقيقية والزائفة هي مبدأ تطبيق هذه الاشتراكية في الواقع العملي**"[2].

على كل حال فإن جبهة التحرير الوطني وعبر جريدة المجاهد قد أقرت على الأقل بعجز الأساليب الرأسمالية، وعدم قدرتها على ضمان التطور السريع للدولة الجزائرية خاصة في الميدان الفلاحي، ذلك أن الإصلاح الزراعي الذي يطبق في نطاق الملكية والتسيير الفردي يعرقل من مستوى الإنتاج، لأنه يضعف الحماس التي تكرسه الروح الجماعية في العمل والوسائل والأهداف –حسبها دائما- مما يمنع قيام الزراعة الواسعة المعتمدة على الأساليب العصرية في الإنتاج، إضافة إلى وقوفه عائقا أمام اللجوء للقروض الزراعية واستعمالها على الوجه الصحيح[3]، ولهذا

(1)/ المجاهد، كيف نبني مستقبلنا الاقتصادي، العدد 113(22 /1/ 1962).

(2)/ المجاهد، ثورة العربية المتحدة تدخل في مرحلة البناء الاشتراكي، العدد 101(1961/7/31).

(3)/ المجاهد، دراسة عن الإصلاح الزراعي في الجزائر2، العدد 120(1962/4/30).

فإن النظام الاشتراكي القائم على إعادة الاعتبار للجزائريين سيصبح النظام الأجدر للجزائر المستقلة نظرا للموروث الاستعماري القائم على استغلال الرأسمالية الفرنسية للفلاح والجزائريين ككل.

ولهذا فإن تبني الدولة الجزائرية للنهج الاشتراكي كغيرها من دول العالم الثالث كان يرمي للتخلص من التبعية والهيمنة الفرنسية التي تراكمت واستمرت طوال الفترة الاستعمارية الطويلة، وكفاح آخر ضد البرجوازية الرأسمالية الأجنبية منها والوطنية، وذلك لا يكون سوى بالقيام بعملية تنموية تغيّر الواقع الاجتماعي والاقتصادي تغييرا جذريا، وتحقق الرخاء والعدالة الاجتماعية لمجموع الشعب الذي كافح وتألم وعانى الويلات لاستعادة أرضهم واستقلال بلادهم، فالاشتراكية الجزائرية إذن نتيجة حتمية للثورة الجزائرية نفسها، إذ كانت تمثل لهم حريتهم وكرامتهم المسلوبة، وهو ما أدى بالمنظرين الجزائريين إلى ربط التحرّر الوطني بالتحرّر الاجتماعي، فلا جدوى للأول بدون الثاني، فما معنى أن تحرّر ست ملايين شخص من صغار الفلاحين والخمّاسة والعمال الزراعيين من سطوة الاستغلال الفرنسي ليتم وضعهم تحت سطوة استغلال بني جلدتهم، فتحقيق الاستقلال وحده لا يكفي بل يجب أن تعاد الأرض لأصحابها الفلاحين وتسلم وسائل الإنتاج للعمال بما يضمن توزيعا عادلا للثروات على عموم الشعب وهو ما يعطي للاستقلال السياسي بعده الاجتماعي ويقضي بصفة نهائية على استغلال الجزائريين[1]، وهو هدف الاشتراكية الجزائرية التي تم توضيحها في الميثاق الوطني بعدها إذ جاء فيه بأن الاشتراكية في الجزائر ترمي لتحقيق أهداف ثلاثة هي:

1-دعم الاستقلال الوطني.

2-إقامة مجتمع متحرر من استغلال الإنسان لأخيه الإنسان.

3-ترقية الإنسان وتوفير أسباب تفتح شخصيته وازدهارها [2].

إنها بتعبير آخر ثورة شاملة وكاملة تمس جميع القطاعات من صناعة وتجارة وزراعة، وتقوم على مبدأ محوره الانسان إذ تعتبره الأثمن قيمةً.

1-2-مؤتمر طرابلس والخيار الاشتراكي:

لقد جاء برنامج طرابلس 1962م مجسّدا للخيار الاشتراكي كإطار لبناء الدولة الجزائرية المستقلة، وعليه فقد تم ذكر لفظ الاشتراكية لأول مرة في نص رسمي في ميثاق طرابلس، الذي سبق وذكرنا بأنه قد تم تبني قراراته بالإجماع خلال جلسات المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد في جوان 1962م، ويفسر الأستاذ عبد الله شريط

(1)/ مختار عريب، مفهوم الدولة الاشتراكية الجزائرية، مجلة الحوار الفكري، 8(2006)، ص: 128.

(2)/ الميثاق الوطني لسنة 1976، المعهد التربوي الوطني، الجزائر، 1976، ص: 27.

سبب عدم ذكر كلمة الاشتراكية صراحة في أدبيات الثورة قبل طرابلس قائلا: "**لعل من أسباب هذا التحفّظ هو عدم تمكين الدعاية الفرنسية من أن تلصق بالحركة التحريرية تهمة الشيوعية، فتجند قوات الحلف الأطلسي ضدها بصورة أعنف وأشد مما فعلت في مساعدتها العسكرية لفرنسا، كما كان من شأن هذه التهمة أن تجعل بعض الأنظمة العربية تنظر نظرة غير صحيحة للثورة الجزائرية**"[1] وهو ما يعني تحاشي جبهة التحرير الوطني الولوج في أي معارك فكرية من شأنها أن تؤثر على كم الدعم الدبلوماسي والمادي للثورة الجزائرية، ومحاولتها استقطاب أكبر عدد ممكن من الأنصار وتجنيدهم في خدمة الثورة حتى انتصارها، ويزيد شريّط على هذه الأسباب المتعلقة بالسياسة الخارجية للثورة سبب آخر داخلي يتمثل في: "**عدم مصادمة أي قوة من قوى الشعب المجند في المعركة والحرص على عدم فتح الباب لتأويلات وشروح قد تلعب دور أساسيا في معركة التحرير**"[2] إذ أن الوضع الذي فرضته الحرب جعل جبهة التحرير الوطني حريصة على عدم فتح أي باب للتأويلات والمناقشات الجانبية التي قد تؤثر على قوة الثورة والفاعلين فيها وذلك حفاظا على وحدة الصف للوصول للهدف المشترك وهو تحقيق الاستقلال الكامل للبلاد.

وفي السياق نفسه يفسر الأستاذ عبد السلام فيلالي غياب مفردة الاشتراكية في أدبيات جبهة التحرير الوطني الرسمية وفي جريدة المجاهد الناطقة باللغتين العربية والفرنسية [3] تفسيرا مغايرا للتفسير الأول إذ عبر عنه: "**بالتطور النوعي لأيديولوجية جبهة التحرير الوطني**" المنطلقة من الزخم النضالي للحركة الوطنية المتمسك بقيم العروبة والإسلام في جناحها الثوري، ثم ما أكتسبه من نضال رجالاتها واحتكاكهم باليسار الفرنسي فكانت النتيجة رغبة هؤلاء بالانعتاق والتخلص من الاستغلال، وحصر أسباب تبنيها في ثلاث نقاط مهمة هي:

1-ارتباط الكفاح ضد الاستعمار بالنضال ضد الإمبريالية، وبهذا أصبحت الثورة في مواجهة ثنائية مع الاستعمار وأدواته.

---

(1)/ عبد الله شريط، مع الفكر السياسي الحديث والمجهود الأيديولوجي في الجزائر، الأعمال الكاملة، منشورات العمل، الجزائر، 2009، مج3، ص: 357-358.

(2)/ نفسه، مج3، ص359.

(3)/ يقول الأستاذ فيلالي عبد السلام بأن جريدة المجاهد لم تستخدم قط لفظ الاشتراكية وهو الأمر الذي نفنده إذ وقفنا سابقا عند عدة أعداد صدرت ابتداءً من سنة 1961م استخدمت فيها المجاهد هذا اللفظ، وأقرت بأن التسيير الاشتراكي هو السبيل الأنجع للنهوض بالاقتصاد الجزائري خاصة في الجانب الفلاحي، وشددت على تحديد الملكية والقيام بعمليات التأميم ووضع الدولة يدها على ثروات البلاد وانتهاج أسلوب التخطيط وغيرها من المبادئ الاشتراكية... وإن لم تعلن صراحة بأن الجمهورية الجزائرية ستسير وفق مبادئ اشتراكية لكن نصوصها أوحت بهذا. ينظر: الأعداد 112-113-114-115-120.

2-أن حركات التحرر حركات وطنية أسست لقيم بديلة من حيث الدين والتاريخ واللغة رافضة بذلك للهيمنة الأجنبية.

3-تكريس السيادة الوطنية وإعطاء الاستقلال بعده الحقيقي وذلك بالتخلص من البرجوازية الوطنية التي أوجدتها الإمبريالية في الدول المستعمرة [1].

وبهذا فالاشتراكية في الجزائر نجد مبرراتها في النظام الاستعماري ذاته فهي موضوعة في إطارها العالمي الذي تأثرت به. ولعله من الأسباب التي كانت تقف وراء هذا الاختيار الأيديولوجي بغض النظر عما سبق ذكره من عوامل داخلية وخارجية، نذكر أيضا المحفزات التي تلقاها الجزائريون من الكتلة الاشتراكية وبالأخص الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ودعمه اللامشروط للثورة الجزائرية، وكذا الصين الشعبية ويوغوسلافيا، إضافة إلى تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج وندرة اليد العاملة المؤهلة، ونقص الادخار مع تخريب البنى التحتية بفعل الحرب وإتلاف الأراضي بفعل سياسة الأرض المحروقة مما استدعى أن ينحاز ميثاق طرابلس لاعتماد النظام الاشتراكي كمنهج للاقتصاد الجزائري[2]، وهذا ما جعل أحمد طالب الابراهيمي يقول: "**ولهذا فقد كان من الطبيعي أن تسلك بلادنا طريق الاشتراكية في سياسة التنمية، لأن هذا الطريق هو الذي يضمن من الناحية التخطيطية الاستقلال الكامل، وهو الذي يضمن من الناحية العقائدية الترفيه والمساواة للجميع وبذلك تسود الروح الديموقراطية التي تشبع بها شعبنا، تلك الروح التي استوحى منها المسؤولون سياسة اللامركزية لصالح المجموعات المحلية وسياسة المشاركة في تسيير المؤسسات التابعة للقطاع الزراعي أو الصناعي، وسياسة إعادة توزيع المداخيل على العمال والفلاحين**"[3].

إن المصادقة على ميثاق طرابلس المسمى بـ: "**مشروع برنامج لتحقيق الثورة الديمقراطية الشعبية**" في جوان 1962م كان ليُنهي حلم الاتجاه الليبرالي لبعض القادة الثوريين، فالمستعمر الذي كان رأسماليا نزع الأراضي من أصحابها ورحّل الجزائريين وطردهم إلى مناطق قاحلة ونهب الثورات الطبيعية للبلاد وقد نتج عن سياسته الليبرالية حسب الميثاق:

1-الاستيطان المكثف الذي كان وسيلة للإمبريالية ولاستغلال الشعب.

(1)/ عبد السلام فيلالي، مرجع سابق، ص: 486.

(2)/ سي محمد كمال، قضايا في الاقتصاد الجزائري خلال نصف قرن، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان،2017، ص: 22-24.

(3)/ أحمد طالب الابراهيمي، من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية 1962-1972، تر: حنفي بن عيسى، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د ت، ص: 292-293.

2-إقامة هياكل اقتصادية للإمبريالية الفرنسية في الجزائر.

3-الحكم على المجتمع الجزائري بالتخلف والعودة به إلى الإقطاعية.

وعليه فالدولة المستقلة حديثا لا يمكن أن تكون إلا دولة اشتراكية فقد وضع الميثاق الخطوط الاقتصادية العريضة والآفاق العامة لإعادة بناء الجزائر وفق الرؤية والتصور الاشتراكي، ففي تحليله للبنية الاجتماعية لحركة التحرير الوطني ميز الميثاق بين أربع طبقات:

1-**الفلاحين الفقراء**: والذين كانوا ضحية الإمبريالية واستغلال المعمرين مما جعلهم عبارة عن خماسين لدى المستعمر.

2-**البروليتاريا**: وغالبا ما كانوا فلاحين طردوا من أراضيهم فاضطروا للبحث عن عمل في المدن أو الهجرة لفرنسا.

3-**البرجوازية الصغيرة**: وهم أصحاب الصناعات التقليدية والمستخدمين الصغار والموظفين وغيرهم من أصحاب المهن الحرة.

4-**البرجوازية**: تتألف من كبار الملاك العقاريين وأعيان الاستعمار والقليل من رجال الصناعة [1].

وتخلص الوثيقة إلى التأكيد بأن الفلاحين والعمال -على وجه العموم-هم من شكلوا "**القاعدة العاملة للثورة وأعطوها الطابع الشعبي أساسا**"، وبسببهم حققت الثورة مبدأ هاما من مبادئها السامية وهو تجميع كل الطاقات السليمة للمجتمع الجزائري إذ أن التحاقهم الجماعي بالثورة حفز باقي فئات المجتمع الجزائري الأخرى[2]، وبهذا تكون أفكار فرانز فانون قد ظهرت بصورة جلية في صياغة البرنامج ذلك أن الأخير حسب الأستاذ خالد عبد الوهاب: "**قد سرت أفكاره اليسارية في عقول بعض من سموا آنذاك –بالخبراء– سريان النار في الهشيم، بسبب –الفراغ الأيديولوجي– الذي نبّه إليه برنامج طرابلس نفسه، وها هو –فانون– قد وجد الفرصة المواتية لملأ هذا الفراغ**"[3].

ولأن ميثاق طرابلس قد حدد ظروف البلاد الاقتصادية ووضعيتها الاجتماعية والثقافية، ووصفها بغير المتوازنة والمختلة ولكي يكون تطور الجزائر بشكل سريع ومتناسق ومرضي للجميع في نطاق الجماعة يجب أن يكون حتما في الإطار الاشتراكي، لذا فقد حدد برنامج طرابلس "المهام الأساسية للثورة الديمقراطية الشعبية" مركزا على منطلقين أساسين للعمل هما:

(1)/ النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني، مصدر سابق، ص: 74-75.

(2)/ نفسه، ص: 75.

(3)/ خالد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص: 139.

1-الانطلاق من الواقع الجزائري من خلال معطياته الموضوعية ومطامح الشعب.

2-التعبير عن هذا الواقع مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات التقدم وما توصل إليه العلم وتجارب حركات التحرر المحاربة للإمبريالية في العالم [1].

مع التنويه على ضرورة تفادي الاستلهام من الصيغ الجاهزة دون الرجوع إلى واقع الجزائر الملموس، وهو ما يعد حسبنا تناقضا صارخا في نص الميثاق الذي استعان بالنهج الاشتراكي الغريب عن المجتمع الجزائري المسلم، وعوض الإطار الإسلامي الذي نص عليه بيان أول نوفمبر بالإطار الاشتراكي مستلهما بذلك فكره من تجارب أجنبية عبرت عن أفكار ومبادئ بعيدة عن قيم الشعب الجزائري.

وعليه فقد نص البرنامج على ما يلي: "**إن الكفاح المسلح يجب أن يترك المكان للمعركة العقائدية وأن الثورة الديمقراطية الشعبية يجب أن تخلف الكفاح من أجل الاستقلال الوطني، إن الثورة الديمقراطية الشعبية تشييد واع للبلاد في إطار مبادئ اشتراكية وسلطة في أيدي الشعب**"[2]، ما يفهم من هذه العبارة هو التبني الكامل للأطروحات الاشتراكية التي تم استقاؤها من فكر فرانز فانون، وجعلها كقاعدة أيديولوجية للجزائر المستقلة عبر انتهاج "الديمقراطية الشعبية" والتي تهدف لتحقيق التنمية السريعة للجزائر في "إطار تعاوني" ذلك أن مصير الفرد مرتبط بمصير الجماعة.

ولأن مثل الاشتراكية لا يمكن أن تتحقق أو يقوم بنيانها إلا إذا ارتبطت بالديمقراطية التي تمكن الشعب من التعبير عن إرادته بالقول والفعل في حرية تامة غير مقيدة غير متأثرة بالرهبة ولا بالخوف، فإن ميثاق طرابلس قد أعطى للثورة بعدا ديمقراطيا يتجلى في: "**تقوية الوطن واستعادة قيمه وتحقيق سيادته الكاملة**" عبر إلغاء الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للإقطاع وتعويضها بمؤسسات جديدة تهدف إلى خدمة الجماعة وإعادة الحريات الكاملة للإنسان [3]، فتحرّر الإنسان بهذا المعنى هو ما يعطي للاشتراكية معناها.

ولأن النظرية الاشتراكية تقول بأن عملية الإنتاج لا تقتصر على عمل الانسان في الطبيعة فقط بل تقتضي تعاونا بين الأفراد، وأن الأفراد لا ينتجون إلا إذا عملوا معا وتبادلوا نشاطهم بطرق معينة، ولا تستقر جهودهم في الطبيعة عن الغاية المنشودة إلا بعقد روابط اجتماعية قوية، فإن ميثاق طرابلس شدد على أن الشعب وحده القادر على إنجاح مهام الثورة الديمقراطية الشعبية فيقول: "**إن مهام الثورة الديمقراطية في الجزائر مهام هائلة، ولا**

(1)/ النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني، مصدر سابق، ص: 76.

(2)/ نفسه، ص: 77.

(3)/ نفسه، ص: 77.

يمكن إنجازها بطبقة اجتماعية مهما كانت درجة استنارتها، إن الشعب قادر وحده على إنجازها على الوجه الكامل"[1].

إن بناء الاشتراكية وبناء دولة عصرية وتشييد مستقبل الشعب وفق المنهج الاشتراكي لا يكون أبدا بالرضوخ لطبقة واحدة أو ترك هذه الطبقة تسيير الأغلبية وفق أهوائها ومصالحها الخاصة، بل يكون بالتأكيد على وحدة الشعب، هذه الوحدة التي يجب على البرجوازية الخضوع لها وتقبّلها، وذلك بتجاوز نزعتها الانتهازية الاستغلالية التي تجعلها تفكر في الاستيلاء على الحكم لصالحها الخاص، وبذلك تنتزع من الشعب ثمرة كفاحه وتنفصل عنه لترتبط بالإمبريالية (الاستعمار الجديد).

وبذلك فالأيديولوجية الوطنية تتناقض في كل هذا مع النظرية الماركسية في إلغاءها لصراع الطبقات، وذلك بتركيزها على إدماج كل شرائح الشعب في المجموعة الوطنية الشعبية، فهم متآخون فيما بينهم وأن هدف الثورة الديمقراطية الشعبية لا يتحقق بجهود طبقة اجتماعية واحدة–البروليتاريا التي لا تزال قليلة العدد–فأين هم إطارات هذه الطبقة العاملة ومفكريها ممن لهم القدرة على تسيير البلاد والتحكم في مقاليد حكمها؟ وبذلك فقد أولى برنامج طرابلس أهمية كبيرة لقضية تكوين طليعة واعية منحدرة من الفلاحين والعمال بصفة عامة، والشباب والمثقفون الثوريون، والتي يقوم على كاهلها بناء النظام الاشتراكي في الجزائر وتحقيق آمال الشعب [2].

إن انجاز المهام الاقتصادية والاجتماعية للثورة الديمقراطية الشعبية يتطلب صياغة عمل يقوم على أصعدة ثلاثة: الاقتصادي، الاجتماعي والدولي من أجل هدف أسمى هو "**تحرير الجزائر من مخلفات الاستعمار وبقايا الإقطاع وتجديد أواصر مجتمع معادي للإمبريالية**"[3]، وعليه فبرنامج طرابلس المصادق عليه في جوان 1962م اختار بدون لبس الاشتراكية في الجزائر وحدد ضرورتها القصوى والمتمثلة في "**القضاء على تسلط الاحتكارات، وذلك بمراجعة العلاقات الاقتصادية مع الخارج ومع فرنسا أولا بإزالة العراقيل الداخلية، بإدخال تغيير جذري على هياكل الحياة الريفية وتصنيع البلاد من أجل توفير حاجيات الشعب**"[4].

إن الاشتراكية الجزائرية التي يقدمها برنامج طرابلس أكدت على وجوب القيام "**بثورة حقيقية في الريف**" التي تعد من النقاط المستعجلة والأساسية للثورة الديمقراطية الشعبية وتقوم على ثلاث أسس تتكامل فيما بينها:

1-إصلاح زراعي.

---

(1)/ النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني، مصدر سابق ص: 77-78.

(2)/ نفسه، ص: 78.

(3)/ نفسه، ص: 83.

(4)/ نفسه، ص: 86.

2-تحديث فلاحي.

3-المحافظة على الثورة العقارية [1].

إن الإصلاح الزراعي الذي سطره برنامج طرابلس وشدد على ضرورة الشروع في تطبيقه وفق شعار "**الأرض لمن يخدمها**" فالثورة الديمقراطية تثق في مقدرة الشعب على التصرف في سير الاقتصاد ويكون ذلك وفق المبادئ الاشتراكية التالية:

1-المنع الفوري للصفقات المتعلقة بالأراضي ووسائل الإنتاج الزراعي.

2-تحديد الملكية حسب المزروعات والإنتاج.

3-انتزاع المساحات التي تتجاوز الحدّ المعين.

4-إعطاء الأراضي المستعجلة مجانا إلى الفلاحين الذين لا أرض لهم أوليس لهم ما يكفيهم.

5-التنظيم الديمقراطي للفلاحين في تعاونيات للإنتاج.

6-إنشاء قرى للدولة في جزء من الأراضي المنتزعة مع مشاركة العمال في تسييرها وفوائدها وتسهل هذه المزارع العمل في الأسواق وتشكل قاعدة انطلاقا من أجل تكوين الإطارات والمدربين الزراعيين.

7-منع بيع أو كراء الأراضي الموزعة لتفادي تأليف الملكية الكبيرة.

8-إلغاء ديون الفلاحين والخماسين التي يطالبهم بها الملاّكون العقاريون والمرابون والمصالح العمومية.

9-المساعدة المادية والمالية من قبل الدولة [2].

وعليه فقد وضع محرّروا برنامج طرابلس مصير اقتصاد البلاد في يد العمال والفلاحين، على أن تقوم الحكومة بالاستجابة إلى مطامح الفلاح، وتوجيه كل الإجراءات السياسية نحو رفاهية الطبقات الكادحة وفقا لمبدأ "تشييد واعي للبلاد في إطار مبادئ اشتراكية وسلطة في يد الشعب"، فالإصلاح الزراعي الذي شكل هدفا أساسيا من أهداف الثورة الديمقراطية الشعبية ركز على قطع علاقات الفلاحة الجزائرية بالهياكل التي أدت إلى استغلال الفلاح الجزائري من طبقة المعمرين، فمن غير المعقول أن يتعرض الفلاحين الذين ضحوا في حرب التحرير بكل شيء للاستغلال من بني جلدتهم أيضا؟! وعليه فالثورة الديمقراطية الشعبية ستمنح لهم الرفاهية، بعد أن منحوا هم

(1)/ النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني، مصدر سابق، ص: 86.

(2)/ نفسه، ص: 87-88.

للجزائر الاستقلال عبر إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، لأنها وسيلة لاستغلال الإنسان لأخيه الإنسان، وهو المبدأ الذي تتفق معه فيه كل المذاهب الاشتراكية في العالم.

إن ميثاق طرابلس بلا شك يطمح لبلوغ الاشتراكية التي ستخرج المجتمع الجزائري من تخلفه الاقتصادي وتخلصه من تأثير الإمبريالية الاستعمارية التي سلبتهم أراضيهم وممتلكاتهم، وفي هذا الصدد علق الأستاذ عبد الله شريط بقوله: " **إن النظام الفردي أو الملكية الخاصة في النظام الزراعي في تاريخ شعبنا هي شيء أحدثه الاستعمار وكان شبه مجهول في تاريخ شعبنا، وقد استغرقت محاولات الاستعمار التشريعية والسياسية حلقات متتالية حتى تدمر النظام الزراعي الجماعي في بلادنا، وتحل محله النظام الفردي، لأن نظام الملكية الفردية للأرض هو الذي سيسهل على المستعمر تفتيت الملكية الجماعية للأرض، ومن ثم تفتيت القبيلة والأسرة المجتمعة حول الأرض وخدمتها، وتفتيت الملكية والخلية الاجتماعية هو الذي يسهل بدوره الاستيلاء على الأرض من أيدي المستوطنين الفرنسيين الذين سموهم بهذا العمل التخريبي–معمرين–**"[1].

هكذا بقي الفلاحون الجزائريون طيلة العهد الاستعماري يعيشون تحت وطأة النظام الإقطاعي الذي ألقى بظلاله على كل الميادين الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والحضارية، وعليه وجب إعادة الأرض إليهم، ذلك أن قاعدة الاشتراكية وأساسها هي تأميم وسائل الإنتاج وإدخالها في حضيرة الدولة التي بدورها تعتبر ملكية للمجموعة الوطنية التي تنتمي لها، فهل تنفي الاشتراكية الجزائرية بصفة قطعية الملكية الفردية؟

يجيبنا الأستاذ مختار عريب على سؤالنا هذا بالنفي، مؤكدا أن الاشتراكية الجزائرية لا تنفي بطريقة قطعية الملكية الفردية ذلك أن الأخيرة مسموح بها في نطاق محدود لا يشكل خطرا على الملكية الجماعية التي تعد قوام النظام الاشتراكي، وبحيث لا تكون مستغلة أيضا، على شرط أساسي هو "العمل على تطوير البلاد وتحقيق المنفعة الجماعية" وعليه فهي تلعب دورا ثانويا في عملية التنمية إلى جانب الملكية الجماعية، كما يعيب الأستاذ عريب كذلك على النصوص الأساسية الرسمية الجزائرية هذا التفكير واصفا إياه "بالسذاجة في الرؤية"، ذلك أن الاشتراكيين الجزائريين كانوا يظنون أن القضاء على الملكية الخاصة يكفي للتخلص من الطبقيّة والاستغلال الطبقي اللذان يؤديان إلى ما يعرف بـ: "بالاستيلاب السياسي" لكن الشيء الذي لم ينتبه له هؤلاء هو أن القضاء على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج لا يقضي بالضرورة على استغلال الانسان لأخيه الانسان بل يغير شكل هذا الاستغلال فقط لا جوهره ذلك أنه: "**يأخذ شكل دولة تحقّق انسجام المجتمع المدني اقتصاديا وسياسيا بتحقيق**

(1)/ عبد الله شريط، المشكلة الأيديولوجية وقضايا التنمية، مرجع سابق، ص: 217-218.

احتكار الإنتاج والتخفيض من قيمة ومستوى الطبقات الاجتماعية وبهذا تستطيع أن تستغل المجتمع بكل فئاته لصالح "طبقة" جديدة تخلقها هي"[1].

إن طبيعة الانسان التي تتميز بحب التسلط والهيمنة على الآخر، تعطي احتمال أن يعود الاستغلال من جديد بعد زوال الملكية الفردية في شكل دولة بيروقراطية مستغلة لجميع الفئات، وبهذا يكون ماركس قد أعطى ثقته الكاملة في قدرة الانسان على تهذيب هذه الرغبات والتغلب عليها بغية تكوين المجتمع الاشتراكي الجديد [2].

ولأن عملية تأميم الثروات الوطنية والأراضي والمؤسسات الصناعية تعد عاملا أساسيا في خدمة التحرر الاقتصادي ومناهضة الامبريالية، فاسترجاع الثروات والسيطرة على الاقتصاد يعدان ضرورة حتمية في عملية استكمال التحرير الكامل للبلاد، وعليه فقد ركّز برنامج طرابلس على ضرورة استيلاء الدولة على مقاليد التصرف في الاقتصاد عبر: "**تأميم القرض والتجارة الخارجية، تأميم الثروات الطبيعية والطاقة، تأميم وسائل النقل، تأميم المصارف وشركات التأمين، تأميم الثروات المعدنية والطاقة**"[3]، كل هذه الأعمال ستكون بمثابة خطوات تمهيدية لقيّام التّسيير الاشتراكي للمؤسسات، والذي يتطلّب سيطرة الدولة على مختلف الأنشطة ذلك أن القضاء على الامبريالية ومجابهة النظام الرأسمالي يستدعي القيام بتأميم الثروات والتحكم في دواليب التصرف في الاقتصاد، وهو الشيء الذي سيمكّن من بلوغ الاشتراكية كإطار للدولة الجزائرية المستقلة.

إجمالا يبدو أن الثورة الزراعية، تأميم القطاعات الحيوية، والتصنيع كانت أهدافا أساسية للثورة الديمقراطية الشعبية في جانبها الاقتصادي، فلم يتخلف برنامج طرابلس على تأكيد ذلك لأن الجزائر الاشتراكية يجب أن تقطع علاقاتها بالهياكل التي انتهت إلى دوس المواطن الجزائري تحت عجلة المعمرين، هذا بالنسبة للخطة الاقتصادية فماذا عن الجانب الاجتماعي يا ترى؟

إن التجربة الجزائرية كغيرها من تجارب العالم الثالث، كانت ترمي إلى التخلص من التبعية والهيمنة الاستعمارية التي تراكمت خلال سنوات الاحتلال الطويلة، ولم يكن هناك من حل سوى القيام بعملية تنموية واسعة تغير الواقع الاقتصادي والاجتماعي للجزائريين تغييرا شاملا بغية تحقيق الرفاهية والعدالة الاجتماعية لمجموع الشعب، وقد تبنّى البرنامج لتحقيق هذا النهج الاشتراكي استراتيجية اجتماعية طَموحة ورائدة بغية "تحقيق المطامح الاجتماعية للجماهير" من خلال الخطوط الأساسية التالية:

---

(1)/ مختار عريب، مرجع سابق، ص: 129.

(2)/ نفسه، ص: 131.

(3)/ النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني، مصدر سابق ، ص: 88-90.

1–**رفع مستوى المعيشة**: بالقضاء على البطالة ومحاربة مختلف مظاهر الترف وتبذير أموال الدولة.

2–**محو الأمية وتطوير الثقافة الوطنية**: من خلال التعريب التدريجي للتعليم والذي سيساهم بدوره في استرجاع الثقافة الوطنية ومحاربة الأمية وغيرها...

3–**السكن**: شدد البرنامج على ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لإسكان المواطنين المتضررين من الحرب.

4–**الصحة العامة**: الاهتمام بقطاع الصحة يكون عبر تأميم المنشآت الطبية وضمان مجانية العلاج للمواطنين وتكوين الإطارات الطبية المؤهلة لتسيير القطاع، مع تطوير مصلحة وطنية للصحة تتكفل بالمستشفيات...

5–**تحرير المرأة**: بالعمل على إشراكها في التسيير –فلا اشتراكية دون مشاركة المرأة–ومحاربة الرجعية عبر القضاء على العوائق التي تقف في وجه تقدمها وتطورها وإسناد مسؤوليات حزبية لها [1].

هذه أبرز الخطوط العريضة للسياسة الاجتماعية لبرنامج طرابلس من أجل بناء مجتمع اشتراكي لا مكان فيه لاستغلال الإنسان من طرف أخيه الإنسان ذلك أن اختيار النظام الاشتراكي كان يقوم برمته على مبدأ اعتبار الإنسان أثمن قيمة، ويحول دون قيام مجتمع مشوه يملك فيه أقلية من الناس كافة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية على حساب حطام سائر الشعب.

لقد كان لجيل نوفمبر حساسية مفرطة وخوف دائم من الوقوع تحت سيطرة استعمار جديد مما جعل التنمية في برنامج طرابلس لا تكون هدفا في حد ذاتها بل تتعدى ذلك إلى كونها وسيلة لدعم الاستقلال السياسي، هذه التنمية التي لا يمكن تحقيقها دون توجيه سليم وصحيح للسياسة الخارجية فجاء في برنامج طرابلس "**إن التوجيه الصحيح للسياسة الخارجية عامل هام من بين عوامل تدعيم استقلالنا وتشييد اقتصادنا الوطني**"[2].

إن أيديولوجية برنامج طرابلس أيديولوجية معادية للإمبريالية يمكن تمييزها بوضوح، فالجزائر التي خاضت حربا ضروسا ضد أكبر قوة استعمارية غربية استفادت في حربها بالجزائر من دعم كامل وتام من باقي القوى الرأسمالية الغربية اقتصاديا ودبلوماسيا ومعنويا، لذا فقد رسخ في أذهان الجزائريين آنذاك أن الغرب الرأسمالي سيبقي ثرواتهم عرضة للنهب والاستغلال بعد الاستقلال هذا من جهة، ومن جهة ثانية يعترف البرنامج بأن الثورة الجزائرية تلقت الدعم من البلدان الاشتراكية فجاء فيه: "**ولقد ساندتنا البلدان الاشتراكية التي وقفت بأشكال متعددة إلى جانبنا خلال الحرب**"[3] وعليه فالجزائر أخذت بالاشتراكية واعتبرت مناهضة الإمبريالية والاستعمار والبلدان

(1)/ النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني، مصدر سابق، ص: 91-93.
(2)/ نفسه، ص: 94.
(3)/ نفسه، ص: 95.

الرأسمالية من المواضيع الأيديولوجية المهمة بالنسبة لها، فورد في البرنامج ما نصه: "**ومن الواجب علينا إذن أن نعمل على تقوية العلاقات القائمة بيننا وبينها، وقد وفرت لنا تلك المساندة إمكانيات حقيقية للابتعاد عن الإمبريالية والحيد عنها**"[1].

لذا فقد اتضح التوجه الجزائري الدولي على الساحة العالمية، وترسخ في الأذهان أن الجزائر بلد اشتراكي مناهض للإمبريالية، ولما كان الغرب هو الرأسمالية والاستعمار والاستغلال وكانت الإمبريالية شاملة للصفات الثلاثة السابقة، فإن أيديولوجية مناهضة الإمبريالية لبرنامج طرابلس تقتضي بالضرورة مساندة حركات التحرر في مختلف أنحاء العالم والعمل على تصفية الاستعمار: "**في إفريقيا على وجه الخصوص**" والعمل من أجل "**الوحدة المغاربية والعربية والإفريقية**" والنضال من أجل التعاون الدولي على أساس الاحترام والتعاون المتبادل لدحض الإمبريالية، ومقاومة التسابق نحو التسلح وتصفية الأحلاف العسكرية والقواعد الأجنبية التي تخول للدول الغربية التدخل الدائم على أراضينا وتهدد استقلالنا وسيادتنا، وعليه فإن برنامج طرابلس أكد أن تحقيق أهداف الثورة الديمقراطية الشعبية يتوجب بالضرورة التركيز على السياسة الخارجية للبلاد التي تقوم على: "**دعم الروابط والمبادلات في كل الميادين مع البلدان الاشتراكية**"[2].

كان هذا المخطط الثلاثي الأبعاد: الاقتصادي، الاجتماعي والدولي لبرنامج طرابلس من أجل إنجاز المهام الاقتصادية والاجتماعية للثورة الديمقراطية الشعبية، التي يعد هدفها الأسمى هو بناء الدولة الاشتراكية التي يتلخص محتواها الاجتماعي وفقا لما يقدمه الخطاب السياسي الجزائري في البرنامج على: "**الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج التي تمثل قاعدة لتطور النظام الاشتراكي**" وهي تهدف-أي الدولة-إلى تغيير المجتمع جذريا حتى تضمن الانتقال الكامل من المبادئ الموروثة عن التنظيم الاجتماعي السابق إلى مبادئ التنظيم الاشتراكي[3].

هذا بالنسبة للدولة الاشتراكية فما هو دور الحزب في تشييد الاشتراكية حسب ميثاق طرابلس؟

بغية تحقيق أهداف الثورة الديمقراطية الشعبية، يؤكد الملحق المرفق ببرنامج طرابلس على وجوب وجود "**حزب جماهيري قوي وواعي**"، وعليه فقد أريد لجبهة التحرير الوطني أن تكون حزبا جماهيريا يضم كل الجزائريين المؤمنين بضرورة مواصلة معركة التحرر بعد الانتصار في معركة التحرير، لذا فقد تقرر أن يقوم النظام السياسي في الجزائر على أُحادية الحزب المبني على الأسس الاشتراكية اعتقادا من محرري برنامج طرابلس أنها الوسيلة الوحيدة للنهوض بالدولة والمجتمع عل حد سواء.

---

(1)/ النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني، مصدر سابق، ص: 95.

(2)/ نفسه، ص: 96.

(3)/ الميثاق الوطني 1976، مصدر سابق، ص: 76.

وقد بدا لهؤلاء أن تكون جبهة التحرير الوطني حزبا طلائعيا يضم كل جزائري واعي يناضل لصالح الثورة الديمقراطية الشعبية: "**إن الحزب الذي هو طليعة القوى الثورية في البلاد يبعد عن صفوفه كل تواجد أيديولوجي مخالف، وأن عملية تسجيل المناضلين يجب أن تخضع لشروط محددة ودقيقة، لأن فعالية أي تنظيم تقاس بنوع أعضائه لا بمجموع أفراده**"[1]، فالحزب ليس فقط عبارة عن منظمة بل هو عقيدة ومذهب ومناضلون يؤمنون بهذه العقيدة وهذا المذهب، وهو الأمر المشترك بين الخطاب الأيديولوجي الجزائري والخطاب الاشتراكي العالمي، فمن وظائف الحزب في الفكر السياسي الجزائري هو بناء الدولة، فإذا كانت وظيفة جبهة التحرير الوطني هي تحقيق الاستقلال خلال الثورة فإن دورها يتضاعف بعدها بوجوب بلوغ تحقيق التنمية الوطنية فيكون بذلك **المخطط والمسير والقائد للدولة**[2]، في هذا السياق يقول الباحث عبد الله شريط: "**معروف أن دور الحزب في النّظم الاشتراكية دور أساسي بل هو الدولة الحقيقية وهو الجهاز المفكر والمراقب والمحاسب.... ومن ثم فإن الحزب يجب أن يُجّهز بأنظمة فكرية وبشرية تستقطب أحسن العناصر البشرية من حيث النضج الفكري ووضوح الرؤية ومعرفة مشاكل المجتمع المعقدة والالتزام الخلقي**"[3].

لقد كان من الضروري أن يشير ميثاق طرابلس للعلاقة التي تربط الحزب بالدولة، لأن هذه العلاقة تشكّل حجر الزاوية في النهج الاشتراكي ذلك أن الحزب هو الدولة كما أشرنا سابقا، ولذا وكي يضمن حزب جبهة التحرير الوطني تحقيق برنامجه على أرض الواقع فهو يُولي لإطاراته على جميع المستويات مهمة انجاز مهام الثورة الديمقراطية الشعبية عبر توليهم للوظائف القيادية فيلزم بما يلي:

1-أن يكون رئيس الحكومة وأغلب أعضائها من المناضلين.

2-رئيس الحكومة عضوا في المكتب التأسيسي.

3-أغلبية الأعضاء في المجالس من الحزب [4].

وعليه فالبرنامج يشدد على أن يكون الحزب هو المغذّي الوحيد للمناصب القيادية في الدولة، وهو ما يفتح الباب لخطر عظيم يتمثل في إمكانية تحول هذا الحزب إلى سلطة قمعية خاصة بعد انطفاء الحماس الثوري وعودة الأنانيّة إلى السطح وهو ما حدث فعلا في كل التجارب التي نادت بالاشتراكية على طريقة الحزب الواحد في العالم.

---

(1)/ النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني، مصدر سابق، ص: 99.

(2)/ مختار عريب، مرجع سابق، ص: 143-144.

(3)/ عبد الله شريط، المشكلة الأيديولوجية وقضايا التنمية، مرجع سابق، ص: 170.

(4)/ النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني، المصدر السابق، ص: 101.

فهل من المعقول أن نقضي على سلطة الدولة وهيمنتها لنقع تحت سلطة الحزب؟! يعلق الأستاذ مختار عريب على هذه النقطة قائلا: "**إن تجميع السلطات والصلاحيات السياسية والإدارية والعسكرية والقضائية في يد واحدة أو أيادي قليلة يؤدي إلى تبعية القاعدة إلى القمة، من ناحية وإلى خضوع الحياة الفردية للمناضلين وكذا المواطنين بصفة عامة إلى الحزب من ناحية أخرى**"[1]، مما يعرّض الدولة لخطر الزوال في حالة زوال الحزب، فإعطاء الأسبقية للحزب على الدولة في نظام الحزب الواحد يعرضها للخطر وهو ما لم يقدّره صانعوا القرار وقتئذ في الجزائر، بل إن الخطاب في طرابلس 1962م حذر من وقوع الحزب تحت سيطرة الدولة بدل التحذير من العكس فيقول: "**وحتى لا يتعرض الحزب للابتلاع من طرف الدولة يجب عليه أن يبقى دائما محافظا على امتيازه، وعلى هذا الأساس فإن معظم إطارات الحزب على مختلف القيادات يجب أن يبقوا بعيدين عن مؤسسات الحكومة**"[2].

فإذا كان النص يعطي الأولوية للحزب على الدولة بما أنه المسيطر على السياسة العامة التي ستتخذها، كما يحرص على إسناد الوظائف السامية في الدولة إلى مناضلي الحزب فكيف ستبتلع الدولة الحزب؟!

في الأخير وتعليقا على سياسة الحزب الواحد التي تبنّاها برنامج طرابلس، يمكننا القول بأن هذه السياسة التي هي من مظاهر القرن العشرين ستسمح لطبقة أو جماعة واحدة بتسيير الحكومة، مما ينفي قدرة الأنظمة الأحادية على تطبيق الديمقراطية التي تكرس حكم الأغلبية والتي تجعل من الحكومة تعبيرا عن أغلبية المحكومين وليس عن أيديولوجية واحدة فقط.

على كل حال فإن الملحق ينتقل بعدها لتناول قضية تكوين المناضلين ذات الأهمية البالغة حسب الأستاذ العربي الزبيري: "**إن النّضال ينطلق من التشبع الأيديولوجي وهذا الأخير ليس وحيا، بل يجب أن يكتسب بواسطة التعليم، فإذا كان المنخرط في صفوف الحزب لا يحصل على الوسائل العصرية التي تمكنه من النفاذ إلى جزئيات مشروع المجتمع الذي هو مجند للعمل من أجل تجسيده ميدانيا، فإنه يصبح مثل أي مواطن عادي بل أتعس لأنه يحمل صفة لا علاقة له بها في الحقيقة**"[3]، لقد اعتبر أعضاء لجنة صياغة طرابلس 1962 أن تكوين الإطارات شرط أساسي لتدعيم الحزب وتقويته ضمانا لنجاح الثورة الديمقراطية الشعبية وقد جاء في نص الملحق تحديد لوسائل التكوين من: "**صحافة، مطبوعات، اجتماعات، لقاءات، تدريبات**

(1)/ مختار عريب، مرجع سابق، ص: 145.

(2)/ النصوص الأساسية لجبهة التحرير، مصدر سابق، ص: 101.

(3)/ محمد العربي الزبيري، جبهة التحرير الوطني المعتدى عليها، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2014، ص: 34.

واتصالات دولية"[1]، وعليه فالحزب مطالب قبل كل شيء ببناء قاعدة أيديولوجية صلبة تستند على أعضاء يكافحون بكل قواهم من أجل تحقيق الخيار الاشتراكي المحدد في برنامج طرابلس.

كما يشدد البرنامج على ضرورة وجود منظمات جماهيرية، إذ يساعد الحزب على تأسيسها وتنظيمها كونها تساهم في تعبئة المواطنين لتحقيق المهام الاقتصادية والاجتماعية للثورة الديمقراطية الشعبية: "**يجب على النقابات بصفتها منظمات الطبقات الكادحة أن تقدم دعمها في إطار اختصاصها من أجل وضع وتطبيق السياسة الاقتصادية والاجتماعية للبلد**"[2].

وأخيرا تؤكد الوثيقة على ضرورة:

1-تطوير جيش التحرير الوطني وإعادة تأهيله، ذلك أن استقلال الجزائر يلزم بعض أعضائه بالعودة للحياة المدنية وتدعيم الحزب بالإطارات مع الإبقاء على الجزء الآخر ليكون نواة للجيش الذي تتلخص مهمته في الحفاظ على استقلال الوطن.

2-الإبقاء على روح التعبئة في أوساط الجماهير الشعبية للخروج من طابع التخلف الذي يميز الجزائر عشية خروجها من حرب مدمرة دامت سبع سنوات ونصف، مع الحفاظ على جو الحماسة والأخوة الذي ميز الجزائريين أثناءها حتى يضمن تحقيق المنجزات المخطط لها [3].

إن الدارس لبرنامج طرابلس يصل إلى نتيجة واحدة وهي عدم وضوح الرؤية أو لنقل عدم اكتمالها فيما يخص نظام الحكم الذي سيُسيّر البلاد، إذ أنه نادرا ما ذكرت كلمة الاشتراكية فيه كتوجه سياسي واقتصادي للدولة الجزائرية المستقلة، وإن كان قد حدّد آفاقها ومعالمها الأساسية من انتهاج سياسة الحزب الواحد، التأميم، القضاء على الملكيات الخاصة، ضرورة ربط العلاقات مع البلدان الاشتراكية، مناهضة الإمبريالية وغيرها لذا فقد تلون البرنامج بالصبغة الاشتراكية فوضع بذلك اللبنة الأولى فيما سيعرف بعدها **بالاشتراكية الجزائرية** أو **الاشتراكية الخصوصية أو الإسلامية** البعيدة كل البعد عن الاشتراكية العلمية وفلسفتها المادية التي نظر لها ماركس وأتباعه، غير أن الأستاذ يوسف قاسمي له وجهة نظر مخالفة للموضوع إذ يرى بأن محرري برنامج طرابلس 1962 أو من وصفهم "**باللوبي الفرنكو شيوعي**" أجلوا التوضيحات الأيديولوجية على جميع الأبعاد والمستويات إلى فترة لاحقة

(1)/ النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني، مصدر سابق، ص: 101.
(2)/ نفسه، ص: 102-103.
(3)/ نفسه، ص: 102-103.

من أجل التفرغ للصراع على السلطة وذلك راجع –حسبه دائما– لنيتهم المبيتة في الاستيلاء على الحكم من جهة واحتلال الجزائر مفاهيميا وسياسيا وفكريا من جديد من جهة ثانية[1].

2– على مستوى الممارسة الثورية

2–1– الجانب الاقتصادي:

رغم نظام الحرب الذي عاشته الجزائر لمدة تزيد عن سبع سنوات، إلا أن الثورة الجزائرية لم تقف مكتوفة الأيدي وعملت على النهوض بالجماهير الكادحة التي تعاني من أوضاع مزرية لا يمكن الخروج منها إلا بالثورة المسلحة من جهة والثورة الاجتماعية من جهة ثانية، وقد رأت قيادة الجبهة بأن هذه الثورة الاجتماعية لا تتحقّق إلا بالتركيز على الفلاح الجزائري باعتباره أعظم مخزون للقوى الثورية في الجزائر، وذلك عبر تطبيق الإصلاح الزراعي الهادف لدعم التحرر الوطني الذي لا يكون له أي معنى دون التحرر الاجتماعي، ولهذا فقد سعى قادة جبهة التحرير الوطني إلى إقامة بعض الهياكل للنهوض بالفلاحة الجزائرية على أن تكون هذه الهياكل قاعدة متينة يقام عليها الإصلاح الزراعي في الجزائر المستقلة.

تورد جريدة المجاهد بأن إطارات جبهة التحرير الوطني بادروا إلى استغلال الأراضي التي فرّ منها المعمرون واستثمارها بصفة "**جماعية تعاونية**"، أي على الطريقة الاشتراكية التي تكرّس مبدأ التشارك بين الأفراد وتهدف إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من المساواة بينهم وتحقيق مجتمع جماعي لا طبقي يحل فيه التضامن الاجتماعي مكان الملكية الفردية، فأصبح المرشد السياسي هو من: "**يتولى توزيع النتائج حسب أهمية العائلات التي ساهمت في خدمة الأرض**"[2]، وفق النظرية الاشتراكية "**لكل حسب عمله**" التي تعد المبدأ الأساسي للتوزيع الذي يعوض الفرد عن مساهمته في الناتج أو المنتوج حسب جهده وعمله، وذلك بغية القضاء على الاستغلال الذي تكرسه الرأسمالية التي يحصل فيها المالك على الربح بحكم ملكيته بغض النظر على مساهمته في الناتج الاقتصادي.

على كل حال فإن الفلاحين الجزائريين وقتها نظّموا أنفسهم حتى يستطيعوا خدمة الأرض، ومن ثم تقرّر أن يقوم المرشدون السياسيون بالوقوف على تنظيم الاستثمار الزراعي في شكل جماعي إذ شكّل مرحلة تمهيدية للإصلاح الزراعي الذي انكبّت جبهة التحرير الوطني على تطبيقه بصورة تدريجية في المناطق المحرّرة، وهدفوا من خلاله إلى تحقيق هدفين أساسين حسب المجاهد –دائما–هما:

1. تحرير الفلاحين من العبودية وتحطيم قوة المعمرين القائمة على امتلاك وسائل الإنتاج الزراعي.

---

(1)/ قاسمي يوسف، مرجع سابق، ص: 295.

(2)/ المجاهد، كيف نبني مستقبلنا الاقتصادي، العدد 114(1962/2/6).

2. القضاء على أحد العوامل التي تجعل الجيش الفرنسي متركزا في الريف بغرض الدفاع عن المعمرين.

على هذا الأساس انخرطت الثورة الجزائرية في عملية تنموية قائمة على أسس اجتماعية إنسانية تركزت على إقامة نظام اقتصادي متماسك يتمحور أساسا حول القطاع الزراعي الذي يتوافق وإمكانياتها وقتها، والذي كان من نتائجه "القضاء على نظام الخمّاسة الذي يعد وجها من وجوه الإقطاع"[1].

وهكذا تبلورت في المجتمع الجزائري –والرصاص لم يخمد بعد بين جيش التحرير الوطني وجيش الاحتلال الفرنسي– تجربة قائمة على العمل الجماعي في أراضي مملوكة ملكية جماعية، والتي رغم عدم تعميمها على كامل التراب الجزائري إلا أنها حسب المجاهد "**تعد أساسا صالحا متينا ترتكز عليه الثورة الاجتماعية المقبلة التي لن تقتصر على مناطق دون أخرى، ذلك أن العراقيل التي تقف في وجه كل تطور فلاحي بالبلاد المتخلفة ترجع كلها أو معظمها إلى مشاكل التنظيم الاجتماعي والاستعداد النفسي للعمل بروح التعاون الجماعي، وبما أن هذه المشاكل قد سُويّت في ظل الثورة فإن الأمل كبير في عدم اصطدامها غدا بهذا النوع من العراقيل خصوصا، وأن الفلاحين الذين اكتسبوا هذه الحقوق وحقّقوا هذه الإنجازات في ظل الثورة لن يتخلوا عنها بل سيكونون هم القدوة لإخوانهم في المناطق الأخرى التي لم تحرر بعد**"[2].

ولما كان المعمرون هم الطبقة المسيطرة في المجتمع الجزائري الريفي بالأساس إذ عملوا على اضطهاد الفلاحين الذين كانت أوضاعهم مزرية، مما سيكون سببا لنشوء صراع طبقي عنيف في الجزائر إذا ما عوضت هذه الطبقة بالبرجوازية وسلمت لها زمام الأمور بعد الاستقلال، فإن قادة جبهة التحرير الوطني جنحوا أثناء الثورة إلى إلغاء الإقطاع وتوزيع الأراضي على الفلاحين فكان لها: "**مصالح مختصة تتولى تنظيم التموين، استثمار الأراضي، فالفلاحون يجدون كل تشجيع لخدمة الأرض، فيمنح لهم رأس المال لذلك**"[3].

وهذا ما يجعلنا نقول بدون أي شك بأن مبدأ التسيير الذاتي من طرف الفلاحين قد سجل في واقع الثورة الجزائرية عبر العمل الواعي والتلقائي الذي قامت به الطبقات الكادحة، ولم تنتظر قوة حركة التسيير الذاتي التي ظهرت في عدة مناطق من البلاد إلا أن تضفي عليها الجبهة الصبغة التنظيمية الداعمة، فكان دور الجبهة كسلطة وقتها في خطوطه الكبرى يتجلى في ممارسة المراقبة باسم المجموعة الوطنية على أدوات التنمية وتوزيع الأرباح على القوة المنتجة حسب العمل.

(1)/ المجاهد، كيف نبني مستقبلنا الاقتصادي، العدد 114(1962/2/6).

(2)/ نفسه.

(3)/ المجاهد، الثورة يغذيها الشعب لفائدة الشعب: جولة في المناطق المحررة بالولاية الرابعة، العدد 10(1957/9/5).

2-2 على الصعيد الاجتماعي:

لا شك أن حرص إطارات الجبهة على تدمير الإقطاع والاستغلال والقضاء على نظام الخماسة وإنهاء الاضطهاد كان ليؤسس لتغيير جذري على الصعيد الاجتماعي، إذ كانت الثورة تحمل أهدافا تتعلق بالمساواة والعناية بالجماهير التواقة للعدالة الاجتماعية وذلك لتحقيق مشروع آخر كان في "**جوهره اشتراكيا**" وذلك عبر تكوين "**المجالس الشعبية**" التي كانت أحد هذه المشاريع الاجتماعية المنجزة في الثورة، وذلك لمساندة الشعب وعدم تركه وحيدا اتجاه ما يعانيه من أهوال في الحرب المسلطة عليه من الاستعمار، ذلك أن الثورة الجزائرية بلغت درجة من القوة حيث صار في إمكانها أن تنجز مشاريع إيجابية وأن تحقق أهدافها الاجتماعية، فكان المجلس الشعبي الذي يتلقى تعليمات توجيهية من السلطة المركزية لجبهة التحرير الوطني، هو المسؤول عن تسيير السكان، وقد عدّدت المجاهد في أحد أعدادها مهامه فكتبت: "**إن المجلس الشعبي هو الذي يهيء للمجاهدين مكان الإقامة، ويسجل عدد السكّان، ويسهر على الأمن، ويجمع الضرائب ويتلقى المعلومات اللازمة عن تنقلات العدو، وهو زيادة على هذا يعتني بحياة الشعب، ويشرف على تحسين وسائل معيشته، ويفصل في النزاعات ويقوم بجميع المهام التي تقوم بها البلدية، الإحصاء المدني إيجاد مخازن للحبوب، بناء مدارس، البحث عن ينابيع مياه...**"[1].

فالثورة الجزائرية لم تعنى بأعمال الحرب والتدمير للجهاز الاستعماري فقط بل عملت على إيجاد إدارة مُنظّمة تشرف على أمور الجزائريين في كل القطر الجزائري، فحققت بذلك التناغم بين الجانب العسكري والجانب الاجتماعي، وبهذا لم تنتظر الجبهة حتى تستقل الجزائر لتضع يدها على الجهاز الإداري بل بدأت في الإشراف على البلاد وقت الحرب.

وقد أخذت قيادة جبهة التحرير الوطني على عاتقها أيضا مسؤوليات ثقيلة في الميادين المتعلقة بالسكن، التعليم، الصحّة، ففي الولاية الرابعة مثلا أنشأت عشرين مركزا صحيا ومستشفى بكامل الولاية، والتي لم يكن وقفا على جنود جيش التحرير الوطني فقط بل يعالج المدنيين أيضا، حتى أنهم كانوا يرسلون للعلاج في المدن على حساب الثورة، إذ بلغت النفقات التي تبذل في العلاج خمسة ملايين من الفرنكات شهريا [2].

وفي مجال التعليم سطرت القيادة مشروعا يستلزم بأن تكون لكل قرية مدرسة خاصة، إذ تمكنت الولاية الرابعة من إنجاز أربعين مدرسة، وقد كان تعليم الأطفال إجباريا من سن الست سنوات إلى غاية سن الثاني عشر سنة، كما عملت الجبهة على نجدة العائلات المتضرّرة من حرب التحرير فخصصت المنح العائلية بانتظام للشيوخ

(1)/ المجاهد، كيف نبني مستقبلنا الاقتصادي، العدد 114(1962/2/6).

(2)/ نفس المصدر.

ويتامى الحرب والعائلات الكبيرة العدد، فكانت توجد مجموعات كبيرة من السكان تعيش كلها على نفقة جبهة التحرير الوطني[1]، ومن هنا بدأت تتشكل الاشتراكية الجزائرية التي تستمد جذورها من أعمق تقليد للشعب الجزائري الذي كان قبل كل شيء مُطّلع للحرية ومشبّع بروح التضامن والتكافل الاجتماعي.

هذا عن الفكر الاشتراكي في أدبيات الثورة الجزائرية تنظيرا وممارسة فماذا عن علاقة الثورة الجزائرية بالكتلة الاشتراكية؟ وأوجه الدعم التي تلقته الثورة من التيار اليساري العالمي آنذاك؟ ذلك ما سنتناوله في المبحث الموالي بالعرض والتحليل.

المبحث الثاني: علاقة الثورة الجزائرية بالعالم الاشتراكي.

لقد كانت القضية الجزائرية من أهم القضايا المطروحة على الساحة الدولية، حيث رفع شعارها كل أحرار العالم وساندوا الشعب الجزائري في ثورته ضد الاستعمار الفرنسي، خاصة الأقطار التي تدور في فلك الاشتراكية آنذاك، ذلك أن سياستهم الخارجية ترتكز على عدة مبادئ أساسية منها مناهضة الاستعمار والنضال ضد الإمبريالية والتضامن مع الشعوب المضطهدة وتأييد حقها في تقرير مصيرها ونيل الاستقلال.

من هذا المنطلق اتبعت جبهة التحرير الوطني سياسة هادفة لاستقطاب أصحاب هذا الاتجاه لكسب المساندة والتعاطف والتأييد لقضيتها العادلة، ولهذا يعد هذا المبحث محاولة للوقوف على طبيعة العلاقة التي ربطت الثورة الجزائرية بالعالم اليساري الاشتراكي –بالتحديد–وموقف يساري العالم منها انطلاقا من هؤلاء المثقفين اليساريين الفرنسيين الذين أبدوا تضامنهم بقوة مع الثورة الجزائرية إذ كان لهم إسهام كبير في النضال ضد الاستعمار والحرب في الجزائر.

1– الثورة الجزائرية والنخبة المثقفة اليسارية الفرنسية:

لقد كان اليسار الفرنسي كما رأينا سابقا مترددا بخصوص القضية الجزائرية قبل اندلاع الثورة الجزائرية متنكرا للمبادئ التي يؤمن بها يساريو العالم على اختلاف مذاهبهم ومرجعياتهم الفكرية الداعية لمناهضة الاستعمار والامبريالية ومساندة حركات التحرر في العالم، إذ وقفوا في حيرة بين حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره وبين إبقاء الجزائر مرتبطة بفرنسا وقد ظل على هذا الحال بعد اندلاع الثورة الجزائرية بل ووقف مواجها لها بعد وصوله للحكم سنة 1956م، غير أنه من بين هؤلاء اليساريين من الشباب المثقف الحر من ظلّ وفيا لمبادئ اليسار إذ حملوا لواء النضال ضد الإمبريالية الاستعمارية وناهضوا حرب الجزائر وطالبوا باستقلالها وأدانوا واستنكروا القمع الفرنسي المسلّط على الشعب الجزائري، وساندوا جبهة التحرير الوطني في كفاحها بتقديم يد العون والمساعدة

(1)/ المجاهد، كيف نبني مستقبلنا الاقتصادي، العدد 114(1962/2/6).

المادية والمعنوية، ولأجل هذا سنحاول في هذه المرحلة من البحث الوقوف على بعض المثقفين اليساريين ممن ساندوا الثورة الجزائرية وخلدوا أسماءهم في تاريخ نضالها ومعرفة طبيعة العلاقة بينهم وبين جبهة التحرير الوطني وتأثيرهم على الفكر الثوري الجزائري.

1-1- فرانز فانون: 1925-1961:

لقد اعتنق هذا الطبيب النفساني والفيلسوف الاجتماعي الذي ولد في "فور دي فرانس" بجزر المارتينيك سنة 1925م الاشتراكية وآمن بها كمصير أفضل للشعوب، وذلك انطلاقا من هضمه الجيد لثقافة المستعمر والوقوف على ما تحمله من تناقضات بين الدعوى الإنسانية التي تدّعيها وبين جرائمها في حق الانسان، تطوع أثناء الحرب بالخدمة في الجيش الفرنسي ملتحقا بعدها بكلية الطب وعلم النفس بجامعة ليون ليعين بعدها رئيسا لمصلحة علم النفس في البليدة عام 1953م [1].

ولأن مواقفه قائمة على مبدأ اشتراكي حر، فهو يعتبر كل مثقف يساري غير مناهض للإمبريالية مثقفًا مزيفًا، ذلك أن: "**الاستعمار الذي يسعى بكل ما أوتي من إمكانيات لاضطهاد الشعب الجزائري وحرمانه من التمتع بثرواته الطبيعية ومن التعلم والعلاج والحياة الكريمة لا يمكن أن يعمل على إسعاد الجماهير الكادحة في فرنسا خاصة إذا كان ذلك ينال من المصلحة الذاتية التي يرمي إلى تحقيقها، لأجل ذلك فإن النظرة إلى تصرفاته يجب أن تكون واحدة لأن الاستغلال وإن اختلفت درجاته يبقى واحد ومطلوب من القوات الواعية حيثما وجدت محاربته والقضاء عليه نهائيا**"[2].

انطلاقا من ذلك كان فانون يؤمن بأن الثورة الجزائرية التي تهدف إلى استرجاع السيادة المغتصبة وتحرير الأرض والإنسان معا قادرة على تقويض أركان الإمبريالية الفرنسية وغيرها من الامبرياليات الغربية في إفريقيا خاصة والعالم الثالث ككل، ولهذا كان في غاية التحمس للتعريف بها كتجربة رائدة وكنموذج ناجح للكفاح الشعبي الذي يهدف إلى "تحرير الأرض والإنسان معا"[3].

نحن هنا أمام ثائر لا يرى أي جدوى للعمل السياسي للتخلّص من الاستعمار فيرفض أي حل وسيط للتسوية مع المستعمر، فالعنف وحده الذي يحدد في رأيه بقاء الاستعمار أو رحيله: "**إن الاستعمار لا يرفع يده إلا إذا جعلت السكين في عنقه ... فالاستعمار ليس آلة مفكّرة، ليس جسما مزودًا بعقل، وإنما هو عنف**

(1)/ دافيد كوت، فرانز فانون، تر: عدنان كيالي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1971، ص: 9.
(2)/ العربي الزبيري، المثقفون الجزائريون والثورة، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995، ص: 148.
(3)/ نفسه، ص: 157.

هائج لا يمكن أن يخضع إلا بعنف أقوى"[1]، فينطلق فانون في تحليله لسيرورة الصراع بين المستعمَر والمستعمِر من مقاربة ثورية تعتمد العنف والقوة كحل وحيد للتحرر والتخلص من الإمبريالية وبناء مجتمع سليم: "**إن انبثاق الأمة الجديدة وتدمير النظم الاستعمارية هما إما ثمرة عنف يقوم به الشعب المستعمر وإما ثمرة العنف الذي تقوم به شعوب أخرى مستعمرة فيضغط على النظام الاستعماري"**[2].

ولهذا فقد اتخذ قرار الاستقالة من وظيفته في المستشفى سنة 1956م، والالتحاق بالثورة الجزائرية ليعبر بذلك عن موقف بطولي في إطار الكفاح التحرري الذي تخوضه الجزائر ومعها البلدان المناهضة للاستعمار والإمبريالية في العالم، وفي هذا يقول الأستاذ العربي الزبيري: "**ولأجل ذلك ارتفع صوت فانون الفرنسي مدويا معلنا أنه اختار الجزائر وطنا، وجبهة التحرير الوطني إطارا للدخول في معركة الانسان ضد الظلم والطغيان والاستبداد والاستغلال، والاستعمار والتمييز العنصري بغض النظر عن المكان والزمان مما ترتب عن ذلك من عواقب وما يمكن أن يتطلبه من تضحيات"**[3].

سرعان ما ظهر أثر ذلك على الفرنسيين فاعتبروا فانون المارتينيكي خائنا للأمة الفرنسية، كما تنكر له المارتينكيون إرضاءً للنظام الاستعماري فأقنعوا أنفسهم بأنهم فرنسيون كاملوا الحقوق، لكنه لم يتراجع عن موقفه النضالي بل استمر في كفاحه ضد الإمبريالية في الجزائر ملتحقا بصفوف جبهة التحرير الوطني في المغرب الأقصى ثم تونس كمحرر في جريدة المجاهد لسان الثورة الجزائرية[4]، وقد كان لفانون كتابات عدة في الجريدة تهاجم اليسار الفرنسي إذ كتب سنة 1957م ثلاثة مقالات شديدة اللهجة بعنوان المثقفون والديمقراطيون الفرنسيون أمام الثورة الجزائرية.

لم يكن السبب الأساسي الذي جذب فرانز فانون وجعله يلتحق بالثورة الجزائرية مواقفه المناهضة للاستعمار فحسب بل لكون الثورة الجزائرية استهوت المارتينيكي أيضا، ذلك أن الفلاحين والريف كانا من العناصر الأساسية لها لأنها تمركزت في الريف وتطورت به وهو ما يمكن أن ننتبه له بسهولة تامة من خلال قراءة في كتابه "معذبو الأرض" الذي يمجد فيه قيم الريف، ولعل أحسن تعبير عن أهمية هذه الطبقة بالنسبة لفانون ودورها الكبير في كتابه ما نصه "**من الواضح أن طبقة الفلاحين في البلاد المستعمرة هي الطبقة الوحيدة الثورية، إن هذه الطبقة لا تخشى أن تخسر ما تخسر بالثورة شيئا، بل تطمح أن تكسب بالثورة كل شيء، والفلاح، المنبوذ،**

(1)/ فرانز فانون، معذبو الأرض، مصدر سابق، ص: 59.

(2)/ نفسه، ص: 68.

(3)/ العربي زبيري، المثقفون الجزائريون والثورة، مرجع سابق، ص: 137.

(4)/ خالد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص: 57.

الجائع، هو الانسان المُسْتغَلّ الذي يكتشف قبل غيره أن العنف وحده الوسيلة المجدية، إنه أمر ليس عنده حل وسط ولا مجال عنده للتسوية، والقوة وحدها هي التي تحدد في رأيه بقاء الاستعمار أو زواله"[1].

لقد كان فانون يتمتع بمكانة خاصة كونه المثقف اليساري الفرنسي الذي قطع روابطه مع وطنه الأم ليخوض غمار الكفاح في الخطوط الأمامية لجبهة التحرير الوطني المناهضة للاستعمار، فكان كما قال محمد الميلي: "**يمثل الروابط بين إفريقيا جنوب الصحراء وإفريقيا شمال الصحراء**" كونه عاد لأصله الإفريقي ليكافح في سبيل الاستقلال [2].

ناضل فانون في صفوف جبهة التحرير الوطني وحمل صفة الثورة الجزائرية التمثيلية في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، فراح يتحدث باسمها في مختلف المؤتمرات ويعبر عن وجهة نظر الدبلوماسية الجزائرية فأقترن فكره بكفاح الشعوب المضطهدة وبنضال العالم الثالث ضد الإمبريالية عبر الثورة الجزائرية [3].

إن الدارس والمطلع على كتابات فرانز فانون من سنة 1952 إلى غاية 1961م يستطيع أن يقف على مدى تأثير الثورة الجزائرية البالغ على فكره، فهو لم يؤثر في الثورة الجزائرية بالقدر الذي أثرت هي فيه، مما ينفي الفكرة التي استقرت في بعض الأذهان بأن فانون وحده المؤثر في الفكر الثوري الجزائري وأنه منظر الثورة ومفكرها بل هناك من ذهب أبعد من ذلك بوصف إقامة فانون بين إطارات الجيش في الحدود: "**بالحاسمة**" كون الجهة المنتصرة خلال أزمة صائفة 1962م هي المتأثرة بفكره باعتبارها وريثة لقيمه وأفكاره وممثلة للاشتراكية في الجزائر[4]، في حين أن الثورة الجزائرية كانت تسير من منظرين ومهندسين ممن تكونوا في رحاب أحزاب الحركة الوطنية الجزائرية على اختلاف مشاربهم الفكرية وروافدهم الأيديولوجية قبل اندلاع الثورة.

وإن كنا لا ننكر في هذا المقام أن فانون بحكم تكوينه اليساري ووعيه النضالي واحتكاكه الطويل بالتجربة الجزائرية قد أثر في الفكر الثوري الجزائري وساهم ولو بالشيء القليل في تغيير مسار أيديولوجيتها من تبني الإطار الإسلامي للدولة الجزائرية المستقلة إلى انتهاج النهج الاشتراكي الذي يرى فيه الأكثر تعبيرا عن طموحات الشعب الجزائري المناضل فهو القائل: "**إننا نعرف طبعا أن النظام الرأسمالي من حيث هو طراز حياة لا يمكن أن يتيح لنا تحقيق مهمتنا القومية والعالمية، فالاستغلال الرأسمالي والاحتكارات أعداء البلدان المتخلفة، كما أننا نعلم أن نظام اشتراكي يلتفت برمته إلى مجموع الشعب ويقوم على مبدأ اعتبار الانسان أثمن قيمة، سيتيح**

(1)/ فرانز فانون، معذبو الأرض، مصدر سابق، ص: 58.

(2)/ محمد الميلي، فرانز فانون والثورة الجزائرية، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007، ص: 28.

(3)/ نفسه، ص: 31.

(4)/ نفسه، ص: 33.

لنا أن نسير سيرا أعظم بسرعة وأكثر انسجاما وسيحول بذلك دون قيام مجتمع مشوه تملك فيه حقبة من الناس جملة القوى الاقتصادية والسياسية على حطام سائر الأمة"[1].

إن هذه النزعة ذات الميول الاشتراكي لدى فرانز فانون المارتينيكي لم تقتصر على الدور الذي تقوم به الاشتراكية في رسم المشهد السياسي في جزائر الاستقلال بل وحتى في عملية النضال المرير ضد المستعمر فيقول: "**إن المستعمَرين، وقد قواهم الدعم غير المشروط الذي ينالونه من البلدان الاشتراكية، يهجمون بالأسلحة التي معهم على هذه القلعة التي لا تقهر، قلعة الاستعمار، ولئن كانت هذه القلعة لا تخدشها السكاكين والأيدي العارية، فإنها لا تظل كذلك حين يحزم المقاتلون أمرهم على أن يحسبوا حساب حالة الحرب الباردة**"[2]، فيدعوا بهذا إلى انضمام الشعوب المستعمرة إلى فلك الكتلة الاشتراكية المناهضة للاستعمار والرأسمالية ما سيحدث الفارق في عملية التحرير.

والخلاصة أن فرانز فانون الذي كرس كل حياته في سبيل الحرية والعدالة والمساواة من أجل: "اعتبار الانسان أثمن قيمة" كان متفاعلا بصفة كلية مع جبهة التحرير الوطني، ونتيجة لذلك التناغم والتفاعل كانت كتاباته معبرة بصدق عن واقع الثورة الجزائرية وعن طموحات الشعب الجزائري المناضل في سبيل الحرية والمكافح ضد الإمبريالية والاستعمار، مما جعله يمثل نموذجا حيا لجيل من المفكرين الثوريين الذين عايشوا المرحلة الثورية الجزائرية وخوله لأن تكون له مساهمات تنظيرية كبرى في مواثيق الثورة الجزائرية الأساسية.

1-2- جون بول سارتر: 1905-1980.

بدأت علاقة سارتر بالسياسة مع النشاطات السياسية لليسار الفرنسي والمتمثل أساسا في الحزب الشيوعي الفرنسي الذي كان له بالغ التأثير على فكره منذ كان طالبا بالمدرسة العليا للأساتذة (1924-1929)، إذ دعم سارتر سياسة الحزب الشيوعي الفرنسي كونه كان يعتقد بأنه حزب يناضل من أجل القضاء على الظلم والطغيان ويسعى لتحرير الانسان من قيود الاستغلال الهمجي [3].

لقد وقف هذا الأديب والفيلسوف الوجودي في وجه الاستعمار والإمبريالية وضد سلب الحريات الإنسانية باسم الاشتراكية التي فرضها عليه الواقع السياسي والاجتماعي المعاش آنذاك، فأسس تجمعا تحت مسمى "الاشتراكية والحرية" الذي سعى من خلاله وبالاعتماد على المبادئ الاشتراكية للكفاح ضد حكومة فيشي

(1)/ فرانز فانون، معذبو الأرض، المصدر السابق، ص: 88.

(2)/ نفسه، ص: 73.

(3)/ عبد المجيد عمراني، جان بول سارتر والثورة الجزائرية، مكتبة مدبولي، د م ن، د ت ن، ص: 17-24.

"Vicky" ومناهضة البرجوازية، وقد كان للغزو النازي لفرنسا بالغ الأثر على شخصية سارتر مما عمق كرهه للاستعمار أينما كان [1].

ولهذا ليس غريبا أن نجد سارتر يسعى إلى توعية الشعب الفرنسي حول ما يجري في الجزائر وما يعانيه الجزائريون من الاستعمار الفرنسي من خلال دعوته إلى عدم تصديق ما يصل إليه من أخبار مغلوطة وشهادات مزيفة لتضليله، عبر نشره لمجموعة من المقالات جمعت في كتاب عنوانه: "**عارنا في الجزائر**" استهل فصله الأول المعنون ب"**نظام الاستعمار في الجزائر**" بالتحذير من الأساليب الاستعمارية الحديثة الخادعة والمضلّلة للرأي العام قائلا: "**إني أرفع لكم صوت التحذير والنذير من وسائل الاستعمار الجديد...فالاستعماريون المحدثون يقسمون المستعمرون إلى فئتين فئة صالحة، وأخرى طالحة شريرة!!**"[2] كل هذا من أجل إيهام الرأي العام بأن الشعب الجزائري ثار لأنه سئم من الأوضاع التي فرضها عليه المستعمرون "الأشرار" وأن ثورتهم كانت لدواعي اقتصادية بحتة ولذا وجب القيام بإصلاحات لتغيير الأوضاع للأحسن، فحل المشكلة الجزائرية حسب سارتر لا يكون بتنظيم انتخابات حرة أو القيام بإصلاحات عميقة وإنما بإعطاء الحرية للشعب الجزائري ليكون سيد نفسه فيقول: "**إن الذين يتحدثون عن الانتخابات، الحرية والجمعية التأسيسية والاستقلال الجزائري، ليسوا إلا مثيري القلاقل والفتن والشغب، وهم الذين يعملون على عرقلة المساعي الطيبة لحل المشكلة الجزائرية... ولكن من الحق كذلك أن نؤمن بأن الإصلاحات الأساسية لا يمكن أن تتم على أيدي (المستعمرين الصالحين) ولا على يد فرنسا مادامت وجهتها هي السيادة على الجزائر، وأنه لن ينهض بها إلا الشعب الجزائري نفسه حين يظفر بحريته، ويكون مستقلا استقلالا لا تشوبه شائبة**"[3]، لذا فسارتر يقر بأن الإصلاحات التي يحتاجها الجزائريون ليعيشوا حياة كريمة لا يمكن أن تكون إلا من طرف الشعب الجزائري نفسه وليس من أطراف أخرى.

لقد برز موقف هذا المثقف اليساري والمناهض للاستعمار أينما وجد والرافض لممارساته في الجزائر منذ الوهلة الأولى من خلال أول مقال كتبه عنها والذي كان بعنوان: "الكولونيالية عبارة عن نظام" والذي يبرز فيه الميكانيزمات الاقتصادية والسياسية للاستعمار ويدعو لمحاربته، ليواصل رفضه لسياسة فرنسا المنتهجة في الجزائر

(1)/ مناد طالب، الفكر السياسي عند سارتر والثورة الجزائرية، دار خطاب، الجزائر، 2006، ص: 148-149.
(2)/ جان بول سارتر، عارنا في الجزائر، الدار القومية للطباعة والنشر، د م ن، د ت ن، ص: 3.
(3)/ نفسه، ص: 4.

بمداخلة ضد استمرار الحرب في الجزائر خلال ملتقى "من أجل السلم في الجزائر" والذي نظم بقاعة واجرام (wagram)في باريس يوم 27 جانفي 1956م من تنظيم لجنة المثقفين النشطاء ضد الحرب في الجزائر [1].

إن الدارس لكتابات سارتر بين سنة 1956-1962م يقف على جرأة غير معهودة في عصره، منها ما نشر في مجلة الأزمنة الحديثة بعنوان: "**نحن جميعا قتلة**" مما جاء فيه أن أحد مقاتلي جبهة التحرير الوطني قام بوضع قنبلة في محطة توليد الكهرباء بالحامة، وقد تم القبض عليه والحكم عليه بالإعدام، وقد حمل سارتر الجميع مسؤولية موت هذا الرجل [2]، مما وضع حياته في خطر كبير فتعرض منزله بحي بونابرت (Bonaparte)للمراقبة من طرف المنظمة العسكرية السرية (O.A.S) [3].

كما لعب سارتر دورا فعالا في فضح عمليات التعذيب التي كانت تحدث في الجزائر والتي توسعت بشكل كبير وفظيع خاصة بعد تولي "غي مولي" لرئاسة الحكومة سنة 1946م، وإقراره لقانون السلطات المطلقة والذي يعطي كامل الصلاحيات للجيش، مما جعله يلجأ لعمليات الاستنطاق الرهيبة، فجاء في مقال له بعنوان: "شهود من المجندين" تنديد صريح وشديد من سارتر لممتهني الصحافة والإعلام في فرنسا واصفا إياهم بالكاذبين والمخادعين، مركزا على صمت الفرنسيين اتجاه الفظاعة التي يعاني منها الجزائريين، ويحثهم على تحمل مسؤوليتهم أمام التاريخ فيقول: "**إن علينا أن نفرش الأبسطة في ساحة (الكونكورد) حتى نحمل العالم على أن ينسى أن هناك أطفالا يسامون سوء العذاب باسمنا، وأننا لا نرفع صوتنا استنكارا لهذه الأهوال البشعة إنه لم يفتنا الأوان بعد لإحباط عمل هؤلاء الذين دأبوا على هتك شرفنا القومي وتلويث سمعتنا ولا يزال من الممكن تحطيم الدائرة الجهنمية التي أغلقت علينا من مسؤولين غير مبالين...فلتنظر إلى الحقيقة...فهي التي ستمكن كلامنا من أن يعمل علانية على وقف الجرائم المقترفة، وإما أن نتبناها ونرضى ونحن بكامل وعينا**"[4].

هذا ولم يتوقف سارتر في دعمه للثورة الجزائرية عند الكتابة عنها ومحاولة لحسم الصمت الفرنسي والتعتيم الإعلامي على ما يحدث في الجزائر، بل تعدى ذلك إلى مساهمته في لقاءات ضد الحرب في الجزائر في جوان 1960 وديسمبر 1961م بروما، إضافة إلى مشاركته بمظاهرة منددة بمجازر 17 أكتوبر بتاريخ 1 نوفمبر

(1)/ سليم بتقة، "الثورة الجزائرية في كتابات المثقفين الفرنسيين-سارتر أنموذجا-مجلة المخبر، أبحاث في اللغة والأدب الجزائري"، 11(2015)، ص: 61.

(2)/ مناد طالب، مرجع سابق، ص: 188-189.

(3)/ سواريت بن عمر، "جان بول سارتر والثورة: الثورة الجزائرية نموذجا"، مجلة الحوار الثقافي، 1(2012)،مج1، ص:290.

(4)/ جان بول سارتر، مصدر سابق، ص: 38-39.

1961م، كما أدلى بشهادته في جل محاكمات "حاملي الحقائب"، ليضيف اسمه فيما عرف ببيان 121 ويتجه إلى أمريكا اللاتينية في إطار دعمه للثورة الجزائرية والتعريف بها [1].

على كل حال فإن سارتر الذي جعل من الحرية مطلبا إنسانيا بحتا قد أظهر موقفا معاديا وصريحا من الوجود الفرنسي في الجزائر وعمل على فضح الممارسات الاستعمارية فيها مما جعل المستوطنين يقفون له بالمرصاد وأوعزوا إلى السلطات الفرنسية بالتحرك لإعدامه إذ خرجوا في مظاهرة تاريخ أكتوبر 1960م هاتفين: "**أعدموا سارتر**" مع تخريب منزله لمرتين في جويلية 1961م وجانفي 1962م [2].

1-3- فرانسيس جونسون: 1922-2009.

يعد فرانسيس جونسون واحد من بين نخبة من المثقفين الفرنسيين الذين ساندوا الثورة الجزائرية وناصروا قضية شعبها ضد المستعمر، على غرار كل من فرانز فانون وجان بول سارتر الذين أيدوا الجزائريين في سبيل نيل الحرية والاستقلال، ملتزمين بمبادئ اليسار السياسية والقائمة على مناهضة الاستعمار وسياسته الإمبريالية مهما كان مصدرها.

كان هذا المثقف اليساري يرى بأن قيام الثورة البروليتارية في فرنسا أمر ضروري لا مناص منه وأن الحزب الشيوعي الفرنسي هو رسول هذه الثورة، فهو لا يميز بين العامل والشيوعي بل يعتبر بأن للفظتين دلالة واحدة وأن اليسار عندما يكف عن مناصرة العمال فإنه يصبح حليف للإمبريالية وسلاح في يد الو.م.أ، وعلى الرغم من إيمانه القاطع بأفكار الحزب الشيوعي الفرنسي غير أنه لم ينخرط فيه يوما بل كان أقصى ما يصبوا له هذا المثقف الوجودي هو التضامن مع المغلوبين ومعارضة الاستقلال [3].

لقد كان جونسون وأنصاره يعتقدون بأن مساندة ومساعدة جبهة التحرير الوطني مهمة من مهمات اليسار الفرنسي ذلك أن عدوهم المشترك هو الإمبريالية والاستعمار وأهدافهم مشتركة أيضا تشمل العمل من أجل العدالة الاجتماعية والحرية والمساواة وإعطاء الانسان قيمته المثلى.

تعود علاقة هذا الكاتب والفيلسوف المشهور مع الجزائر إلى ما قبل اندلاع ثورتها المباركة، إذ اكتشف المشكلة الجزائرية ووقف على حجم المعاناة التي يعيشها الجزائريون إثر تطوعه في الجيش الفرنسي أثناء الحرب العالمية الثانية بالجزائر، لتكون له زيارة ثانية لها سنة 1948م رفقة زوجته كوليت، ويقضيا فيها عدة أشهر، أين أقاما عدة

---

(1)/ مسعود طيبي، "قراءة في كتابات جزائرية حول تنديد جون بول سارتر بالجرائم الفرنسية في الجزائر (1905-1970)"، مجلة حوليات التاريخ والجغرافيا، 3(2007)، ص: 161.

(2)/ سليم بتقة، مرجع سابق، ص: 69.

(3)/ ماري بيار أولو، فرانسيس جانسون الفيلسوف المناضل: من مقاومة الاحتلال النازي لفرنسا إل مقاومة الاحتلال الفرنسي للجزائر، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ص: 79-81.

محادثات مع شخصيات وطنية جزائرية كفرحات عباس[1]، واطلعا على حجم الاستغلال والتدمير والنهب الذي يعانيه الشعب الجزائري وعند عودته لفرنسا قام بتحذير الفرنسيين من مغبّة السياسة الفرنسية في الجزائر، وأن الوضع قابل للتفجير في أي لحظة، وفي سنة 1955م نشر كتابه بالاشتراك مع زوجته كوليت جونسون بعنوان "**الجزائر الخارجة عن القانون**" (**L'Algérie hors la loi**) والذي عبرا فيه عن المأساة الجزائرية وتأثيرها على الواقع الفرنسي: "**إن استمرار القمع في الجزائر سيكلف الوطنيين الفرنسيين حريتهم المدنية والعمال الفرنسيين سيبقون محل صفقات السلطة**"[2]، وكذا محاولة تحسيس الرأي العام الفرنسي بالجرائم المرتكبة في الجزائر، وبهذا يكون هذا العمل مناهضا للاستعمار ولسياسة اليسار الفرنسي الصامت والمتنكر لمبادئ اليسار والأممية القاضية بدعم الشعوب الرامية لتحقيق استقلالها.

لقد انحاز جونسون من البداية وبدون أدنى تردد لجبهة التحرير الوطني ولمطالبها المشروعة والمتمثلة في نيل الاستقلال والحرية للشعب الجزائري، وكان يرى بأنه على اليسار الفرنسي مساندة الجبهة في تحقيق مطالبها ولامه على تخليه عن مبادئه القاضية بدعم حركات التحرر والقضايا العادلة في العالم.

هذا وقد سعت فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا إلى التواصل مع بعض الفرنسيين الذين أظهروا عداءهم للاستعمار والمناصرين للقضية الجزائرية، وذلك للقيام ببعض الأعمال السرية التي تقتضي إسنادها إلى أشخاص بعيدين عن الشبهة، والتي حصرها عمر بوداود في شهادته في: "**نقل المناضلين المتسترين والإطارات التي كانت موضوع بحث من طرف الشرطة، بالمالية، بالعتاد، بالأدبيات–مناشير، نداءات، بيانات، صحافة–كل هذه المهام إذن أوكلت إلى أصدقاء فرنسيين معادين للاستعمار وإلى أجانب منتصرين لقضيتنا، غير أنهم كانوا يشكلون أقلية قليلة**"[3]، ولأجل هذا فقد أسس جونسون شبكة سميت باسمه من قبل الصحافة والإعلام الفرنسي للقيام بمهام لوجيستيكية كلف بها من الجبهة، وكان ذلك بتاريخ 2 أكتوبر 1957م خلال الاجتماع الذي عقد بمسكن جونسون في بوتي كلامار (Petit clamart) بحضور الأعضاء الأوائل والذي حدد فيه المهمة المنوطة بكل فرد من أفراد الشبكة[4].

---

(1)/ مقلاتي عبد الله، "المثقفون الفرنسيون والثورة الجزائرية: فرنسيس جانسون نموذجا، مجلة المصادر"، 21(2010)، ص: 234.

(2)/ Francis jeanson et Collete, L'Algérie hors la loi, Edition, Seuil, Paris, 1955, p17.

(3)/ عمر بوداود، مذكرات عمر بوداود: من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني مذكرات مناضل، تر: أحمد بن محمد بكلي، دار القصبة للنشر، ، الجزائر، 2007، ص: 133.

(4)/ شعبان إيدو، شبكات دعم الثورة الجزائرية في أوروبا الغربية 1957-1962، أطروحة دكتوراه نوقشت في قسم العلوم الإنسانية جامعه جيلالي ليابس، 2017-2018، ص: 201.

وعقب وصول عمر بوداود إلى باريس وتوليه رئاسة فيدرالية الجبهة بفرنسا اتصل بجونسون عبر بولحروف في جويلية 1957م في اجتماع أول دار الحديث بينهما عن: **"مساكن لبعض الإطارات، وملاذ لبعض المستهدفين بملاحقة الشرطة، وعن مشكلة نقل الأموال والرجال وأيضا عن توزيع أدبياتنا"**[1].

بعد هذا اللقاء شرعت شبكة جونسون في ربط علاقة مثمرة مع فيدرالية جبهة التحرير الوطني إذ عمل مؤسسها على انتقاء الأعضاء المنتمين للشبكة بعناية والذين ينتمون عموما إلى تيار الحزب الاشتراكي المستقل المتعاطف مع الشبكة [2]، ليستكمل تنشيط فروع الشبكة سنة 1958م والتي حددها بوداود في مذكراته في: **"فرع الإسكان وفرع الأسلاك المكلفة بالتمرير، من أجل الدخول إلى فرنسا والخروج منها عبر الحدود، والفرع المكلف بنقل الأموال"**[3].

إضافة إلى انشغاله في ميدان العمل المحض انشغل جونسون أيضا في ميدان آخر لا يقل أهمية عن الأول، وهو إقناع الرأي العام بعدم جدوى الحرب في الجزائر، فسعى إلى إطلاع الشعب الفرنسي على ما يتعرض له الشعب الجزائري من أهوال، إذ قامت الشبكة بإصدار دورية بعنوان: "**الحقيقة الهادفة** (pour Vérité) والتي تقوم على جمع الأخبار المسكوت عنها كما كان مصدر إلهام العديد من المقالات في مجلة **الأزمنة الحديثة** (les temps Modernes)، الحق والحرية (Vérité et liberté) ...[4].

لقد واجهت الحكومة الفرنسية مصاعب جمة بعد أن تمكنت جبهة التحرير الوطني من نقل حربها إلى التراب الفرنسي والقيام بعمليات فدائية مما جعل المجتمع الفرنسي مهددا في عقر داره، خاصة مع الدعم اللوجستيكي لشبكة جونسون [5]، التي كانت تعمل باتصال دائم بفدرالية جبهة التحرير الوطني، وتشرف على مجموعة مندسة عبر كامل التراب الفرنسي لتتوسع بعد ذلك إلى بلجيكا وألمانيا إذ كان جونسون يكلفهم بالتدخل لأداء مهام في بلدانهم [6].

وقد تواصل نشاط الشبكة الداعم لفدرالية جبهة التحرير الوطني إلى غاية اكتشاف بعض خلاياها مما عرض جونسون للملاحقة من طرف جهاز أمن الدولة، فبدأت خيوط الشبكة في الانكشاف بعد التحقيقات

---

(1)/ عمر بوداود، مصدر سابق، ص: 134.

(2)/ عتيقة مصطفى، "فرانسيس جونسون من الفلسفة الوجودية إلى مناصرة الثورة الجزائرية، دراسة مقارنة حول موقف النخبة المثقفة الفرنسية من الثورة الجزائرية، مجلة عصور الجديدة"، 10(2013)، ص: 280-289.

(3)/ عمر بوداود، المصدر السابق، ص: 135.

(4)/ نفسه، ن. ص.

(5)/ مقلاتي عبد الله، المثقفون الفرنسيون...، مرجع سابق، ص: 246-247.

(6)/ عمر بوداود، المصدر السابق، ص: 137.

الموسّعة وعمليات التعذيب التي تعرض لها عناصرها، فأضطر جونسون للاختفاء، فيما تبرأ منه اليسار الفرنسي وتهجم على أفعاله واصفا إياه بالخائن للأمة الفرنسية، مما اضطره إلى عقد مؤتمر صحفي تحضره الصحافة، شرح فيه أهداف الشبكة ونشاطاتها مؤكدا أن عناصر الشبكة مقتنعون بمواصلة العمل والوقوف في وجه الاستعمار [1].

وهكذا باشرت السلطات الفرنسية في محاكمة أعضاء شبكة "حاملي الحقائب" بتاريخ 5 سبتمبر 1960م والتي كان لها صدى واسع على الرأي العام الفرنسي والعالمي مما عاد بالنفع على جبهة التحرير الوطني إذ تحولت إلى قضية سياسية وتورد المجاهد في هذا الصدد ما نصه: "**لم يكن الاستعماريون الفرنسيون الذين أرادوا أن يجعلوا من قضية جونسون وسيلة جديدة لقمع الأحرار وكبت الأصوات الداعية إلى الحق وخنق الحريات–لم يكونوا يتصورون عندما بدأت هذه القضية منذ ثمانية وعشرين يوما أن تكتسي لدى الرأي العام الفرنسي والعالمي هذه السمعة المدهشة والأهمية الخارقة ولم يكونوا يتوقعون أن تتحول المحكمة التي جعلت لتكون أداة قمع خفي في يد الجهاز الاستعماري إلى منبر تنطلق منه أصوات الشباب الثائر بحق لتجد صداها البعيد ووقعها العميق لدى كل طبقات الشعب الفرنسي رغم جميع المساومات والعراقيل والاحتياطات**"[2].

وها هو جون بول سارتر يدلي بدلوه في هذه القضية فأرسل برسالة إلى المحكمة مما جاء فيها: "**نظرا لاستحالة حضوري إلى المحكمة العسكرية وهذا ما أتأسّف له تأسفا عميقا فإني أريد أن أشرح موقفي شرحا مفصلا حول موضوع البرقية السابقة التي أكدت فيها تضامني المطلق مع المتهمين...إن هذا الاستقلال مؤكد لكن غير المؤكد هو مستقبل الديمقراطية في فرنسا، لأن حرب الجزائر نشرت التعفن في هذا البلد**"[3].

وكان أيضا من تداعيات هذه المحاكمة صدور بيان 121 الذي بارك عمل جونسون ورفقائه، وكان من بين الموقعين على البيان أسماء كبيرة كجون بول سارتر، سيمون دي بوفوار، فيركور، أندري ماندوز وغيرهم من الشخصيات اليسارية المثقفة وقد جاء في الوثيقة ما يلي: "**نحن نحترم ونحكم بتبرير سلوك الفرنسيين الذين يعتبرون أن واجبهم هو توفير المساعدة والحماية للجزائريين المضطهدين باسم الشعب الفرنسي، فقضية**

(1)/ مقلاتي عبد الله، المثقفون الفرنسيون...، مرجع سابق، ص: 250-253.

(2)/ المجاهد، المحاكمة التي كشفت الحقيقة للشعب الفرنسي، العدد 78، (1960/10/3)

(3)/ المجاهد، رسالة خالدة، نفس العدد.

الشعب الجزائري التي تساهم بصفة حاسمة في تخريب النظام الاستعماري هي قضية كل الرجال الأحرار"[1].

لقد كان فرنسيس جونسون مثالا صادقا على التضامن الفعّال للنخبة المثقفة اليسارية المناهضة للاستعمار والداعمة لحق الشعوب في تقرير مصيرها، إذ وقف مع الثورة الجزائرية مُدينا بقلمه السياسة الفرنسية في الجزائر ومنخرطا في صفوف الثوار وداعما لهم، فمثّل بذلك قاعدة خلفية لفيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، واتخذ موقفا مناقضا لموقف ألبير كامو الذي دافع عن فرنسا وأدار ظهره لمبادئ اليسار القاضية بالانتصار لحرية الشعوب والدفاع عن حقوقها وراح يبرر أفعالها الإجرامية في الجزائر مؤيدا بذلك فكرة "الجزائر فرنسية" بل وذهب أبعد من هذا إذ شجع الجيش الفرنسي على استعمال التعذيب لحماية الأوروبيين في الجزائر[2].

لقد أصبحت أفكار كل من جونسون وفرانز فانون ونشاطاتهم السياسية مرجعية في تقييم دور النخبة اليسارية المثقفة في الثورة الجزائرية، إذ انتقلوا من مرحلة الدعم النظري الذي تمثل في الفلسفة التحرّرية إلى مرحلة الدعم المادي للثورة بانخراطهم في صفوفها والعمل تحت لواءها للكفاح ضد المستعمر.

2- الثورة الجزائرية والمعسكر الاشتراكي.

لقد هدف النشاط الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني إلى كسب التعاطف الدولي مع القضية الجزائرية والعمل على إخراجها من الإطار الفرنسي وجعلها قضية رأي عام عالمي، وكل ذلك لا يكون إلا بكسب حلفاء حاملين لنفس الأيديولوجية والرؤى ومعادين للإمبريالية والاستعمار، ولأن الثورة الجزائرية قد واجهت منذ اندلاعها تكالب غير مسبوق من المعسكر الغربي قاده الحلف الأطلسي الداعم الدائم لفرنسا ماديا وعسكريا ودبلوماسيا، فقد توجهت الجبهة نحو الدول الاشتراكية كون مناهضة الاستعمار أحد المبادئ الأساسية في المذهب الاشتراكي، وهو ما عبرت عنه جريدة المجاهد في أحد أعدادها بقولها: "**نحن نلتفت لمن يؤيدنا ويعزز كرامتنا**"[3] وكانت تقصد هنا روسيا والبلدان التي تدور في فلك الاشتراكية والتي كان موقفها مخالفا للموقف الأمريكي السلبي من القضية الجزائرية والداعم لفرنسا الاستعمارية.

---

(1)/ محمود توفيق إسكندر، الحركة الدولية لجبهة التحرير الوطني 1954-1962، منشورات السائحي، الجزائر، 2016، ص: 188.

(2)/ عتيقة مصطفى، مرجع سابق، ص: 285.

(3)/ المجاهد، العدد 24(1958/5/29).

2-1- علاقة الثورة الجزائرية بالاتحاد السوفياتي:

لقد كان موقف الاتحاد السوفياتي من الثورة الجزائرية في البداية يتسم بالغموض والتحفظ ذلك أنه ارتبط بعلاقة طيبة مع فرنسا في منتصف الخمسينات خاصة بعد وصول خروتشوف إلى السلطة وتولي الحزب الاشتراكي للحكم سنة 1956م، إذ صرح مولوتوف وزير خارجية الاتحاد السوفياتي لوفد برلماني فرنسي بأن "**الحكومة السوفييتية ترغب في بقاء فرنسا بالجزائر. بشرط أن يكون الحل مرضيا للجزائريين والفرنسيين**"(1)، كما صرح خروتشوف إلى جريدة لوموند قائلا: "**نحن نفهم جيدا ما في المشكل الجزائري من تعقيد لكننا متيقنون أن هذه المشكلة تستطيع بدورها أن تحل بكيفية سلمية**"(2).

وقد تكررت هذه التصريحات في مناسبات عديدة إذ جاء على لسان مولوتوف بأن "**الاتحاد السوفياتي يدرك أهمية المسألة الجزائرية بالنسبة لفرنسا ولكنها مشكل فرنسي**"(3)، وعليه فالاتحاد السوفياتي أبدى تحفظه من المسألة الجزائرية بل واعتبرها قضية فرنسية لا يسمح بالتدخل فيها خلافا لمبادئ الاشتراكية المناهضة للاستعمار والإمبريالية، وتورد جريدة المجاهد في هذا الصدد الأسباب التي جعلت الموقف السوفياتي يتجه في هذا المنحى قائلة: "**يرجع هذا الموقف الروسي آنذاك إلى عدة عوامل، أولا: كانت الحكومة الاشتراكية الفرنسية قد أوهمت أمريكا أنها تريد أن تعطي لسياستها الخارجية اتجاها مستقلا عن السياسة الأمريكية وهي تقصد أن تجعل من ذلك سياسة ضغط حتى تحصل من أمريكا على موافقتها الكاملة على حرب الجزائر، ثانيا : محاولة الحزب الشيوعي لاستمالة الحزب الاشتراكي من أجل تكوين جبهة شعبية حتى أن الحزب الشيوعي لم يتردد إلى تشجيع الحكومة الفرنسية على أن تسير في اتجاه الاستقلال عن أمريكا ... ثالثا: خوف روسيا أن تحتل أمريكا مكان فرنسا إن طردت هذه من الجزائر**"(4)، لذا فإن الاتحاد السوفياتي كان يسعى من خلال تحركاته تلك نحو فصل فرنسا عن أمريكا وإضعاف الحلف الأطلسي بتخليها عنه.

إن هذا الغموض والتردد في الموقف السوفياتي تجاه القضية الجزائرية في البداية أدى بجبهة التحرير الوطني إلى توجيه نقد لسياسته المزدوجة والمتناقضة مع المبادئ والقيم الاشتراكية التي تفرض عليه تقديم الدعم المادي والمعنوي للشعوب المكافحة لنيل حريتها، تقول المجاهد : "**على ضوء هذا التحليل للسياسة الروسية فيما يخص مناهضة الاستعمار نستطيع أن نفهم تأييد هذه الكتلة للقضية الجزائرية تأييدا مبدئيا، إلا أن ذلك لم يمنع**

---

(1)/ المجاهد، السياسة الروسية وحرب الجزائر، العدد 19(1958/3/1).

(2)/ نفسه.

(3)/ مولود قاسم نايت بلقاسم، مرجع سابق، ص: 179.

(4)/ المجاهد، السياسة الروسية وحرب الجزائر، العدد 19(1958/3/1).

هذه الكتلة من أن تتخذ أول الأمر من القضية الجزائرية موقفا غامضا، ذلك أن القادة السوفيات كانوا في سنة 1956 يرغبون في وجود حكومة فرنسية يشترك فيها الشيوعيون إلى جانب الاشتراكيون على أمل أن يغيروا بذلك اتجاه فرنسا الدائم نحو الولايات المتحدة"[1].

بحلول سنة 1958 م أصبحت الثورة الجزائرية أكثر قوة وتنظيما وشمولية، مما أثر على قناعات القادة السوفيات وعجل بتغيير موقفهم من المسألة الجزائرية خاصة بعد العدوان الثلاثي على مصر، إذ اتضحت وبصورة جلية النية المبيتة للدول الغربية في توسيع مناطق نفوذها والحصول على امتيازات جديدة، وقد كان للبلاغ المشترك للرئيسين جمال عبد الناصر وخروتشوف صدى واسع على الساحة الدولية إذ شكل القفزة النوعية للموقف السوفياتي من القضية الوطنية الجزائرية مما جاء فيه: **"في ظرف أقل من عامين تقدمت روسيا بموقفها إلى حد الاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال وتأييده تأييدا مطلقا في مطالبته بحق تقرير المصير وتستنكر روسيا رسميا وحرفيا الحرب الوحشية التي تقوم بها فرنسا ضد الشعب الجزائري والجرائم التي تقوم بها قواتها المسلحة ضد الشعب الجزائري البطل وتقرر روسيا باتفاق مع الجمهورية العربية المتحدة إلفات نظر الرأي العام الدولي إلى عمليات النفي التي تقوم بها القوات الفرنسية ضد مئات الآلاف من الجزائريين في الحدود الجزائرية التونسية مخترقة بذلك كل القوانين المتعلقة بحقوق الانسان"**[2].

وعليه فقد أصبح الاتحاد السوفياتي يولي اهتمامه البالغ للقضية الجزائرية، ويتجلى هذا الأمر في المساعي التي قام بها، إذ قام السفير الروسي بباريس "فينو قرادوف" بزيارة لوزير الخارجية الفرنسية يوم 1958/2/17م عبر له فيها عن اهتمامه واهتمام الرأي العام السوفياتي بإحلال السلام في شمال إفريقيا وذلك عقب الهجوم الفرنسي على ساقية سيدي يوسف [3].

هذا ولم يسكت الاعلام الفرنسي عن التطورات الحاصلة على الموقف السوفياتي بخصوص القضية الجزائرية فكانت له ردود فعل مناهضة وناقدة، والتي تحدثت عما أسمته "**بالتمركز الشيوعي في شمال إفريقيا**" خاصة بعد وصول باخرة محملة بالأدوية والأغذية للاّجئين الجزائريين في تونس [4]، وقد ردت جريدة المجاهد على النقد الموجه للموقف السوفياتي متسائلة عما إذا كان: "تحرير الجزائر يتوقف بدوره على اهتمام الاتحاد السوفياتي بقضيتنا؟ ولئن

---

(1)/ المجاهد، قضية الجزائر أمام المعسكرات الدولية، العدد 21(1958/1).

(2)/ المجاهد، أمريكا وروسيا أمام الجزائر، العدد 24(1958/5/25).

(3)/ الشادلي زقادة، الحرب الباردة وانعكاساتها على الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، رسالة ماجستير نوقشت في قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2001-2002، ص: 110.

(4)/ بولجويجة سعاد، القضية الجزائرية والمجتمع الدولي 1954-1962، أطروحة دكتوراه نوقشت في قسم التاريخ، جامعة قسنطينة2، 2016-2017، ص: 232.

كان ذلك صحيحا فإن الشعب الجزائري لا يسعه إلا أن يبدي رغبته في أن يرى حكومات الاتحاد السوفياتي والديمقراطيات الشعبية تهتم اهتماما إيجابيا بالحرب التي تقودها فرنسا بإعانة الغرب ضد شعوب المغرب العربي... أمام التشجيع الذي تتلقاه فرنسا من حلفائها الغربيين إن الشعب الجزائري لا يسعه إلا أن يبحث عن أصدقاء حقيقين ومؤيدين أقوياء، وسيجد الشعب الجزائري هؤلاء الأصدقاء وأولئك المؤيدين"[1].

إن التطور الإيجابي من القضية الجزائرية بلغ حد تصريح خروتشوف بتاريخ 14/ 3/ 1958م بأن الضمير الإنساني لا يمكن أن يسمح باستمرار الوضع على حاله في الجزائر وأن الإبادة التي تسلطها فرنسا الاستعمارية على الجزائريين لا يمكن الصمت عنها: "**إن الدول الاستعمارية قد أدارت ظهرها لهذه الفاجعة رغم عرض القضية الجزائرية في هيئة الأمم... ألم يدرك الحكام الفرنسيون أن رفضهم لحل سلمي سيقود بلادهم إلى انهيار أكبر من الذي لحقهم بالهند الصيني؟**"[2].

وبوصول الجنرال ديغول إلى الحكم بتاريخ 1 جوان 1958 كرئيس للحكومة وتنصيبه كرئيس للجمهورية الخامسة في ديسمبر 1958، أمل القادة السوفيات في أن يسوّي الوضع في الجزائر خاصة أن ديغول كان معارضا للحرب الباردة وما أفرزته من هيمنة للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، لكن نواياه اتضحت مما جعل السوفيات يلاحقونه بالانتقادات اللاذعة في كل مناسبة، مؤكدين على ضرورة إنهاء الوجود الفرنسي الاستعماري للجزائر ففي ندوة صحفية للرئيس خروتشوف خلال الدورة الخامسة عشر للأمم المتحدة صرح الأخير قائلا: "**إن فرنسا تشن حربا استعمارية طاحنة في الجزائر مستعملة الطائرات والمدافع والدبابات وقنابل النابّالم وغيرها من وسائل الإبادة ضد الجزائريين الذين يكافحون منذ ست سنوات بكل شجاعة وبطولة من أجل حرية وطنهم واستقلاله، لقد قتلت فرنسا مئات الآلاف من الجزائريين ودمرت وأحرقت مئات المدن والقرى، وقذفت بخمس السكان في المحتشدات، إن هذه الوضعية لا يمكن أن نسمح باستمرارها ولا يمكن أن يدوم أكثر مما دامت.. أساند اقتراح الحكومة الجزائرية إن الجزائريين يعرفون أحسن من أي أحد آخر أليق الحلول بهم إن عواطفنا معهم لأن عواطفنا مع المكافحين من أجل الحرية والاستقلال**"[3].

ومع بداية الستينات أخذت وجهات النظر تتقارب أكثر فأكثر بين جبهة التحرير الوطني والاتحاد السوفياتي خاصة بعد بروز معطيات جديدة على أرض الواقع كاعتراف الجنرال ديغول بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، والشروع في المفاوضات وميلاد الحكومة الجزائرية المؤقتة التي وجد السوفيات أنفسهم مجبرين على

(1)/ المجاهد، السياسة الروسية وحرب الجزائر، العدد 19(1958/3/1).
(2)/ المجاهد، الم خروتشوف وحرب الجزائر، العدد 20(1958/3/15).
(3)/ المجاهد، العدد 78(1960/10/3).

الاعتراف بها، وذلك حتى يضعوا حدا لسياستهم المزدوجة بين الحفاظ على مصالحهم مع فرنسا وتقرب الجبهة من الصين الشعبية التي أصبحت تشكل منافسا خطيرا لاتحاد السوفياتي [1].

عقب الزيارة التي قام بها فرحات عباس للاتحاد السوفياتي والتي صرح خلالها خروتشوف قائلا: "**اجتماعي بوفد الحكومة المؤقتة الجزائرية دليل على وجودها الحقيقي، إنها أمر واقع... إن الجنرال ديغول يعدّ معترفا بها مادام قد تفاوض مع مبعوثها...**" أما اعتراف السوفيات القانوني بالحكومة المؤقتة فكان بتاريخ 19 مارس 1962م في برقية أرسلها خروتشوف إلى بن يوسف بن خدة [2].

يذكر الأستاذ أحمد بن فليس بأن الاتحاد السوفياتي لم يدخر أية جهود في مساعدة الثورة الجزائرية على المستوى المادي وبأشكال عديدة تنوعت بين المواد الغذائية والطبية والملابس إضافة إلى الأسلحة كما أيدت القضية الوطنية الجزائرية سياسيا ودبلوماسيا ووقفت معها دوما، وفي هذا الصدد يذكر فرحات عباس بأن نائب الرئيس كوسغين (Kossigyne) أكد بأن مساعدات بلاده للثورة الجزائرية غير مقيدة بأية شروط [3].

ومن مظاهر الدعم المادي السوفياتي للثورة الجزائرية قيام السوفيات بإرسال باخرة محملة بالآلات الفلاحية وسيارات النقل كهدية من الاتحادية النقابية السوفياتية إلى الاتحاد العام للعمال الجزائريين [4]، وتورد المجاهد في هذا الصدد بأن اللاجئين الجزائريين تلقوا إعانات من الاتحاد السوفياتي تمثلت في 21500 غطاء، 26 ألف متر من القماش، 10 أطنان من السكر، 5 أطنان أرز، 2 طن من مسحوق الحليب، 20 طن من الصابون، 160 طن من الأدوية، الملابس، الخيام، الأدوات المدرسية [5].

كما أن الدعم السوفياتي للثورة الجزائرية لم يقتصر على الجانب الرسمي بل تعداه للمنظمات غير الحكومية إذ قامت المنظمة الاجتماعية من أجل التضامن مع الحكومة الجزائرية المؤقتة بالدعوة إلى تجمع عمالي في دار النقابة بموسكو والذي نددوا فيه بالجرائم الاستعمارية في الجزائر وأعلنوا عن تأييدهم الكامل للقضية الجزائرية [6].

---

(1)/ أحمد مسعود سيد علي، تطور الثورة الجزائرية سياسيا وتنظيميا (1960-1961) من خلال محاضر مجلسها الوطني المنعقد بطرابلس من 9 إلى 27 أوت 1961، رسالة ماجستير نوقشت بجامعه الجزائر، 2001-2002، ص: 89.

(2)/ أحمد بن فليس، السياسة الخارجية للثورة الجزائرية: الثوابت والمتغيرات 1954-1962، أطروحة دكتوراه نوقشت في قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007، ص: 240.

(3)/ نفسه، ن.ص.

(4)/ بولجويجة سعاد، مرجع سابق، ص: 244.

(5)/ المجاهد، ما وصل إلى اللاجئين الجزائريين من إعانات، العدد 42(18-5-1959).

(6)/ بولجويجة سعاد، المرجع السابق، ص: 245.

ولم تقتصر السياسة الداعمة للثورة الجزائرية على الاتحاد السوفياتي فقط بل تعدى الأمر إلى دول الديمقراطيات الشعبية والتي تتمثل في تشيكوسلافاكيا، بولونيا، رومانيا، ألمانيا الديمقراطية، المجر، والتي ندّدت ودعمت الثورة الجزائرية ماديا ودبلوماسيا في الأمم المتحدة ابتداءً من 1955م، ويمكن أن نذكر كعينة من المساعدات التي تلقتها الثورة من هذه الدول ما قدمته ألمانيا الشرقية، إذ سلم اتحاد ألمانيا الديمقراطية إلى جمعية الصليب الأحمر ربع مليون جنيه للاجئين الجزائريين في كل من تونس والمغرب، إضافة إلى تبرع النقابات بها بـ 30 مليون فرنك لصالح الجبهة[1].

كما لم تتأخر الحكومة التشيكوسلوفاكية هي الأخرى عن دعم الثورة الجزائرية فقدمت مساعدات غير مباشرة عن طريق الاتحاد السوفياتي تمثلت في الأسلحة والذخيرة والألبسة والمواد الطبية، كما ركزت جهودها على استقبال الوفود الجزائرية وتقديم المساعدات الهامة مع التنديد المتكرر على الممارسات الاستعمارية المسلطة على الشعب الجزائري من السلطات الفرنسية، كما كان القادة التشيكيين يؤكدون على وقوفهم إلى جانب الثورة الجزائرية ومساندة كفاحها لتحقيق استقلال الشعب الجزائري[2]، ومن أوجه هذا الدعم البرقية التي أرسلها رئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا أنطوني فوفوتني إلى الرئيس فرحات عباس والتي نقلتها لنا جريدة المجاهد على صفحاتها ومما جاء فيها: "**إن الشعب التشيكوسلوفاكي الذي يشعر بأعمق عواطف المحبة للشعب الجزائري البطل يتابع بكل عطف كفاح الجزائر من أجل استقلالها وهو مؤمن بأن الانتصار سيكون حليف قضيته العادلة**"[3].

لقد ركزت دول أوربا الشرقية في علاقتها بالثورة الجزائرية على قضية المساعدات وتقديم الدعم المادي والمعنوي دون الاعتراف الرسمي بالحكومة الجزائرية المؤقتة، إذ كان النشاط الطلابي فيها على أوجه، وهو ما يؤكده بن يوسف بن خدة الذي صرح بأن موقف البلدان الاشتراكية لم يختلف عن موقف الاتحاد السوفياتي كونها "دول تسير في فلكه" إذ قدمت مساعدات مادية معتبرة للثورة الجزائرية، كما كان لجبهة التحرير مكاتب خاصة متصلة بالحكومات في عواصم تلك الدول [4].

2-2- الثورة الجزائرية والصين الشعبية:

كان لجبهة التحرير الوطني جهود حثيثة على الصعيد الدولي لجلب الدعم المادي والدبلوماسي للثورة الجزائرية أينما وجد، ولأنها حركة تحررية تكافح لتحرير البلاد من المستعمر ودحض الإمبريالية كان من الطبيعي أن

(1)/ المجاهد، يوم الجزائر احتفلت به الشعوب الإفريقية الآسيوية، العدد 22، (1958/4/15).
(2)/ أحمد بن فليس، مرجع سابق، ص: 242.
(3)/ المجاهد، العدد 96(22-5-1961).
(4)/ أحمد بن فليس، المرجع السابق، ص: 244.

تكون ميالة للدول الاشتراكية على حساب الدول الرأسمالية الإمبريالية، لاعتبارات مصلحية برغماتية من جهة وإيديولوجية من جهة ثانية، وقد وجدت قيادة الثورة الجزائرية في جمهورية الصين الشعبية دولة عظمى لها وزن وثقل على الساحة الدولية بإمكانه تقديم الدعم للثورة الجزائرية وإحداث الفارق.

تعود أولى الاتصالات بين الصين الشعبية والجبهة إلى مؤتمر باندونغ 1955م الذي قدم الكثير للثورة الجزائرية البارزة حديثا على الصعيد الدولي، وتمكنت من إدراج قضيتها لأول مرة بجدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، وساهمت وبشكل تدريجي في كشف الممارسات غير الإنسانية للاستعمار الفرنسي وسياسة التنكيل الممارسة على الجزائريين، وبهذا يكون هذا المؤتمر "منعطفا حاسما" للعلاقات التي ربطت جبهة التحرير الوطني بالصين الشعبية التي تتوافق أيديولوجية زعيمها ماو تسي تونغ (Mao Tse Toung) ورؤى جبهة التحرير الوطني التي تخوض حربا شعواء ضد الاستعمار والإمبريالية[1].

يصف الأستاذ صالح بلحاج علاقات الثورة الجزائرية بالصين الشعبية بأنها كانت: "**أكثر وضوحا وأقل تعقيدا**" مقارنة مع الاتحاد السوفياتي، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها أن الصين كانت دولة معزولة دوليا وليس لها عضوية في الأمم المتحدة، ولا حليف لها على الساحة الدولية تجامله، فالصينيون معادين للاستعمار وليس لهم مصالح في أوربا ولم يحاولوا استقطاب أية جهة كانت كالسوفيات الذين حاولوا جذب فرنسا وعزلها عن الحلف الأطلسي لدواعي استراتيجية، لذا فقد كانت توجهات الثورة الجزائرية تتلاقى مع أيديولوجية ومبادئ الثورة الصينية ورؤى الزعيم الصيني الداعم للثورات المكافحة للاستعمار والمناضلة من أجل الحرية والاستقلال[2].

تنطلق الصين في سياستها الخارجية من مساندة الحركات المضادة للإمبريالية في العالم الثالث، لذا فقد كانت مساعدتها للثورة الجزائرية دون أي قيد أو شرط، مجربة لصدق الحكومة المؤقتة الجزائرية ومدى كفاحها للمستعمر ورغبتها في التخلص من هيمنته[3].

لقد ذهب تأييد الصين الشعبية للقضية الجزائرية حد إعلان رئيس حكومتها شوان لاي (Chouen Lai) تأييد بلاده للثورة الجزائرية واستعدادها لمنح جبهة التحرير الوطني كل ما تطلبه حتى لو اقتضى الأمر التدخل المباشر في النزاع للتخلص من هيمنة الاستعمار والمعسكر الغربي [4].

---

(1)/ أحمد بن فليس، مرجع سابق، ص: 245-246.

(2)/ صالح بلحاج، الثورة الجزائرية والبلدان الاشتراكية: مثال الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية، مجلة المصادر، 15(2007)، ص: 185.

(3)/ Harbi Mohamed, op cit, P487.

(4)/ أحمد بن فليس، المرجع السابق، ص: 247.

تورد المجاهد في هذا الصدد: "إن الصينيين مؤمنون إيمانا تاما بأن عهد الاستعمار قد انتهى، وبأن الشعب الجزائري سينتصر ويتحرّر، وقد كانوا دائما ضد الاستعمار وأيدوا الجزائر والقضايا العربية تأييدا تاما... وقد أبدى الصينيون عند زيارتنا لهم استعدادا طيبا لمساعدتنا واستقبلونا استقبالا حارا ورحبو بنا ترحيبا بالغا... لقد أظهرت الصين استعدادا كبيرا لمساعدتنا في معركتنا ضد الاستعمار، وإننا إذ نربح الصين إلى جانبنا فإننا نربح قوة عظيمة هائلة يحسب لها العالم كلّه ألف حساب ويبدي منها الاستعمار تخوفا كبيرا للقوة الرهيبة التي تمثلها"[1]، وعليه يتضح بأن موقف الصين الشعبية كان واضح وصريح من القضية الجزائرية ويتلخص في رغبتها في تخلص الجزائر من براثين الاستعمار الفرنسي والإمبريالية الناهبة لثرواتها والمستغلة لخيراتها.

تعتبر جمهورية الصين الشعبية أول دولة غير عربية تعترف بالحكومة الجزائرية المؤقتة وذلك عقب توجه الرئيس فرحات عباس برسالة إلى الزعيم ماو تسي تونغ طالبا فيها اعتراف دولته بالحكومة المؤقتة، وواصف الزعيم ماو في رسالته قائلا: "أنت أعظم محرري شعوب آسيا وأكبر مدافع عن حق الشعوب في تقرير مصيرها.." وقد أعترف على إثرها وزير خارجية الصين الشعبية في تصريح له لمحمد دباغين بالحكومة الجزائرية المؤقتة، إضافة إلى إرسال كل من الزعيم ماو تسي تونغ وشوان لاي برسالة تهنئة بتاريخ 22 سبتمبر 1958م [2].

من صور احتضان الشعب الصيني للثورة الجزائرية ما ظهر من تجاوب من أجهزة الإعلام والصحف الصينية والمنظمات الجماهيرية إذ خرج الشباب الصيني حاملا للأعلام الجزائرية، هاتفين للثورة الجزائرية ومنددين بممارسات الاستعمار الفرنسي وجرائمه الشنيعة في الجزائر ومرددين للأناشيد الوطنية الجزائرية، تذكر المجاهد بأن أكبر الصحف الصينية خصصت افتتاحياتها للحديث عن الجزائر معربة عن مساندتها الكاملة للثورة الجزائرية ودعمها لها في كفاحها ضد المستعمر، أما بخصوص المساعدات فذكرت الجريدة بأنه قد: "**تبرعت ثلاث هيئات شعبية (وهي لجنة تضامن الشعوب الآسيوية وجامعة النقابات الصينية والجمعية الإسلامية) للثورة الجزائرية بمبلغ 300 ألف دولار**"[3].

لم يقف الدعم الصيني للثورة الجزائرية عند هذا الحد بل تلقت الحكومة الجزائرية المؤقتة وبشكل رسمي دعوة من جمهورية الصين الشعبية لزيارتها، وهي الدعوة التي قابلتها جبهة التحرير الوطني بالقبول، وأوفدت للصين كل

(1)/ المجاهد، البعثة العسكرية للصين الشعبية: تعزيز التضامن العلمي بين شعبي الصين والجزائر، العدد 39(1959/4/2).

(2)/ بولجويجة سعاد، مرجع سابق، ص: 250.

(3)/ المجاهد، يوم الجزائر احتفلت به الشعوب الإفريقية والآسيوية، العدد 22(1958/4/15).

من بن يوسف بن خدة، محمود الشريف، وسعد دحلب، فكانت الزيارة الأولى للحكومة الجزائرية المؤقتة لدولة غير عربية في ديسمبر 1958م، مما أعطى دفعا جديدا لجبهة التحرير الوطني للانفتاح على العالم [1].

يصف سعد دحلب هذه الزيارة في مذكراته فيقول: **"كان استقبالنا في المطار استقبالا رسميا يخص به عادة الرؤساء فقط، وقد أصغينا للنشيدين الوطنيين الجزائري والصيني، كانت تلك أول مرة يعزف فيها النشيد الوطني الجزائري من قبل جيش، وكان الجيش الصيني أول من عزفه في العالم بأسره، كانت تلك اللحظة مؤثرة للغاية، وكانت أجمل هدية يمكن للصينيين أن يستقبلونا بها... قام بن خدة باستعراض فرق الجيش الشرفية التي كانت في الاستقبال وقد كان في استقبالنا أيضا –تشون لاي–نفسه"**[2]، وقد أثمرت هذه الزيارة بتقديم الصين لمساعدات غذائية وحربية معتبرة فاقت ما كانت جبهة التحرير الوطني تتوقعه وتتمناه[3].

كان لجبهة التحرير الوطني زيارات أخرى لجمهورية الصين الشعبية منها ما كان بتاريخ 4 أكتوبر 1959م بقيادة بن يوسف بن خدة للمشاركة في الذكرى العاشرة لتأسيس جمهورية الصين الشعبية والتي قدمت الصين على إثرها مساعدات مادية من أغذية وأدوية وأسلحة خفيفة وثقيلة، حتى أنها اقترحت تجنيد بعض من شبابها المتطوعين من أجل الكفاح في صفوف جيش التحرير الوطني في الجزائر [4].

قام فرحات عباس بزيارة أخرى للصين الشعبية في 29 سبتمبر 1960م بمناسبة الاحتفال بذكرى 11 لإعلان جمهورية الصين الشعبية والتي علقت عليها المجاهد قائلة: **"وعندما حل الوفد الجزائري ببكين كان في استقباله أبرز شخصيات الصين الشعبية وعلى رأسهم شوان لاي رئيس الحكومة... ومئات الآلاف من الصينيين الذين وقفوا على جانبي الطريق من المطار إلى المدينة يهتفون بحياة الجزائر في حماس رائع"**، ورد على كلمة الترحيب التي ألقاها شوان لاي الرئيس فرحات عباس بكلمة جاء فيها: **"إن الشعب الجزائري في هذا الكفاح يجد إلى جانبه جميع الشعوب الحرة، وهو سعيد بأن تكون الصين ضمن أصدقاءه الأقوياء"**[5].

(1)/ أحمد بن فليس، مرجع سابق، ص: 249.
(2)/ سعد دحلب، مصدر سابق، ص: 85-86.
(3)/ صالح بلحاج، مرجع سابق، ص: 188-189.
(4)/ محمود توفيق إسكندر، مرجع سابق، ص: 146.
(5)/ المجاهد، طريق الصين، العدد 78(1960/10/3).

من أشكال الدعم الصيني للجزائر قبولها فتح مكتب لجبهة التحرير الوطني ببكين في جويلية 1960م كان على رأسه مصطفى فروخي ثم ترأسه عبد الرحمن كعوان في ماي 1961م[1]، ولأن الصينيين كانوا يساندون الثورة الجزائرية دون تحفظ أو تردد فإنهم كانوا من أوائل المنددين بالجرائم الفرنسية في حق المتظاهرين الجزائريين بتاريخ 11 ديسمبر 1960م، فجاء في جريدة المجاهد أصداء الأحداث في الصين ما نصه: **"أصدرت حكومة الصين الشعبية بلاغا عن حوادث الجزائر جاء فيه: في 11 ديسمبر قتل الجيش والبوليس الفرنسي عددا كبيرا من الجزائريين الذين يكافحون كفاحا بطوليا ضد السيطرة الاستعمارية الفرنسية، وإن هذه الجرائم الوحشية التي يقدمها الاستعماريون الفرنسيون بتقتيل وتعذيب واضطهاد الشعب الجزائري لهي أكبر دليل على إفلاس برامج ديغول، وإن الحكومة والشعب الصيني يستنكران بكل قوة هذه الجرائم ويوجهان نداء إلى كل البلاد الإفريقية والآسيوية وإلى كل البلدان والشعوب المحبة للسلم في العالم من أجل تأييد الكفاح البطولي المقدس الذي يخوضه الشعب الجزائري بقيادة حكومته الوطنية"**[2].

هذا وتنوعت أوجه الدعم العسكري والمادي الصيني للثورة الجزائرية حيث وصلت قيمة المساعدات المالية حوالي 12 مليون دولار، كما سلمت جمهورية الصين الشعبية لجبهة التحرير الوطني 2 مليون فرنك فرنسي سنة 1959م [3]، واستقبلت أكثر من 200 جزائري للقيام بدورات تدريبية وأرسلت مدربين عسكريين إلى مراكز جيش التحرير في كل من تونس والمغرب وليبيا متخصصين في حرب العصابات والمدفعية المضادة للطائرات، وقد بلغت المساعدة العسكرية الصينية من المواد الغذائية والعتاد 10 مليون دولار [4].

وعليه يمكننا القول بأن جمهورية الصين الشعبية كانت من أكبر البلدان دعما للثورة الجزائرية ولسياستها التحريرية، مما جعل التجربة الصينية مهمة في نظر قادة جبهة التحرير الوطني، إذ تشكل مثالا وقدوة للشعب الجزائري للسير قدما نحو الاستقلال الذي يعد الضمانة الوحيدة للتقدم والرفاهية، لذا فهي مصدر إلهام لباقي الشعوب الرامية لنيل استقلالها.

2-3- الثورة الجزائرية ويوغوسلافيا:

لقد كانت الجمهورية الفيدرالية اليوغسلافية من الدول السباقة لدعم الثورة الجزائرية، شأنها في ذلك شأن كل الدول الاشتراكية التي أبدت مواقف رائعة في دعم جبهة التحرير الوطني والوقوف في صفها في حربها ضد

(1)/ بولجويجة سعاد، مرجع سابق، ص: 255.
(2)/ المجاهد، أصداء المعركة في العالم، العدد 85(1960/12/19).
(3)/ سعاد بولجويجة، المرجع السابق، ص: 257.
(4)/ صالح بلحاج، مرجع سابق، ص: 190-191.

المستعمر الفرنسي المدعوم من القوى الرأسمالية الغربية، ويؤكد سعد دحلب في مذكراته بأن مواقف هذه الدول ومساندتها لكفاح الشعب الجزائري البطولي قد أحدث الفرق فيقول: **"أصبحت المساعدات المادية لنا من البلدان الاشتراكية الصديقة أكثر أهمية، وتزداد يوما بعد يوم، وأصبحت جبهة التحرير الوطني قوة حقيقية يحسب لها حسابها"**[1].

تعتبر يوغسلافيا أول بلد أوربي يعلن دعمه الكامل للثورة الجزائرية ويتخذ مواقف حازمة من الاستعمار الفرنسي والرأسمالية المدعمة له، ويمكن حصر الأسباب التي جعلت الموقف اليوغسلافي مساندا للقضية الجزائرية في:

1-أن البلدين عانيا من نيران الاستعمار المباشر، ومن هيمنة الدول الأوربية المستغلة، إذ أن يوغسلافيا هي الأخرى تعرضت للاحتلال من طرف دول المحور، وخاضت الشعوب اليوغسلافية كفاحا وطنيا عنيفا ضد الغزو الأجنبي ضربت خلاله أروع الأمثلة في التضحية والصمود مضحين بأكثر من مليون وسبعمائة ألف من أبناءها ليحققوا النصر في 15 ماي 1945م.

2-تبني البلدين –الجزائر ويوغسلافيا-للعمل المسلح كوسيلة للنضال ضد المستعمر، إذ انتهجت يوغسلافيا هي الأخرى طريق المقاومة الشعبية وحرب العصابات لنيل استقلالها من أيدي دول المحور بزعامة الألمان [2].

وعن التشابه بين الثورتين اليوغسلافية والجزائرية، ورد في المجاهد شهادة عن صحفي يوغسلافي في جريدة "بوربا" اليوغسلافية، الذي مكث شهرا مع جنود جيش التحرير الوطني، وكتب عدة مقالات عن الثورة الجزائرية مما جاء فيها عن المجاهدين أنهم: **"كانوا يتحدثون عن الثورة وعن التجارب التي مرت بها من البداية ويسألونني عن ثورتنا وانتصاراتها ومصاعبها وهزائمها، ومن كل جهة كنت أسمع كلمة (كيف كيف) التي تعني في لهجتهم أن الثورتين شيء واحد"**[3]، وعليه فإن مساندة يوغسلافيا للقضية الجزائرية من منطلق أن الشعبين وإن اختلفا ففي جوهرهما شيء واحد وهو الكفاح التحرري ضد الاحتلال الأجنبي وفي سبيل الحرية والعدالة والانبعاث الوطني الجديد.

أما أستاذ عمر بوضربة فله رأي مغاير في القضية إذ رأى بأن الموقف اليوغسلافي: **"ظل حبيس الموقف السوفياتي والمصالح المشتركة مع فرنسا"** ذلك أن دعم الجمهورية اليوغسلافية الاشتراكية للثورة الجزائرية اقتصر

(1)/ سعد دحلب، مصدر سابق، ص: 100.

(2)/ أحمد بن فليس، مرجع سابق، ص: 254.

(3)/ المجاهد، يوغسلافيا مثال حي للنضال من أجل الحرية، العدد 45(1959/6/29).

فقط على الجانب المادي دون الاعتراف الرسمي بالحكومة الجزائرية المؤقتة، ويعود ذلك إلى جنوح الجانب اليوغسلافي للحفاظ على مصالحه الاقتصادية التي تربطه بفرنسا والمتمثلة في ارتفاع حجم التبادل التجاري معها، والذي عرف صعودا مذهلا بين سنتي 1955 و1958م بنسبة فاقت 100%، وهي أسباب كافية لندرك سبب التحفظ اليوغسلافي من مسألة الاعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة[1].

كانت الزيارة الأولى لوفد جبهة التحرير الوطني لجمهورية يوغسلافية بتاريخ 6 جوان 1959، حيث توجه الرئيس فرحات عباس ووزير المخابرات عبد الحفيظ بوالصوف، العقيد لطفي، بن يحي إلى يوغسلافيا التي كانت تحظى بالنسبة للقادة الجزائريين بموقع شديد الأهمية حسب أقوال فرحات عباس في كتابه تشريح حرب الذي أقر فيه بأن السفير اليوغسلافي هو: **"الأوربي الوحيد الذي كان على علم بالسر الكبير الذي هو ليلة الفاتح من نوفمبر"**[2]، وهو دليل واضح على الموضع الذي يحتله اليوغسلافيون لدى الجزائريين.

وحسب جريدة المجاهد فقد أجريت محادثات طويلة بين الرئيس عباس وتيتو حضرها نائب رئيس الجمهورية ووزير الشؤون الخارجية، خرجا بعدها الرئيسان ببلاغ مشترك عبرا فيه عن ما تحمله الحكومة اليوغسلافية من عطف فعال على القضية الجزائرية وتأكيدهم على أن التفاوض بين الحكومتين الجزائرية الناطقة باسم الشعب الجزائري والفرنسية هو السبيل الوحيد لإيقاف القتال [3].

لقد كانت مواقف يوغسلافيا واضحة من القضية الجزائرية، إذ أن تأييدها كان نابعا من مبادئ سياستها المناصرة للحرية والعدالة في كل مكان، والداعية للتعايش السلمي بين الدول وإلى احترام المساواة في الحقوق بين الشعوب ونبذ العنصرية والاستغلال أينما وجد، لذا فإن الجانب الرسمي اليوغسلافي أيّد الثورة الجزائرية دبلوماسيا وماديا، وفي هذا الإطار يندرج تصريح الرئيس تيتو خلال الدورة الخامسة عشر للأمم المتحدة والذي جاء فيه: **"إن الشعب الجزائري الذي يواصل تقديم تضحيات كبرى يطالب بحقه الطبيعي والشرعي في تقرير المصير.. هذا الحق الذي اعترفت به فرنسا، لكن المفاوضات التي تلت برهنت مع الأسف أن الفرنسيين لم يخلصوا النتائج العملية المترتبة على الاعتراف بحق تقرير المصير من أجل هذا كانت شروط التفاوض**

(1)/ عمر بوضربة، تطور النشاط الخارجي للثورة الجزائرية 1954-1960، أطروحة دكتوراه نوقشت في قسم التاريخ، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2010-2011، ص: 217.

(2)/ Farhet Abbas, Autopsie d'une Guerre, Livres Editons, Alger, 2011, P256.

(3)/ المجاهد، يوغسلافيا أول بلد أوربي يتحدى تهديدات ديبرى ويؤكد رسميا تضامنه مع الجزائر، العدد 44(1959/6/14).

غير مقبولة، ولهذا تبحث الحكومة المؤقتة الجزائرية عن مخرج بواسطة استفتاء يجري تحت رقابة الأمم المتحدة، ونحن لا نملك إلا أن نحيي ونؤيد هذا الاقتراح"[1].

عقد الرئيس فرحات عباس جلسة عمل مع تيتو يوم 12 جوان 1961م على ظهر اليخت "غالب"، وحسب المجاهد –دائما–فإن هذه الجلسة حضرها كل من تيتو ومساعديه وفرحات عباس وأعضاء الحكومة باستثناء كريم بلقاسم، وقد سئل فيها السفير اليوغسلافي عن اعتراف الجمهورية اليوغسلافية الاشتراكية بالحكومة الجزائرية المؤقتة فأجاب بأن: "الحكومة اليوغسلافية اعترفت اعترافا فعليا بالحكومة المؤقتة الجزائرية عند زيارة فرحات عباس إلى يوغسلافيا في شهر جوان 1959، وأضاف قائلا: لولا هذا الاعتراف لما انعقدت اليوم مثل هذه الجلسة"[2]، علما أن اعتراف يوغسلافيا بالحكومة الجزائرية المؤقتة كان اعترافا واقعيا فحسب وليس اعترافا قانونيا حسب ما أورده محمد البجاوي في بيان للبلدان التي اعترفت بالدولة الجزائرية وحكومتها[3].

ولأن يوغسلافيا اختارت سياسة الحياد وعدم الانحياز لأي من المعسكرين الشرقي أو الغربي فقد كانت الحاضنة لأول مؤتمر لدول عدم الانحياز في بلغراد في سبتمبر 1961م، والذي كان من الطبيعي أن تشارك فيه جبهة التحرير الوطني، لذا فقد ذكّر الوفد الجزائري المؤتمرين بأن أكبر خدمة يمكن أن تقدم للسلام العالمي تتمثل في مساندة الشعوب المناضلة بشتى الطرق لتقويض أركان الاستعمار، وإزالة السبب الرئيسي للحروب في العالم وهي الإمبريالية والاستعمار ذلك الشبح الكريه الذي يهدد السلام العالمي[4]، وقد التقى الرئيسان تيتو وعباس قبل انعقاد أشغال المؤتمر وتباحثا طبيعة العلاقات بين البلدين وتطور الحرب في الجزائر[5].

وفي سياق متصل بالعلاقات الوطيدة بين الحكومتين الجزائرية واليوغسلافية، تلقى السيد بن خدة برقية من المارشال تيتو ردا على تهنئة الأخير بمناسبة العيد الوطني اليوغوسلافي مما جاء فيها: **"إني أشكر سيادتكم كما أشكر الشعب الجزائري وحكومته، وانتهز هذه الفرصة لأعبر لكم عن صادق تمنياتي لسعادتكم الشخصية وللانتصارات القادمة للشعب الجزائري، وأكد لكم اعتقادي الراسخ في أن الكفاح البطولي الذي يخوضه الشعب الجزائري من أجل حريته واستقلاله الوطني سيكلل بالنجاح لفائدة السلام العالمي"**[6].

---

(1)/ المجاهد، الجزائر في جلسات الافتتاح، العدد 78(1960/10/3).

(2)/ المجاهد، العدد 94(1961/4/25).

(3)/ محمد بجاوي، الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961، تر: علي الخش، دار الرائد للكتاب، د ت، ص: 180.

(4)/ المجاهد، الجزائر في بلغراد، العدد 104(1961/9/11).

(5)/ أحمد بن فليس، مرجع سابق، ص: 257.

(6)/ المجاهد، العدد 111(1961/12/23).

في إطار الدعم اللوجستيكي قام الصليب الأحمر اليوغسلافي عدة مرات بتقديم مواد غذائية وأدوية لصالح اللاجئين الجزائريين، وساعد في العناية بالجرحى إضافة إلى تموين جبهة التحرير الوطني بالسلاح، حتى أن بعض البواخر اليوغسلافية تم احتجازها من طرف الفرنسيين كسفينة سلوفينيا التي اعترضتها البحرية الفرنسية واقتيدت لمرفأ وهران بتاريخ 18 جانفي 1959م[1]، كما أهدى مجلس حماية الطفولة والشبيبة اليوغسلافية أربعة مدارس متنقلة إلى الأطفال الجزائريين، ووجهت نخبة مشكلة من هذا المجلس عشرة آلاف طرد منها لوازم للأطفال (أحذية، ثياب داخلية وخارجية، أدوات مدرسية...)[2]، إضافة إلى هدية منظمة الصليب الأحمر اليوغسلافي للهلال الأحمر الجزائري المتمثلة في أدوات صناعية لتكوين مصحتين ومستشفيين لمعالجة اللاجئين الجزائريين[3].

أنشأت الحكومة اليوغسلافية مركزا لعلاج جنود جيش التحرير الوطني الذين أصيبوا إصابات مشوهة في الحرب، وكان كهدية من الصليب الأحمر اليوغسلافي، وقد افتتح المركز بتاريخ 23 أفريل 1961م، وترأس الحفل الرئيس فرحات عباس وحضره كل من عبد الحميد مهري وزير الشؤون الثقافية والاجتماعية وبن باحمد رئيس الهلال الأحمر الجزائري، ولالوفيتش سفير جمهورية يوغسلافية بتونس وبعض ممثلي الهلال الأحمر التونسي، أين ألقى السيد السفير خطابا نوه فيه بكفاح الشعب الجزائري وعبر عن عزم الحكومة اليوغسلافية عن مضيها في تعزيز العلاقات ودعم الثورة الجزائرية المناضلة في سبيل الحرية[4].

لقد كان لمساندة جمهورية يوغسلافية ودعمها المطلق لكفاح الشعب الجزائري بالغ الأثر عليه، والذي عبر عنه لسان حال جبهة التحرير الوطني-المجاهد-في افتتاحية أحد مقالاتها بقولها: "أثار الموقف العظيم الذي وقفته يوغسلافيا نحو الجزائر أعمق مشاعر الإعجاب والاعتراف بالجميل بين جماهير شعبنا التي ترى كل يوم قوة جديدة تعلن في صراحة ووضوح تأييدها التام ماديا ومعنويا لكفاح الشعب الجزائري في سبيل الحرية"[5].

وعلى الرغم من حجم التأييد الذي تلقته الثورة الجزائرية من البلدان الاشتراكية وإعجاب قادتها بالتجارب التحررية لهذه البلدان الصين الشعبية ويوغسلافيا —على وجه الخصوص-، فإن جبهة التحرير الوطني اعترفت عبر جريدة المجاهد بأنها غير مجبرة على الأخذ بأيديولوجيتها الاشتراكية، وهو ما عبرت عنه بقولها: "**إننا نشكر البلدان الاشتراكية على مؤازرتها لثورتنا ولكننا نحتفظ لأنفسنا بحق اختيار طريقنا الخاصة في الحياة**"[6]، لكن هل

(1)/ بولجويجة سعاد، مرجع سابق، ص: 269.

(2)/ المجاهد، العدد 93 (19/ 1961/4).

(3)/ المجاهد، تأييد يوغسلافيا للشعب الجزائري، العدد 110(1961/12/11).

(4)/ المجاهد، سفير يوغسلافيا في تونس يقول: كل ما تقدمه الشعوب من إعانة للجزائر لا يسدد دين الجزائر على الإنسانية، العدد 96(1961/5/22).

(5)/ المجاهد، يوغسلافيا مثال حي للنضال من أجل الحرية، العدد 45(1959/6/29).

(6)/ المجاهد، الحياد سياستنا الثابتة، العدد 93(1961/4/10).

التزمت أيديولوجية الثورة فعلا بذلك؟! لا، بل انتهجت الخط الاشتراكي في برنامج طرابلس عشية الاستقلال الذي جرى نصه على أن: "الثورة الديمقراطية الشعبية تشييد واع للبلاد في إطار المبادئ الاشتراكية، وسلطة في أيدي الشعب"، ذلك أن منظري الثورة وقادتها رأوا أنه من غير اللائق الابتعاد عن المحور الاشتراكي الذي كان مساندا وداعما قويا للثورة الجزائرية ضد الامبريالية الغربية التي استهدفت الجزائر وكيانها الحضاري خاصة إذا علمنا مدى تأثر هؤلاء بالتجارب السائدة في البلاد الاشتراكية وتوجههم الفكري الذي كان أقرب للفكر الاشتراكي منه إلى الفكر الرأسمالي سياسيا واقتصاديا –نقصد هنا محرري برنامج طرابلس 1962-كبن بلة المتحمس للفكر الناصري الاشتراكي مثلا.

المبحث الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين الاشتراكية والإسلام على مستوى التنظير والممارسة في مشروع الثورة الجزائرية.

لقد كانت قضية الاشتراكية في الجزائر من أكثر القضايا الشائكة والغامضة والمثيرة للجدل، ويمكن أن يتضح ذلك من حجم المد والجزر الذي عرفته المرجعية الفكرية والأيديولوجية للبلاد بصفة عامة، وطبيعة الاشتراكية التي تبناها ميثاق طرابلس 1962م بصفة خاصة، ذلك أن الدارس لهذا البرنامج يقف على عدم وضوح الرؤية أو ضبابيتها فيما يخص طبيعة الاشتراكية الجزائرية التي ستسير عليها البلاد.

وإذا عمدنا إلى معرفة السبب العام الذي يقف وراء هذه الهلامية وعدم الوضوح يمكننا تبريره بأنه يعود إلى التكوين السياسي أو الأيديولوجي الضعيف لمنظري وأعضاء لجان صياغة المواثيق الأساسية للثورة الجزائرية، فأغلبهم لم يعرف عن الاشتراكية العلمية إلا الشيء القليل أو ما يمكن استنتاجه من المعنى العام للنظرية الاشتراكية، فهي بالنسبة لهم تساوي: المشاركة، التعاون، القضاء على استغلال الانسان لأخيه الانسان، التأميم، مناهضة الإمبريالية، وهي أمور عامة لا تغطّي على عقيدة وفلسفة الاشتراكية بصفة كاملة، وهو ما جعل بعض المسؤولين في الجزائر يتوجهون إلى ربط الاشتراكية الجزائرية عقب الاستقلال بالإسلام حين حمي الجدال حول فكرة بناء الدولة والمجتمع في مشروع الثورة الجزائرية، وجعلهم يعلنون للمحكومين بأن الاشتراكية في الجزائر هي اشتراكية إسلامية أو اشتراكية خصوصية أو اشتراكية عربية، وهو الأمر الذي يجعلنا نطرح التساؤل التالي: ما مفهوم الاشتراكية في الإسلام؟ وهل الاشتراكية حقا مستقاة من الإسلام ومستمدة من تعاليمه وتشريعاته ونظمه ومتوافقة معه؟

1- مفهوم الاشتراكية في الإسلام:

في الحقيقة إن مفهوم الاشتراكية في الإسلام يقوم على العدالة الاجتماعية من جهة وعلى التكامل بين الملكية بشكليها الفردي والجماعي من جهة ثانية، وإن كان البعض لا يحبذون إلصاق صفة الاشتراكية بالإسلام

كونها موجة حديثة ومذهب وضعي قابل للنقد، بينما الإسلام دين سماوي منزه عن كل نقص، ولذلك بحثنا عن مفهوم الاشتراكية في الإسلام ليس من جانبها العملي- أي وسائلها من تأميم للثروات ونبذ للملكية الفردية وتشجيع للملكية الجماعية- بل لأنها تشترك والإسلام في هدف واحد هو مقاومة استغلال الانسان لأخيه الانسان وتكريس العدالة الاجتماعية والتكافل المجتمعي.

فالدارس للتاريخ الإسلامي يقف على اشتراكية خاصة تقوم على العدالة والحرية التي تعتبر مبدأ من مبادئ الدين الإسلامي إذ ساد في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم نوع من المساواة والتعاون والتكافل لم يعرفها العالم من قبل ومن الأمثلة التي يمكن ذكرها في هذا السياق هي حادثة المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار إذ جعل لكل أنصاري أخا من المهاجرين يتقاسم معه داره وماله وكل ما يملك. واستمر الحال على ذلك إلى عهد الخلافة الراشدة إذ دخل الخليفة أبو بكر الصديق في حروب حامية الوطيس لتنفيذ مبدأ من مبادئ التكافل الاجتماعي وهو "**الزكاة**" التي امتنع عن تأديتها بعض القبائل فيما يعرف بحروب الردة، وكذلك كان حال الأمويين والعباسيين الذين وإن انحرفت سياستهم عن الخلفاء الراشدين إذ تحولت إلى نظام الملك لكنهم لم يتخلوا عن تنفيذ التكافل المجتمعي كأحد سياسات الدولة حتى أنه كان يطاف بالزكاة على الناس في عهد عمر بن عبد العزيز ولم تجد من يستحقها.

أما بالنسبة للملكية فقد أجاز الإسلام للمسلم حق التملك بل وحثه على السعي للحصول على المال فجاء في الآية الكريمة: (هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ ۖ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ)[1] وكذلك قوله تعالى: (وَجَعَلْنَا فِيهَا جَنَّاتٍ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ وَفَجَّرْنَا فِيهَا مِنَ الْعُيُونِ (34) لِيَأْكُلُوا مِن ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ ۖ أَفَلَا يَشْكُرُونَ(35))[2]، فالإسلام لا يحرم الملكية الفردية ولا حتى الجماعية بل جعل لها سبلا منها العمل كما ذكرنا أو عن طريق الإرث والهبات والوصايا وطرق تحديده ذكرت في الآيات التالية: (يُوصِيكُمُ اللّهُ فِي أَوْلاَدِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنثَيَيْنِ فَإِن كُنَّ نِسَاء فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِن لَّمْ يَكُن لَّهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِن كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلأُمِّهِ السُّدُسُ مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ آبَآؤُكُمْ وَأَبناؤُكُمْ لاَ تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعاً فَرِيضَةً مِّنَ اللّهِ إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلِيما حَكِيما)[3]، (وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِن لَّمْ يَكُن لَّهُنَّ وَلَدٌ فَإِن كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمُ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْنَ مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِينَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَلَهُنَّ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِن لَّمْ يَكُن لَّكُمْ وَلَدٌ فَإِن كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكْتُم

(1)/ سورة الملك، الآية: 15.

(2)/ سورة ياسين، الآية: 34-35.

(3)/ سورة النساء، الآية: 11.

مِّن بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلاَلَةً أَو امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِن كَانُوَاْ أَكْثَرَ مِن ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاء فِي الثُّلُثِ مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَآرٍّ وَصِيَّةً مِّنَ اللّهِ وَاللّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ)[1]، (يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلاَلَةِ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِن لَّمْ يَكُن لَّهَا وَلَدٌ فَإِن كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِن كَانُواْ إِخْوَةً رِّجَالاً وَنِسَاء فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنثَيَيْنِ يُبَيِّنُ اللّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ وَاللّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ)[2].

وكما حلل الإسلام الملكية الفردية واعترف بها شرعا فقد جعل لها قيودا وحدودا ولم يتركها مطلقة، فإذا كان للمسلم الحق في امتلاك ما شاء من الثروات عن طريق عمله وسعيه طبعا فإن عليه واجبات أخرى تقابل هذا الحق كمساعدة الفقراء، وتأدية الزكاة، وتحريم المعاملات المالية التي تركز الثروة في يد فئة واحدة: (مَّثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ مِّائَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ (261) الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَا أَنفَقُوا مَنًّا وَلَا أَذًى لَّهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ(262))[3]، (الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانتَهَىٰ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ (275) يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ (276)[4].

وعليه فالإسلام لا يحارب الثروات الخاصة أو العامة بل يحارب اكتناز الأموال وتجميعها في يد فئة قليلة مما قد يفضي إلى الفساد أو الاستغلال أو الترف، وهو ما جعل أبا ذر الغفاري صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم يثور على الخليفة عثمان بن عفان ووالية في الشام معاوية بن أبي سفيان وينكر عليهما سماحهما بظهور فئة غنية ترغب في جمع المال فيقول: "إن أموال الفيء من حقوق المسلمين ولكن معاوية قد احتجزها ليصرفها على خدمه وحراسه وأبهته، ونسي معاوية أنه لا يحل له من مال الله إلا حلتان: حلة للشتاء وحلة للصيف وما يحج به ويعتمر وقوته وقوت أهله، كرجل من قريش ليس بأغناهم ولا بأفقرهم هذا ما سنه عمر الصالح فلم يتبعه معاوية، إن مال

(1)/ سورة النساء، الآية: 12.

(2)/ سورة النساء، الآية: 176.

(3)/ سورة البقرة، الآية: 261-262.

(4)/ سورة البقرة، الآية: 275-276.

الفيء ينبغي أن تقسم على المسلمين كما كان الحال في عهد النبي وأبي بكر وعمر"[1]، وقد استمر نهيه لاكتناز المال مصداقا لقوله تعالى: (وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ (34)[2]، حتى نفاه عثمان إلى الربذة إحدى قرى الجزيرة العربية[3]، على كل حال فإن معارضة أبي ذر الغفاري لرغبة البعض في امتلاك الثروة كانت محاولة معزولة في التاريخ الإسلامي، ذلك أن للإسلام منهج وسطي فيما يخص الملكية تفرض على الغني واجبات نحو مجتمعه أكثر حتى من حقوقه على الأقل من الناحية النظرية، وعليه فالبعد الاجتماعي ليس غريبا على تعاليم الدين الإسلامي الذي ظهر قبل الماركسية بقرون.

2- الاشتراكية الجزائرية: اشتراكية إسلامية أم علمية؟

تعلق الخطاب السياسي في الجزائر بهذا المنحى وصار يسوق للاشتراكية الجزائرية على أنها اشتراكية إسلامية، منطلقا في محاولة دمج الأيديولوجية الاشتراكية في الإيديولوجية الإسلامية بمفهوم جمال عبد الناصر " الاشتراكية في الإسلام"، وتم تحديدها على أنها اشتراكية ديمقراطية إنسانية لا تعارض الدين الإسلامي فيما يخص التربية الدينية وحق الملكية والارث وغيرها، فتصنيع البلاد والتأسيس لاقتصاد خاضع للتخطيط وتأميم وسائل الإنتاج الكبرى وتحديد الثروات، وتكريس العدالة الاجتماعية وتنظيم الشعب وتجنيده للعمل، كلها أهداف لا تتنافى والأحكام الإسلامية في شيء حسب المجاهد عمار قليل[4].

وقد حاول بن بلة تسخير الصحافة في سبيل تحقيق هذا الغرض، إضافة إلى استخدام توفيق المدني الذي أعلن بصفته وزيرا في جانفي 1963 أن "**الإسلام دين اشتراكي، وأنه دين العدالة والإنصاف** "[5] وهو ما عبر عنه الميثاق الوطني لسنة 1976 مؤكدا بأن الإسلام جاء ليرتقي بالإنسان ويجعل منه الأثمن قيمة، ولذا فهو ينبذ استغلال الانسان لأخيه الانسان وينهى عن التفرقة والعنصرية ويأمر بالمساواة المطلقة بين الناس مهما كانت أشكالهم وألوانهم، وعليه فعلى الشعب الجزائري أن يكون واعيا بمكتسباته الروحية والعقائدية ومثمنا لها، وأن يسترجع موروثه الديني ويعيد بناء فكره الإسلامي عبر تحريره للمجتمع تحريرا كاملا غير منقوص فجاء فيه: "**إن الشعوب الإسلامية مدعوة في عصرنا هذا، عصر التحولات الاجتماعية الحاسمة إلى تقويض أركان الإقطاعية البائدة، والقضاء**

(1)/عبد الحميد جودة السحار، أبو ذر الغفاري صاحب رسول الله: مصدر الاشتراكية في الإسلام، 0، دار مصر للطباعة، مصر، 2003، ص: 176.
(2)/ سورة التوبة، الآية: 34.
(3)/ عبد الحميد جودة السحار، المرجع السابق، ص: 194.
(4)/ عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة ، دار البعث، الجزائر، 1991، ج3، ص: 408.
(5)/ مايكل ويليس، التحدي الإسلامي في الجزائر،ط2، تر: عادل خير الدين، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2009، ص59.

التام على جميع أشكال الاستبداد والجهل، ويزداد إدراك الشعوب الإسلامية بأنها حين تعزز كفاحها ضد الإمبريالية وتسلك طريق الاشتراكية بكل حزم، ستقوم على أحسن وجه بما تفرضه العقيدة الإسلامية من واجبات"[1]، ففي الواقع الجزائري على حد قول بومدين: "**لا تعادي الاشتراكية الدين ولا يعادي الدين الاشتراكية بل هما كلٌّ واحد بلا تناقض، نحن ضد هذه اللعبة الرجعية أو الديماغوجية التي تحاول التفرقة بين الإسلام والاشتراكية**"، كما زاد على ذلك بومدين بقوله: "**نحن مسلمون دون تعصب أو عنصرية من أي نوع كان، وفي نفس الوقت اشتراكيون عن عقيدة، وعن علم ودون جمود مذهبي، يقتل الإبداع والخلق والابتكار**"[2].

لقد كان مفهوم الاشتراكية في الجزائر حسب الخطاب الأيديولوجي السياسي أقرب منه للمفهوم الشعبوي أكثر من المفهوم العلمي الفلسفي، فكانت الاشتراكية الجزائرية حسبه نظاما عقائديا وإيديولوجيا عربيا إسلاميا ومستنبطا من الفكر الغربي في ذات الوقت، وقد حدد بن بلة مفهوم الاشتراكية الجزائرية بأنها: "**هي ذاتها الاشتراكية الماركسية في تحليلها الاقتصادي، لكن تختلف عنها جذريا في تحليلها النظري فيما يتعلق بالنظرية المادية، إننا هنا عرب ومسلمون وإننا مؤمنون...وفي هذه النقطة بالذات تختلف اشتراكيتنا عن غيرها من الاشتراكيات**" وأكد في مناسبة أخرى على خصوصية الاشتراكية الجزائرية على أساس أنها نابعة من التجربة الوطنية الجزائرية إذ أعلن: "**أننا نريد اشتراكية جزائرية نابعة من تجربتنا الوطنية مع الاستفادة من تجارب البلدان الاشتراكية**"[3]، وفي إحدى خطبه يقول: "**إننا نريد إيجاد اشتراكية ثورية متماشية مع تقاليدنا الإسلامية... يجب أن نأخذ بعين الاعتبار وطننا.. فإذا كان أساس حركتنا الثورية خلال سبع سنوات ونصف أن تستهدف إرساء عدالة اجتماعية أو إقامة جمهورية ديمقراطية أو نظاما رئاسيا فعلينا أن لا نغفل أن الأساس العقائدي الرئيسي لحركتنا الثورية هو عروبتنا**"[4].

لقد ذهب أحمد بن بلة مبررا لمواقفه الاشتراكية أبعد من هذا حتى أنه نفى في حديثه مع أحمد المنصور كونه اشتراكيا؟! فيقول: "**لم أكن على الاطلاق اشتراكيا ولا ماركسيا أنا مسلم يا أخي لكنني كنت أحاول أن أكون**

(1)/ الميثاق الوطني 1976، المصدر السابق ص: 27.

(2)/ لطفي الخولي، عن الثورة في الثورة وبالثورة، حوار مع بومدين، التجمع الجزائري البومديني الإسلامي، مطبعة دار الهدى، عين مليلة، د ت ن، ص: 116.

(3)/ ميلود سفاري، مرجع سابق، ص: 82.

(4)/ عبد العال الصكبان، معنى الاشتراكية العربية، محاضرة ألقيت في الموسم الثقافي لدائرة الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة بغداد مساء يوم 20/ 1964/4.

عمليا في حل مشكلات الناس" ويزيد على ذلك قائلا: **"كنا نتحدث عن الاشتراكية فقط التي كان مرجعها يعود للرسول عليه السلام في العدل بين الصحابة، والنظام الذي وضعه الرسول صلى الله عليه وسلم في المدينة حينما هاجر إليها وكيف عدل بين صحابته، وأن أعتبر أن النظام الاشتراكي الأول كان النظام الذي وضعه الرسول صلى الله عليه في المدينة وطبقه هناك بالمشاركة بين الصحابة، ورغم أن هذا الكلام يمكن أن يطول في هذا الموضوع إلا أني أؤكد أن النظام الذي وضعه الرسول صلى الله عليه وسلم في المدينة هو أفضل نظام اشتراكي يمكن أن يطبق في بلادنا، فتوزيع الثورة بالطريقة الماركسية على العمال بالطريقة التي طبقتها دول كثيرة أنا لا أؤمن بها إطلاقا، ولكنني أؤمن بالنظام الإسلامي الذي يقوم على الزكاة والصدقات والأوقاف وهذا هو النظام الذي استمر يطبق مئات السنين وضمن التكافل داخل المجتمعات المسلمة"**[1].

يعلق الأستاذ مختار عريب على هذه القضية بأن المنظرين الجزائريين وأصحاب الفكر الاشتراكي في الجزائر: "وقعوا في تناقض بين هذا وذلك"، ذلك أن الاشتراكية الجزائرية لا يمكن أن تجد أسسها في الدين الإسلامي لأنه بعيد عن الاشتراكية العلمية فيما عدا بعض الأفكار العامة كالعدالة الاجتماعية، والتضامن والتعاون، والتي تعد أفكار أساسية لكل تجمع إنساني، كما أنها لا تجد مبرراتها الفكرية في الأنظمة الاشتراكية لأن الدين لا يدخل في تكوينها الأيديولوجي فهي قائمة على أسس مادية لا تعتقد بأي قوة غيبية محركة للعالم، هذا إذا ما استثنينا فكرة الطبقية والصراع الطبقي التي تعتبر ركيزة للنظرية الاشتراكية العلمية والتي تنفيها الاشتراكية الجزائرية، وعليه فالاشتراكية الجزائرية لا تتقاطع مع النظرية الاشتراكية العلمية إلا في "الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج" وإذا ما أقررنا بأن "الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج" لم تؤدي دورها المنوط بها، فلن يبقى للاشتراكية الجزائرية ما يبررها لا على مستوى التنظير ولا مستوى الممارسة[2].

لقد وقفنا فيما سبق على الدور الكبير الذي أداه الإسلام وقت الاحتلال الفرنسي للجزائر، لذلك فقد أصبح قيمة أساسية من قيم الفكر السياسي المؤثر في السلوك الاجتماعي والسياسي للشعب الجزائري وصناع القرار معا، ولما كان الخطاب الأيديولوجي السياسي يهدف بالدرجة الأولى إلى التأثير على المتلقين وكسب تأييدهم فلم يكن له أن يتجاهل قيمة أساسية بهذه الأهمية في المجتمع، وكان بديهيا أن يكون له وزن ثقيل في السلوك السياسي للحكام والمحكومين معا، ومع هذه الأهمية التي أحيط بها الإسلام كقيمة عظمى فإن بناء الاشتراكية يلزم بأن يفصل

(1)/ أحمد المنصور، الرئيس أحمد بن بلة يكشف عن أسرار ثورة الجزائر، الدار العربية للعلوم، دار ابن حزم، القاهرة، 2007، ص: 215.
(2)/ مختار عريب، مرجع سابق، ص: 132-133.

الدين عن الرجعية والفكر التقليدي لكي لا يحول الدين إلى عقبة في وجه التقدم واللحاق بالركب العالمي، فجاء في الميثاق الوطني 1976 بأن: "**الاشتراكية في الجزائر لا تصدر عن أية فلسفة مادية، ولا ترتبط بأي مفهوم متحجر غريب عن عبقريتنا الوطنية، وأن بناء الاشتراكية يتماشى مع ازدهار القيم الإسلامية التي تشكل أحد العناصر الأساسية المكونة لشخصية الشعب الجزائري... إن الاشتراكية ليست دينا، وإنما هي سلاح نظري واستراتيجي يأخذ بعين الاعتبار واقع كل شعب ويستلزم رفض كل تعصب مذهبي أو تزمت فكري**"[1].

وعليه فالسلطة السياسية في الجزائر حاولت أن تستمد شرعية الاشتراكية الجزائرية من ادعائها بأن الإسلام لا يتناقض مع المذهب الاشتراكي في شيء بل هي تتقاطع معه في عدة نقاط –سبق لنا ذكرها–، يخبرنا الدكتور صالح بلحاج عن فائدة هذه الصياغة بأن الإسلام ببساطة ينشد المصلحة العامة والمنفعة الجماعية وهو غير مرتبط أبدا بالمصلحة الخاصة لأي كان، وعليه ليس لأية فئة أن تعارض الاشتراكية والسلطة الداعية لها لأنها لا تملك أي مبرر عقائدي لذلك، كما أن الدولة لا تعارض الدين الإسلامي في تبنيها للاشتراكية لأن الاشتراكية "**ليست دينا**" وإن حدث وعورض الإسلام من قبلها فلأنه حرف عن غايته الصحيحة، وبهذا يصبح المجتمع الاشتراكي في الجزائر: "**تطورا طبيعيا للإسلام**" على شرط وحيد هو تخلي الاشتراكية الجزائرية عن نزعتها المادية فتصبح بهذا "**الاشتراكية مرادفا لازدهار القيم الإسلامية**"[2].

3– الاشتراكية الجزائرية والناصرية: أوجه التلاقي والتقارب:

إن الطريق الذي وضعت عليه الاشتراكية الجزائرية يصعب التعرف على أسسه كونه لم يكن قائما على أسس علمية محددة كما سبق وذكرنا، ومع ذلك يمكننا أن نقول بأن تطبيقه لم يكشف عن اختلاف كبير عما اصطلح على تسميته بالاشتراكية العربية أو الناصرية، وهو ما يمكن أن نستشفه انطلاقا من التغزل الصريح لصحيفة المجاهد بالثمار التي أنتجتها تجربة الثورة العربية المتحدة على أرض الواقع إذ وصفتها بأنها: "**تسيير فعلا وبخطى حثيثة جبارة في طريق بناء المجتمع العربي الاشتراكي السليم**" وتنوه بتدابيرها وتقول بأنها: "**جاءت لدعم العدالة الاجتماعية وترسي قواعد النظام الاشتراكي الذي أصبح العرب يعتزون بأنهم في طليعة الشعوب السائرة نحوه خارج المعسكر الشيوعي**" بل وتشدد المجاهد على ضرورة: "**إقامة مجتمع عربي موحد يقوم على**

(1)/ الميثاق الوطني 1976، المصدر السابق، ص: 29.

(2)/ صالح بلحاج، النظام السياسي الجزائري من 1962 إلى 1978 السلطة –المؤسسات–الاقتصاد –السياسة–الأيديولوجيا، دار الكتاب الحديث، الجزائر، د ت، ص: 487.

أساس النظام الاشتراكي الذي يشارك الشعب في إقامته بكل حرية وحماس واندفاع تلقائي عظيم يزيد جذوته اتقادا كونه نابعا من الشعب ولمصلحة الشعب ويحققه الشعب بنفسه بملء حريته واختياره وحينئذ سيرفع العرب رؤوسهم عالية وسيصبحون مثلا رائعا ونموذجا حيا ساميا تتطلع إليه الشعوب الناهضة وتستهدي بأنواره في طريقها نحو بناء إنسانية جديدة"[1].

لقد كرس بن بلة عشية الاستقلال هذا الاتجاه إذ استأنف عهده ناصريا يحمل لواء الدعوة العربية ويعلن ذلك مصرحا: "**إننا في الجزائر نتوجه بالتحية لهذا البلد الشقيق ونعلن تقديرنا لكل ما حققته الجمهورية العربية المتحدة من انتصارات في سيرها في طريق الاشتراكية لأننا نستفيد من التجربة الاشتراكية الهامة فيها... إن الجزائر دولة إسلامية وإن الإسلام من دواعي التقدم لا التأخر**"[2]، وذلك ليس غريبا على بن بلة صاحب التوجه القومي العروبي والذي صرخ صرخته التاريخية في مطار تونس بتاريخ 14 أفريل 1962م ذلك اليوم الذي كان بورقيبة في استقباله ورفاقه إثر إطلاق سراحهم: "**نحن عرب.. نحن عرب.. نحن عرب**"[3].

إن إعجاب بن بلة بتجربة مصر الناصرية التي حققت معدلات تنمية مكنتها من تحقيق الاستقلال الاقتصادي الفعلي قاده لتكريس تجربة "**التسيير الذاتي**" في الجزائر بعد أن أضفى الطابع الشرعي والتنظيمي عليها، ذلك أن سياسة التسيير الذاتي كانت موجودة أصلا إذ طبقت بطريقة تلقائية من الفلاحين بعد مغادرة المستوطنين الفرنسيين للأراضي والمزارع وتركها شاغرة مما هدد الاقتصاد الوطني وكان سيهز البناء الاجتماعي للبلاد، وعليه فالتسيير الذاتي لم يكن مبتدعا من طرف أحد بل ظهر نتيجة لوضعية اجتماعية وسياسية قاهرة، وهو ما يعترف به بن بلة نفسه فيقول: "**التسيير الذاتي في الجزائر ليس من بنات أفكار أحد.. ولم يأت بمرسوم مني أو من غيري، وإنما جاء إبداعا شعبيا ومن وحي الضرورة**"[4].

إن السؤال الجوهري المطروح عند دراسة التجربة الناصرية وتأثيرها على الاشتراكية الجزائرية يتمثل في: ما هي أوجه التشابه الفكري والاجتماعي بين التجربة المصرية والفكر الاشتراكي الجزائري ويمكن أن نحصرها في النقاط التالية:

---

(1)/ المجاهد، ثورة العربية المتحدة تدخل في مرحلة البناء الاشتراكي، العدد 101(1961/07/31).

(2)/ عبد العال الصكبان، نفس المداخلة.

(3)/ جورج الراسي، الدين والدولة في الجزائر: من الأمير عبد القادر إلى عبد القادر، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008، ص: 266.

(4)/ أحمد بن بلة، حديث معرفي شامل: إعداد محمد خليفة، دار الوحدة للطباعة والنشر، الجزائر، 1985، ص: 223.وينظر كذلك جيرار شاليان، مصاعب الاشتراكية في الجزائر، تر: جورج طرابيشي، منشورات دار الطليعة، بيروت، 1964، ص:85.

1-تقوم الاشتراكية الناصرية على تعزيز حركة التأميم والتي تواصلت دون انقطاع من شركات المواصلات والصناعات الهامة، بنوك وشركات التصدير والتوريد، حيث بلغت 400 شركة مؤممة في مختلف القطاعات وهو ما دعا له برنامج طرابلس إذ اعتبر عملية تأميم الثروات الوطنية عاملا أساسيا في القضاء على مخلفات الإمبريالية الاستعمارية.

2-نظام التخطيط الاقتصادي العلمي الذي يشرف بدقة وإحكام على كل ميادين النشاط الاقتصادي في البلاد، دعا له برنامج طرابلس حين نص على أن بلوغ غايات الاشتراكية لا يتحقق إلا "**بانتهاج سياسة التخطيط وتولي الدولة شؤون الاقتصاد بمشاركة العمال، فالتخطيط ضرورة حيوية تمكن وحدها تراكم الرأسمال اللازم لتحقيق تصنيع مفيد خلال فترة قصيرة نسبيا، وتركيز أهم قرارات الاستثمارات والقضاء على أنواع التبذير والمصاريف الباطلة التي يعود سببها إلى التنافس بين المؤسسات وسوف يمكن مساهمة العمال في تسيير شؤون الاقتصاد من مراقبة التخطيط وتنفيذه وتكييفه التدريجي مع الإمكانيات الموجودة**"[1].

3-تؤمن الاشتراكية العربية بالثورة الاجتماعية سبيلا لتحقيق الرخاء والرفاهية للإنسان العربي، ولذلك فقد قامت بإصلاح الأوضاع الاجتماعية والاهتمام بحياة العمال من سكن وعلاج ووقاية من الأمراض لدعم العدالة الاجتماعية وإرساء قواعد النظام الاشتراكي وهو ما تؤمن الاشتراكيات على اختلاف مذاهبها ومنها الاشتراكية الجزائرية.

4-أهم خاصية مشتركة بين الاشتراكية الجزائرية والتجربة المصرية هي احترام الملكية الزراعية واحترام الملكية الخاصة والسماح بها في حدود لا تسمح بالاستغلال والإقطاع، لذا فقد تم تأميم الأراضي وتوزيعها على الفلاحين الذين لا يملكون أراضي، وهذا ما يسمح بوجود قطاع خاص يشارك في عملية التنمية في إطار الخطة الشاملة من دون استغلال، فيقول بن بلة: "**في الزراعة هناك ظاهرة خاصة، هي أنه لا نجاح فيها إذا لم يكن هناك شعور لدى الفلاحين بملكية الأرض التي يعملون فيها، هناك علاقة جسدية وعاطفية، ولذلك ونحن نريد أن نحقق الاكتفاء الذاتي من الزراعة علينا أن نوزع الأرض على أفراد بملكيات محدودة داخل نظام موجه ويسير شيئا فشيئا باتجاه التسيير الذاتي**"[2].

5-احترام الاشتراكية المصرية والفكر الاشتراكي الجزائري للدين الإسلامي باعتباره دين الدولة وإنزاله منزلة خاصة، ذلك أن جوهره يقوم على تثمين الانسان واعتباره الأثمن قيمة مع نفي الطابع الديني عن الاشتراكية ذلك أن أساسها علمي: "**فالاشتراكية ليست دينا**"، مع التأكيد على الطابع التقاطعي بين المرجعية الإسلامية والأيديولوجية

(1)/ النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني، مصدر سابق، ص: 86.

(2)/ أحمد بن بلة، حديث معرفي شامل، مصدر سابق ص: 234. نصّ برنامج طرابلس أيضا على تحديد الملكية وإعفاء الفلاحين من ثمن الأراضي ينظر: النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني، المصدر السابق، ص: 87.

الاشتراكية فيقول بومدين كما سبق وذكرنا: **"الاشتراكية لا تعادي الدين ولا يعادي الدين الاشتراكية، بل هما كل واحد لا يتناقض"**[1].

4- الاشتراكية الجزائرية والدين الإسلامي: التفاعل والتداعيات.

لقد أعقب المصادقة على برنامج طرابلس 1962م وحصول الجزائر على استقلالها، موجة من الصراعات والمناقشات الساخنة حول موضوع الاشتراكية التي تم تبنيها في البرنامج ومدى تقاطعها أو معارضتها للإسلام بين الثوريين من جهة وفاعلي الفكر السياسي الجزائري من جهة ثانية، إذ برز صراع خفي بين عناصر يدينون بأيديولوجيات مختلفة: ليبرالية، ماركسية، علمانية، إسلامية، فلم يُسكِت هؤلاء تصريحات بن بلة المتكررة في كل مناسبة بأن الاشتراكية الجزائرية هي اشتراكية عربية أو قرآنية لا تتعارض مع الإسلام بل تستمد منه أسسها الكبرى، ولا الخط الوسط الذي عملت الحكومة "البن بليّة" على تبنيه في سياستها لبلوغ أهداف "الديمقراطية الشعبية" التي أقرها طرابلس محاولة منها لإقناع جميع الأطراف بإعطاء الاشتراكية الجزائرية الخصوصية الإسلامية.

هذا وقد وقعت الحكومة التي وجدت نفسها في موضع شبهة بين **"نارين العلماء من جهة وفيدرالية فرنسا لجبهة التحرير من جهة ثانية، هذه الأخيرة أي الفيدرالية مع بعض النقابيين والسياسيين من اليسار الجزائري يرون بأن سياسة الحكومة كانت مبنية على أفكار رجعية –يعنون بذلك الإسلام– ومن جهة ثانية يتهم العلماء الحكومة بالشكلية والنفاق تجاه الإسلام، وذهبوا إلى أن اشتراكية الجزائر كانت عبارة عن أيديولوجية غربية ومستوردة"**[2]، فنشر علماء الإسلام واللغة العربية بتاريخ الثاني من أوت 1962م بيانا بإمضاء محمد الشبوكي أكدوا من خلاله على أن الثورة الجزائرية لم تعلن حربها ضد فرنسا إلا لأنها أرادت استرجاع الهوية الجزائرية التي حاولت فرنسا مسخها وتشويهها بشتى الطرق، منددين بالأفكار العلمانية التي كانت تدعوا لها فيدرالية جبهة التحرير الوطني ومحاولة فصل الدولة الجزائرية عن دينها الذي كان الحامي والدافع للشعب الجزائري في حربه ضد الاستعمار، واعتبرت أن هذه النزعة العلمانية لا تعدو أن تكون إهانة للدين وللأمة الجزائرية لا غير[3].

كما كان البشير الإبراهيمي من أشد المعارضين للتوجهات الاشتراكية التي صادق عليها برنامج طرابلس وتبنتها الدولة في عهد بن بلة، إذ هاجمها في عدة مناسبات منها بيانه الصادر بتاريخ 16 أفريل 1964م، فيقول: **"ولكن المسؤولين فيما يبدو لا يدركون أن شعبنا يطمح قبل كل شيء إلى الوحدة والسلام والرفاهية و وأن**

(1)/ لطفي الخولي، مصدر سابق، ص: 116.

(2)/ ميلود صفاري، مرجع سابق، ص: 82.

(3)/ نفسه، ن.ص.

الأسس النظرية التي يقيمون عليها أعمالهم يجب أن تنبعث من صميم جذورنا العربية الإسلامية لا من مذاهب إسلامية [1]، مما جعل بن بلة يرد عليه خلال مؤتمر جبهة التحرير الوطني سنة 1964 واصفا إياه "**بالعمامة البالية التي تجاوزها الزمن**"[2]، وبذلك يؤكد على أن الإسلام ليس بالإطار الذي تحقق فيه مؤسسات الدولة وبُنى المجتمع التقدم والرقي، وقد تعرض الإبراهيمي لعقوبة الإقامة الجبرية حتى توفاه الله سنة 1965م مع أنه كما يصفه فرحات عباس "**كان يمثل مجد الإسلام وعزته في الجزائر**"[3].

وعن أسباب رفضه لتبني الخيار الاشتراكي على حساب الدين الإسلامي يرى هؤلاء بأن المجتمع المسلم الذي تسوده المساواة والأخوة والتضامن، وأفراده متكافلون كالبنيان المرصوص مجتمع لا يفصل بين الغني والفقير ولا وجود لسطوة الطبقية فيه وعليه فلا داعي لتبني نظام يقوم أساسا على صراع الطبقات، لأن الإسلام سعى لتقليصها بوضعه أحكاما للمال والثروات، أما بالنسبة لمسألة الملكية الفردية وتجمّع الأموال في يد فئة واحدة تحتكره وتسيره فإن: "للإسلام منهج وسطي" فكما حلّل الملكية الفردية وشرعها فقد جعل لها حدودا وقيودا ولم يتركها مطلقة، فإن كان للمسلم الحق في امتلاك ما شاء من الثروات عن طريق عمله وسعيه طبعا، فإن عليه واجبات أخرى تقابل هذا الحق كمساعدة الفقراء وتأدية الزكاة، وحرم العمليات المالية التي تهدف إلى تركيز الثروات في يد فئة دون أخرى فيقول عبد اللطيف سلطاني: "**ليعلم الجميع أن في ديننا الإسلام كل قواعد وقوانين الحياة الفاضلة، من غير إضرار بأحد، ولا ظلم لأحد، فلم يبح –مثلا– للغني أن يظلم الفقير ولا للفقير أن يعتدي على الغني بما ليس من حقه، وهذا هو النظام الذي تسعد به البشرية في حياتها... فالمسلمون لو طبقوا أحكام الإسلام وقوانينه وعملوا بها أغنياء بها من كل النحل والطوائف وقوانينها الوضعية البشرية، فلا حاجة تلجئهم إلى النظم الأخرى كالنظام الشيوعي أو الاشتراكي أو الرأسمالي أو غير ما ذكر**"[4].

ولم تقتصر معارضة الاشتراكية على أصحاب التيار الإسلامي بل تعدى الأمر ذلك إلى مختلف التيارات الفكرية في الجزائر، وقد كان فرحات عباس واحدا منهم إذ ندّد وبشدة على تبني الاشتراكية كإطار للدولة الجزائرية المستقلة، واعتبر هذا التبني خيانة للإسلام وتعديا سافرا عليه، وكان هذا أساس معارضته لنظام الرئيس أحمد بن بلة فكتب: "**تحت حكم بن بلة كانت الجمهورية الجزائرية كإمرأة تزوجت بالإسلام وهي تخونه مع الشيوعية**

(1)/ الشيخ محمد خير الدين، مذكرات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د ت ن، ص: 410.

(2)/ فرحات عباس، غدا سيطلع النهار، تر: حسين لبراش، دار الجزائر للكتب، الجزائر، 2012، ص: 131.

(3)/ نفسه، ن.ص.

(4)/ عبد اللطيف سلطاني، المزدكية هي أصل الاشتراكية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص: 121.

الستالينية"[1]، فكان أكبر أخطاء بن بلة حسبه هو تجاهل الإسلام الذي يعد بحق التربة الصالحة التي يمكن للشعب الجزائري أن ينمو ويزدهر داخلها، واستبداله بنظام دخيل على المجتمع المسلم: "**إن أكبر خطأ لبن بلة هو أنه حاول استبدال هذا الإسلام –بالاشتراكية على طريقة فيدال كاسترو– أو بالأحرى الشيوعية الستالينية، لقد كان خطأه الأكبر لكي لا نقول جريمته الكبرى**"[2].

وفي شهادته عن تلك الفترة –أي حكم بن بلة–أقرّ فرحات عباس بأن الإسلام تعرض لعملية تشويه ممنهجة من قبل النظام "البن بلي" إذ أصبح يشهر به على أساس أنه عائق لتقدم الجزائريين وأنه عاجز عن مسايرة حركة التقدم العالمية وقتئذ: "**في الجزائر منذ 1962م يتم اتهام الإسلام في فكره وفي مكوناته الاجتماعية، نحن نعيش في جو من الكذب منظم بذكاء**"[3]، وفي هذه النقطة بالذات يوضح فرحات عباس بأنه لا يدعوا لإسلام رجعي أو أصولي بل لإسلام متفتح على العلم والعالم الخارجي والحضارات الأخرى، فالإسلام دين المساواة والحرية والعدالة الاجتماعية والعلم: "**العلم هو البعد السادس في الإسلام وما يتنافى دينيا مع العلم فإنه يكف أن يكون دينا حقيقيا**"[4]، فلِما على الجزائريين أن يستعيروا من أوربا اشتراكيتها ونظمها الاقتصادية والاجتماعية من أجل بناء دولتهم المستقلة حديثا في حين أن الإسلام غني بقيمه الاجتماعية والأخلاقية والسياسية وحتى الاقتصادية المثلى؟

لقد بقي الجدال والنقاش حول موضوع الاشتراكية والإسلام في الجزائر بين مد وجزر بين أفراد النخبة وفاعلي الفكر السياسي الجزائري عقب الاستقلال، مما أفضى إلى انشغال السلطة الحاكمة وقتئذ عن دراسة القضايا المصيرية التي تهم الشعب الجزائري وانساقوا وراء إقناع الجماهير والنخب أن الإسلام في حد ذاته يدعوا إلى الاشتراكية، وأن الاشتراكية في الجزائر تستقي من الإسلام مبادئه السامية وقيمه الاجتماعية الراقية وترتكز على معانيه الإنسانية الرفيعة، وأنها تهدف إلى منح قيمة للإنسان الجزائري وتنظر إليه نظرة خاصة وتسعى لتكريس كرامته وتحقيق العدالة الاجتماعية والتضامن بين الجزائريين، وذلك أساس بناء المجتمع الاشتراكي الحق، وغيرها من الشعارات التي تغنى بها المسؤولون وقتها حتى أصبح الوضع كما وصفه فرحات عباس وقتها قائلا: "**الجزائر المسلمة تموت وتختنق وهي**

(1)/ فرحات عباس، الاستقلال المصادر، مصدر سابق، ص: 98.

(2)/نفسه، ص: 92.

(3)/ نفسه، ص: 27.

(4)/ فرحات عباس، غدا سيطلع النهار، مصدر سابق، ص: 27.

في قبضة تيارين فكريين... تنزلق قهرا نحو الفوضى وسوء الإنتاج والرداءة... أصبحت بلدا هجينا لا يشبه أي بلد من بلدان الجوار"[1].

هكذا دخلت الجزائر مرحلة الاستقلال في كنف زوبعة أيديولوجية عارمة سببها غياب ضبط المفهوم الاشتراكي فيها، والاختفاء وراء غطاء الإسلام الذي كان وسيبقى الحصن المنيع للشعب الجزائري، مما أفرز كما قلنا خلافات ومناقشات كبيرة حول الموضوع ووصل الأمر إلى حد تبادل التهم بين الاتجاهين المتخالفين، الاشتراكيون يتهمون دعاة تبني الإسلام بالتخلف والرجعية، والذين يتمنون إعطاء الجزائر الأولية للإسلام يتهمون الطرف الأول بالانحراف عن المرجعية النوفمبرية والتخلي عن الإسلام رغم تأكيد النصوص الرسمية للدولة بعد الاستقلال بأن الإسلام هو دين الدولة، فجاء في ميثاق 1976 مثلا ما نصه: "**إن الشعب الجزائري شعب مسلم.. وإن الإسلام هو دين الدولة والإسلام هو أحد المقومات الأساسية لشخصيته التاريخية، وقد ثبت أنه هو الحصن المنيع الذي مكن الجزائر من الصمود في وجه جميع محاولات النيل من شخصيتها فقد تحصن الشعب الجزائري بالإسلام**"، فكان يتم الإلحاح دوما على الدور العظيم الذي اضطلع به الإسلام في المحافظة على شخصية الجزائر وهويتها الوطنية طوال عهد السيطرة الاستعمارية، وأنه العامل الأساسي والدافع الرئيسي للجزائريين في ثوراتهم الشعبية والثورة التحريرية ضد فرنسا، لكن وفي المقابل فإن بناء الجزائر على أسس دينية أمر مرفوض رفضا باتا ولا مجال للجدال فيه، مما استفز أصحاب الفكر الإسلامي في الجزائر وجعلهم ينددون بسياسة فصل الدين عن الدولة وجعل العقيدة مجرد ممارسات وطقوس فردية ودعوا إلى تبنيه: "**كنظام اقتصادي واجتماعي وسياسي متكامل البنى والأفكار**"[2]، هذا بالنسبة للنخبة فما هو موقف الشعب الجزائري من هذه القضية؟

يجيبنا الأستاذ ميلود صفاري على هذا السؤال قائلا بأن: "**هذه المناقشات والصراعات التي كانت على مستوى القيادة لم يكن للجماهير يد فيها ولا علاقة لها بالأغلبية العظمى من الناس، فالشعب الجزائري الذي كان يعاني السواد الأعظم منه من الأمية (98% سنة 1962م) وكبّلته مشاكله الاجتماعية والاقتصادية من فقر وبطالة ومرض... لم يأخذ أحد رأيه فيما حدث، على العكس من ذلك فقد راح الشعب يمارس**

(1)/ فرحات عباس، غدا سيطلع النهار، مصدر سابق، ص: 130.

(2)/ ميلود صفاري، مرجع سابق، ص: 85.

حياته الدينية بالطرق والأشكال التي ورثها عن أسلافه والتي كثيرا ما طغت عليها شوائب العادات والتقاليد وممارسات ما أنزل الله بها من سلطان ولا تمت للدين بصله"[1].

ما يمكن استنتاجه من ما سبق هو أن: الخيار الاشتراكي في الجزائر لم يولد من العدم في برنامج طرابلس 1962م ولم يسقط من السماء على آخر مواثيق الثورة الجزائرية عشية الاستقلال ليقر بأن: **"الثورة الديمقراطية الشعبية تشييد واع للبلاد في إطار مبادئ اشتراكية وسلطة في أيدي الشعب"** بل كان نتيجة **"تأثر فكري" و"توجيه إيديولوجي"** عرفه قادة الثورة الجزائرية في نهاية الخمسينات وبداية الستينات من أقطاب فكرية اشتراكية متعددة من أمثال فرانز فانون، جمال عبد الناصر، ماو تسي تونغ، جوزيف بروز تيتو ذلك أن احتكاك رجالات الثورة بهؤلاء وإعجابهم بالتجارب السائدة في البلاد الاشتراكية وقتها كان ليلقى بظلاله حتما على فكرهم وتوجهاتهم الأيديولوجية وجعلهم يوقنون بأن الاشتراكية هي الخيار الأمثل للجزائر المستقلة وذلك بغية التخلص من مخلفات الامبريالية الفرنسية، وفك القيود التي وضعت حول رقبة السيادة الجزائرية باتفاقيات إيفيان بإكمال عملية التحرر الاقتصادي والثقافي من فرنسا، والشروع في عملية البناء والتشييد وفق مخطط تنموي يعمل على الرقي بالإنسان الجزائري بتحقيق الرخاء والعدالة الاجتماعية له وهو ما تعجز عنه الأساليب الرأسمالية فكانت بذلك الاشتراكية الجزائرية نتيجة حتمية للثورة الجزائرية نفسها على حد تعبير هؤلاء، فهل الإسلام أيضا عاجز عن تحقيق البناء وبلوغ أهداف المشروع الثوري؟ وهل الأخذ بالاشتراكية بدل الإسلام الذي بقي معطلا ولم يعمل به إلى غاية كتابة هذه الأسطر وإن –كانت النوايا حسنة–يشفع لهؤلاء عند الجزائريين ذنب انحرافهم عن المرجعية البيانية النوفمبرية؟!

(1)/ ميلود صفاري، مرجع سابق، 85.

خـــــاتمة

خاتمة:

لقد أفرز المشروع الثوري المعبر عنه في المواثيق الصادرة عن جبهة التحرير الوطني والمتمثلة أساسا في بيان أول نوفمبر 1954- ميثاق الصومام 1956- برنامج طرابلس 1962 عن جملة من المبادئ والخيارات والأسس والبنى والأفكار والتوجهات مثلت في مجملها الركائز المرجعية للفكر السياسي الوطني والتي كان الإسلام والاشتراكية أهم تصورين فيها، ذلك أن المشروع الثوري استطاع الجمع بين المفهومين في مفهوم واحد "فريد وجديد" في نفس الوقت تحت مسمى "**الاشتراكية الإسلامية** "ليعبر بذلك عن تطلعاته للتقدم بالإنسان الجزائري وبناء الدولة الوطنية دون التخلي عن أصالته الإسلامية الحضارية، ومما سبق ذكره يمكننا أن نخلص إلى عدة نتائج وهي:

1. أن المعركة الفرنسية الجزائرية هي معركة حضارية بالدرجة الأولى جندت فيها فرنسا ومنذ دخولها للجزائر سنة 1830 كل قواها وقوانينها وإكليروسها لمحاربة الدين الإسلامي ومسخه بشتى الطرق الممكنة والقضاء على الهوية الدينية للشعب الجزائري المسلم، مما انعكس وبشكل جلي على المؤسسات الدينية للشعب الجزائري المسلم إذ فقدت جراء القوانين الفرنسية العديد من المؤسسات الوقفية والمؤسسة القضائية الإسلامية.
2. لقد كان للإسلام دور عظيم في تغذية التوجهات الجهادية للجزائريين إذ تصدى لمهمة تأطير المقاومات الشعبية ممثلوه من شيوخ الزوايا والطرق الصوفية وعلماء ممن اضطلعوا للدفاع عن البلاد والعباد من محاولات المسخ الفرنسية والذود عن شرف الأمة الجزائرية والوقوف في وجه المخططات الفرنسية الصليبية في جوهرها مما يعبر عن يقظة الفرد الجزائري واستماتته في الدفاع عن كيانه وهويته.
3. يحتل الدين الإسلامي مكانة هامة في بنية الفرد والمجتمع الجزائري خصوصا والعربي عموما، فليس غريبا أن يكون للإسلام وقيم الحضارة الإسلامية مكانة خاصة في برامج وتصريحات وجرائد مختلف أقطاب الحركة الوطنية الجزائرية، إذ يستند معظمهم في مطالبه على البعد الديني رافضين فكرة الاندماج الكلي مع فرنسا والتخلي عن الأحوال الشخصية للأمة الجزائرية وهو ما يجسد مدى ترسخ العقيدة الإسلامية وأهميتها في تكوين المجتمع الجزائري وقتها على المستوين الشعبي والنخبوي فحتى فرحات عباس الاندماجي والمأخوذ بمباهج الحضارة الغربية ناضل للدفاع عن الإسلام واعتبر كل محاولة لضربه لا تعدو أن تكون حالة انتحار لا غير.
4. إن جملة المبادئ المتمثلة في تحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على استغلال الانسان لأخيه الانسان وتحقيق مجتمع جماعي لا مكان فيه للطبقية والفردية والثراء الشخصي والمساواة الحقيقية بين أفراد الشعب شكلت في مجملها أسس النظرية الاشتراكية التي كانت كرد فعل عن الرأسمالية والامبريالية المجحفة الهادفة لتركيز الثورات في يد فئة واحدة على حساب عموم الشعب.

5. لقد كان تفاعل الأممية العالمية مع القضية الجزائرية إيجابيا على عهد الاحتلال الفرنسي خاصة في مرحلة ما قبل الثورة التحريرية، إذ عملت على فضح السياسة الإمبريالية في كل المستعمرات ودعت العمال إلى التآخي لطرد الاستعمار والإمبرياليين من بلادهم، حتى أنها وجهت نداء من أجل تحرير الجزائر سنة 1922 غير أن الديماغوجية التي تحلى بها الحزب الشيوعي الفرنسي في تعامله مع المسألة الجزائرية وتباين مواقفه جعلته يقف في وجه حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره واقراره بضرورة بقاءه تحت الحكم الفرنسي وهو ما ورثه أيضا الحزب الشيوعي الجزائري الذي ارتبط أيديولوجيا ونظريا باليسار الفرنسي ودعا إلى ضرورة الاندماج الشعب الجزائري مع فرنسا وارتباطه الوثيق بها.

6. إن الأيديولوجيا الاشتراكية في الجزائر والتي قادها وأطرها الحزب الشيوعي الفرنسي ومن بعده الحزب الشيوعي الجزائري وإن فشلت في التعبير عن واقع المجتمع الجزائري وآماله قبل الثورة، إلا أن منظومتها الأيديولوجية استطاعت أن تنسل وتندمج بل وتجد طريقها إلى النور بعد تفجير ثورة أول نوفمبر 1954م ليكون لروادها وحاملي فكرها مساهمات تنظيرية في المواثيق الأساسية للثورة مما ألقى بظلاله على فكر جبهة التحرير الوطني.

7. أكد بيان أول نوفمبر 1954 على اعتبار أنه أول وثيقة للثورة الجزائرية على النزعة الدينية والعقائدية لكفاح الشعب الجزائري الرامي إلى بعث الدولة الجزائرية في إطار المبادئ الإسلامية، وأن تكون أسسها مبنية على العدالة والمساواة والوحدة والسلمية والتسامح الديني والإنسانية واللاعنف والديمقراطية مما يؤكد على أصالة الشعب الجزائري المستمدة من المرجعية الإسلامية وأن كفاحه يستقيه من روح الإسلام ومبادئه السمحاء.

8. إن وثيقة الصومام 1956م على الرغم من أهميتها ودورها الأيديولوجي الذي أضفته على المشروع الثوري فإنها لم تستطع تحقيق التواصل الفكري مع بيان أول نوفمبر 1954 بإهمالها لذكر الإسلام في الميثاق بصفة صريحة مما فتح باب التأويلات والاتهامات واسعا عليها وإن كان الميثاق سلم بالبعد الإسلامي للثورة بشكل ضمني وإن لم يذكر صراحة لدواعي ظرفية أو تنظيمية فإن ذلك لا يغير أبدا من أن الإسلام هو أساس الكفاح الوطني الجزائري.

9. لقد وجه برنامج طرابلس 1962م أيديولوجية جبهة التحرير الوطني ومشروعها الثوري إلى منحى آخر مغاير تماما عما سبقه من مواثيق، إذ قضى على الإطار الإسلامي وبصفة نهائية واستبدله بالاشتراكية الغريبة عن واقع المجتمع الجزائري فكرا وتاريخا ونظما، وكرس هذا البرنامج مفهوما ماديا للثورة الجزائرية على الطريقة الماركسية وطمس كل جوانبها الروحية معتقدا بأن الدين عبارة عن معرقل للتقدم والحداثة في الجزائر.

10. لعبت المبادئ الإسلامية دورا عظيما في عملية حشد الشعب الجزائري للكفاح ضد المستعمر وتعبئته عبر دعوته للجهاد، وهو ما يمكن أن نستنتجه من السلوك الإسلامي لمجاهدي جيش التحرير الوطني الذين تقيدوا بأوامر وتعليمات جبهة التحرير الوطني التي لا يتعداها المجاهد أبدا فكان الالتزام شديدا بالصلاة والصيام والجهاد والاقبال واسع على الاستشهاد والاحتكام في محاكم الثورة وقضائها الشرعي الإسلامي فأثبت بذلك أن الوعي الوطني

الجزائري أساسه ومنبعه من الإسلام وقيم العقيدة الإسلامية، وأن الوطنية الجزائرية ومقاومة الاستعمار نابعة من الدين الإسلامي الذي يدعو إلى الجهاد للدفاع عن الأمة واستعادة الأرض المسلوبة.

11. لقد غاب التوجه الاشتراكي عند انطلاق الثورة الجزائرية عن توجهات جبهة التحرير الوطني الأيديولوجية، إذ حافظت الأخيرة على التوجه الإسلامي إلى غاية تأثر فئة منها بالأفكار الفانونية الاشتراكية مما ألقى بظلاله على أدبيات الثورة وتطور الأمر حد إقرار برنامج طرابلس 1962 "بأن الدولة ستسير وفق منهج اشتراكي يتبع سياسة الحزب الواحد والإصلاح الزراعي وفق شعار الأرض لمن يخدمها وتحديد الملكيات في التأميم وغيرها من الرؤى والمبادئ الاشتراكية.

12. لقد بادر الفلاحون الجزائريون بتأطير من قيادة جبهة التحرير الوطني إلى انشاء" تعاونيات فلاحية" سيرت ووزع انتاجها على الطريقة الاشتراكية، وهكذا فإن ممارسة الاشتراكية في الجزائر تجسدت قبل الاستقلال بطريقة عفوية من الطبقات الكادحة، ناهيك عن حرص الجبهة على تدمير الاقطاع والاستغلال والاضطهاد وما سعت لتحقيقه على أرض الواقع وكان ذلك عبر تحقيق مشروعها الاشتراكي الاجتماعي والمتمثل في المجالس الشعبية التي قدمت كل أوجه الدعم والسند للشعب الجزائري الجريح والمنهك من ويلات الحرب، فكان العمل على تطبيق التوجه الاشتراكي في الجزائر على أساس أن الدولة المستقلة ستسير وفق منظور اشتراكي سابقا للإقرار الرسمي المباشر بذلك في طرابلس جوان 1962.

13. أمام الدعم اللامتناهي للقوى الرأسمالية لفرنسا الاستعمارية لم يكن أمام الثورة الجزائرية خيار آخر سوى التوجه نحو القوى الاشتراكية محاولة كسب التأييد منها كونها تدين بأيديولوجية مناهضة للاستعمار ومتضامنة مع الشعوب المضطهدة، وعليه فقد ربط العالم الاشتراكي علاقات طيبة بل وممتازة بجبهة التحرير الوطني انطلاقا من الشباب الفرنسي المثقف والحر والمناهض للاستعمار والوفي لمبادئ الاشتراكية والذي قدم كل أوجه الدعم للثورة الجزائرية من أمثال فرانز فانون، فرانسيس جونسون وجون بول سارتر إضافة إلى مختلف الأقطاب الاشتراكية التي احتضنت الثورة وأمدتها بكل أوجه الدعم على الصعيد المادي والمعنوي.

14. لقد أحدث تبني برنامج طرابلس جوان 1962م للاشتراكية كإطار للدولة الجزائرية لغطا واسعا وجدلا كبيرا في أوساط النخبة المثقفة الجزائرية وذلك جراء الهلامية والضبابية التي تميز بها هذا البرنامج كونه لم يكن واضحا ولم تكتمل صورته ولم تتحدد رؤاه بدقة، مما جعل المسؤولين الجزائريين يربطون الاشتراكية في الجزائر بالإسلام عقب الاستقلال حين حمي الجدال حول الموضوع، وأعلنوا بأنها اشتراكية إسلامية كونها تتشارك والماركسية في التحليل الاقتصادي وتختلف معها نظريا فيما يتعلق بالنظرية المادية، فهي نابعة من واقع المجتمع الجزائري ومستفيدة من التجارب الاشتراكية الأخرى في نفس الوقت، إنها مستمدة من التقاليد الإسلامية وغير متناقضة معها.

تلك هي الاستنتاجات التي توصلنا إليها في ختام هذا البحث إذ خلصنا من خلال دراستنا المعمقة لمواثيق الثورة التحريرية الجزائرية إلى حجم الزخم القيمي لها، ووقفنا على غناها الكبير بالمبادئ والقيم الحضارية والإنسانية والفكرية والدينية التي أتى بها المشروع الثوري الهادف لبناء الدولة الجزائرية ذات السيادة الوطنية مما يجرنا إلى طرح تساؤلين هامين في نظرنا:

الأول: لما بقي هذا المشروع الحضاري والوطني بمبادئه وأفكاره الأيديولوجية وقيمه التحررية ومراميه السياسية معطلا بعد الاستقلال ولم يتم العمل به ولم يتم تفعيله لإكمال عملية التحرر الشامل الاقتصادي والثقافي والاجتماعي بعد احراز التحرير السياسي

الثاني: لما لا تعمل الجامعات الجزائرية والمعاهد الوطنية وحتى المناهج التربوية على دراسة قيم الثورة الجزائرية ومبادئها السامية التي استمدت أسسها ومرتكزاتها من نضال الشعب الجزائري ومن الزخم الثوري والفكري الكبيرين للحركة الوطنية طوال سنوات الاحتلال الطويلة، مما يبني جسرا من التواصل الروحي والامتداد الطبيعي بين جزائر الاستقلال وتاريخها الحضاري الأصيل فيتم بذلك استكمال الجزء الأهم من المشروع الثوري وهو بناء الدولة الجزائرية المستقلة ذات السيادة في اطار المبادئ الإسلامية والانتماء المغاربي والعربي والافريقي والمساندة لكل حركات التحرر في العالم.

في ختام هذا الموضوع العلمي المتواضع أرجو أن أكون قد ساهمت ولو بالشيء اليسير في الإجابة عن بعض التساؤلات التي أثيرت حول هذا الموضوع الفكري والفلسفي في تاريخ ثورتنا المجيدة، وإنني لا أدعي الإحاطة بالموضوع بصورة كلية أو الإلمام بكل جوانبه غير أنني حاولت قدر المستطاع معالجة مختلف القضايا المتعلقة بالإسلام والاشتراكية في مشروع الثورة الجزائرية وبرامج الحركة الوطنية، فما كان في هذا العمل من صواب فهو من فضل الله وما كان فيه من خطأ فهو من نفسي وتقصيري ومن الشيطان والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الملاحق

الملحق رقم 1: تصريحات ممثل جبهة التحرير الوطني لصحيفة نيويورك تايمز.

المصدر: A.N.T, boite N: 1367, p2.

UN DELEGUE F.L.N. INTERVIEVE PAR NEW-YORK TIMES

Tandis que l'ex-gouverneur Soustelle dénonçait dans le journal du Parlement " le cran de ceux qui osent citer en exemple pour l'Algérie une solution (tunisienne) ou (marocaine) ", le New-York Times publiait une interview accordée à son envoyé Tillman Durdin par un représentant du F.L.N. à Tunis.

1367 per 2 P

ARCHIVES NATIONALES

Nous donnons ci-dessous quelques extraits de la déclaration du délégué au journaliste américain :

" ..... Le délégué F.L.N., écrivait le journaliste, un homme bien habillé et parlant le français parfaitement, ne voit pas la fin des combats en Algérie. Il insiste sur le point de la reconnaissance du droit à l'indépendance pour son pays. Aucun règlement pacifique de la situation ne se fera si la France ne reconnaît pas l'indépendance des Algériens.....

" Réellement nous n'attendions rien de plus des Nations-Unies et nous ne considérons pas la résolution comme un échec pour nous. Nous avons atteint notre objectif aux Nations-Unies, c'est-à-dire : internationaliser la question algérienne, rendre notre cause publique et la faire comprendre. On a donné à la France un répit de 6 à 8 mois avant la prochaine assemblée et, pendant ce temps, elle pourra régler le problème algérien.

" Malgré l'arrestation de certains hauts responsables, la révolution suit son cours parce qu'elle est la guerre du peuple, et il se trouve toujours quelqu'un prêt à prendre la place d'un combattant perdu.

" Il déclara que la France n'avait pas touché aux chefs principaux de la rebellion et qu'il restait en Algérie un bureau de guerre contrôlant une vaste organisation d'hommes armés: terroristes et autres. Il affirma que les forces rebelles continuaient à augmenter et qu'il se trouvait six colonels dirigeant les opérations militaires dans six zones de guerre. Il déclara aussi que la contrebande d'armes continuait à passer par les frontières marocaines et tunisiennes malgré la surveillance française et que ceux-ci n'arriveront jamais à l'arrêter.

Le représentant du F.L.N. déplora l'assassinat des français: hommes, femmes et enfants atteints par les terroristes et il ajouta: "c'est la guerre. Nous nous rappelons les dizaines de millions d'Algériens que les français ont tués, les villages disparus, les tortures et les exécutions.

" Nous avons tiré nos plans pour une guerre de dix ans. Je ne pense pas que l'économie de laFrance puisse supporter une telle guerre qui peut s'étendre aux autres colonies françaises en Afrique."

الملحق رقم2: رسالة فرحات عباس إلى بابا روما.

المصدر: A.N.T,boite N : 1367, p5

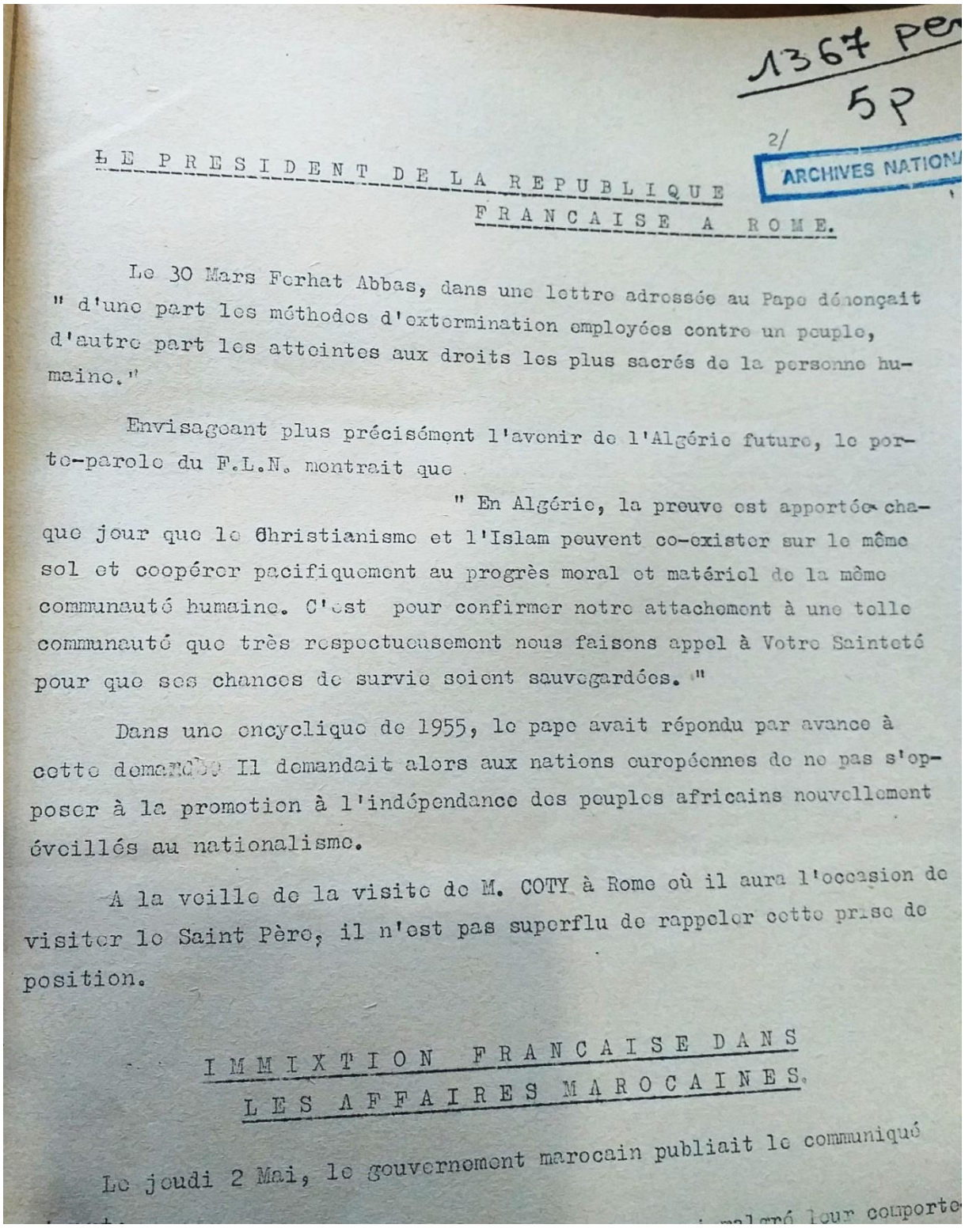

1367 per
5P
2/
ARCHIVES NATIONA

LE PRESIDENT DE LA REPUBLIQUE
FRANCAISE A ROME.

Le 30 Mars Ferhat Abbas, dans une lettre adressée au Pape dénonçait " d'une part les méthodes d'extermination employées contre un peuple, d'autre part les atteintes aux droits les plus sacrés de la personne humaine."

Envisageant plus précisément l'avenir de l'Algérie future, le porte-parole du F.L.N. montrait que

" En Algérie, la preuve est apportée chaque jour que le Christianisme et l'Islam peuvent co-exister sur le même sol et coopérer pacifiquement au progrès moral et matériel de la même communauté humaine. C'est pour confirmer notre attachement à une telle communauté que très respectueusement nous faisons appel à Votre Sainteté pour que ses chances de survie soient sauvegardées. "

Dans une encyclique de 1955, le pape avait répondu par avance à cette demande. Il demandait alors aux nations européennes de ne pas s'opposer à la promotion à l'indépendance des peuples africains nouvellement éveillés au nationalisme.

A la veille de la visite de M. COTY à Rome où il aura l'occasion de visiter le Saint Père, il n'est pas superflu de rappeler cette prise de position.

IMMIXTION FRANCAISE DANS
LES AFFAIRES MAROCAINES.

Le jeudi 2 Mai, le gouvernement marocain publiait le communiqué

malgré leur comporte-

الملحق رقم3: مقتطف من أرضية الصومام.

المصدر: A.N.T, boite N : 1367, p4.

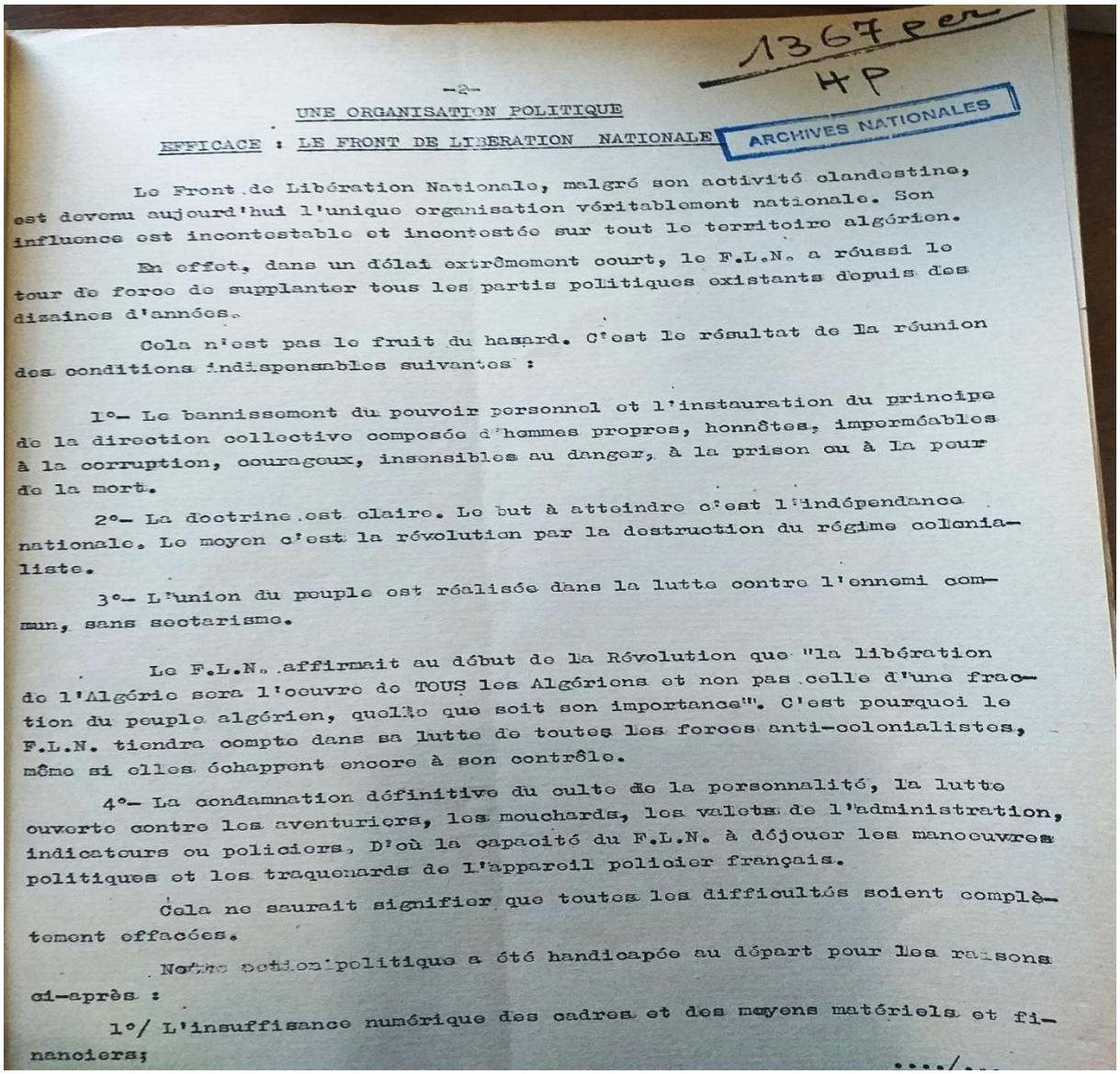

1367 per
HP

ARCHIVES NATIONALES

-2-

UNE ORGANISATION POLITIQUE

EFFICACE : LE FRONT DE LIBERATION NATIONALE

Le Front de Libération Nationale, malgré son activité clandestine, est devenu aujourd'hui l'unique organisation véritablement nationale. Son influence est incontestable et incontestée sur tout le territoire algérien.

En effet, dans un délai extrêmement court, le F.L.N. a réussi le tour de force de supplanter tous les partis politiques existants depuis des dizaines d'années.

Cela n'est pas le fruit du hasard. C'est le résultat de la réunion des conditions indispensables suivantes :

1°- Le bannissement du pouvoir personnel et l'instauration du principe de la direction collective composée d'hommes propres, honnêtes, imperméables à la corruption, courageux, insensibles au danger, à la prison ou à la peur de la mort.

2°- La doctrine est claire. Le but à atteindre c'est l'indépendance nationale. Le moyen c'est la révolution par la destruction du régime colonialiste.

3°- L'union du peuple est réalisée dans la lutte contre l'ennemi commun, sans sectarisme.

Le F.L.N. affirmait au début de la Révolution que "la libération de l'Algérie sera l'oeuvre de TOUS les Algériens et non pas celle d'une fraction du peuple algérien, quelle que soit son importance". C'est pourquoi le F.L.N. tiendra compte dans sa lutte de toutes les forces anti-colonialistes, même si elles échappent encore à son contrôle.

4°- La condamnation définitive du culte de la personnalité, la lutte ouverte contre les aventuriers, les mouchards, les valets de l'administration, indicateurs ou policiers. D'où la capacité du F.L.N. à déjouer les manoeuvres politiques et les traquenards de l'appareil policier français.

Cela ne saurait signifier que toutes les difficultés soient complètement effacées.

Notre action politique a été handicapée au départ pour les raisons ci-après :

1°/ L'insuffisance numérique des cadres et des moyens matériels et financiers;

..../...

-3-

2°/ La nécessité d'un long et dure travail de clarification politique, d'explication patiente et persévérante pour surmonter une grave crise de croissance.

3°/ L'impératif stratégique de SUBORDONNER TOUT AU FRONT DE LA LUTTE ARMEE.

(Extrait de la plate-forme politique du F.L.N., discutée et ratifiée par le Congrès national du 20 Août 1956)

الملحق رقم4: الأهداف الأساسية لثورتنا –محمد العربي بن مهيدي–

المصدر: A.N.T, boite N : 1367, p3.

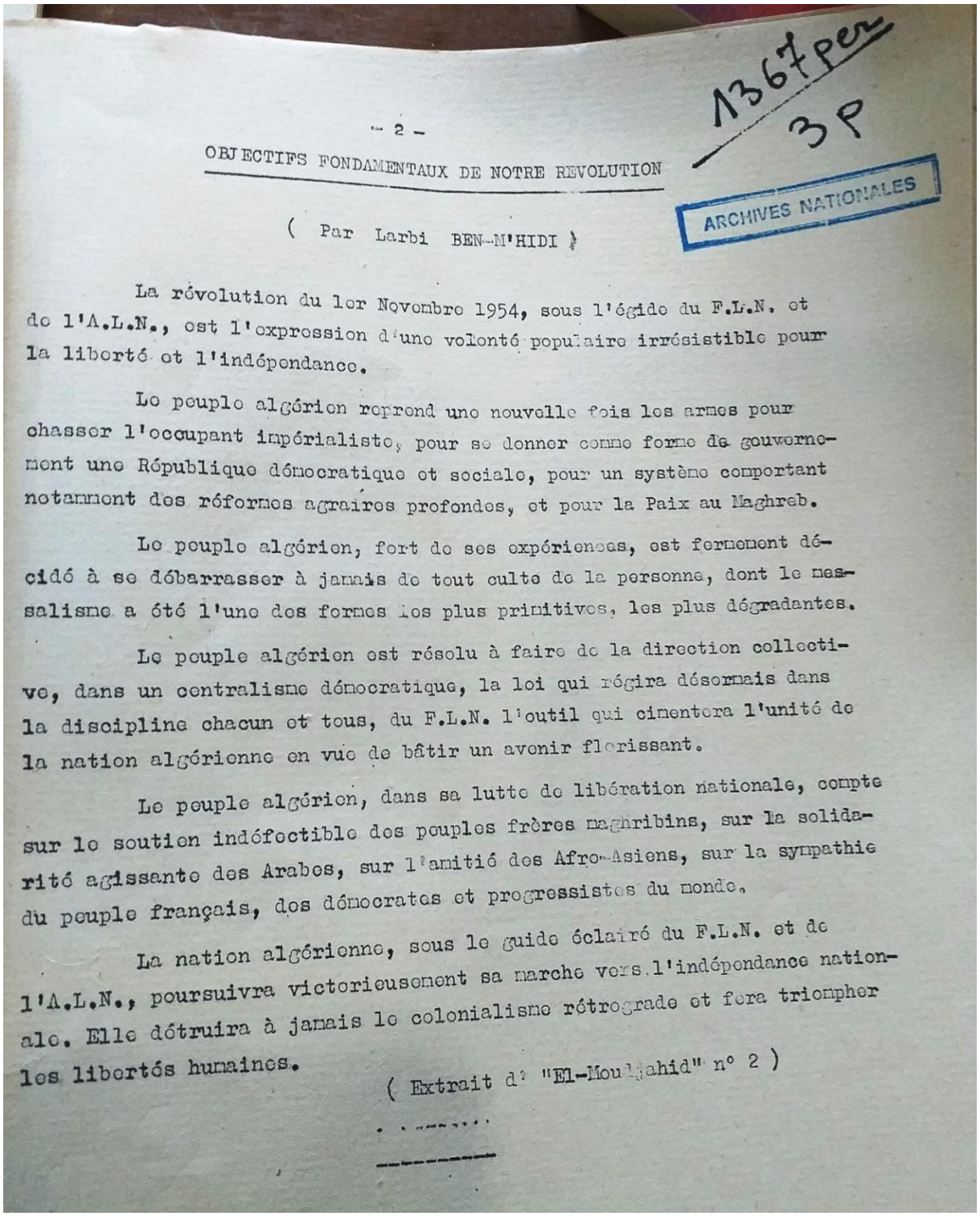

1367 per
3P

ARCHIVES NATIONALES

- 2 -

OBJECTIFS FONDAMENTAUX DE NOTRE REVOLUTION

(Par Larbi BEN-M'HIDI)

La révolution du 1er Novembre 1954, sous l'égide du F.L.N. et de l'A.L.N., est l'expression d'une volonté populaire irrésistible pour la liberté et l'indépendance.

Le peuple algérien reprend une nouvelle fois les armes pour chasser l'occupant impérialiste, pour se donner comme forme de gouvernement une République démocratique et sociale, pour un système comportant notamment des réformes agraires profondes, et pour la Paix au Maghreb.

Le peuple algérien, fort de ses expériences, est fermement décidé à se débarrasser à jamais de tout culte de la personne, dont le messalisme a été l'une des formes les plus primitives, les plus dégradantes.

Le peuple algérien est résolu à faire de la direction collective, dans un centralisme démocratique, la loi qui régira désormais dans la discipline chacun et tous, du F.L.N. l'outil qui cimentera l'unité de la nation algérienne en vue de bâtir un avenir florissant.

Le peuple algérien, dans sa lutte de libération nationale, compte sur le soutien indéfectible des peuples frères maghribins, sur la solidarité agissante des Arabes, sur l'amitié des Afro-Asiens, sur la sympathie du peuple français, des démocrates et progressistes du monde.

La nation algérienne, sous le guide éclairé du F.L.N. et de l'A.L.N., poursuivra victorieusement sa marche vers l'indépendance nationale. Elle détruira à jamais le colonialisme rétrograde et fera triompher les libertés humaines.

(Extrait d' "El-Moudjahid" n° 2)

. . . . . .

الملحق رقم5: رسالة توضح موقف بن بلة من مؤتمر الصومام.

المصدر: Harbi Mohamed, Les Archives de la révolution Algérienne, P168. (Document N :34).

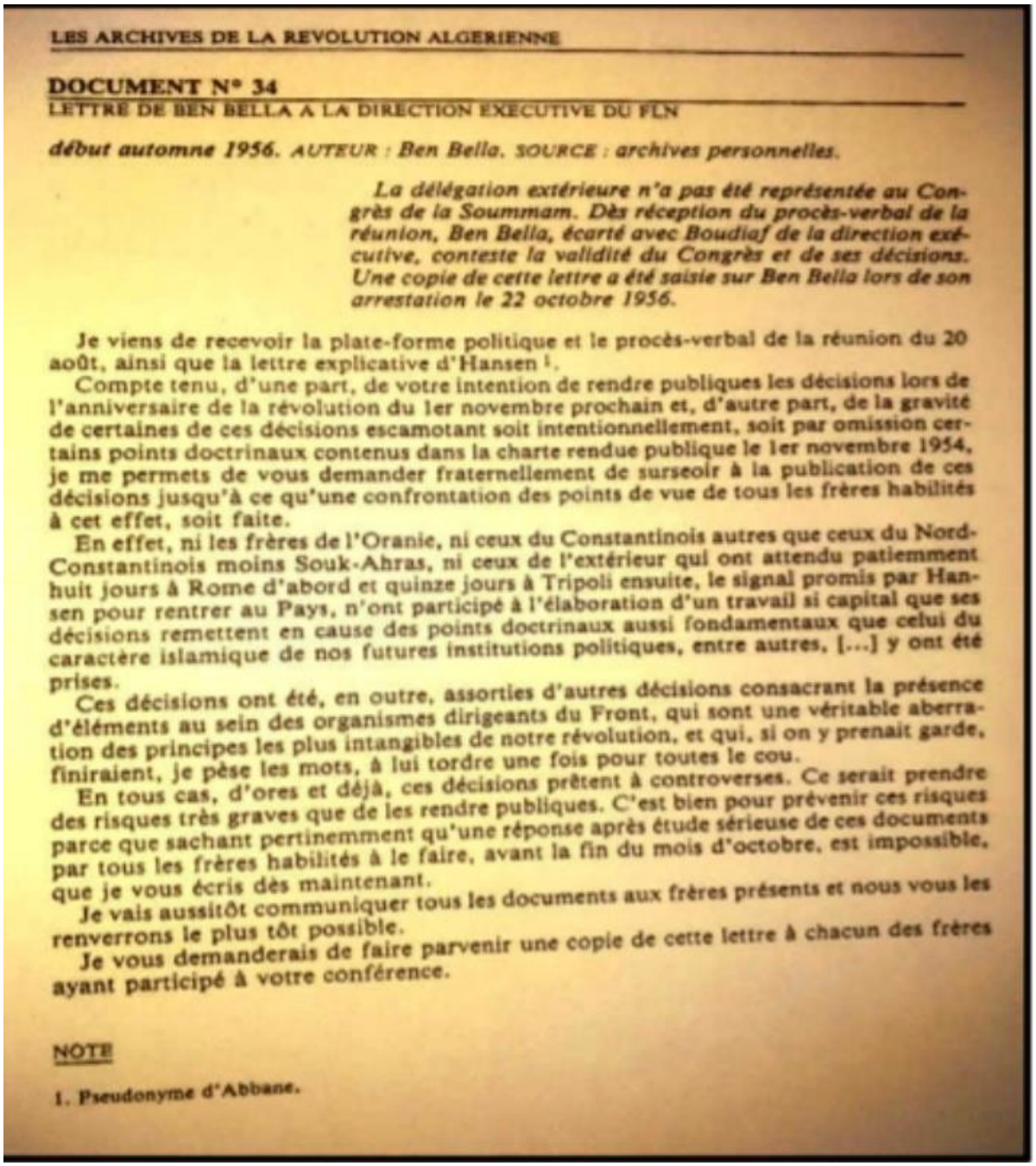

LES ARCHIVES DE LA REVOLUTION ALGERIENNE

DOCUMENT N° 34

LETTRE DE BEN BELLA A LA DIRECTION EXECUTIVE DU FLN

début automne 1956. *AUTEUR : Ben Bella.* *SOURCE : archives personnelles.*

La délégation extérieure n'a pas été représentée au Congrès de la Soummam. Dès réception du procès-verbal de la réunion, Ben Bella, écarté avec Boudiaf de la direction exécutive, conteste la validité du Congrès et de ses décisions. Une copie de cette lettre a été saisie sur Ben Bella lors de son arrestation le 22 octobre 1956.

Je viens de recevoir la plate-forme politique et le procès-verbal de la réunion du 20 août, ainsi que la lettre explicative d'Hansen [1].

Compte tenu, d'une part, de votre intention de rendre publiques les décisions lors de l'anniversaire de la révolution du 1er novembre prochain et, d'autre part, de la gravité de certaines de ces décisions escamotant soit intentionnellement, soit par omission certains points doctrinaux contenus dans la charte rendue publique le 1er novembre 1954, je me permets de vous demander fraternellement de surseoir à la publication de ces décisions jusqu'à ce qu'une confrontation des points de vue de tous les frères habilités à cet effet, soit faite.

En effet, ni les frères de l'Oranie, ni ceux du Constantinois autres que ceux du Nord-Constantinois moins Souk-Ahras, ni ceux de l'extérieur qui ont attendu patiemment huit jours à Rome d'abord et quinze jours à Tripoli ensuite, le signal promis par Hansen pour rentrer au Pays, n'ont participé à l'élaboration d'un travail si capital que ses décisions remettent en cause des points doctrinaux aussi fondamentaux que celui du caractère islamique de nos futures institutions politiques, entre autres, [...] y ont été prises.

Ces décisions ont été, en outre, assorties d'autres décisions consacrant la présence d'éléments au sein des organismes dirigeants du Front, qui sont une véritable aberration des principes les plus intangibles de notre révolution, et qui, si on y prenait garde, finiraient, je pèse les mots, à lui tordre une fois pour toutes le cou.

En tous cas, d'ores et déjà, ces décisions prêtent à controverses. Ce serait prendre des risques très graves que de les rendre publiques. C'est bien pour prévenir ces risques parce que sachant pertinemment qu'une réponse après étude sérieuse de ces documents par tous les frères habilités à le faire, avant la fin du mois d'octobre, est impossible, que je vous écris dès maintenant.

Je vais aussitôt communiquer tous les documents aux frères présents et nous vous les renverrons le plus tôt possible.

Je vous demanderais de faire parvenir une copie de cette lettre à chacun des frères ayant participé à votre conférence.

NOTE

1. Pseudonyme d'Abbane.

الملحق رقم 6: وثيقة اجتماع المجلس لوطني للثورة الجزائرية 20-1957/08/28.

Mohamed Harbi, les archives, op.cit, p175-176.

DOCUMENT N° 37

PROCES-VERBAL DE LA REUNION DU CNRA

***28 août 1957.** AUTEUR : CNRA. SOURCE : archives personnelles.*

La réunion du Conseil national de la révolution algérienne au Caire (20/28 août 1959) revient sur certaines décisions du Congrès de la Soummam et révise la composition des organismes dirigeants, en dépit de l'opposition d'Abbane Ramdane.

Les travaux de la réunion ordinaire du CNRA de l'année 1957 ont eu lieu au Caire entre le 20 et 28 août 1957.

Etaient présents : Abbane, Abbas, Amara, Benaouda, Ben Khedda, Benyahia, Boumediene, Boussouf, Dahlab, Dhilles, Bentobbal, Francis, Krim, Lamouri, Mezhoudi, Ouamrane, Taalbi, Tewfik El Madani, Yazid, Lamine, Mehri, Cherif Mahmoud.

Ferhat Abbas est désigné président de séance et Mohamed Ben Yahia secrétaire.

Ramdane Abbane donne lecture du bilan des activités du CCE sortant. Ce bilan est adopté à l'unanimité.

Lors des débats qui eurent lieu au cours des séances, le CNRA a décidé d'élargir ses organismes de direction. A cet effet, il a voté à l'unanimité la déclaration des principes suivants :

«Le CNRA est composé de 54 membres. Il constitue l'organisme souverain de la révolution. Il se réunit une fois par an en session ordinaire. Il peut être convoqué en session extraordinaire soit par le CCE à la majorité simple, soit par les deux-tiers des membres du CNRA.

Le CCE est chargé d'appliquer la politique élaborée par le CNRA ; il est investi ou renversé par le CNRA à la majorité des deux-tiers.

Durant les intersessions du CNRA, le CCE a des pouvoirs étendus sur tous les problèmes, sauf ceux qui engagent l'avenir du pays, par exemple : négociations, arrêt des hostilités, alignement sur un bloc ou sur un autre, solution internationale au problème algérien, intervention d'une troisième partie dans le conflit franco-algérien, etc.

Le CCE est responsable devant le CNRA.

D'autre part, et toujours dans le même ordre d'idées, le CNRA a voté à l'unanimité la résolution suivante :

« Considérant que les frères arrêtés et emprisonnés sont parmi les hommes qui ont préparé, organisé et décidé le déclenchement de la révolution du 1er novembre 1954.

« Considérant que ces frères n'ont pu assister au congrès du 20 août 1956 pour des raisons indépendantes de leur volonté.

« Considérant qu'il est de l'intérêt général que ces frères, malgré leur emprisonnement, restent associés aux organismes de direction et d'exécution.

« Considérant, par ailleurs que l'extension que prend notre révolution commande que les organismes de direction et d'exécution doient être complétés et élargis.

« Le CNRA décide :

1. La désignation à titre honorifique de Ait Ahmed, Ben Bella, Bitat, Boudiaf et Khider comme membres du CCE.

2. De porter à neuf, les membres du CCE et à 54, celui de CNRA. »

Par ailleurs, le CNRA dans le but de dissiper toutes les équivoques a voté à l'unanimité la résolution suivante :

« Considérant que certaines positions affirmées par le congrès du 20 août 1956 ont

reçu une interprétation équivoque.

« Considérant que la révolution algérienne doit être dirigée dans la clarté, condition essentielle pour maintenir l'unité du peuple algérien.

«Le CNRA réaffirme :

1° Tous ceux qui participent à la lutte libératrice, avec ou sans uniforme, sont égaux. En conséquence, il n'y a pas de primauté du politique sur le militaire, ni de différence entre l'intérieur et l'extérieur.

Tous les membres du CNRA sont titulaires.

2° Le but de la révolution algérienne demeure l'institution d'une république algérienne démocratique et sociale qui ne soit pas en contradiction avec les principes fondamentaux de l'islam. »

Abbane et Dhilles se sont abstenus lors du vote sur le principe de l'absence de différence entre l'intérieur et l'extérieur.

Le CNRA a ensuite procédé à l'élection des 9 membres du CCE

Ont été élus à l'unanimité :

Abbane, Abbas, Bentobbal, Boussouf, Krim, Lamine, Mahmoud, Mehri, Ouamrane.

Enfin le CNRA a donné pleins pouvoirs au CCE pour désigner les 20 nouveaux membres du CNRA lors de sa prochaine réunion. Les candidatures seront déposées auprès de Abbas, doyen d'âge, dans les 48 heures, par tout membre du CNRA qui en exprime le désir.

La séance est levée à 22 h 30

Le président de séance
FERHAT ABBAS

Le secrétaire
MOHAMED BENYAHIA

الملحق رقم 7: مقال في جريدة المجاهد يوضح تصورات الجبهة للقطاع الزراعي في الجزائر المستقلة.

المصدر: المجاهد، العدد 114 (1962/2/6).

كيف نبني مستقبلنا الاقتصادي

في العدد السابق المعنا بالاصلاح الزراعي ، وبالشروط الاساسية التي يجب ان تتوفر لتضمن نجاحه
وقد راينا ، ان نقدم للقارئ، في هذا العدد كتكملة لذلك الموضوع صورة مختصرة عن الوضع الزراعي في الجزائر اليوم ، وعن الانجازات الثورية التي حققها الفلاحون ببعض مناطق الجزائر ، في ظل الثورة ، حتى يدرك ان حديثنا عن الاصلاح الزراعي ، ليس دعوة الى « مثالية »صعبة التحقيق ، ولكنه تكملة منطقية لواقع موجود ، وتتميم لتجربة عميقة كانت لها الاثار ونتائج طيبة رغم نظام الحرب الذي تعيش فيه الجزائر منذ ما يقرب من ثماني سنوات

٢ـ الواقع الزراعي في الجزائر

هم سنجد من يعترض على الانجازات التي تمت في ظل الحرب والثورة بانه ـ لا يمكن الاعتداد بها في عهد السلم ـ وسنجد هذه النغمة على الاخص تتردد بكثرة في اوساط العربيين وكل الذين تكونوا تكوينا غربيا .

وجوابنا الى هؤلاء واضح ـ ان «السلم» بالنسبة للجزائر ليس مجرد كلمة لا معنى لها مع استمرار الجوع واليوسى والتشريد . فاى معنى يمكن ان يكون للسلم بالنسبة لمن لا يجد قطعة ارض يضمن بها قوته ويحفظ بها كرامته ؟ قد يكون للسلم ـ معنى ـ عند الاقطاعي الذي يفهم من ـ السلم ـ حرية كاملة في التصرف والتملك واستعمال عرق الكادحين .. بل سيستعمل ـ السلم ـ ايضا لتقشف ويعارض في كل مشاريع الاصلاح الزراعي والنهوض الاجتماعي. لكن جماهيرنا اعمق من ان تخدع لمثل هذه الحكايات والنغمات ان الحرب في ارضنا بعد ان تحقق السلم مستمر على صعيد اخر ـ مستمر حربا على التخلف وكل مظاهر الرجعية لذلك فليس هناك اى مانع يحول دون الاستمرار في التجربة التي بدات في ظل الثورة بل والتوسع فيها بعد ان تزول العراقيل الخارجية المتمثلة في الحضور العسكري الفرنسي

مزاعم الفرنسيين

يزعم الفرنسيون في الاحصائيات التي يقدمونها عن الجزائر في مناسبات مختلفة ان الاعتمادات التي خصصتها فرنسا للنهوض بالفلاحة في الجزائر اعتمادات ضخمة وانها اعطت نتائج طيبة جعلت الجزائر في طليعة بلدان البحر الابيض المتوسط وامريكا اللاتينية وجنوب شرقي اسيا من حيث النهوض بالانتاج الزراعي ـ لومونـد ٤ اوت ١٩٦١ ـ

لكن ما لا يقوله الفرنسيون بهذا الصدد هو انهم يدخلون النفقات والاعتمادات العسكرية الفرنسية في الخارج المخصصة للنهوض الفلاحي ..

مثلا مركز الضباط الاهلية المكلف بالدعاية النفسية ازاء الفلاحين والذي يستعمل الطومبا بالارض لتحمله على الفلاحين وفصلهم عن الثورة وهدف الى حد التجويع الكامل والحصار الاقتصادي ـ نفقات مثل هذا المركز تحسب في فصل ـ النهوض بالزراعة ـ في الجزائر ..

وبهذه الكيفية يتضح ان الصورة التي يعطيها الفرنسيون من النهوض بالفلاحة في الجزائر صورة مزيفة .. فمن الغريب حقا ان تحسب مصاريف القمع المسلط على الفلاحين ورجمته الاعتمادات المخصصة لنهوض بفلاحتهم !

وعندما نحاول ان نقارن بين الواقع وبين الصورة المركبة التي يعطيها الفرنسيون نجد ان الفرق ليس فقط كبيرا بل نجده معكوسا على طول الخط

فالزراعة الجزائرية التي ما انفكت تدمر منذ الاحتلال الفرنسي قد ازدادت تدهورا بفعل القمع والقهر العسكري في مختلف الحرب هذه والزرع هنا يرتبط على كل قلب ويدعى ما يحاول الفرنسيون ان يثبتوه من ـ نهوض زراعي في سنوات الحرب نفسها .

ان جماهير الفلاحين في الجزائر قد دخلت بفعل هذا التدهور المستمر ـ والتي تضاعفت بعد 1954 في الحلقة المفرغة للتخلف الذي يتضخم بمرور الزمن ـ فسرقة الارض من الفلاحين لاعطائها للمعمرين الاوروبيين ونقل الفلاحين من اراضيهم اساليب القمع المتعددة التي فككت التجمعات الفلاحية التي كانت قائمة ـ كل هذا بالاضافة الى تزايد السكان جعل الزراعة الجزائرية تبلغ احط دركات التخلف الذي يتمثل في التدهور الاقتصادي المستمر الذي يغذي دمه لان انخفاض الانتاج الناتج عن العوامل التي اشرنا اليها يتسبب في المجاعة الدائمة والمجاعة الدائمة تتسبب في المرض وفي الموت والمرض والموت يحول دون تجنيد طاقات جديدة للعمل او المحافظة على الطاقات القديمة فيتسبب ذلك في انخفاض اخر في الانتاج يضاعف بدوره المجاعة وما يتولد عنها .. وهكذا الى ما لا نهاية له ..

وطبعا . لا يمكن الخروج من هذه الحلقة المفرغة الا بالثورة ـ الثورة المسلحة في وجه الاستعمار والثورة الاجتماعية القائمة على الاصلاح الزراعي .

وقد تحقق الشطر الاول من هذه الثورة وبقي الشطر الثاني

وهو سيتحقق لان الشوترين مرتبطان .

ولا ادل على ذلك من الانجازات التي تحققت في ظل الثورة بالمناطق الحيالية التي فر منها الفرنسيون .

الوضع الراهن للزراعة الجزائرية

ولنتصور الوضع الزراعي في الجزائر كما هو اليوم بعض الخطوط الاساسية التي تقوم عليها الحياة في الريف الان

١ ـ الخسائر البشرية المنجرة عن الحرب تقدر حتى ١٩٦١ بنحو المليون ضحية . ومعظم هذه الضحايا من بين سكان الريف الذكور الذين تجاوز سنهم ١٥ سنة اى ان العائلات المعودة على فلاحة الارض هي التي تضررت اكثر من غيرها . بالاضافة الى ذلك الخسائر المادية مثل تحطيم كميات الحبوب التي اختزنها الفلاحون لتموين عائلاتهم

٢ ـ مراكز التجمع والمناطق المحرمة ادت الى نقص المساحات المزروعة فمراكز التجمع جمع فيها مليونان من الفلاحين اى ربع سكان الريف اضطروا تحت تهديد النار الى التخلي عن اراضيهم لان الفرنسيين يامرون ان يودى ذلك الى اضعاف الثورة

٣ ـ المساحات التي احرقت من الغابات تقدر بنحو ثلث الغابات الموجودة بالجزائر

٤ ـ الاصلاح الزراعي المموه الذي اعلنه لا كوست . ففي تطاق هذا ـ الاصلاح ـ اوجد الفرنسيون ست تعاضديات زراعية يوجد مقرها كلها في مراكز الساس وطبعا اراد الفرنسيون ان يجعلوها فخا للجزائريين كي تكثر في اوساطهم الوشاية بخلايا الجبهة ويتحولوا الى عيون للعدو لكن مجموع الاراضي التي ضمتها هذه التعاضديات لم يتجاوز ٣٥٠٠ هكتار مما يبرز جانب التمويه فيها .

في ظل جيش التحرير : بذور الاصلاح الزراعي

٥ ـ وبخس الاساس نجده في ـ الاصلاح الزراعي ـ الذي ينص عليه مشروع قسنطينة لهذا المشروع ينص على توزيع ٢٥٠ الف هكتار على الجزائريين وطبعا لا تكفي هذه المساحات الضخمة لسد حاجة الفلاحين لكن هدف الاستعمار هنا ايضا كان هو العمل على استغلال الارض ضد الثورة بخلق طبقة متميزة من الفلاحين تتعاون مع الاستعمار ـ فيجب ان لا ننسى العدد الضخم من الفلاحين الذين لا اراضي لهم او لهم اراض لا تكفيهم ـ وقد اعترف ا.م. بيليسي مدير الفلاحة في المندوبية الفرنسية العامة بالجزائر بالعرض الحقيقي من هذا ـ الاصلاح الزراعي ـ في مذكرة تحمل تاريخ ٢٥ افريل ١٩٦٠ جاء فيها على الخصوص

ـ ان الملكية الفردية عامل اساسي من عوامل الرقي الفردي في السلم الاجتماعي انها تسمح بتطوير نخبة خاصة متميزة عن الجماهير) مع ملاحظة ان هذا ـ الاصلاح المعرض لم يطبق منه شيء .

ان هذه الخطوط العامة تعد المزارع الفرنسية عن ـ الاعتمادات الضخمة التي خصصت للنهوض بالزراعة في الجزائر ـ كما قول الصحافة الفرنسية . انها تكشف بما فيه الكفاية عن وجود نية مبيتة على تحطيم معنويات الفلاحين ـ وتكسيرهم ـ وحرمانهم من الارض والعمل باستمرار على خلق طبقة من عمال الاستعمار .

لكن الثورة لم تقف مكتوفة الايدي ولم مهام الحرب انها حققت انجازات هامة في الميدان الفلاحي ووضعت اسا عملية للعمل الجماعي في الريف يمكن ان تكون قاعدة متينة يقام عليها الاصلاح الزراعي في المستقبل

ذلك ان جيش التحرير الوطني الجزائري منذ اندلاع الثورة سوى في هجوماته بين مزارع المعمرين والمراكز العسكرية الفرنسية انه ادرك ان الحضور العسكري مرتبط بحضور المعمر وكان من نتائج هذه الهجومات ان هجر عدد كبير من المعمرين اراضيهم جملة واحدة او اوكلوها الى مسيرين لا يهمهم ان يستغلوا كل مساحاتها وقد لجاوا الى هذا الحل ـ الهجرة الكاملة او تكليف مسيرين باستغلالها بعد ان لم يجدوا من يتنازلون عليهم من الجزائريين .

هذا ما وقع للاراضي الجبلية التي يصعب حراستها باستمرار .

اما بالنسبة للمناطق الساحلية القريبة من المراكز العسكرية والمدن الآهلة فقد وجد معمرون مغامرون اشتروا على زملائهم الذين فضلوا الانسحاب نهائيا ـ وبذلك تجمعت الاراضي في يد كتلة من المعمرين مما يجعل التحويل بالاصلاح الزراعي فورا تحقيق الاستقلال امرا اكثر من ضروري ـ

وكان من نتيجة هذا الوضع ان حدث ـ فراغ ـ في عدة مناطق رغم ان المساحات الزراعية لم تزد في مجموعها بل نقصت كما اشرنا الى ذلك قبلا . فمناطق الاوراس والقبائل وجبال التيطري والونشريس والمتوجد في جنوب قسنطينة وجنوب ولاية الجزائر ـ المساحات في كل هذه المناطق اصبح الجزائريون هم الذين يستغلونها .

وبذلك تمكن جيش التحرير وسكان المناطق المحررة من النبات في وجه محاولات التخريب الفرنسية . وليس ذلك فقط ـ فمثل هذا الوضع يعد هو الوضع المثالي لقيام ثورة حقيقية في الميدان الزراعي

وهو ما حدث فعلا

ففي بداية الامر بادر السكان الى استغلال هذه الاراضي التي فر عنها مغتصبوها

لكن اطارات الثورة ـ سرعان ما ادركت قيمة التجربة التي يمكن ان تستخرجها من هذا الوضع

لذلك قررت ان تسير بنفسها على تنظيم الاستثمار بصفة جماعية تعاونية . واصبح المرشد السياسي هو الذي يتولى توزيع النتائج حسب اهمية العائلات التي ساهمت في خدمة الارض . ومن النقط الجديرة بالتسجيل في هذه التجربة ان جيش التحرير لم يواجه مشاكل ضخمة من هذه الناحية سواء في وقت الحرث او وقت البذر او وقت الحصاد او التوزيع .

والمرشدون السياسيون عندما قاموا بهذه التجربة وتظموا شكلا جماعيا للاستثمار الزراعي كانوا يهدفون الى تحقيق هدف مزدوج ـ تحرير الفلاحين من عبودية الارض التي كانت تابعة للمعمرين وتحطيم قوة المعمرين الاساسية القائمة على امتلاك وسائل الانتاج الزراعي وفي نفس الوقت القضاء على احد العوامل التي تشد الجيش الفرنسي في الريف وهو عامل الدفاع عن المعمرين

وفي ظل هذه التجربة الثورية انعدم تقريبا العمل بنظام ـ الخماسة ـ الذي يعد من بقايا النظم الاقطاعية

ان هذه التجربة رغم انها لم تعمم في كامل الجزائر ، تعد اساسا صالحا متينا ترتكز عليه الثورة الاجتماعية المقبلة التي ان تقتصر على مناطق دون اخرى ذلك ان العراقيل التي تقف في وجه كل تطور فلاحي بالبلاد المتخلفة ترجع كلها او معظمها الى مشاكل التنظيم الاجتماعي والاستعداد النفسي للعمل بروح التعاون الجماعي . وبما ان هذه المشاكل قد سويت في ظل الثورة فان الامل كبير في عدم اصطدامنا غدا بهذا النوع من العراقيل خصوصا وان الفلاحين الذين اكتسبوا هذه الحقوق وحققوا هذه الانجازات في ظل الثورة لن يتخلوا عنها بل سيكونون هم القدوة لاخوانهم في المناطق الاخرى التي لم تتحرر بعد

ان قيمة بذور الاصلاح الزراعي التي نشات في الثورة تحت ظل الثورة ـ هي في كونها لم تتكون في المكاتب فتصاب بمرض ـ البيروقراطية ـ وانما تكونت في الميدان .. في الارض نفسها !

الملحق رقم8: بيان الشيخ البشير الإبراهيمي تنديدا بالتوجهات الاشتراكية لنظام بن بلة.

المصدر: الشيخ محمد خير الدين، مذكرات، ص: 410.

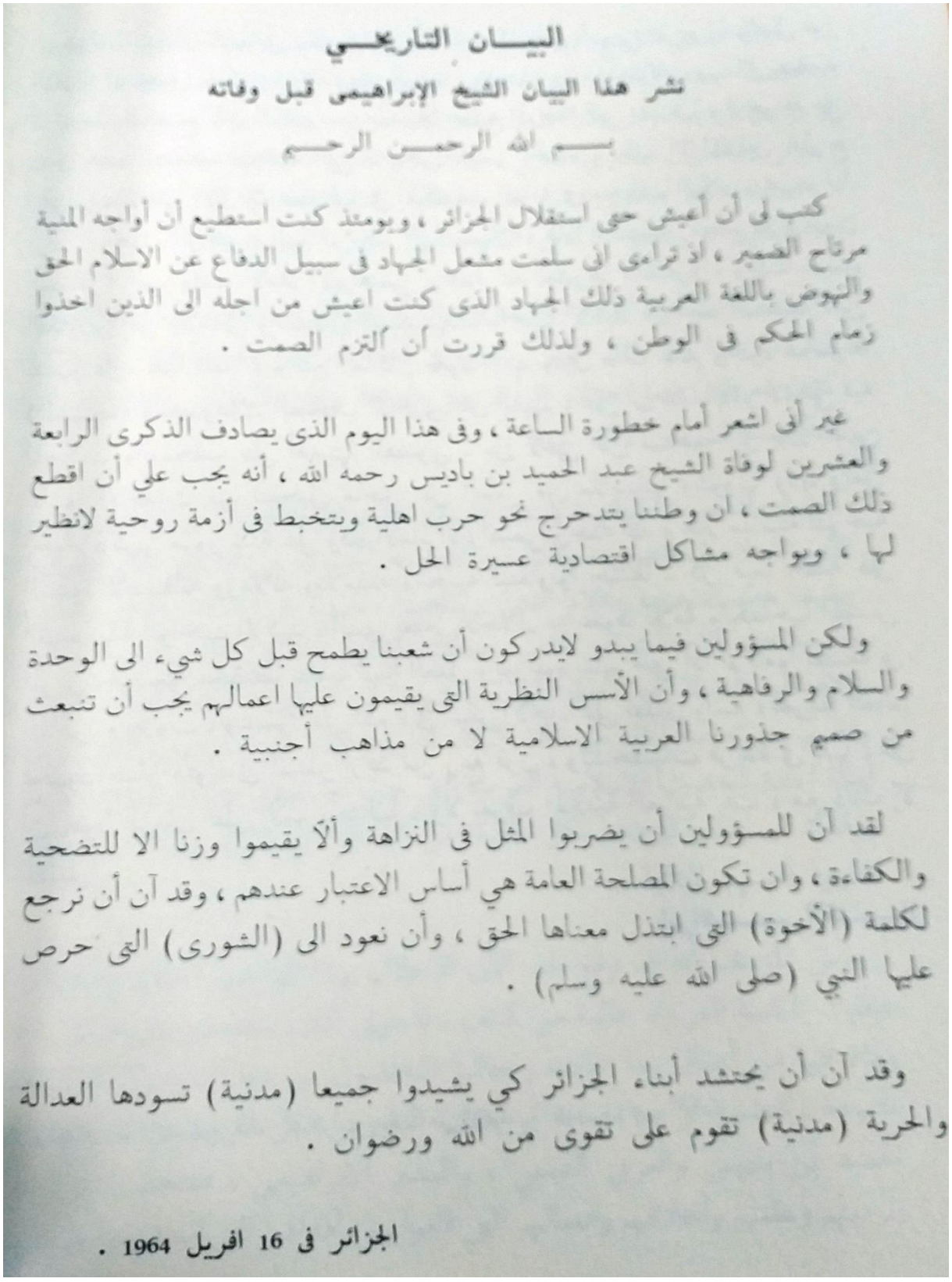

البيـــان التاريخـــي

نشر هذا البيان الشيخ الإبراهيمى قبل وفاته

بســـم الله الرحمـــن الرحـــيم

كتب لى أن أعيش حتى استقلال الجزائر ، ويومئذ كنت استطيع أن أواجه المنية مرتاح الضمير ، اذ ترامى الى سلمت مشعل الجهاد فى سبيل الدفاع عن الاسلام الحق والنهوض باللغة العربية ذلك الجهاد الذى كنت اعيش من اجله الى الذين اخذوا زمام الحكم فى الوطن ، ولذلك قررت أن ألتزم الصمت .

غير أنى اشعر أمام خطورة الساعة ، وفى هذا اليوم الذى يصادف الذكرى الرابعة والعشرين لوفاة الشيخ عبد الحميد بن باديس رحمه الله ، أنه يجب علي أن اقطع ذلك الصمت ، ان وطننا يتدحرج نحو حرب اهلية ويتخبط فى أزمة روحية لانظير لها ، ويواجه مشاكل اقتصادية عسيرة الحل .

ولكن المسؤولين فيما يبدو لايدركون أن شعبنا يطمح قبل كل شيء الى الوحدة والسلام والرفاهية ، وأن الأسس النظرية التى يقيمون عليها اعمالهم يجب أن تنبعث من صميم جذورنا العربية الاسلامية لا من مذاهب أجنبية .

لقد آن للمسؤولين أن يضربوا المثل فى النزاهة وألا يقيموا وزنا الا للتضحية والكفاءة ، وان تكون المصلحة العامة هي أساس الاعتبار عندهم ، وقد آن أن نرجع لكلمة (الأخوة) التى ابتذل معناها الحق ، وأن نعود الى (الشورى) التى حرص عليها النبي (صلى الله عليه وسلم) .

وقد آن أن يحتشد أبناء الجزائر كي يشيدوا جميعا (مدنية) تسودها العدالة والحرية (مدنية) تقوم على تقوى من الله ورضوان .

الجزائر فى 16 افريل 1964 .

الفهـــــارس

فهرس المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.

I. المصادر والمراجع باللغة العربية:

1- الأرشيف والوثائق:

- الأرشيف الوطني الجزائري، علبة رقم 232، المنهج السياسي لتحقيق انتصار الثورة الجزائرية في الكفاح من أجل الاستقلال الوطني 20 أوت 1956.

- الميثاق الوطني لسنة 1976، المعهد التربوي الوطني، الجزائر، 1976.

- تقرير عبان رمضان الموجه إلى لجنة التنسيق والتنفيذ وإلى المجلس الوطني للثورة (منشورة ضمن كتاب مواثيق الثورة الجزائرية دراسة وتحليل للأستاذ عبد الله مقلاتي).

- سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، دار المعرفة، الجزائر، 2009.

- شاوشي حباسي، من وثائق الثورة الجزائرية، محاضر جلسات لجنة العشرة (11 أوت إلى 16 ديسمبر1959)، القسم الثاني، مجلة دراسات إنسانية، العدد الثاني، 2002.

-النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني، وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر، 1979.

2- الكتب:

1-الإبراهيمي (أحمد طالب)، من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية 1962-1972، تر: حنفي بن عيسى، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د ت ن.

3- الابراهيمي (محمد البشير)، آثار الإمام محمد البشير الابراهيمي، ج1، دار الغرب الإسلامي، 1997.

4- آجيرون (شارل روبير)، المجتمع الجزائري في مخبر الإيديولوجية الكولونيالية: مقاومة القبائل للإدماج والتفكيك وفشل مشاريع التنصير والتجنيس، تر: محمد العربي ولد خليفة، منشورات ثالة، الجزائر، 2002.

5- أحمد توفيق (المدني)، كتاب الجزائر، دار الكتاب، الجزائر، 1963.

6- ــــــــــــــــ، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، د ت ن.

7- أدونيس (علي أحمد سعيد)، الثابت والمتحول بحث في الابداع والاتباع عند العرب، الأصول، ج1، دار الساقي، ط7، بيروت، 1994.

8- أرسطو (طاليس)، السياسات، تر: الأب أوغسطين بريارة البولسي، اللجنة الدولية لترجمة الروائع الإنسانية، بيروت، 1957.

9- أفلاطون، جمهورية أفلاطون: المدينة الفاضلة كما تصورها فيلسوف الفلاسفة، إعداد أحمد المنياوي، دار الكتاب العربي للنشر، سوريا، 2010.

10- أنجلز (فريديريك)، الاشتراكية: الطوباوية والعلم، دار الفارابي، بيروت، 2013.
11- أوزقان (عمار)، الجهاد الأفضل: كلمة حق عند سلطان جائر، تر: ميشال سطوف وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005.
12- أوساريس (بول)، شهادتي حول التعذيب: مصالح خاصة 1957-1959، تر: مصطفى فرحات، دار المعرفة 2008، ص26.
13- بجاوي (محمد)، الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961، تر: علي الخش، دار الرائد للكتاب، د ت ن.
14- بن العقون (عبد الرحمن)، الكفاح القومي والسياسي، من خلال مذكرات معاصر، ج3 (الفترة الثالثة: 1947-1954)، دار السائحي، ط2، الجزائر، 2008.
15- ـــــــــــ، مذكراتي، منشورات دحلب، الجزائر، 2007.
16- بن بلة (أحمد)، حديث معرفي شامل: إعداد محمد خليفة، دار الوحدة للطباعة والنشر، الجزائر، 1985.
17- بن خدة (بن يوسف)، جذور أول نوفمبر 1954، تر: مسعود حاج مسعود، مؤسسة بن خدة، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 2000.
18- ـــــــــــ، شهادات ومواقف، شركة دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
19- بن عثمان خوجة (حمدان)، المرآة، تقديم وتعريب وتحقيق: محمد العربي الزبيري، منشورات ANEP، 2005.
20- بن نبي (مالك)، آفاق جزائرية، تر: الطيب الشريف، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، د ت ن.
21- ـــــــــــ، القضايا الكبرى، دار الفكر المعاصر، دمشق، 1991.
22- ـــــــــــ، بين الرشاد والتيه، دار الفكر، دمشق، 2002.
23- ـــــــــــ، مذكرات شاهد للقرن، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، ط2، دمشق، 1984.
24- ـــــــــــ، ميلاد مجتمع: شبكة العلاقات الاجتماعات، تر: عبد الصبور شاهين، دار الفكر، ط3، الجزائر، 1987.
25- بوداود (عمر)، مذكرات عمر بوداود: من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني مذكرات مناضل، دار القصبة للنشر، تر: أحمد بن محمد بكلي، الجزائر، 2007.
26- تشرشل (شارل هنري)، حياة الأمير عبد القادر، تر: أبو القاسم سعد الله، الدار التونسية للنشر، تونس، د ت ن.
27- حربي (محمد)، الثورة الجزائرية، سنوات المخاض، تر: نجيب عياد، صالح المثلوثي، موفم للنشر، الجزائر، 1994.

28- ـــــــــــ، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، تر: تميل قيصر داغر، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1983.

29- الخولي (لطفي)، عن الثورة في الثورة وبالثورة، حوار مع بومدين، التجمع الجزائري البومديني الإسلامي، مطبعة دار الهدى، عين مليلة، د ت ن.

30- خير الدين (محمد)، مذكرات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.س.

31- دحلب (سعد)، المهمة منجزة من أجل الاستقلال، منشورات دحلب ،2007.

32- سارتر (جان بول)، عارنا في الجزائر، الدار القومية للطباعة والنشر، د م ن، د ت ن.

33- الشاوي (توفيق محمد)، مذكرة نصف قرن من العمل الإسلامي 1945-1995، دار الشروق، القاهرة، 1998.

34- شيبان (عبد الرحمن)، من وثائق جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، دار المعرفة، الجزائر، 2009.

35- الشيخ الصالح (محمد)، القضاء إبان الثورة التحريرية، كتاب الثورة الجزائرية أحداث وتأملات، إنتاج جمعية أول نوفمبر لتخليد مآثر الثورة بالأوراس، دار قرفي، باتنة، 1994.

36- عباس (فرحات)، الاستقلال المصادر 1962-1978، تر: محمد رباحي وبن داود سلامنية، منشورات الجزائر للكتب، الجزائر، 2015.

37- ـــــــــــ، الجزائر من المستعمرة إلى الإقليم الشاب الجزائري(1930)، تر: أحمد منور، وزارة الثقافة، الجزائر،2007.

38- ـــــــــــ، الجزائر من المستعمرة إلى الإقليم: الشاب الجزائري 1930م، تر: أحمد منور، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007.

39- ـــــــــــ، تشريح حرب، تر: أحمد منور، دار المسك، الجزائر، 2010.

40- ـــــــــــ، غدا سيطلع النهار، تر: حسين لبراش، دار الجزائر للكتب، الجزائر، 2012.

41- ـــــــــــ، ليل الاستعمار حرب الجزائر وثورتها، تر: أبو بكر رحال، منشورات ANEP، د م ن، د ت ن.

42- فانون (فرانز)، سيسيولوجية ثورة، تر: ذوقان قرقوط، دار الطليعة، بيروت، 1970.

43- ـــــــــــ، معذبو الأرض، تر: رامي الدروبي، جمال الأتاسي، مدارات للأبحاث والنشر، ط2، القاهرة، 2013.

44- قليل (عمار)، ملحمة الجزائر الجديدة، دار البعث، الجزائر، 1991، ج3.

45- قنانش (محمد)، الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919-1939، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

46- كافي (علي)، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1954-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، د ت ن.
47- ماركس وأنجلز، الماركسية والجزائر، تر: جورج طرابيشي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1978.
48- مصالي (الحاج)، مذكرات مصالي الحاج 1898-1938، تر: محمد المعراجي، منشورات ANEP، الجزائر، 2007.
49- الميلي (محمد)، فرانز فانون والثورة الجزائرية، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007.

3- جرائد وصحف الحركة الوطنية والثورة الجزائرية:

-صحف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

1. البصائر، العدد 1(1935\12\27).
2. البصائر، العدد 108، (1950\2\20).
3. البصائر، العدد 14(1938\1\1).
4. البصائر، العدد 48، (1936\12\25).
5. السنة النبوية المحمدية، العدد 4(1 \5\1933).
6. الشهاب، 3 جوان 1935.
7. المنتقد، (1935\8\2).

-المجاهد (لسان حال جبهة التحرير الوطني):

1. المجاهد، العدد 1 (1956/6/1) .
2. المجاهد العدد 2 (1956/7/1).
3. المجاهد، العدد 8 (1957/8/8).
4. المجاهد، العدد 9 (1957-08-20).
5. المجاهد، العدد 12، (1957\11\15).
6. المجاهد، الثورة يغذيها الشعب لفائدة الشعب: جولة في المناطق المحررة بالولاية الرابعة، العدد 10(1957/9/5).
7. المجاهد، السياسة الروسية وحرب الجزائر، العدد 19 (1958/3/1).
8. المجاهد، الم خروتشوف وحرب الجزائر، العدد 20 (1958/3/15)
9. المجاهد، قضية الجزائر أمام المعسكرات الدولية، العدد 21 (1958/1).
10. المجاهد، يوم الجزائر احتفلت به الشعوب الافريقية الآسيوية، العدد 22، (1958/4/15).

11. المجاهد، أمريكا وروسيا أمام الجزائر، العدد 24(1958/5/25).
12. المجاهد، العدد 24(1958/5/29).
13. المجاهد، العدد 30، (10-10-1958).
14. المجاهد، البعثة العسكرية للصين الشعبية: تعزيز التضامن العلمي بين شعبي الصين والجزائر، العدد 39(1959/4/2).
15. المجاهد، ما وصل إلى اللاجئين الجزائريين من إعانات، العدد 42(18-5-1959).
16. المجاهد، العدد 43 (1 /1959/6).
17. المجاهد، يوغسلافيا أول بلد اوربي يتحدى تهديدات ديبرى ويؤكد رسميا تضامنه مع الجزائر، العدد 44 (1959/6/14).
18. المجاهد، يوغسلافيا مثال حي للنضال من أجل الحرية، العدد 45(1959/6/29).
19. المجاهد، العدد 46 (13-7-1959).
20. المجاهد، المحاكمة التي كشفت الحقيقة للشعب الفرنسي، العدد 78، (1960/10/3).
21. المجاهد، العدد 78(1960/10/3).
22. المجاهد، طريق الصين، العدد 78(1960/10/3).
23. المجاهد، الجزائر في جلسات الافتتاح، العدد 78(1960/10/3).
24. المجاهد، أصداء المعركة في العالم، العدد 85(1960/12/19).
25. المجاهد، العدد 93 (19/ 1961/4).
26. المجاهد، الحياد سياستنا الثابتة، العدد 93(1961/4/10).
27. المجاهد، العدد 94(1961/4/25).
28. المجاهد، العدد 96(22-5-1961).
29. المجاهد، سفير يوغسلافيا في تونس يقول: كل ما تقدمه الشعوب من إعانة للجزائر لا يسدد دين الجزائر على الإنسانية، العدد 96(1961/5/22).
30. المجاهد، العدد 97، (05\06\1961).
31. المجاهد، ثورة العربية المتحدة تدخل في مرحلة البناء الاشتراكي، العدد 101(1961/7/31).
32. المجاهد، الجزائر في بلغراد، العدد 104(1961/9/11).
33. المجاهد، الاستعداد للمستقبل، العدد 106(1961/10/9).
34. المجاهد، تأييد يوغسلافيا للشعب الجزائري، العدد 110(1961/12/11).
35. المجاهد، العدد 111(1961/12/23).
36. المجاهد، كيف نبني مستقبلنا الاقتصادي، العدد 112(1962/1/8).

37. المجاهد، كيف نبني مستقبلنا الاقتصادي، العدد 113(1962/1/22).
38. المجاهد، كيف نبني مستقبلنا الاقتصادي، العدد 114(1962/2/6).
39. المجاهد، كيف نبني مستقبلنا الاقتصادي، العدد 114(1962/2/6).
40. المجاهد، دراسة عن الإصلاح الزراعي في الجزائر 2، العدد 120(1962/4/30).

4- الشهادات المسجلة:

- المنصور (أحمد)، شهادة أحمد بن بلة، حصة شاهد على العصر، قناة الجزيرة، فيفري 2002، الحلقة الخامسة.

5- المراجع:

أ- الكتب:

1- إسكندر (محمود توفيق)، الحركة الدولية لجبهة التحرير الوطني 1954-1962، منشورات السائحي، الجزائر، 2016.

2- أشومبيتر (جوزيف)، الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية، تر: حيدر حاج إسماعيل، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1994.

3- أولو (ماري بيار)، فرانسيس جانسون الفيلسوف المناضل: من مقاومة الاحتلال النازي لفرنسا إل مقاومة الاحتلال الفرنسي للجزائر، دار القصة للنشر، الجزائر، 2009.

4- البخاري (حمانة)، فلسفة الثورة الجزائرية، منشورات مخبر الأبعاد القيمية للتحولات الفكرية والسياسية في الجزائر، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

5- بخوش (الصادق)، الفكر السياسي لثورة التحرير الجزائرية، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

6- بقطاش (خديجة)، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830-1871، منشورات دحلب، الجزائر،2007.

7- بكار (العايش)، حزب الشعب الجزائري ودوره في الحركة الوطنية 1937-1939م، دار شطايبي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

8- بلاسي (نبيل أحمد)، الاتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1990.

9- بلبل (محمد)، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين: 1881-1914، وزارة الثقافة، الجزائر، د ت.

10- بلحاج (صالح)، الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1910-1939م، دار بن مرابط، الجزائر، 2015.

11- ـــــــــــــ، النظام السياسي الجزائري من 1962 إلى 1978 السلطة –المؤسسات-الاقتصاد – السياسة-الأيديولوجيا، دار الكتاب الحديث، الجزائر، د ت ن.

12- بلعيد (رابح)، الحركة الوطنية الجزائرية: 1945-1954، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2015.

13- بن حمودة (بوعلام)، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية، دار النعمان للطباعة والنشر، ط2، الجزائر، 2014.

14- بن عزوز (العطري)، البعد الإصلاحي في الخطاب العقدي عند ابن باديس، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، العدد 2، ماي 2016.

15- بن نعمان (أحمد)، الهوية الوطنية الحقائق والمغالطات، دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، د ت ن.

16- بوحجيلة (فارس)، فرحات عباس رجل التحولات مقالات ووثائق، منشورات الوطن اليوم، سطيف، 2016.

17- بوحوش (عمار)، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

18- ـــــــــــــ، تطور النظريات والأنظمة السياسية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

19- بوخاوش (سعيد)، الاستعمار الفرنسي وسياسة الفرنسة في الجزائر، دار نفتيلت للنشر، الجزائر، 2013.

20- بودن (غانم)، مساهمة الأمير خالد في بناء الحياة السياسية في الجزائر (1919-1924)، مجلة قضايا تاريخية، العدد 03، 2016.

21- بوصفصاف (عبد الكريم وآخرون)، القيم الفكرية والإنسانية في الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، ج1، منشورات مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، دار الهدى، قسنطينة،2003.

22- ـــــــــــــ، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية 1931-1945، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

23- ـــــــــــــ، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها بالحركات الوطنية الأخرى 1931 -1945، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، ط5، 2013، الجزائر.

24- بوضربة (عمر)، النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (سبتمبر 1958-جانفي 1960)، دار الرشاد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

25- بوضرساية (بوعزة)، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830-1930 وانعكاساتها على المغرب العربي، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010.

26- بوعزيز (يحي)، الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه (1912-1948)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.

27- ـــــــــــ، ثورة الباشاغا محمد المقراني والشيخ الحداد علم 1871م، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر،2009.

28- ـــــــــــ، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

29- بوغابة (يوسف)، معالم الفكر السياسي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين: دراسة تحليلية، دار زمورة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

30- بومالي (أحسن)، استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1962، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، د ت ن.

31- بيربروجير (أدريان)، مع الأمير عبد القادر رحلة وفد فرنسي لمقابلة الأمير في البويرة (1837-1838)، ترجمة وتعليق: أبو القاسم سعد الله، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثور أول نوفمبر، الجزائر، 2005.

32- تركي (رابح)، ابن باديس والشخصية الجزائرية، مجلة الأصالة، العدد 2، ماي 1971.

33- توشار (جان وآخرون)، تاريخ الفكر السياسي، تر: علي مقلد، الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، لبنان، 1983.

34- ثنيو (نور الدين)، إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2015 .

35- جغابة (محمد)، بيان أول نوفمبر دعوة إلى الحرب رسالة للسلام، قراءة في البيان، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012 .

36- جغلول (عبد القادر)، علم الاجتماع التاريخي والثقافي المتعلق بالحركة الوطنية والثورة، مج2، ذاكرة الناس،2013 .ج

37- جيار (الهاشمي)، مؤتمر الصومام الفعل المؤسس بحلوه ومره، تر: حضرية يوسفي، المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والاشهار، الرويبة، 2013.

38- خواجة (عبد العزيز)، داود عمر، مؤسسة الآباء البيض، الفضاء الديني والاقتراب المجتمعي، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، العدد الثاني، جوان 2012 .

39- خيثر (عبد النور) وآخرون، منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954م، المطبعة الرسمية، الجزائر،2007.

40- الداهش (محمد علي)، المغرب العربي المعاصر، الاستمرارية والتغيير، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2014.

41- دبلة (عبد العالي)، الدولة الجزائرية الحديثة: الاقتصاد والمجتمع والسياسة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، د ت ن.

42- دراجي (محمد)، الإسلام في الجزائر في العهد الاستعماري من خلال مقالات الامام محمد البشير الإبراهيمي، عالم الأفكار، الجزائر، 2007 .

43- دودو (أبو العيد)، الجزائر في مؤلفات الرحالة الألمان 1830_1855، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975.

44- دويدة (نفيسة)، النخبة الجزائرية مسار وأفكار: ملامح التكوين، النشاط والمواقف، منشورات ثالة، الجزائر، 2011.

45- الراسي (جورج)، الإسلام الجزائري من الأمير عبد القادر إلى أمراء الجماعات، دار الجديد، بيروت، 1997.

46- ـــــــــــــ، الدين والدولة في الجزائر: من الأمير عبد القادر إلى عبد القادر، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008 .

47- رينيه (فيليب)، السان سيمونيون في مصر 1833-1851، تر: أمل الصبيان وآخرون، المركز القومي للترجمة، مصر، 2011.

48- الزبيري (محمد العربي)، الكفاح المسلح في عهد الأمير عبد القادر، دار الحكمة، ط2، الجزائر، الجزائر، 2015 .

49- ـــــــــــــ، المثقفون الجزائريون والثورة، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995.

50- ـــــــــــــ، تاريخ الجزائر المعاصر (1954-1962)، ج2، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999.

51- ـــــــــــــ، جبهة التحرير الوطني المعتدى عليها، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2014.

52- زروال (محمد)، الحياة الروحية في الثورة الجزائرية، منشورات وزارة المجاهدين المتحف الوطني للمجاهد، 1994.

53- زروقة (عبد الرشيد)، جهاد ابن باديس ضد الاحتلال الفرنسي في الجزائر 1913-1940م، دار الشهاب، الجزائر، 1999.

54- زريق (برهان)، المشروع الحضاري العربي الإسلامي، دار كنعان للدراسات والنشر والخدمات الإسلامية، دمشق،2007.

55- زغيدي (محمد لحسن)، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، دار هومة، الجزائر، 2009.

56- زوزو (عبد الحميد)، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة، مؤسسات ومواثيق، دار هومة، الجزائر 2005.

57- زوزو (عبد الحميد)، الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (1919-1939)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

58- زوزو (عبد الحميد)، ثورة بوعمامة 1881م-1908م، جانبها العسكري 1881-1883، ج1، موفم للنشر، الجزائر،2010.

59- سعد الله (أبو القاسم)، أبحاث واراء في تاريخ الجزائر، ج4، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، 1996 .

60- ـــــــــــــــ، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992.

61- ـــــــــــــــ، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، دار الغرب الإسلامي، 1988م.

62- ـــــــــــــــ، تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، دار الغرب الإسلامي، 1998 .

63- سعود (الطاهر)، الحركات الإسلامية في الجزائر، الجذور التاريخية الفكرية، مركز المسار للدراسات والبحوث، دبي، الامارات العربية المتحدة، 2012.

64- سعيدوني (ناصر الدين)، ثوابت الامة الجزائرية بين الشعارات الواقع المعيش، كتاب جمعية أول نوفمبر "ثوابت الأمة الجزائرية أحداث وتأملات، مطبعة عمار قرفي، باتنة 1994.

65- ـــــــــــــــ، في الهوية والانتماء الحضاري، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

66- سعيدي (مزيان)، النشاط التنصيري للكاردينال لافيجري في الجزائر 1867-1892م، دار الشروق للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

67- سلطاني (عبد اللطيف)، المزدكية هي أصل الاشتراكية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.

68- شاليان (جيرار)، مصاعب الاشتراكية في الجزائر، تر: جورج طرابيشي، منشورات دار الطليعة، بيروت، 1964 .

69- شريط (الأمين)، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (1919-1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د ت ن.

70- شريط (عبد الله)، الاعمال الكاملة: المشكلة الأيديولوجية وقضايا التنمية، مج1، منشورات السهل، الجزائر، 2009.

71- ـــــــــــــ، مع الفكر السياسي الحديث والمجهود الأيديولوجي في الجزائر، مج3، الأعمال الكاملة، منشورات السهل، الجزائر، 2009.

72- شهبي (عبد العزيز)، الزوايا والطرقية والعزابة والاحتلال الفرنسي في الجزائر، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

73- الشيخ (سليمان)، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين: دراسة تحليلية في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة، تر: حافظ الجمالي، الدار المصرية اللبنانية، ، القاهرة، 2003.

74- ـــــــــــــ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين: دراسة تحليلية في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة، تر: محمد حافظ الجمالي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003.

75- الصديق (محمد الصالح)، البعد الروحي في ثورة نوفمبر التحريرية، موفم للنشر، الجزائر، 2014.

76- الصلابي (محمد محمد)، كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي وسيرة الأمير عبد القادر، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2015.

77- طالب (مناد)، الفكر السياسي عند سارتر والثورة الجزائرية، دار خطاب، الجزائر، 2006 .

78- عباس (محمد)، الاندماجيون الجدد، مطبعة دحلب، الجزائر، د ت ن.

79- ـــــــــــــ، خصومات تاريخية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

80- عبد الحميد (جودة)، أبو ذر الغفاري صاحب رسول الله: مصدر الاشتراكية في الإسلام، دار مصر للطباعة، 0، مصر،2003.

81- العسلي (بسام)، الأمير خالد الهاشمي الجزائري والدفاع عن جزائر الإسلام، دار النفائس، ط2، بيروت 1984.

82- ـــــــــــــ، المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي، دار النفائس، 1980.

83- ـــــــــــــ، محمد المقراني وثورة 1871م الجزائرية، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ط3، 1990.

84- عمراني (عبد المجيد)، جان بول سارتر والثورة الجزائرية، مكتبة مدبولي، د م ن، د ت ن.

85- عنان (محمد عبد الله)، المذاهب الاجتماعية الحديثة، دار الشروق، ط2، القاهرة، 1980 .

86- عوض (صالح)، معركة الإسلام والصليبية في الجزائر من سنة 1830 الى سنة 1962، ج1، منشورات دحلب، ، 1989.

87- عويسي (أمين)، النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية (العلاقة والافرازات)، دار احياء للنشر الرقمي، د د ن، د م ن.

88- غارودي (روجي)، الماركسية، تر: محمد الأمين بحري، دار الحكمة للنشر، الجزائر،2009.

89- غجالي (كمال)، الفكر الإصلاحي في الجزائر: الشيخ الطيب العقبي بين الأصالة والتجديد، شركة مزوار للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.

90- غطاس (عائشة) وآخرون الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر 2007.

91- غنارسكيريك ونلزغيلجي، تاريخ الفكر الغربي من اليونان القديمة أي القرن العشريين، تر: حيدر حاج إسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، لبنان،2001.

92- فركوس (صالح)، نحو تأصيل إسلامي لتاريخ الجزائر أصالة وتغريب: مشروع فرنسا الصليبية والمجابهة الإسلامية، د د ن، د ت ن.

93- فيرو (مارك)، الكتاب الأسود للاستعمار من الإبادة الى التوبة، ج2، تر: محمد أحمد صبح، دار الكتاب، الجزائر، 2015.

94- فيلالي (عبد السلام)، الجزائر الدولة والمجتمع، الوسام العربي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

95- قداش (محفوظ) ومحمد قنانش، حزب الشعب الجزائري :1939-1937 (PPA)وثائق وشهادات لدراسة التيار الوطني الجزائري، تر: أوذاينية جليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.

96- ـــــــــــــ، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، تر: امحمد بن البار، ج1، 1919-1939، دار الامة، 2011.

97- ـــــــــــــ، وتحررت الجزائر، تر: العربي بوينون، دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

98- قنان (جمال)، دراسات في المقاومة والاستعمار، مج 4، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009.

99- ـــــــــــــ، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر،1994.

100- كاشه (بشير)، مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر(1830-1962)، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، الجزائر،2007 .

101- كحول (عباس)، زوايا الزيبان العزوزية مرجعية علم وجهاد، دار علي زيد للطباعة والنشر، ، بسكرة، 2013 .

102- كمال (سي محمد)، قضايا في الاقتصاد الجزائري خلال نصف قرن، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان،2017.

103- كوت (دافيد)، فانون (فرانز)، تر: عدنان كيالي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د ت ن.

104- لونيسي (إبراهيم)، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954-1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.

105- ـــــــــــ، ميثاق طرابلس، أول مشروع مجتمع للجزائر المستقلة، الابعاد الحضارية للثورة الجزائرية، دار الغرب للنشر والتوزيع، 2005 .

106- ـــــــــــ، التيارات الفكرية في الجزائر المعاصرة بين الاتفاق والاختلاف(1920-1954)، كوكب العلوم، الجزائر، 2009.

107- ـــــــــــ، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر، 2000 .

108- ـــــــــــ، دراسات حول أيديولوجية وتاريخ الثورة الجزائرية، كوكب العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

109- مالكي (امحمد)، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993.

110- مجاود (محمد)، الأبعاد الحضارية للثورة الجزائرية، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

111- محمد (مراد بركات)، الأمير عبد القادر المجاهد الصوفي، دار النشر الالكتروني، د ت ن.

112- مراد (علي)، الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر بحث في التاريخ الديني والاجتماعي من 1925 الى 1940م، تر: محمد يحياتن: دار الحكمة، ط2، الجزائر، 1999.

113- مزهود (الصادق)، تاريخ القضاء في الجزائر من العهد البربري الى حرب التحرير الوطني، دار بهاد الدين للنشر والتوزيع، ط2، 2012.

114- معمري (خالفة)، عبان رمضان، تر: زينب أخروف، منشورات ثالة، الجزائر، 2008.

115- مقران (يسلي)، الحركة الدينية والاصلاحي في منطقة القبائل، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، تيزي وزو، 2012.

116- مقلاتي (عبد الله)، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها 1954-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.

117- ـــــــــــــ، موسوعة تاريخ الثورة الجزائرية، ج10(مواثيق الثورة الجزائرية دراسة وتحليل)، شمس الزيبان، الجزائر ،2013.

118- مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983.

119- مطبقاني (مازن صلاح حامد)، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية، عالم الأفكار، الجزائر، 2011.

120- مناصرية (يوسف)، الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين 1919-1939، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988.

121- مندل (أرنست)، مدخل الى الاشتراكية العلمية، د د ن، د ت ن.

122- المنصور (أحمد)، الرئيس أحمد بن بلة يكشف عن أسرار ثورة الجزائر، الدار العربية للعلوم، دار ابن حزم، القاهرة، 2007.

123- موسى (سلامة)، الاشتراكية، مؤسسة هنداوي للتعلم والثقافة، القاهرة، 2012.

124- مياسي (إبراهيم)، المقاومة الشعبية، دار مدني، الجزائر، 2009.

125- ميلنو (جون)، الماركسية والحزب، مركز الدراسات الاشتراكية، د م ن، م س ن.

126- ميلود (تيزي)، مواقف قادة الثورة من مؤتمر الصومام، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

127- نايت بلقاسم (مولود قاسم)، ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر: أو بعض مآثر أول نوفمبر، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

128- هشماوي (مصطفى)، جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر، الجزائر،2010.

129- هواري (قبايلي)، السياسة الفرنسية اتجاه الدين الإسلامي ومؤسساته بالجزائر 1830-1962، دار القدس العربي، منشورات البحث التاريخي مصادر وتراجم جامعه وهران 1، الجزائر.

130- وعلي (محمد الطاهر)، التعليم التبشيري في الجزائر من 1830-1904م، منشورات دحلب، الجزائر، 1997.

131- ولد خليفة (محمد العربي)، الاحتلال الاستيطاني للجزائر، مقارنة بالتاريخ الاجتماعي والثقافي، منشورات ثالة، ط2، الجزائر، 2008.

132- ـــــــــــــ، الجزائر المفكرة والتاريخية: أبعاد ومعالم، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2007.

133- وليان (شارل أندري)، إفريقيا الشمالية تسير: القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، تر: المنجي سليم وآخرون، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976.

134- ويليس (مايكل)، التحدي الإسلامي في الجزائر، ط2، تر: عادل خير الدين، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2009.

135- يزلي (عمار)، أنطولوجيا الثقافة والمقاومة: الثقافة الجزائرية في مواجهة الاحتلال الفرنسي، ج1، منشورات البيت، الجزائر، د ت ن.

ب- المذكرات والرسائل الجامعية:

1. إيدو (شعبان)، شبكات دعم الثورة الجزائرية في أوروبا الغربية 1957-1962، أطروحة دكتوراه نوقشت في قسم العلوم الإنسانية جامعه جيلالي ليابس، 2017-2018.

2. بن أزواو (فتح الدين)، البعد العربي الإسلامي في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر (1927-1962)، أطروحة دكتوراه نوقشت بقسم التاريخ جامعة الجزائر 2، سنة2013.

3. بن ساعد (عائشة)، البعد الروحي لمقاومة الأمير عبد القادر الجزائري، رسالة ماجستير نوقشت بقسم التاريخ جامعة الجزائر، اشراف د. ناصر الدين سعيدوني، 2003-2004.

4. بن فليس (أحمد)، السياسة الخارجية للثورة الجزائرية: الثوابت والمتغيرات 1954-1962، أطروحة دكتوراه نوقشت في قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007.

5. بوضربة (عمر)، تطور النشاط الخارجي للثورة الجزائرية 1954-1960، أطروحة دكتوراه نوقشت في قسم التاريخ، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2010-2011.

6. بولجويجة (سعاد)، القضية الجزائرية والمجتمع الدولي 1954-1962، أطروحة دكتوراه نوقشت في قسم التاريخ، جامعة قسنطينة2، 2016-2017.

7. التركي (باهي)، القضاء الشرعي إبان الثورة التحريرية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإسلامية نوقشت بجامعة الحاج لخضر بباتنة، 2009-2010.

8. حميطوش (يوسف)، منابع الثقافة السياسة والخطاب الوطني عند من مصالي الحاج وفرحات عباس، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، نوقشت بقسم العلوم السياسة والعلاقات الدولية، جامعه بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2006.

9. خالد (عبد الوهاب)، القيم الفكرية والإنسانية في مواثيق الثورة الجزائرية، اطروحة دكتوراه نوقشت في قسم الفلسفة جامعة عبد الحميد مهدي، قسنطينة 2، 2017.

10. زقادة (الشادلي)، الحرب الباردة وانعكاساتها على الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، رسالة ماجستير نوقشت في قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2001-2002.

11. سحولي (بشير)، مواقف النخبة الجزائرية المفرنسة من القضايا الوطنية 1900-1939، أطروحة دكتوراه نوقشت بقسم التاريخ جامعه جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2015.
12. سيد علي (أحمد مسعود)، تطور الثورة الجزائرية سياسيا وتنظيميا (1960-1961) من خلال محاضر مجلسها الوطني المنعقد بطرابلس من 9 إلى27 أوت 1961، رسالة ماجستير نوقشت بجامعه الجزائر، 2001-2002.
13. عمري (الطاهر)، النخبة الوطنية الجزائرية ومشروع المجتمع(1900-1940)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر نوقشت بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، سنة 2003.
14. الغول (الطاهر)، مفهوم الدولة الجزائرية في فكر الحركة الوطنية (1919-1954)، رسالة ماجستير نوقشت في قسم التاريخ جامعة حمة لخضر، الوادي، سنة 2013-2014.
15. فضة (عبد المجيد)، القيم الروحية والإنسانية في الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، أطروحة دكتوراه نوقشت بجامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة، 2017-2018.
16. قاسمي (يوسف)، مواثيق الثورة الجزائرية (1954-1962) دراسة تحليلية نقدية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه نوقشت بقسم التاريخ جامعه الحاج لخضر لباتنة، 2009.
17. قرنان (عبد الرؤوف)، جهود علماء الجزائر في الرد على التنصير ابان الاحتلال الفرنسي 1830-1962 م، مذكرة ماجستير في العلوم الإسلامية نوقشت بجامعه بن يوسف بن خدة الجزائر 1 سنة 2015.
18. لهلالي (اسعد)، جمعية المسلمين الجزائريين والثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه نوقشت في قسم التاريخ والآثار، جامعه منتوري قسنطينة،2011.
19. مسعودي (رجاء)، الثورة بين مؤتمر القاهرة والحكومة المؤقتة أوت 1957-سبتمبر 1958، رسالة لنيل شهادة الماجستير نوقشت بقسم التاريخ جامعة الجزائر2، سنة 2010-2011.

ج- المقالات:

1. أوعامري (مصطفى)، الحزب الشيوعي الجزائري والمسألة الوطنية 1920-1954، مجلة الحضارة الإسلامية، 29(2016).
2. بتقة (سليم)، الثورة الجزائرية في كتابات المثقفين الفرنسيين-سارتر أنموذجا-مجلة المخبر، أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، 11(2015).
3. بلحاج (صالح)، الثورة الجزائرية والبلدان الاشتراكية: مثال الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية، مجلة المصادر، 15(2007).
4. بن عزوز (العطري)، البعد الإصلاحي في الخطاب العقدي عند ابن باديس، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، 2(2016).
5. بن عمر(سواريت)، جان بول سارتر والثورة: الثورة الجزائرية نموذجا، مجلة الحوار الثقافي، مج1،1(2012).

6. بودن (غانم)، مساهمة الأمير خالد في بناء الحياة السياسية في الجزائر (1919-1924)، مجلة قضايا تاريخية، 03(2016).
7. بوصفصاف (عبد الكريم)، البعد الإسلامي في ثورة التحرير الجزائرية، مجلة البصائر الجديدة، 1(1985).
8. بوعزيز (يحي)، البعد الحضاري الديني والاجتماعي لثورة أول نوفمبر 1954-1962، مجلة الاصالة، 22(1974).
9. بوعزيز (يحي)، ثورة محمد المقراني والشيخ ابن الحداد، مجلة الأصالة، 2(1971).
10. بونقاب (مختار)، الطريقة الدرقاوية بالجزائر، مجلة الحوار المتوسطي، 11-12(2016)
11. تركي (رابح)، ابن باديس والشخصية الجزائرية، مجلة الأصالة، 2(1971).
12. حنيفي (هلايلي)، ثورة الدرقاوية في الغرب الجزائري خلال عهد الدايات، المجلة التاريخية المغاربية، 115(2004)
13. خواجة (عبد العزيز)، داود عمر، مؤسسة الآباء البيض، الفضاء الديني والاقتراب المجتمعي، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية،2(2012).
14. رشيد (زبير)، موقف أحزاب اليسار الفرنسية من القضية الجزائرية الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية،9 (2013).
15. سلمان (نصر)، صور من آثار البعد الديني في سلوك مجاهدي الثورة التحريرية، مجلة المعيار، 4(2003).
16. شتوان (بلقادر)، البعد الديني للثورة الجزائرية من خلال المصطلحات الإسلامية: الله أكبر-الجهاد-الشهيد، المعيار، 4(2003).
17. صافر (فتيحة)، مواقف النخبة الجزائرية من سياسة فرنسا الاندماجية، مجلة عصور الجديدة، 16-17 (2014-2015).
18. صفاري (ميلود)، الصراع بين الدين والأيديولوجية في الجزائر غداة الاستقلال، مجلة علوم إنسانية، 1(1990).
19. طيبي (مسعود)، قراءة في كتابات جزائرية حول تنديد جون بول سارتر بالجرائم الفرنسية في الجزائر(1905-1970)، مجلة حوليات التاريخ والجغرافيا، مج2، 3(2007).
20. عريب (مختار)، مفهوم الدولة الاشتراكية الجزائرية، مجلة الحوار الفكري، 8(2006).
21. عزيز (خيثر)، ظهور التنظيم الشيوعي بالجزائر وموقفه من فكرة الوطنية (1920-1936)، المجلة التاريخية المغاربية، 162(2016).
22. عليوان (سعيد)، الطريقة الرحمانية ودورها في الجهاد، مجلة المعيار، 2(2002).
23. عليوان (سعيد)، فلسفة ابن باديس في الإصلاح: المفهوم، المجالات، الوسائل، مجلة المعيار، 42(2017).
24. غربي (محمد)، القضاء أثناء الثورة التحريرية، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية،1(2009).

25. محمد (راسم فقير)، المرجعيات المؤسسة للدولة الجزائرية عند تيارات الحركة الوطنية، مجلة منيرفا، مج3، 6(2017).

26. مدلول (علي عادل)، شلال علوان نبيل، مراحل ثورة الشيخ أبو عمامة 1881-1908م، مجلة أوروك للعلوم الإنسانية، 40(2017).

27. مصطفى (عتيقة)، فرانسيس جونسون من الفلسفة الوجودية إلى مناصرة الثورة الجزائرية، دراسة مقارنة حول موقف النخبة المثقفة الفرنسية من الثورة الجزائرية، مجلة عصور الجديدة، 10(2013).

28. مقلاتي (عبد الله)، المثقفون الفرنسيون والثورة الجزائرية: فرنسيس جانسون نموذجا، مجلة المصادر، 21(2010).

29. يعلاوي (يوسف)، الجانب الروحي لثورة فاتح نوفمبر، مجلة الأصالة، 22(1974).

د- المحاضرات والملتقيات:

1. بليل (حسني)، الزاوية الدرقاوية ودورها في الحركة الوطنية، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول دور الزوايا ابان المقاومة والثورة التحريرية، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

2. حيمر (صافية)، شهداء الحركة الإصلاحية ودورهم الدعوي والثوري بمنطقة جيجل، أعمال الملتقى الوطني إسهام علماء منطقة جيجل ومشايخها في الحركة الوطنية والثورة التحريرية المباركة، المركز الثقافي الإسلامي، فرع الشيخ أحمد حماني، جيجل يومي 15-16 فيفري 2016.

3. شخوم (سعدي)، دور الرحمانيين في المقاومة الشعبية، أعمال الملتقى الوطني الأول حول دور الزوايا ابان المقاومة والثورة التحريرية.

4. شخوم (سعدي)، قراءة تحليلية للدليل العام للمجاهد الصادر في 12أفريل 1958م، مداخلة علمية خلال ملتقى القضاء إبان الثورة التحريرية المنعقد بجامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 16-17 مارس 2005، منشورات وزارة المجاهدين، 2007.

5. الصكبان (عبد العال)، معنى الاشتراكية العربية، محاضرة ألقيت في الموسم الثقافي لدائرة الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة بغداد مساء يوم 20/ 4/1964

6. فيلالي (مختار)، البعد الديني في التنظيم الاجتماعي والمقاومة إبان الثورة التحريرية، أعمال الملتقى الوطني الثاني حول البعد الروحي في ثورة التحرير المباركة 28-29 أكتوبر 2002، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، 2003.

II. المصادر والمراجع باللغة الفرنسية:

1- الأرشيف والوثائق:

- الأرشيف الوطني الجزائري:

- Rapport Abane Ramdane au CNRA 1957, revue NAQD, N12, 1999, pp.192-211.

- CAN, boite N184, PV de la réunion de CNRA Cair (Aout 1957).

- مركز الأرشيف الديبلوماسي بباريس (CAD):

-CAD, SEAA, Boite N27, Notice d'information le FLN et l'islam.

- الأرشيف الوطني التونسي:

- ANT, Boite N1367, Extrait de la plateforme politique FLN (3/5/1957), P4.

- ANT, Boite N1367, Le président Coty à Rome (9/5/1957), P5.

- ANT, Boite N1367, Notre révolution par le Martyr Larbi Ben Mhidi (9/3/1957), P3.

-ANT, Boite N1367, Interview d'un représentant FLN par the New York Times (4/3/1957), P1.

2- الجرائد:

1. L'entente Franc-Musulmane, N 24, du 27 Février 1936.
2. La voix des humbles, N58, Mars 1928.
3. La voix des humbles, N59, Avril 1928.
4. Le parlement Algérien, 17 Juin 1939.
5. Le parlement Algérien, 18 Mai 1939.

3- الكتب:

1. Abbas (Ferhat) , Autopsie d'une Guerre, Livres Editions, Alger, 2011.
2. Ben Khadda (Ben Yousef) , L'Algérie à L'Independence, la crise de 1962, Imprimerie dahlab, Alger, 1997.
3. Claude (Collot) , les institutions de l'Algérie durant la période coloniale ، éditions du C.N.R.S office des publications universitaires ،Alger 1987.
4. Colonel Lotfi, Approche du développement économique future de l'Algérie par le Colonel Lotfi, Impression, Anep-Rouiba, 2019, P167.
5. E. Lourdau, la justice Musulmane en Algérie ،Typographie ،et Tithographie ،Alger ،1884.
6. Francis jeanson et Collete, L'Algérie hors la loi, Edition, Seuil, Paris, 1955.

7. Harbi (Mohamed), Les Archives de la révolution Algérienne, paris, les éditions, jeune Afrique, 1981.
8. julien (Charles André) , Histoire de l'Algérie contemporaine ، la conquête et les débuts de la colonisation 1827-1871 ، Casbah éditions .
9. Jurquet (Jacques), La révolution nationale algérienne et le parti communiste français, Edition des centenaires paris, 1973, Tome1.
10. Marx (Karl), Manifeste du parti communiste, une édition libre, 1895.
11. Y Courrière, Laguerre d'Algérie, Edition Robert Laffont, Paris, 1990, T1.

4- المقالات:

1- Meynier Gilbert. L'Algérie, la nation et l'islam : le FLN, 1954-1962. In : Raison présente, n°159, 3e trimestre 2006. L'idée de nation. pp. 61-80.

فهرس الأعلام والأماكن

1- فهرس الأعلام:

-أ-

أبو ذر الغفاري (186-187)/ إبراهيم مزهودي (93-133)/ ابن الكبابطي (16)/ أبو بكر الصديق (32-185)/ أحمد الطيب بن سالم (29)/ أحمد أمزيان (29)/ أحمد بن الفاسي (23)/ أحمد بن بلة (95-99-100-104-105-106-138-139-184-187-188-189-191-192-193-194-195)/ أحمد بوقارة (93)/ أحمد توفيق المدني (22-56-96-100-133-187)/ أحمد زبانة (124)/ أحمد فرنسيس (96-133)/ أرسطو (62)/ أفلاطون (61)/ الأمير خالد (35-36-37-38-39-40-41-42-45-76-78)/ الأمير عبد القادر (25-26-27-28-31-36-38-39-40-65-66-78)/ الأمين خان (103)/ أندري ماندوز (169)/ أنطوان دييبش (18)/ أنطوني فوفوتني (175).

-ب-

برودوم (20)/ البشير الابراهيمي (15-52-54-55-123-193)/ بلقاسم أبا عزيزن (57)/ بلوم (49)/ بن علي بوخرط (78)/ بن عودة (93)/ بن يوسف بن خدة (102-110-127-174-175-178)/ بوبغلة (29-30)/ بورقيبة (191)/ بوزيان (29-32)/ بوعلام موساوي (96)/ بوعمامة (33)/ بول فايان كوتوريي (74)/ بومرزاق (31)/ بيجو (17-38-66)/ بيدو (97)/ بيير جوزيف برودون (63).

-ت-

توفيق الشاوي (46)/ توماس مور (62).

-ج-

جان شانتورن (77)/ جمال عبد الناصر (144-172-187-197)/ جوزيف تيتو (181-182-197)/ جول فيري (23)/ جون بول سارتر (163-164-165-166-169-201)/ جيراردان (15).

-ح-

حاج حمو عبد القادر (57)/ حاج علي عبد القادر (71-75-137)/ الحسن بن عزيز الرحماني (29)/ حسين روابحية (93)/ حمدان خوجة (16)/ حميدة بن باديس (23).

-خ-

خالد بن الوليد (128)/ خروتشوف (171-172-173-174).

-د-

درين بن علي (العقيد لطفي) (102-103-181)/ ديبورمون (14-15-16)/ دوغيري (20)/ دوفال (97)/ دوفايدون (22)/ دوفوكو (20)/ دوقيدون (22)/ دييبش (18-19)/ ديغول (173-174-179).

-ر-

رابح زناتي (57)/ راندون (30)/ رشيد رضا (52)/ روبارت أوين (62)/ روجي فال (132).

-ز-

الزايد الحاج محمد عيسى بن علي الدرقاوي (32)/ زيغود يوسف (92-93).

-س-

سان سيمون (62)/ ستالين (74-79-195)/ سعد دحلب (90-92-102-122-125-178-180)/ السعيد بن شتاح (23)/ سعيد يزورن (102)/ سليمان دهيليس (93)/ سي عزيز (30)/ سي يحي بن يخولاف (30)/ سيدي محمد بن عيسى (29)/ سيمون دي بوفوار (169).

-ش-

شارل العاشر (14-17)/ شارل أندري جوليان (69-81)/ شكيب آرسلان (46-75)/ شوان لاي (176-177-178)/ شولي (97)/ الشيخ الحداد (30-31)/ الشيخ خير الدين (96)/ الشيخ سيدي السعدي (25-29).

-ص-

الصادق بن الحاج (29)/ صالح بن بوشناق (23).

-ط-

الطاهر بودنغة (71).

-ع-

عبان رمضان (92-93-95-96-97-99-100-101-102)/ عبد الباقي الشعاعي (32)/ عبد الحفيظ بوالصوف (102-103-181)/ عبد الحميد بن باديس (49-52-79)/ عبد الحميد مهري (183)/ عبد الرحمن بن العقون (51)/ عبد الرحمن كعوان (179)/ عبد الرحمن يعلاوي (133)/ عبد الرزاق شنتوف (96-102)/ عبد العزيز صالحي (113)/ عبد المالك تمام (96-105)/ عثمان بن عفان (186)/ عثمان عثامنية (113)/ العربي بن مهيدي (92-93-131-137-207)/ عقبة بن نافع (128)/ علاوة بن ساسي (23)/ علاوة رشيد (92)/ علاوة عباس (112)/ علي بن عبد السلام التسولي (28)/ علي بومنجل (96)/ علي كافي (92-93-102-109)/ علي ملاح (94-125)/ عمار أوزقان (77-78-81-95-96-99-100)/ عمار بن بولعيد (94)/ عمار بوحوش (78)/ عمر أوصديق (102)/ عمر أوعمران (93)/ عمر بوداود (167-168)/ عمر بوطي (113)/ عميروش (93-114-132)/ العنابي (16).

-غ-

غي مولي (165)/ فاتان (97)/ فرانز فانون (102-131-138-145-146-160-161-162-163-166-170-197-201)/ فرانسيس جونسون (166-168-201)/ فرحات عباس (34-35-36-41-42-43-44-45-79-82-96-102-109-110-133-167-174-175-177-178-181-182-183-194-195-199-205)/ فريديريك أنجلز (59-63)/ فيكتور سبيلمان (70)/ فينو قرادوف (172)/ فيوليت (44-49).

-ك-

كارل ماركس (13-60-63-65-66-138-150-155)/ كريم بلقاسم (93-102-103-133-182)/ كليمون تونير (14)/ كوسغين (174)/ كوليت جونسون (167)/ كولين كوال (17).

-ل-

لافيجري (18-19-20-30)/ لاكوست (97)/ لالة خديجة (29)/ لالة فاطمة نسومر (29-30)/ لالوفيتش (183)/ لخضر بن طوبال (93-102-103-104)/ لويس فيليب (16)/ لينين (64-67-69-72).

-م-

مارك فيرو (81)/ ماكماهون (30)/ ماو تسي تونغ (176-177-197)/ محمد البجاوي (96-182)/ محمد الصالح الصادق (132)/ محمد الصديق بن يحي (102-105-181)/ محمد الصغير بن عبد الرحمن (29)/ محمد الطاهر نو (113)/ محمد بن الحاج حمو (23)/ محمد بن رحال (23-37)/ محمد بن زعموم (24-25-29)/ محمد بوخروبة (هواري بومدين) (102-103-138-139)/ محمد تقية (73)/ محمد حربي (96-05-106)/ محمد حماي (93)/ محمد دباغين (177)/ محمد بن جلول (41-42-78-79)/ محمد عباس (43-96-97)/ محمد هزلي (113)/ محمدي السعيد (93-102)/ محمود الشريف (178)/ محي الدين بن المبارك (28)/ المختار بن خليفة الجيلالي (29)/ مصالي الحاج (45-46-49-50-72-75-76-81-137)/ مصطفى الأشرف (105-106-108)/ مصطفى بن بولعيد (88-93-94)/ مصطفى فروخي (179)/ معاوية بن أبي سفيان (186)/ المقراني (19-22-30-31-41-78)/ المكي بن باديس (23)/ موريس طوريس (76-77-80-81)/ مولر (17)/ مولوتوف (171)/ مولود معمري (58)/ ميليران (40-69).

-ن-

نابليون الثالث (21-65).

-هـ-

الهادي درواز (114)/ هنري تشرشل (27)/ هيريو (41-72).

2-**فهرس الأماكن:**

-أ-

ابن هني (31)/ أرمينيا (67)/ ألمانيا (63-64-168)/ ألمانيا الديمقراطية (175)/ ألمانيا الشرقية (175)/ إنجلترا (74)/ الأوراس (29-33-93-99-119)/ أوراس النمامشة (93)/ أوزلاقن (93)/ إيران (67)/ إيطاليا (64-73)/ إيفيان (197)/ إيغزر أمقران (93).

-ب-

باب الوادي (18)/ باتنة (31)/ باريس (49-64-69-77-165-168-172)/ باندونغ (176)/ بجاية (31-132)/ برج حمزة (25)/ بكين (178-179)/ بلغاريا (64)/ بليدة (160)/ بودواو (24-25-31)/ بوزعرورة (93)/ بوسعادة (31)/ بولونيا (64-175)/برج بوعريريج (31-93).

-ت-

تركيا (67)/ تشيكوسلوفاكيا (64-175)/ تونس (29-69-102-171-172-175-179-183-191)/ تيزي وزو (31).

-ح-

جبال البابور (31)/ جرجرة (29-31)/ حجوط (31)/ الجزائر (18-19-20-21-22-23-24-25-26-28-30-31-32-36-38—40-41-42-43-44-45-49-50-51-52-54-55-56-57-65-66-67-68-69-70-71-72-73-74-76-77-78-79-80-81-82-86-90-91-92-93-94-95-97-98-99-100-102-103-104-106-107-108-109-110-111-113-122-124-126-132-133-134-136-138-139-140-141-142-144-145-146-147-151-152-155-156-157-158-159-160-161-164-165-166-167-168-169-170-171-173-174-177-178-180-182-183-184-187-188-189-190-191-193-194-195-196-197)/ جزر المارتينيك (160)/ الجزيرة العربية (187)/ جيجل (31).

-ح-

حسين داي (70-71)/ حوض الحضنة (31)/ حوض الصومام (31)

-خ-

خنشلة (99).

–د–

دلس (31)/ دمشق (37-40).

–ذ–

ذراع الميزان (24-31).

–ر–

الربذة (187)/ الرغاية (25)/ روسيا (64-65-69-170-171-172)/ رومانيا (64-175).

–ز–

الزيبان (32).

–س–

سباو (25)/ سدراتة (99)/ سطيف (31)/ سكيكدة (93)/ سور الغزلان (31)/ سوق أهراس (69-99)/ سيدي بلعباس (69-71).

–ش–

شرشال (31-32).

–ص–

الصومام (93)/ الصين الشعبية (144-174-176-177-178-179-183).

–غ–

غليزان (72).

–ف–

فور دي فرانس (160)/ فرنسا (14-16-17-18-20-21-22-23-25-30-34-37-38-40-41-42-43-44-48-49-55-56-75-64-65-66-68-71-72-73-74-75-77-78-79-80-81-82-

-159-147-145-143-139-137-136-126-125-119-114-111-99-97-91-86-84-83
-183-181-180-176-174-173-172-171-170-169-168-167-166-165-164-160
201-200-199-197-196)/ فليسة (24-25).

-ق-

قالمة (51-93)/ قسنطينة (19-22-31-36-41-55-57-69-81-89)/ القل (31).

-ك-

كاليدونيا الجديدة (31).

-ل-

ليون (160).

-م-

المجر (64-175)/ المدية (32)/ متيجة (24-25-29-31)/ مستغانم (32)/ المشروحة (93)/ المعاتقة (25)/ المغرب (27-100-175-179)/ مليانة (31)/ منطقة القبائل (19-22-30-57-69-114)/ موسكو (64-67-71-72-174).

-ن-

نقاوس (31).

-و-

الوادي الكبير (31)/ الولايات المتحدة الامريكية (172)/ وهران (18-19-22-41-69-99-183).

-ى-

يسر (25).

3-فهرس الأحزاب والمنظمات:

أصحاب الحرية والديمقراطية (82)/ الأممية الأولى (63)/ الأممية الثالثة(الكومنترن) (64-65-67-71-73-75-76-77-84)/ الأممية الثانية (64)/ جبهة التحرير الوطني (87-88-89-90-91-94-95-98-100-102-103-104-105-106-109-110-111-112-113-114-116-118-119-120-121-123-126-127-128-129-131-132-133-134-136-137-138-139-141-143-152-153-156-157-158-159-160-161-162-163-165-166-167-168-169-170-171-173-175-176-177-178-179-180-181-182-183-192-193-194-199-200-201)/ الجبهة الشعبية (77-79-80)/ جمعية الصليب الأحمر (175)/ جمعية العلماء المسلمين الجزائريين (35-50-51-52-55-86-96)/ جمعية العمال الدوليين (63)/ حركة الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (82)/ حركة انتصار الحريات الديمقراطية (35-45-51-88)/ الحزب الاشتراكي الفرنسي (168-171)/ حزب الشعب الجزائري (35-45-49-51-81)/ الحزب الشيوعي الجزائري (66-74-77-78-79-80-81-82-83-96-109-137-200)/ الحزب الشيوعي الفرنسي (45-55-66-70-71-72-73-74-75-76-77-79-80-81-82-137-163-166-200)/ حزب نجم شمال افريقيا (35-45-72-75-76-77-80-187)/ الشباب الجزائري (36)/ فيدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين (41-44)/ الكومنفورم (64-65)/ لجنة الدراسات الاستعمارية (73-74)/ الهلال الأحمر التونسي (183)/ الهلال الأحمر الجزائري (183).

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات:

الموضوع	الصفحة
شكر وتقدير	
إهداء	
قائمة المختصرات	
مقدمة	12-1
الفصل الأول: الإسلام والاشتراكية في الفكر السياسي والنضال الوطني إبّان الحركة الوطنية الجزائرية	84-14
المبحث الأول: موقف الاستعمار الفرنسي من الدين الإسلامي	23-14
1- الأوقاف	15
2- التنصير	17
3- القضاء الإسلامي	21
المبحث الثاني: مكانة الإسلام في المقاومة الشعبية والنضال السياسي الوطني	58-23
1- الجانب الديني والعقائدي في المقاومات الشعبية	24
1-1- أثر القادرية في مقاومة الأمير عبد القادر	26
1-2- دور الرحمانية في المقاومات الشعبية	28
1-3- الدور الوطني للدرقاوية والشيخية	32
2- الإسلام في برامج اتجاهات الحركة الوطنية	33
2-1- دعاة المحافظة على قيم الإسلام وحضارته	36
2-1-1- حركة الأمير خالد	36
2-1-2- فرحات عباس: وطني الروحي "الإسلام" ووطني الفكري "فرنسا"	41
2-1-3- دعاة الاستقلال: أيديولوجية وطنية أم أيديولوجية إسلامية؟	45
2-1-4- جمعية العلماء المسلمين الجزائريين: الدفاع المستميت عن الإسلام	51
2-2- دعاة التخلي عن قيم الإسلام والاندماج الكلي للشعب الجزائري في فرنسا	56
المبحث الثالث: منابع وتطور الفكر الاشتراكي لدى الاتجاه الشيوعي الجزائري	84-58
1- الفكر الاشتراكي: المفهوم، النشأة والتطور	58
1-1- مفهوم الاشتراكية	58
1-2- طلائع الاشتراكية الحديثة	61
2- الفكر السياسي الجزائري والاشتراكية إبّان الحركة الوطنية	65

2-1- الحركة الشيوعية العالمية والجزائر	67
2-2- الحزب الشيوعي الفرنسي والقضية الجزائرية	73
2-3- الحزب الشيوعي الجزائري وموقفه من المسألة الوطنية	77
الفصل الثاني: الإسلام في قيم وممارسات الثورة الجزائرية	**133-86**
المبحث الأول: الإسلام في مواثيق وأدبيات الثورة الجزائرية	111-88
1- بيان أول نوفمبر	88
2- مؤتمر الصومام: الإسلام بين التبني والتخلي في مشروع الثورة التحريرية الجزائرية	92
3- برنامج القاهرة: مؤتمر تصحيحي أم تأسيسي؟	100
4- مؤتمر طرابلس 1959-1960	102
5- ميثاق طرابلس جوان 1962م: استمرارية أم قطيعة؟!	104
المبحث الثاني: الإسلام في القضاء والأحكام الثورية	121-111
1- التنظيم القضائي في بداية الثورة الجزائرية	111
2- القضاء الثوري بعد مؤتمر الصومام	113
المبحث الثالث: السلوك الإسلامي في حياة مجاهدي جيش وجبهة التحرير الوطني	133-121
1- الجهاد والاستشهاد في الثورة الجزائرية	121
2- المبادئ الدينية للثورة الجزائرية ورجالاتها	124
3- السلوك الإسلامي لمجاهدي جيش التحرير الوطني	128
4- العبادات وأداء الشعائر الدينية الإسلامية	131
الفصل الثالث: الفكر والممارسات الاشتراكية في الثورة التحريرية الجزائرية	**196-135**
المبحث الأول: الفكر الاشتراكي من خلال مواثيق وأدبيات وبعض ممارسات الثورة الجزائرية	158-136
1- على مستوى التنظير الثوري	136
1-1- الإرهاصات الأولى للاشتراكية في أدبيات الثورة الجزائرية	136
1-2- مؤتمر طرابلس والخيار الاشتراكي	141
2- على مستوى الممارسة الثورية	155
2-1- الجانب الاقتصادي	155
2-2- على الصعيد الاجتماعي	157
المبحث الثاني: علاقة الثورة الجزائرية بالعالم الاشتراكي	183-158
1- الثورة الجزائرية والنخبة المثقفة اليسارية الفرنسية	158
1-1- فرانز فانون: 1925-1961	159
1-2- جون بول سارتر: 1905-1980	162
1-3- فرانسيس جونسون:1922-2009	165

2- الثورة الجزائرية والمعسكر الاشتراكي	169
2-1- علاقة الثورة الجزائرية بالاتحاد السوفياتي	170
2-2- الثورة الجزائرية والصين الشعبية	174
2-3- الثورة الجزائرية ويوغوسلافيا	178
المبحث الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين الاشتراكية والإسلام على مستوى التنظير والممارسة في مشروع الثورة الجزائرية.	196-183
1- مفهوم الاشتراكية في الإسلام	183
2- الاشتراكية الجزائرية: اشتراكية إسلامية أم علمية؟	186
3- الاشتراكية الجزائرية والناصرية: أوجه التلاقي والتقارب.	189
4- الاشتراكية الجزائرية والدين الإسلامي: التفاعل والتداعيات.	192
خاتمة	201-198
الملاحق	212-203
قائمة المصادر والمراجع	234-215
فهرس الأعلام	239-236
فهرس الأماكن	242-240
فهرس الأحزاب والمنظمات	243
فهرس الموضوعات	247-245
ملخص للأطروحة باللغة العربية	
ملخص للأطروحة باللغة الفرنسية	
ملخص للأطروحة باللغة الإنجليزية	

- **الملخص باللغة العربية:**

الإسلام والاشتراكية في مشروع الثورة الجزائرية تنظيرا وممارسة.

يعد موضوع هذه الأطروحة "الإسلام والاشتراكية في مشروع الثورة الجزائرية تنظيرا وممارسة" واحدا من أهم الموضوعات في تاريخ الثورة التحريرية الجزائرية، ذلك أنه يعالج إحدى القضايا الأيديولوجية الهامة والشائكة في مشروعها الوطني الهادف لبناء الدولة المستقلة وما انعكس عنه من مبادئ وقيم فكرية وإنسانية نظريا وما تجسد من هذه المبادئ على أرض الواقع، بغية الإجابة عن مسائل دقيقة وحساسة تتعلق بالهوية الوطنية، لذا فإن هذه الدراسة تعنى بالبحث في مشروع الثورة الجزائرية عن مبدأي الإسلام والاشتراكية كأهم ركيزتين فيه لبناء معالم المجتمع والدولة وإدارة السلطة والحكم في مرحلة الثورة وما بعد الاستقلال من خلال مواثيق الثورة وأدبياتها الكبرى.

الكلمات المفتاحية: الإسلام–الاشتراكية–المشروع الثوري–مواثيق الثورة الجزائرية –ممارسات الثورة الجزائرية–الاشتراكية الإسلامية.

- **الملخص باللغة الفرنسية:**

L'Islam et le socialisme dans le projet de la révolution algérienne – théorie et pratique

Le sujet de cette thèse « L'Islam et le socialisme dans le projet de la révolution algérienne – théorie et pratique » est un des sujets les plus intéressants en histoire de la révolution algérienne. Il traite une problématique idéologique très compliquée dans son projet nationaliste visant de construire l'état indépendant, et ce qui en a résulté, théoriquement, comme principes et valeurs humaines et intellectuelles, ainsi que la pratique effective de ces principes. L'objectif et d'approcher des réponses à des questions précises et sensibles sur l'identité nationale .Or, cette étude travail, dans le projet de la révolution algérienne, sur les deux principes : Islam et socialisme, les plus importants de ses piliers dans la construction de la société, de l'état, de la gestion du pouvoir et du gouvernement durant la révolution et après l'indépendance. Ça sera à travers les chartes et la grande documentation de la révolution

Mots clés : Islam – Socialisme – projet révolutionnaire – chartes de la révolution algérienne - pratiques de la révolution algérienne – Socialisme islamique.

- **الملخص باللغة الإنجليزية:**

Islam and socialism in the Algerian revolution's project – theory and practice

The subject of this thesis "Islam and socialism in the Algerian revolution's project - theory and practice" is one of the most interesting subjects in the Algerian revolution's history. It deals with a very complicated ideological problem in its nationalist project aimed to build the independent state, and what has resulted, theoretically, as human and intellectual principles and values, as well as the effective practice of it. The goal is to approach answers to precise and sensitive questions on the national identity. However, in the Algerian revolution's project, this study works on two principles : Islam and socialism, the most important of its pillars in the construction of society, state, management of power and government during the revolution and after independence. It is through the charters and the documentation of the revolution.

Keywords :Islam - Socialism - revolutionary project - charters of the Algerian revolution - practices of the Algerian revolution - Islamic socialism.